مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الرابع – المجلد الثاني عشر – شتاء ١٩٨٤ م – ١٤٠٤ هـ

تصدر عن جامعة الكويت

قواعد النشر بالمجلة

ترحب مجلة العلوم الاجتماعية بنشر الأبحاث والدراسات الأصلية ذات المستوى الأكاديمي الراقي ، وتقبل للنشر فيها الأبحاث المكتوبة باللغتين العربية والانجليزية على أن يلتزم المؤلفون بالشروط التالية :

١ ـ أن لا يزيد في الأحوال الاعتيادية عدد صفحات البحث عن ... صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق كوارتو بمسافة ونصف بين الأسطر بما في ذلك الهوامش والجداول وقائمة المراجع . وفي حالة إجازة بحث طويل للنشر فمن حق هيئة التحرير الطلب إلى المؤلف باختصاره .

٢ ـ أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث ، وبخاصة في التوثيق والاشارة إلى المصادر بحيث تتضمن : إسم المؤلف ، عنوان الكتاب أو المقال ، إسم الناشر أو المجلة ، مكان النشر إذا كان كتابا ، تاريخ النشر ، الصفحة أو عدد صفحاته إذا كان مقالا .

٣ ـ يفضل أن يزود البحث بقائمة للمصادر منفصلة عن الحواشي ، وفي حالة وجود مصادر أجنبية أن تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية .

٤ ـ يطلب من المؤلفين أن يزودوا المجلة بخلاصة للبحث في صفحة واحدة بالانجليزية .

ويجب أن يكون واضحا بأن المجلة لا تنشر بحوثا سبق أن نشرت أو أنها معروضة للنشر في مكان آخر ، وتقوم المجلة باخطار المؤلفين باجازة بحوثهم للنشر بعد عرضها على محكم أو أكثر تختاره المجلة على نحو سري . ويجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحوث قبل اجازته للنشر .

وبعد أن ينشر البحث تقوم المجلة بتزويد المؤلفين بعشرة مستلات من بحوثهم مجانا بالاضافة إلى مكافأة مالية رمزية . علما بأن كافة الحقوق المترتبة على النشر (بما في ذلك إعادة النشر بأي شكل ترتئيه المجلة ، والتخزين والحفظ الآلي) تؤول إلى ملكية مجلة العلوم الاجتماعية .

كما تقوم المجلة بنشر مراجعات وعرض الكتب الجديدة (كقاعدة آخر ثلاث سنوات من تاريخ صدور العدد) . ويطلب عادة أن لا تزيد المراجعة عن عشر صفحات من حجم الكوارتو بمكان ونصف . على أن تتضمن المراجعة بمكان بارز المعلومات التالية :

- الاسم الكامل للمؤلف ، العنوان الكامل للمؤلف ، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر ، تاريخ النشر ، عدد الصفحات ،

وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية يجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة .

وبعد نشر المراجعة تقوم المجلة بإرسال نسخة من العدد الذي نشرت فيه المراجعة هدية مجانية للمؤلف بالاضافة إلى مكافأة رمزية .

وترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الأكاديمية وترحب كذلك بنشر التقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ أو عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية .

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الرابع / المجلد الثاني عشر / شتاء ١٩٨٤

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات

في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت ـ ص. ب ٥٤٨٦ ـ الصفاة ـ الكويت
هاتف: ٢٥٤٩٣٨٧ ـ ٢٥٤٩٤٢١ ـ تلكس: ٢٢٦١٦

الاشتراكات

للمؤسسات والدوائر الحكومية :
في الكويت ١٢ ديناراً في الخارج ٤٥ دولاراً أو ما يعادلها .

للأفراد : في الكويت ديناران كويتيان ، دينار للطلاب .

في الوطن العربي: ديناران ونصف كويتيان أو ما يعادلها ، ديناران للطلاب ، في الدول الأخرى ١٥ دولاراً امريكياً أو ما يعادلها .

ثمن العدد

* الكويت ٣٠٠ فلس * الأردن ٢٥٠ فلسا * البحرين نصف دينار * قطر ٤ ريالات * المغرب ٥ دراهم * تونس ٥٠٠ مليم * السعودية ٤ ريالات * الامارات ٤ دراهم * العراق ٣٥٠ فلسا * لبنان ٤ ليرات * الجزائر ٥ دنانير * ليبيا ٣٥ قرشاً * سوريا ٤ ليرات * ج . م . ع . ٢٥ قرشاً * اليمن الشمالي ٤ ريالات * اليمن الجنوبي ٢٥٠ فلسا * السودان ٢٥٠ فلسا * عمان نصف ريال * الدول الأخرى ٣ دولارات أو ما يعادلها .

الموزع في الكويت والخارج : مجلة العلوم الاجتماعية

إلى القراء الكرام

تقوم هيئة التحرير بإصدار نسخة من مجلة العلوم الاجتماعية باللغة الانجليزية. وقد صدر العدد الثالث منها مؤخراً، وكانت النسخة الانجليزية في السابق ملحقة بالطبعة العربية. وقد تقرر فصلها اعتباراً من عدد مارس (١٩٨٢)، على أن تنشر النسخة الانجليزية كلما توفرت المادة.

ونظراً للإقبال على النشر في النسخة الانجليزية من المجلة، فقد تقرَّر إصدارها سنوياً بشكل منتظم في نهاية كل سنة. وسترسل هذه النسخة إلى المشتركين دون زيادة في أسعار الاشتراك، أو لمن يطلبها من غير المشتركين مقابل (٧٥٠) فلساً في الكويت، أو ثلاثة دولارات (بالبريد الجوي) للعدد الواحد.

ولذلك فإن الاشتراك في المجلة سيضمن وصول النسخة الانجليزية إليك مجاناً.

المحـرر

المحتوى

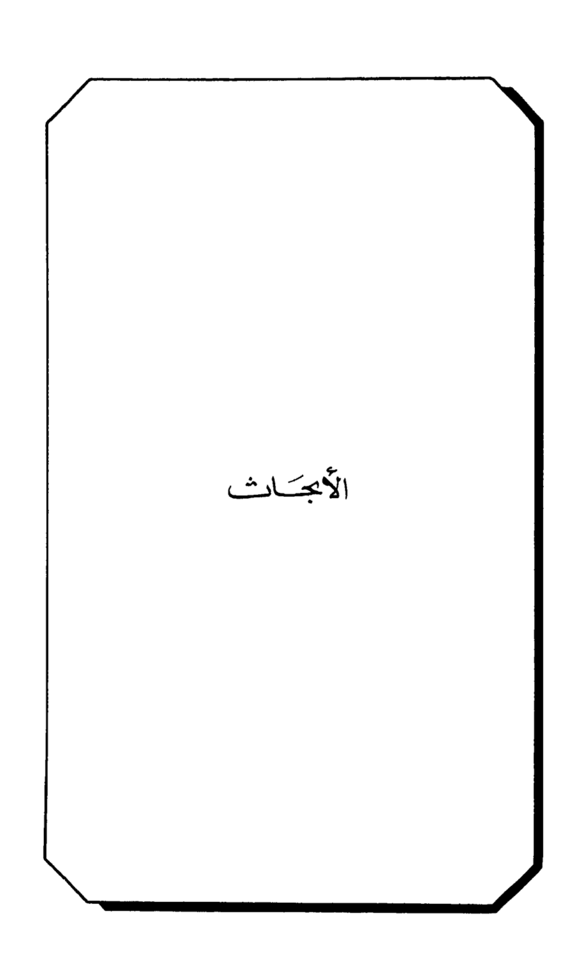
العدد الرابع | المجلد الثاني عشر | شتاء ١٩٨٤



منشورات مجلة العلوم الاجتماعية

		السعر
١ ــ في ذكرى بياجية	ندوة علمية ــ تنظيم وتحرير: د. محمد عماد الدين اسماعيل	دينار واحد
٢ ــ عدد خاص عن فلسطين		٠,٣٥٠
٣ ــ عدد خاص عن القرن الهجري الخامس عشر		٠,٣٥٠
٤ ــ عدد خاص بعنوان: العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل	باشرف: د. بشارة خضر	٠,٣٥٠
٥ ــ دراسات ميدانية في النضج الخلقي المعنوي عن الناشئة في الكويت	د. طلعت منصور د. حليم بشاي	ــ / ٢

يمكن الحصول عليها بالاتصال أو الكتابة إلى:
مجلة العلوم الاجتماعية ــ ص.ب: ٥٤٨٦ ــ صفاة ــ ت: ٢٥٤٩٤٢١ ــ الكويت



الأبحاث

مجلة العلوم الاجتماعية

تعلن مجلة العلوم الاجتماعية عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة . يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها :

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب : ٥٤٨٦ ــ الكويت

أو بالاتصال تلفونياً لتأمينها على الهواتف التالية :

٢٥٤٩٤٢١

٢٥٤٩٣٨٧

ثمن المجلد الواحد : (٥٫٠٠) خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها .

للطلاب (٣٫٠٠٠) ثلاثة دنانير أو مايعادلها .

كما توجد بالمجلة الأعداد الخاصة التي أصدرتها المجلة كما يلي :

ــ عدد خاص عن فلسطين .

ــ عدد خاص عن القرن الهجري الخامس عشر .

ــ عدد خاص عن العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل .

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد ٤ ـ المجلد ١٢ ـ شتاء ١٩٨٤ (صفحات من ٩ إلى ٢٨)

الجوانب الإيديولوجيّة والسياسيّة والاجتماعيّة في الفكر التكنولوجي العربي

عمر ابراهيم الخطيب
قسم العلوم السياسية / جامعة الكويت

مقدمــة:

استحوذ الجانب الاقتصادي من الفكر التكنولوجي والتكنولوجيا على تفكير واهتمام الغالبية العظمى من الباحثين العرب في هذا الحقل، واتسم نتاجهم العلمي في هذا الجانب، في الغالب، بطابع شمولي، متمحوراً حول قضيتين مترابطتين: «التنمية المرتكزة على التكنولوجيا» و«نقل التكنولوجيا» وما يرتبط بهما من قضايا أخرى فرعية، تراوحت بين فوائد ومشاكل وأخطار نقل التكنولوجيا، وبين وسائل نقلها ومراحله وشروطه.

وبرغم أهمية الجانب الاقتصادي من التكنولوجيا، إلا أنه لا يبرر إغفال أو إهمال الجوانب الأخرى العديدة من جوانب الموضوع لدى الباحثين العرب المنشغلين أو المشتغلين به. فالتكنولوجيا ليست، كما نعلم، مجرد مفهوم اقتصادي ـ تقني خالص معزولاً عن الواقع الايديولوجي أو الاجتماعي أو التربوي مثلاً. بل أن هذه الجوانب مجتمعة تشكل في نظرنا الوعاء الاجتماعي والموضوعيّ بالضرورة للتكنولوجيا بمعناها الاقتصادي التقني، فضلاً عن أن الاقتصاد، بصفته أحد العلوم الاجتماعية، لا يمكن إنكار صلاته العضوية بغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى كالسياسة والاجتماع . .

إنني إذ لا أنكر أن الجوانب غير الاقتصادية لم يتم إهمالها بالكامل أو بالمطلق من جانب الباحثين العرب المعنيين، فإنني أجد أن حجم ما تم تناوله بالبحث من تلك الجوانب من قبلهم لا يشكل إلا نزراً يسيراً لا يتناسب مع حجم ما تم تناوله في الجانب الاقتصادي من ناحية، ولا يتناسب مع أهمية تلك الجوانب في حد ذاتها من ناحية أخرى، من أجل أن تتكامل جميع جوانب الفكر التكنولوجي وجميع جوانب الاستخدام التكنولوجي عند العرب.

لذلك، سنحاول في هذه الدراسة إلقاء الضوء على معالم الفكر التكنولوجي عند العرب من جوانبه الايديولوجية والسياسية والاجتماعية على التوالي، اعتماداً على ما تجمّع لدينا، إلى الآن، من كتابات في تلك الجوانب، وهي كتابات، لقلتها، لا زالت بحاجة إلى جهود علمية مضاعفة لتطوير البحث فيها وإغنائه.

أولاً ـ الجانب الايديولوجي:

إن القضية الأساسية التي تشكل جوهر البحث في هذا الجانب يمكن صياغتها باختصار في التساؤل التالي: هل هناك علاقة بين تطور العلم والتكنولوجيا من ناحية، وبين المنظور الايديولوجي في المجتمع المعني من جهة أخرى؟

معظم الباحثين في هذا الصدد يجمعون على أن تلك العلاقة هي قائمة بالفعل، بل والضرورة، وأن وجودها يدحض مقولة الحياد العلمي أو التقني على الرغم من وجود صور متفرقة، وبخاصة فيما قبل العصور الحديثة، تشير ـ كما يقول أحدهم ـ إلى استقلال نسبي للعلم وللعلماء عن ايديولوجية مجتمعاتهم. بيد أن الصورة الكلية تظل تثبت علاقة التأثر والتأثير، وبخاصة في ظل الظروف المحدثة للتنظيم العلمي وتنظيم التقنية بما يتطلب ذلك من تمويل ضخم وتنظيم جمعي دقيق. إذ ليس بمستساغ في المنطق والواقع، كما يقول، الزعم بإمكان استقلال الأجهزة العلمية والتقنية عن مصادر التمويل الضخمة (سواء كانت الدولة أم الشركات)، إذ انتهى إلى الأبد عصر العلم الفردي والتقنية الحرفية. فالاعتمادات المالية المخصصة عادة للبحوث المتصلة بالحرب أكبر من تلك المعنية بتطوير الخدمات والتنمية[١].

إن هذا الرأي يقترب إلى حد كبير مع ما تقدم به باحث آخر يعلن رفضه الصريح والحازم لمقولة يرددها البعض، مفادها أن العلم والتكنولوجيا هما «خاليان من أي قيمة»، بمعنى أنهما ليسا «جيدين» ولا «رديئين» في جوهرهما. أما هو، فيرى أن العلم والتكنولوجيا يعملان ضمن البنى الاجتماعية التي لديها قيم تقليدية وقوى محركة للقوة القائمة، وكثيراً ما يخدم استعمالها أغراض غير الذين يملكون وسائل دفع ثمنها. وهذه صفة مميزة لا للبلدان النامية فحسب بل للبلدان المتطورة أيضاً. والأموال التي تنفقها معظم البلدان على البحوث والتنمية وتمويل مشروعات الأبحاث تقررها مراكز القوة في المجتمع، وأنه، حتى علماء الأبحاث الأكثر مثالية يعملون عادة على مشروعات يرجح أن تمولها مؤسسات أخرى. ومصادر التمويل الرئيسية هي عادة الحكومات، وفي البلدان الأكثر تطوراً، ؛ الشركات الكبيرة أو متعددة الجنسية أو كما تسمى أيضاً «دولية النشاط». فهذه الشركات تنفق مبالغ طائلة من المال على تطوير نتاج جديد وبعد ذلك تنفق المزيد من المال على إقناع الناس والأمم الأخرى بشراء النتاج الجديد وتشمل هذه الحالات وسائل النقل الأسرع من الصوت والتكنولوجيا العسكرية، ولا تنفق غير مبالغ صغيرة نسبياً من المال على دراسة العواقب الاجتماعية[٢].

وفي مقدمة كتابه القيّم حول أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث يشن فهمي جدعان «ثورة شك»، إذا جاز التعبير، ضد ثنائي العلم ـ التكنولوجيا بالمعنى الحديث، أو بالتحديد الغربي السائد. فهو يرى أن ثمة واقعة لم يعد بإمكان أحد إنكارها، سواء في ذلك العالِمْ وغير العالِمْ، وهي أن العلم والعالِـمْ قد «فقدا براءتها»، إذ أصبحا مرتبطين ارتباطاً عضوياً وحيوياً، كما يقول، بالمؤسسات الاجتماعية والمدنية والسياسية والعسكرية، وأن العلم والعلماء قد أصبحا في خدمة المؤسسات الصناعية والعسكرية بدلاً من أن يكونا في خدمة الإنسانية. كما أصبحت الأموال التي تنفق على التجهيزات الحربية المعدة، في اللحظة التي يراها السياسيون المحترفون مناسبة، لتدمير الإنسانية أو لتدمير جزء منها، أعظم بكثير من تلك التي تنفق لإسعاد الإنسانية وتخفيف أعبائها وآلامها. إن العالِـمْ الذي كان يدعي أنه «فوق الغوغاء»، كما يقول جدعان، قد انخرط اليوم في الزحام الكبير وأصبح موظفاً في خدمة مؤسسات بريئة وغير بريئة على حد سواء[٣].

هذه الدعوة التشككية لا بل التحذيرية التي أطلقها جدعان في أواخر عقد السبعينات إزاء وظيفة العلم والتكنولوجيا كما أصبحت هي عليه الآن في أنحاء المعمورة عامة، وفي المجتمعات الغربية الصناعية على وجه الخصوص، كان قد أطلقها أيضاً منذ أقل من عقدين بقليل، وإن بنبرة أكثر حدة وتشاؤمية، محمود أمين العالِـمْ وتوصل إلى نفس النتائج العقائدية التي توصل إليها فيما بعد جدعان.

إذ مع أن محمود العالم لا يجد مجالاً للشك في أن التكنولوجيا قد أصبحت قسمة أساسية من قسمات العصر، بل أصبحت وسيلة حاسمة لتنمية قدرات الإنسان الخلّاقة وتمكينه من السيطرة على قوانين الطبيعة وتحقيق الوفرة الإنتاجية والتعجيل بالتقدم الاجتماعي والحضاري عامة، ورغم أنه يعتبر التكنولوجيا امتداداً تطبيقياً فعالاً للمكتشفات العلمية الباهرة، وأنها قوة ثورية للتعبير والتطوير والتقدم، فإنه برغم ذلك، يرى أن التكنولوجيا، شأنها في ذلك شأن العلم النظري، ليست في ذاتها ثورة اجتماعية ما لم توظف في خدمة التقدم الاجتماعي لصالح كل البشر، لا لصالح مجموعة محددة منهم. فالتكنولوجيا في المجتمعات الرأسمالية، كما يقول العالم، حققت بغير شك انتصارات باهرة في مجال الإنتاج والصناعة والفضاء، إلا أن هذه الانتصارات ـ التي هي انتصارات حضارية بلا شك ـ ما تزال توظف لخدمة المصالح الجشعة لحفنة من الاحتكاريين تحقيقاً لمزيد من الربح ومزيد من الاستغلال ومزيد من السيطرة ومزيد من البطش والعدوان. إنها كما يقول وسيلتها لصناعة أدوات الحرب ووسائل التجسس والسيطرة على قوى العمل البشري واستعباد الشعوب، «إن بريقها الحضاري الساطع يخفي وراءها جرائم بشعة تلوث وجه الحضارة والعلم على السواء».

وإذا كان محمود العالم يشن حرب لا هوادة فيها على العلم والتكنولوجيا في المجتمعات

الرأسمالية فإنه يرحب بهما أشد الترحيب في المجتمعات الاشتراكية لأنهما «وسيلتها الثورية للتعجيل بالتقدم البشري وتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية السلام العالمي». وإذ أنه يرى أن التكنولوجيا لا تغير العقائد السياسية بل لعلها تطور من أساليبها في التطبيق، أو لعلها تتيح لها قدرات أكبر أو تكتشف الحلول لمشكلاتها العملية، إلا أنها لا تغير من المضمون الاستغلالي للمجتمع الرأسمالي، ولا تطمس الاختلاف الجذري بينه وبين المجتمع الاشتراكي. إذ يرى محمود العالم أيضاً أن استخدام التكنولوجيا استخداماً مشتركاً في كلا النظامين الاشتراكي والرأسمالي لم يؤد إلى نتيجة إنسانية مختلفة فحسب، بل وإلى أن تصبح التكنولوجيا سلاحاً من أسلحة الصراع والتنافس بين النظامين[٤].

إن الأفكار التي طرحتها أو عبرت عنها الآراء السابقة، بدرجات متفاوتة من الإبانة والوضوح تلتقي جميعها على الإيمان بما يلي:

١ ــ أنه لا يجوز التعامل مع ثنائي العلم ــ التكنولوجيا من خلال منظومة من المفاهيم القيمية المجردة؛ من نوع أن العلم والتكنولوجيا هما «خير» أو «شر» أو من نوع أنهما «جيدين» أو «رديئين»، لأن العلم والتكنولوجيا قد يكونان في آن واحد خير وشر أو جيدين ورديئين.

٢ ــ إن العلم والتكنولوجيا، إذن، في حد ذاتهما، ليسا مرفوضين لذاتهما بل للوظيفة غير الإنسانية اللذان يسخران لتأديتها في المجتمعات الرأسمالية المستغِلة، أما حين يسخران لتلبية أهداف إنسانية فإنهما يؤديان وظيفة «ثورية».

٣ ــ أن على العلم والتكنولوجيا أن يخضعا ــ في المجتمعات غير الاستغلالية ــ إلى ايديولوجية المجتمع لا أن تخضع إيديولوجية المجتمع لهما، لأنه بدون توجيه العلم والتكنولوجيا من أجل التعجيل بالتقدم الإنساني فإنهما يتحولان وكما في المجتمعات الاستغلالية إلى أدوات للاستغلال والحرب والدمار والسيطرة.

٤ ــ أن العلم والتكنولوجيا ليسا «قوة طبيعية» جامحة وعنيدة لا يمكن السيطرة عليهما أو التحكم فيهما، بل هما معارف ووسائل إنتاج المجتمع نفسه وبالتالي فإنهما خاضعتين لسيطرة الإنسان عليهما. غير أن الجهة التي تسيطر عليهما وتوجههما في المجتمعات الاستغلالية هي المؤسسات الرأسمالية الاحتكارية الكبرى التي تعمل وفق مذهب «دعه يعمل دعه يمر» فيفيد منها ومن عائدهما حفنة من البشر، بينما من غير الممكن أن يصبح العلم والتكنولوجيا أداة للاستغلال إذا انبثقا من الشعب وأهدافه وتطلعاته، وبالتالي فإن كل الشعب، بجميع فئاته، هو الذي يستفيد منهما ومن عائدهما، كما هو الحال في المجتمع الاشتراكي كما عبر عن ذلك محمود العالم.

إن الآراء التي عرضناها، والنتائج الفكرية التس استخلصناها، وهي آراء ونتائج

لا تجانب الصواب والمنطق، تصطدم بالتأكيد مع دعـاة المذهب الاقتصـادي الرأسمـالي والآخذين به، وليس في العالم الرأسمالي الغربي فحسب بل وفي بعض أنحاء العالم الثالث أيضاً، ومن منظريهم من علماء الاجتماع الغربيين، وعلماء الاجتماع الصناعي تحديداً، الذين ينكرون أي علاقة بين الايديولوجيا والتكنولوجيـا، أولئك أنصـار «التكنولـوجيا لأجـل التكنولوجيا» إن صح التعبير، الذين يرون المخترعات المادية وكأنها شيء منفصل تماماً عن مخترعيها ومستعمليها ولا علاقة لها بالثقافة اللامادية أو الجوانب الاجتماعية، فكأن للعلم والتكنولوجيا قانونهما الخاص الذي لا علاقة له البتّة إلا بقانون العرض والطلب الاقتصادي. إن هؤلاء لا يرون في العلم والتكنولوجيا وفي الطلب عليهما أكثر من عملية بيع وشراء، أو أكثر من سلعة(٥).

والواقع أن هؤلاء جميعاً يكونون على حق فيما يذهبون إليه في حالة واحدة فقط، أي عندما تكون الايديولوجيا معزولة عن الشروط الموضوعية التي أدت لنشأتها، أي عندما تكون وهماً ومشوهة للواقع كما يقول كارل ماركس. ولسوء حظ أولئك، إن هـذا النوع من الايديولوجيا الوهمية، أي التي تتحدث عن أفكار زائفة وميتافيزيقية غير قائمة بالفعل في عالم الوجود ليست هي التي نعنيها أو نتمسك بها. وبالتالي فإننا حين نتحدث عن ايديولوجيا تربط الوعي بالوجود فإننا نتحدث عن ايديولوجيا قائمة قادرة، ويجب أن تكون قادرة على السيطرة على العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية(٦).

وحين تكون ملكية أكثر من ٩٠ ٪ من التكنولوجيا العالمية، كما تقول الدراسات، محتكرة من جانب عدد من الدول الرأسمالية الغربية والشركات المتعددة الجنسية، وحين تكون الأرباح التي تجنيها من مبيعات أجهزتها ومعداتها التكنولوجية لدول العالم الثالث أكثر من فاحشة، وحين تضطر هذه الدول لشراء تلك التقنيات بأسعار باهظة وتقتطع أثمانها من الأموال المخصصة لقوت الشعب. . ، حين يحدث كل هذا، كيف لنا أن نتوقع للايديولوجيا أن تنتحي ناصية الطريق مكتفية بأن تبتهج بموكب التكنولوجيا المهيب؟ وإذا كان من شأن استيراد هذه التكنولوجيا واستخدامها أن يؤدي إلى انعكاسات اقتصادية واجتماعية معينة، كيف يمكن للايديولوجيا أن لا تتدخل لتحديد الكيفيات الأمثل للانتفاع من التكنولوجيا، بما يحسّن الوضعية الاقتصادية ـ الاجتماعية للبلاد ككل، وللمجتمع ككل ويدفعها للأمام، وأن لا تتدخل للحيلولة دون أن يتم احتكار خيرات التكنولوجيا الموعودة من جانب فئة من المجتمع على حساب الفئات الأخرى فتزداد هوة الفقر وتزداد اللاتوازنات الاقتصادية بكل مضاعفاتها الاجتماعية الخطيرة. كيف يمكن إذن أن تقف الايديولوجيا في كل ذلك على الحياد؟

وأكثر من كل ذلك، بل وأهم منه، حينما يمكن للعلم والتكنولوجيا أن تكون لهما وظيفة غير إنسانية، بما ينجم عنها من دمار وخراب، كيف يمكن للايديولوجيا أن لا تقاتل من أجل

أن تفتك بهذه النزعة وأن تقبرها، وأن لا تتدخل لتوظيف العلم والتكنولوجيا للتنمية والتقدم والرفاهية لمجموع بنى الإنسان، وكأن لا علاقة لهما بالبتة بالقوى الساعية لخير الإنسانية وسعادتها وبين القوى الساعية لتلويث الحياة الإنسانية وإفسادها.

إن الاستعمار قادر على أن يجدد ذاته، فيتحول من استعمار كلاسيكي إلى استعمار جديد. كما أن الاستغلال الرأسمالي، وهو ظاهرة ملازمة تاريخياً للاستعمار الغربي، يستطيع بدوره أن يتلون بألوان مختلفة تتناسب مع متغيرات المرحلة التاريخية المعطاة. وفي مرحلة الاستعمار الكلاسيكي عرف لينين الامبريالية بأنها «أعلى مراحل الرأسمالية» والاستغلال الرأسمالي الذي رافق هذه الامبريالية قد حُمِل على أكتاف المعدات والأجهزة والسلع المصنعة التي كانت قد أفرزتها الثورة الصناعية الأولى وصدّرتها لبلدان العالم الثالث (شعوب المستعمرات). أما اليوم فإنه يُحمل «على أكتاف» التقنيات الحديثة «العابرة للقارات» وإلى بلدان العالم الثالث على وجه التحديد، تحت أسماء جذابة ومرتدية أثواب جميلة طرزت عليها عبارات محببة من نوع: التحديث، التنمية، التقدم. إننا نعيش بحق عصر «إمبريالية التكنولوجيا» إمبريالية أكبر وأخطر بكثير من كونها المرحلة الأعلى للرأسمالية؛ إمبريالية أصبحت قادرة على السيطرة وعلى التحكم في كثير من دقائق وتفاصيل حياة البشرية في كل أرجاء المعمورة، وأن تدخل وتتسرب إلى بلدان العالم الثالث بلا أدنى مقاومة من حكوماته ــ فضلاً عن شعوبه ــ بل في معظم الأحيان بكثير من الانبهار والترحيب.

فإذا كانت الثورة العلمية ــ التكنولوجية قد تم إخضاعها في العالم الامبريالي كي تقوم بدورها الخطير هذا بكفاءة وامتياز، فكيف يمكن إذن لايديولوجيا الشعوب النامية والمتخلفة، ايديولوجيا التحرر والتقدم، أن تتخلى عن مبضعها لتشريح بنية إمبريالية التكنولوجيا العملاقة وديناميتها المتدفقة، ولا تأخذ قبالتها موقفاً منيعاً صاداً لزحفها الكاسح؟

ثانياً ــ الجانب السياسي:

مما يؤسف له أن هذا الجانب تحديداً من جوانب التكنولوجيا لم يحظ، رغم أهميته وخطورته في نفس الوقت، إلا بإشارات عابرة جداً في الأدبيات العربية حول هذا الموضوع التي أمكن لنا الاطلاع عليها. ولم نعثر، من بين تلك الأدبيات، على دراسة واحدة عنت بهذا الجانب بمفرده على نحو كاف وشامل، وقدوجدنا أن ندرة، إن لم نقل انعدام المصادر العربية التي يمكن الرجوع إليها لتغطية هذا الجانب من الموضوع، يجب ألا تحول من جانبنا بمحاولة، ولو أولية، تسد جزء من هذا الفراغ البحثي. ومحاولتنا هذه ستتناول الجانب السياسي للتكنولوجيا على مستويات ثلاثة: المستوى الدولي، المستوى الإقليمي العربي، والمستوى القطري العربي.

١ ــ المستوى الدولي:

ويمكن رؤية الجانب السياسي للتكنولوجيا الحديثة على هذا المستوى في المظاهر التالية:

(أ) زيادة حدة التبعية السياسية من جانب الدول النامية المستوردة للتكنولوجيا للدول الصناعية المتقدمة المصدِّرة لها: وهذه نتيجة طبيعية معروفة سلفاً، ترتبت على التبعية الاقتصادية والمالية في الأصل. وكما نعلم فإن التأثيرات متبادلة بين الاقتصاد والسياسة، فضلاً عن أن التبعية ظاهرة لا تتجزأ، ذلك أن التبعية في إحدى المجالات لا بد وأن تقود إلى تبعية، بهذه الدرجة أو تلك، في المجالات الأخرى.

وتتخذ التبعية السياسية للدولة المصدرة للتكنولوجيا أشكال متعددة: إكراه الدول النامية، بوسائل مباشرة أو غير مباشرة، على انتهاج سياسة خارجية تتوافق صراحة مع تلك التي تنتهجها الدولة المصدِّرة. إن الضغوطات التي تمارسها الدول الكبرى المصدِّرة للتكنولوجيا على بعض الدول النامية الواقعة تحت وطأة التبعية الاقتصادية لها لحملها على اتخاذ مواقف معينة أثناء مناقشة القضايا الدولية أو التصويت على القرارات المتعلقة بشأنها؛ تقدم لنا في كثير من الأحيان أمثلة صارخة على ذلك. ومن تلك الأشكال أيضاً التدخل في طبيعة النظام السياسي ــ الاجتماعي القائم في الدولة النامية كي يتخذ طالعاً ليبرالياً أو محافظاً حسبما تقتضيه الظروف ــ أو حمل النظام القائم على انتهاج سياسات داخلية معينة من شأنها زيادة درجة التبعية الخارجية.

(ب) تعميق فجوة «أزمة الثقة» بين العالم الثالث والدول الصناعية المتقدمة: وهذا يتضح بجلاء من خلال ما أسفرت عنه لقاءات الحوار بين «الجنوب» أو مجموعة «الشمال» حتى الآن من عدم تحقيق أي خطوة إيجابية على صعيد تقليص فجوة الغنى بين الجانبين عن طريق قيام الدول الغنية الصناعية المتقدمة بتقديم ما من شأنه أن يساعد دول الجنوب على تسريع خطاها التنموية، سواء عن طريق الدعم المالي أو القروض الطويلة الأجل بفوائد بسيطة، أو عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية في شكل سلع مصنعة أو مواد غذائية أو أجهزة ومعدات ومن بين ذلك التكنولوجيا (الجانب المادي منها والجانب المعرفي) بدون شروط من شأنها أن تسبب في قيام علاقات تبعية أو وصاية لصالح الدول الصناعية المتقدمة، وبدون أن يؤدي ذلك إلى الإخلال بسيادتها التامة أو استقلالها الوطني.

وليس هناك أدنى شك في أن هذه العلاقات الاقتصادية الدولية المختلة اختلالاً خطيراً بين دول الجنوب ودول الشمال لصالح هذه الأخيرة، من شأنها أن تعكس نفسها سياسياً بتعميق فجوة أزمة الثقة من دول الجنوب اتجاه دول الشمال، وأن تعمق الترسبات السياسية والنفسية الكثيرة في نفوس أبناء دول الجنوب إزاء الماضي الاستعماري لبعض دول الشمال

ولدورها الاستعماري الجديد من خلال الهيمنة الاقتصادية والعلمية التكنولوجية. إن هذا بالطبع سيؤثر بشكل أو بآخر على مسيرة «الانفراج الدولي» التي بشّرت بها السنوات الأولى من حقبة السبعينات خصوصاً وأن تضاعف بالتالي من التوترات والأزمات الدولية أو تزيدها حدة.

(ج) **الوقيعة بين بلدان العالم الثالث بعضها البعض**: إذ لأجل أن تحول دول الكتلة الصناعية السبع دون قيام بلدان العالم الثالث باللجوء إلى تكتلات اقتصادية أو سياسية معينة لمواجهة الهيمنة الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى واحتكاراتها للعلم والتكنولوجيا الحديثة، تلجأ بعض دول تلك الكتلة إلى تقديم هامش من العون الاقتصادي أو المالي أو التكنولوجي لمن تختارهم من بين بلدان العالم الثالث الأكثر استعداداً للرضوخ إلى تبعيتها تحت ضغط الأعباء الاقتصادية والمالية. وهذا من شأنه ــ كما حدث في الكثير من الحالات ــ أن ينقل التناقضات القائمة أصلاً بين دول العالم الثالث ككل ودول العالم الصناعي إلى دول العالم الثالث بنفسها، أو بعضاً منها على الأقل. إن من يلقي نظرة على المواجهات والتناقضات التي حدثت في السنوات العشر الأخيرة تقريباً بين دول العالم الثالث بعضها البعض، سواء في مؤتمرات عدم الانحياز أو منظمة الوحدة الأفريقية، أو منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) بل وحتى الجامعة العربية، يستطيع أن يدرك إلى أي حد تستطيع دول الكتلة الصناعية أن تخترق «جبهة المواجهة» لدول العالم الثالث في أكثر من مكان ومستوى، وأن تمارس ضغوطها وابتزازها الاقتصادي والتكنولوجي، إما لحمل بعض دول العالم الثالث على انتهاج سياسات معينة أو لحملها على التخلي عنها، حسبما تقتضيه مصالحا لدول الصناعية واحتكاراتها الدولية.

٢ ــ على المستوى القومي العربي:

إن الانعكاس السياسي المباشر الذي يمكن أن ينشأ عن التكنولوجيا على هذا المستوى يتمثل في اتساع فجوة «التقسيم الطبقي» ــ حسب تعبير سعدالدين إبراهيم ــ على المستوى القومي بين الأقطار العربية الغنية والأقطار العربية الفقيرة أو محدودة الدخل والموارد الطبيعية. ولا يتسع المقام هنا لشرح أسباب ذلك التقسيم ومظاهره ونتائجه البعيدة والقريبة على مستقبل الاندماج أو التعاون الاقتصادي العربي، فذلك ما قد تناولته دراسات قيمة وجادة من زواياه المختلفة(*).

(*) من هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر:

ــ د. سعدالدين إبراهيم: **النظام الاجتماعي العربي الجديد**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون ثاني ١٩٨٢ (الفصل الخامس) ص ١٩٧ ــ ٢٥٢.

ــ د. جميل مطر و/ د. علي الدين هلال: **النظام الإقليمي العربي. دراسة في العلاقات السياسية العربية**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٧٩.

وما يهمنا إيضاحه هنا هو أن الأقطار العربية الغنية (ولا سيما الخليجية النفطية) قد تمكنت، بحكم التدفق الهائل لعوائدها المالية النفطية (البترودولار) من حيازة بعض ما أنتجته الدول الصناعية المتقدمة من معدات وأجهزة تكنولوجية عن طريق النقل التكنولوجي. وبرغم المساوىء العديدة لعملية النقل هذه من وجهة نظرنا موضوعياً، وعلى الأخص فيما يتعلق بتقنيات الصناعات البتروكيماوية المندمجة اندماجاً كلياً في الاقتصاد الرأسمالي الغربي، إلا أن القدرة المالية التي توفرت لتلك الأقطار لحيازة التكنولوجيا قد تسبب في حد ذاتها، في زيادة حدة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية بين الأقطار العربية الغنية والأقطار العربية الفقيرة أو المحدودة الموارد، إذ جاء دخول الأقطار الغنية حقبة الاستخدام للتكنولوجيا الحديثة (الآلات والمعدات) ليضيف عنصراً جديداً مهمًا من العناصر الأخرى المسببة لتلك الاختلالات، في الوقت الذي تعاني فيه أقطار عربية أخرى عديدة، وخاصة أكثرها فقراً، (اليمن، مصر، السودان، الصومال، موريتانيا) من صعوبات اقتصادية ومالية متفاقمة، تتمثل في ضعف مستوى الناتج القومي الإجمالي، وتدني دخل الفرد من هذا الناتج، وضعف موازين المدفوعات وعجز الموازنات إلخ.. وأصبح بالمستطاع الحديث عن ظهور «فجوة تكنولوجية» بين الأقطار العربية المختلفة ذاتها.

ومن هنا فإننا لا نستطيع، بأي معيار من المعايير، أن ننكر ما تسببه فجوة التقسيم الطبقي الحاصلة على المستوى القومي العربي، بجوانبها المتعددة، ويضمنها الفجوة التكنولوجية، من انعكاسات على المناخ السياسي العام بين أقطار الغنى وأقطار الفقر أو شبه الفقر. فالعلاقات الاقتصادية غير المتكافئة لا بد أن تؤدي بالضرورة إلى علاقات سياسية غير متكافئة من الناحية الفعلية لا الشكلية فحسب. ولا شك في أنه كلما ضاقت فجوة التقسيم تلك كلما أمكن التخفيف من حدة الأزمات والتوترات السياسية التي تملأ أرجاء الوطنالعربي، وكلما أمكن نسج علاقات سياسية قائمة على الثقة والتعاون العربي لا على سوء الظن والقطيعة.

= — د. عبدالعال الصكبان: ظاهرة التفاوت الاقتصادي في الوطن العربي. دار الثورة، بغداد ١٩٨٠.

— الإدارة الاقتصادية (جامعة الدول العربية): الأوضاع والعلاقات الاقتصادية العربية «شؤون عربية» عدد (٢) نيسان ١٩٨١ ص ٦ — ٣٩.

— الإدارة الاقتصادية (ج.د.ع.): الملامح الرئيسية للاقتصاد العربي في السبعينات «شؤون عربية»، عدد (٤) حزيران ١٩٨١، ص ١٣٩ — ١٥٢.

— عادل حسين: المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل. «المستقبل العربي»، كانون ثاني ١٩٧٩، ص ١٦ — ٣١.

٣ ـ على المستوى الوطني أو القطري:

ونستطيع رؤية الانعكاسات السياسية للتكنولوجيا على هذا المستوى كما يلي:

(أ) الفساد الإداري وضعف المشاركة الشعبية: فلقد أدى استيراد عدد من البلدان العربية الغنية للتكنولوجيا الحديثة إلى ظهور نخبة اجتماعية جديدة تتألف من أصحاب الكفاءات والمؤهلات العلمية التقنية العالية كالخبراء والمهندسين وكبار الموظفين الحكوميين الإداريين وهي نخبة اجتماعية مميزة بحكم المواقع الوظيفية المفصلية في هيكل الاقتصاد الوطني. إن ظهور نخبة كهذه في المجتمعات السائرة على دروب التصنيع والتحديث ليس بالأمر الجديد تاريخياً كما نعلم، غير أن الذي يعطي لهذه النخبة من الموظفين البيرقراطيين أهمية خاصة إضافية في الأقطار العربية المستوردة للتكنولوجيا، أن أعداد هؤلاء التقنيين وكبار المديرين في تلك الأقطار ـ الخليجية تحديداً ـ لا زالت قليلة مقارنة بعدد السكان، وذلك عائد لظروف تاريخية معروفة، حيث ظلت هذه الأقطار منذ عهود طويلة وحتى الأمس القريب تحت حكم المستعمر الذي أبقاها على حالة من التخلف. ولهذا لا عجب أن نرى هؤلاء التقنيين والاداريين يتبوأون مكانة عالية في السلم الاجتماعي، ومعظمهم قد حصل على تعليمه العالي في إحدى الجامعات الغربية. لقد سيطرت هذه النخبة البيروقراطية على نحو خاص على المرافق الاقتصادية الحساسة في الأقطار الخليجية، ولا سيما الشركات البترولية، كما أنيطت بهم مسؤوليات إبرام عقود استيراد الأجهزة التكنولوجية الحديثة على اختلافها فضلاً عن إبرام بعض عقود الإنشاءات والخدمات الكبرى (كعقود إنشاء المطارات والموانىء والجسور والأنفاق والطرقات ومحطات الأقمار الصناعية وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية الخ..) كما يساهم بعض هؤلاء في وضع الخطط الاقتصادية لبلدانهم.

والموقع الاجتماعي المتميز الذي يحتله هؤلاء التقنيون والإداريون، ليس مرده إلى مجرد الرواتب الحكومية التي يتقاضونها أو إلى بعض الامتيازات المالية الأخرى التي يحظون بها بحكم وظيفتهم، من بدلات وعلاوات وما شابه ذلك فحسب، إذ أن مجمل هذا العائد المالي يعتبر رمزياً في حد ذاته بالنظر إلى العوائد المالية الأخرى المضاعفة التي يتم الحصول عليها بوسائل كسب غير مشروعة من بعضهم بسبب استغلال الوظيفة الرسمية والتصرف في الأموال العامة، فتتحول الوظيفة العامة في مثل هذه الأوضاع ـ حيث تسيطر الدولة بصفتها المستثمر الوحيد على كل مرافق البلاد ـ إلى «فرصة العمر» في سبيل الإثراء الفاحش السريع غير المشروع على حساب المجتمع ككل.

ومما يزيد من سوء بيئة الفساد الإداري هذه من ناحية، ومن أهمية الموقع الاجتماعي الذي تحتله تلك النخبة من ناحية أخرى، هو غياب المؤسسات السياسية والدستورية الديمقراطية الممثلة تمثيلاً حقيقياً للشعب والمعبر أصدق تعبير عن أهدافه ومصالحه وتطلعاته،

حيث أن المؤسسات المسماة «تشريعية» في بعض تلك الأقطار ليست سوى مؤسسات صورية يتم تعيين أعضائها من بين «عليّة المجتمع» الذين لا تتجاوز صلاحياتهم دور «وضع الأختام» على قرارات السلطة التنفيذية. وبذلك تنعدم الرقابة الشعبية الحقيقية على تلك السلطة(*). بل وأكثر من ذلك، فإنه بدلاً من أن تقوم تلك المؤسسات بمراقبة تصرفات القائمين على اقتصاد البلاد والمولجين بمهمات الانفاق العام، فإنها تقوم في بعض الأحيان بدور «التواطؤ الاجتماعي» مع ممثلي السلطة التنفيذية والنخبة التقنية لاقتسام الغنائم الآيلة من سوء استخدام الوظيفة والتصرف بأموال الشعب وذلك بطرق شتى لا يمكن حصرها. ولكن يأتي على رأسها قضايا العطاءات والمناقصات الحكومية والوكالات.. الخ.

لقد أصاب ت.ب. بوتومور عين الحقيقة حين كتب يقول في كتابه القيم «النخبة والمجتمع» في معرض تحليله لهذه الظاهرة في بلدان العالم الثالث أنه في معظم هذه البلدان «نجد أن الفئة ذات الأهمية الكبرى هي فئة الموظفين الحكوميين الكبار الذين يتسلمون مسؤوليات غير عادية ويكتسبون قوة غير عادية في ظروف يجري فيها التخطيط الاقتصادي والاجتماعي على نطاق واسع. ومن زوايا عديدة نجد أن الموظفين الحكوميين بالنسبة للتطور الاقتصادي للأمم الجديدة في القرن العشرين أشبه بما كان المقاولون الرأسماليون بالنسبة للتطور الاقتصادي في المجتمعات الغربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر»(٧).

إن ما أردنا تبيانه من خلال كل ما تقدم أن نظهر خطورة الدور الذي تلعبه فئة «المقاولين الرأسماليين» الجدد، مهما كانت الأزياء التي يتنكرون بها في بعض البلدان العربية المستوردة للتكنولوجيا على النحو الذي بيّناه، لا تنحصر في مجرد الفساد الإداري والاستغلال الاقتصادي الذي يقومون به فحسب، بل والأهم من ذلك، ربما يتعداه إلى الحياة السياسية حيث تناط بهم مسؤوليات رئيسية وحيوية كان من المفروض أن تناط بالمؤسسات التشريعية المنتخبة انتخاباً حراً مباشراً من الشعب. فأولئك البيروقراطيون أو «المقاولون الرأسماليون» يقومون ــ ويا للمفارقة ــ باسم الشعب وبالنيابة عنه بمسؤوليات السلطتين التنفيذية والتشريعية في آن واحد، بحيث يشكل استمرارهم على هذا النحو أكبر خطر على الديمقراطية، أي المشاركة الشعبية.

(ب) **تفجر الاضطرابات السياسية والاجتماعية**: على الرغم من أن هناك أسباباً عديدة ومتشابكة ومعقدة قد أدت إلى تفجر الاضطرابات السياسية والاجتماعية في عدد من الأقطار العربية في الحقبة الأخيرة، إلا أنه باستطاعتنا القول بثقة، أن ما يسمى بـ «التنمية

(*) إن هذا لا يعني قطعاً أن الفساد الإداري في الأقطار العربية الأخرى هو أقل سوءاً أو أن المسيرة «الديمقراطية» فيها لا تشوبها شائبة.

المرتكزة على التكنولوجيا» قد لعبت الدور الرئيسي في تفجير تلك الاضطرابات أو أنها على أقل تقدير، كانت هي العامل الأساسي في إنضاج وتسريع عوامل التفجرات السياسية والاجتماعية التي كانت تختمر ببطء في تلك الأقطار في الحقب القليلة الماضية. أماكيف لعبت التكنولوجيا الحديثة ذلك الدور «التفجيري» لتلك الاضطرابات سياسياً، واجتماعياً فيمكن رؤيته من خلال عدد من المعطيات، مستشهدين بمثالين إثنين من مصر «انتفاضة شباط ١٩٧٧»(*) والعربية السعودية (أحداث الحرم الشريف في مكة تشرين ثاني ١٩٧٩)(**) والتي رغم بعض الاختلافات في ظروفهما وطبيعة القوى الاجتماعية التي ساهمت فيها ـ قد جاءت وليدة تعارض بعض أنواع التقنيات الجديدة مع العادات والقيم الاجتماعية، وازدياد الفجوة بين الريف والحضر وازدياد حدة التمايز الاجتماعي بين فئات اجتماعية عليا والفئات الأخرى الدنيا.

ثالثاً ـ الجانب الاجتماعي:

ويمكن دراسة هذا الجانب من التكنولوجيا من ثلاث زوايا رئيسية:

١ ـ التكنولوجيا والقيم الاجتماعية:

يرى أحد الباحثين بأن هناك علاقة جدلية بين المخترعات المادية وبين مخترعيها ومستعمليها. إذ عندما يتم اختراع آلة معينة ويبدأ استعمالها ـ بغض النظر عن الأشخاص أو عن المصنع الذين ساهموا في إنتاجها، ولا تعوزهم القدرة على فهمها والتكيف معها ـ يكوّن الناس عادة فكرة عنها قبل اقتنائها. وباستعمالها يزداد فهمها لها ولكيفية إدارتها بالطرق التي تتناسب مع طبيعتها، ويضطرون لصيانتها عندما تتوقف عن العمل، وهذه كلها تصرفات اجتماعية، وجزء من عملية التكيف المصاحبة لاستعمال الآلة وليست متخلفة عنها.

ووفقاً لهذا الرأي، فإن القيم الاجتماعية، شأنها شأن أي جانب آخر في حياة الإنسان، تتأثر بما يطرأ على المجتمع من تغيرات تكنولوجية وتؤثر فيها. وتختلف تبعاً لذلك القيم التي تسود مجتمعاً قبلياً بسيطاً عن تلك التي تسود في مجتمع متقدم تكنولوجياً. إذ بينما تؤكد قيم المجتمع الأول على أهمية القرابة والمسؤولية الجماعية والمكانة الاجتماعية الموروثة، تؤكد قيم المجتمع الثاني على الكفاءة الشخصية والمسؤولية الفردية والمكانة المكتسبة.

(*) حول سياسة «الافتتاح الاقتصادي» التي أدت لهذه الانتفاضة انظر:

ـ د. فؤاد مرسي: **هذا الانفتاح الاقتصادي**: الطبعة الثانية، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٠.

(**) حول هذه الأحداث انظر: د. سعدالدين إبراهيم، **النظام الاجتماعي**. مصدر سابق، ص ١٨١ ـ ١٨٧.

إن ما تقدم هو، في رأينا، صحيح، غير أننا نتحفظ على ذلك الرأي حين يمضي للقول ـ مستنداً في ذلك إلى آراء عدد من علماء الاجتماع الغربيين ـ بأن التكنولوجيا بصفة عامة والصناعة بصفة خاصة لا تؤثر في القيم الاجتماعية بصفة عامة والصناعة بصفة خاصة لا تؤثر في القيم الاجتماعية فحسب، بل أنها ـ وهنا مكمن تحفظنا ـ تؤدي إلى ضعف العلاقات القرابية وتفككها من ناحية، وتحتاج إلى تركيب أسري معين يتلاءم مع متطلباتها من ناحية أخرى(٨).

إن تحفظنا على هذا القول نابع من ثلاث أسباب: الأول، أن صاحب هذا القول قد بنى رأيه على أرضية أفكار بعض علماء الاجتماع الأميركيين تحديداً في هذا الصدد، وهي أفكار قد تنطبق على أحوال المجتمعات الصناعية الغربية وقد لا تنطبق بالضرورة على أحوال المجتمعات الأخرى غير الصناعية كالمجتمعات العربية. وبالتالي فإنه لا يجوز سحب أحكام فكرية من هذا القبيل بشكل اتوماتيكي وتعميمها على كل المجتمعات بغض النظر عن تشكلها التاريخي وعن ظروف ومعطيات نشوئها وتطورها الاقتصادي والاجتماعي والحضاري. بل إننا نذهب إلى القول بأنه لا يجوز تعميم مثل تلك الأحكام حتى بين المجتمعات الصناعية المختلفة ذاتها. وعلى سبيل المثال، فإنه يصعب القول بأن الثورة العلمية التكنولوجية في اليابان، كمجتمع صناعي آسيوي، قد أنتجت نفس التأثيرات الاجتماعية ـ كضعف القرابة الأسرية مثلاً ـ التي أحدثتها الثورة العلمية التكنولوجية على المجتمعات الصناعية الأوروبية ـ إذ رغم ثورة اليابان الصناعية التي تقدمت على قوة أوروبا الصناعية ذاتها، لا زال المجتمع الياباني أقرب لروح الشرق منه لروح الغرب.

ويبدو لنا أنه من المفيد، في هذا الصدد، أن نشير إلى أن عالم الاجتماع العربي المعاصر أنور عبدالملك يعتبر أن حضارات الشرق (الصينية واليابانية والإسلامية) تختلف عن الحضارة الغربية في مفهومها للزمان ومن ثم في مفهومها للصيرورة التاريخية. فهو يرى أن تلك الحضارات نشأت في مجتمعات قومية مكثفة اعتادت أن تحيا حياة اجتماعية وحدوية تركيبية شديدة التماسك، وأن عوامل الوحدة الوطنية كانت لديها هي الأساس أجيالاً طويلة قبل نشوء المجتمع الطبقي وظهور صراع الطبقات بالمعنى الحديث(٩).

والسبب الثاني الذي يجعلنا نتحفظ على القول بأن التكنولوجيا تؤدي إلى ضعف علاقات القرابة، أي التفسح الاجتماعي في المجتمعات العربية، فهو أن هذه المجتمعات لم تدخل أصلاً مرحلة الثورة الصناعية، ولا، من باب أولى، الثورة العلمية ـ التكنولوجية، وبالتالي فإنه لا يصح أن نضع نتائج لا مقدمات لها. أما ما يجري من عمليات لنقل التكنولوجيا إلى تلك المجتمعات، فإنه لم يؤد، للآن على الأقل، إلى إحداث تأثيرات واضحة على درجة الترابط الأسري عند العرب، أو لنقل على أقل تقدير أنه لا يوجد من البحوث

والدراسات الميدانية ما يثبت ذلك. أما السبب الثالث فيرجع في نظرنا إلى خصوصية المجتمعات العربية المعروفة منذ ما قبل الإسلام لدرجة عالية من التماسك الاجتماعي، سواء على مستوى القبيلة أو العشيرة أو الأسرة، وأن الإسلام جاء ليدعو المسلمين إلى التمسك بروابط القربى وبالتضامن الاجتماعي، ولكن على أسس تقدمية جديدة، وهذه الأسس، برغم أنها قامت على أخوة الدين أكثر منها على العصبية القبلية، فإنها لم تؤد إلى إلغاء الوحدات الاجتماعية القديمة بل أبقت عليها، ولكنها هذّبت طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة فيما بينها من ناحية، وبينها وبين المجتمع ككل من ناحية أخرى.

٢ ـ الوظيفة الاجتماعية للتكنولوجيا:

في معرض تساؤله عمن يملك التكنولوجيا الحديثة ومن هي الطبقة أو الطبقات الاجتماعية التي تستفيد أساساً من هذه التكنولوجيا، سواء في شكل عائد مباشر أو في شكل سلع لها، يجيب علي الدين هلال قائلاً أن العلاقة بين السياسة التكنولوجية والبناء الاجتماعي، أو على وجه التحديد المكاسب والخسائر النسبية التي تتعرض لها الطبقات الاجتماعية نتيجة لاتباع سياسة تكنولوجية ما، يمكن دراستها من زاويتين:

الأولى: حجم ونوع فرص العمالة التي يقدمها الاختيار التكنولوجي، أي هل تخلق فرص عمالة للفئات المتعلمة تعلمًا عالياً وذات الخبرة الفنية العالية، أم للقطاعات الأكثر عدداً والأقل تعليمًا خبرة: وهنا يعرض الكاتب رأيان في هذا الصدد: الأول يرى بأن هناك علاقة إيجابية بين التوزيع العادل للدخل وتبني تكنولوجيات تستثمر أكثر في الأيدي العاملة، والرأي الثاني يدعو لعدم التسليم بمزايا التكنولوجيا التي تستثمر القوى البشرية في كل الأحيان وفي كل القطاعات الاقتصادية، لأنه يمكن أن يحدث تناقض بين خلق فرص العمالة في الأجلين القصير والطويل من شأنه التضحية بنوع من الاستثمارات التي يمكن أن تخلق فرص أكبر للعمالة في الأجل الطويل.

أما العلاقة الثانية بين التكنولوجيا والبناء الاجتماعي، كما يراها على هلال، فتدور حول من يستفيد من التكنولوجيا ومن يستخدم ناتجها. أي هل يتجه هذا الناتج إلى الطبقات الأكثر دخلاً أم تلك محدودة الدخل؟ ويجيب: إن التكنولوجيا الملائمة هي التي تستجيب لحاجات القطاعات العريضة من المواطنين وليس للاستهلاك الترفي للأقلية الموسرة. ولا يتردد الكاتب في التأكيد على أن التبني غير النقدي أو «بالجملة» للتكنولوجيا الحديثة ذات الكثافة الرأسمالية العالية يؤدي إلى دعم عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بأكثر من طريقة، لأن الفقراء ومحدودي الدخل من أفراد وهيئات لا يمكنهم استخدام التكنولوجيا[١٠].

ويمكننا القول، استناداً على ما تقدم، بأن التكنولوجيا الحديثة التي يتم تبنيها بالجملة في

بلدان العالم الثالث تصبح جزءاً لا يتجزأ من حركة الصراع الطبقي في المجتمع القائم على الظلم الاجتماعي وعدم تكافؤ الفرص، بل أن التكنولوجيا تصبح في هذه الحالة السلاح الأمضى الذي تواجه به الطبقات أو الفئات الاجتماعية المستغلة (بكسر العين) مالكة التكنولوجيا، وبين الطبقات أو الفئات المستغلة (بفتح العين). على أنه حين تخضع الأغلبية الساحقة من أبناء المجتمع، بمن فيهم الأغنياء والفقراء إلى وضعين من «الاستغلال المكثف» أي الاستغلال القائم على أعلى درجة من الاستئثار والسيطرة، من لدن حكم فرد أو عائلة أو طائفة ـ وهناك أمثلة عديدة صارخة كهذه في كثير من أنحاء العالم الثالث ـ فإن التكنولوجيا الحديثة تتحد بالاستبداد، متجاوزة حتى إطار الصراع الطبقي، لتهيمن على مجموع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، أي على وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج من خارج إطار تلك العلاقات، وهذه درجة من الاستغلال والاحتكار لم تعهدها المجتمعات من قبل، فضلاً عن أنها طريقة للاستغلال والسيطرة فريدة من نوعها وهكذا تصبح التكنولوجيا والحالة هذه بحق «ملكية مكثفة» وشديدة التركز، بمعنى أنها حكراً على قلة قليلة من أفراد المجتمع.

وسواء كانت ملكية التكنولوجيا الحديثة شديدة التركز أو قليلة التركز، فإن الذي يحدث أن الطبقات أو الفئات الاجتماعية المحرومة منها تعاني من جراء هذا الاحتكار ظلمًا مركباً، الظلم الأول أي الأصلي، فهو واقع على المجتمع ككل، حيث تتعرض الطبقات أو الفئات المحتازة للتكنولوجيا إلى استغلال من المحتكر الأصلي لها، وهو كما نعلم الدول الصناعية المتقدمة في الغرب والشركات متعددة الجنسية. أما الظلم الثاني فهو ناجم عن احتكار تلك الطبقات أو الفئات لفوائد التكنولوجيا المحتازة، فهي تقوم في الحقيقة بدور «استثمار الاستغلال» إذا جاز التعبير في مجتمعها هي، إنها «الوكيل» المحلي للسوق العالمية للتكنولوجيا، ولا بد للوكيل من أن يتبع قوانين سيده وموكله!

٣ ـ التكنولوجيا وإنسانية الإنسان:

يعتقد عبدالله عبدالدايم أن الثورة العلمية ـ التكنولوجية قد أدت إلى تكريس إنسانية الإنسان واحترامها. فأساليب الإنتاج التي أفرزتها الثورة الصناعية الأولى قد أدت إلى استخدام الإنسان كقوة عمل بسيطة وغير مؤهلة، وإلى الحد من نمو قواه المنتجة وهدر كفاءاته الإنسانية الحقة. وعندما يأخذ الإنسان تدريجياً في استخدام نشاطه السابق، أي في استخدام الآلات الاتوماتيكية التي تحل محله، تظهر قوة عمل جديدة أمضى وأفعل، إنها قوة العلم بوصفه طاقة إنتاجية مباشرة، وبهذا يغدو محور عملية الإنتاج «فهم الطبيعة» وإدراكها، أي امتلاك الإنسان لطاقته المنتجة الخاصة وما وراءها من تراكم للمعرفة الإنسانية أي العلم.

ومن هنا، كما يقول عبدالدايم، ترتبط الثورة العملية والتكنولوجية ارتباطاً جذرياً

بالتغيير الأساسي الذي يطرأ على مجال نشاط الإنسان وبمنزلته الجديدة في عالم القوى المنتجة، وبالتالي بمنزلته الجديدة في الكون عموماً. وهذا التغيير الاجتماعي والإنسان الهائل، كما يصفه، هو أحد الأبعاد الأساسية للثورة العلمية التكنولوجية، ولن نقوى على أن ندرك جوهرها وروحها وأن نعي دورها وأهميتها إذا نحن لم نر فيها سوى انقلاب داخلي في تقنيات الإنتاج(١١).

وللتدليل على صحة ما ذهب إليه، يحيلنا عبدالدايم إلى المفكر الفرنسي روجيه غارودي، ولا سيما كتابه المعروف «منعطف الاشتراكية الكبير»(١٢) الذي قال فيه أن الثورة العلمية التكنولوجية تقربنا من الإنسان ومن حاجاته، وأن «ذاتية» الإنسان تظهر وتجأر في عصر العلم والتكنولوجيا، وأن قليلاً من التقنية يبعدنا عن الإنسان وأن الكثير منها يمكن أن يردنا إليه. ويؤكد غارودي على أن التقدم العلمي هو العنصر المحرك لنمو الإنتاج في مثل هذه الثورة، وأنه يسبق الإنتاج ويهيب به ويناديه بدلاً من أن يلحق به. ويوضح غارودي بوجه خاص الآثار الاجتماعية والإنسانية للثورة العلمية التكنولوجية، ويبين أنه للمرة الأولى في تاريخ الإنسان تلتقي مطالب النمو الاقتصادي والتقني مع مطالب الديمقراطية ومطالب تنمية الإنسان.

كما يحيلنا عبدالدايم أيضاً إلى ذلك السفر الهام الذي ترجم لأكثر من لغة وهو بعنوان «الحضارة على مفترق الطرق»(١٣) الذي جاء نتيجة جهود علمية في هذا المجال قامت به مجموعة من المفكرين والباحثين التشيكيين عام ١٩٦٦ وانتهوا في دراستهم تلك إلى ضرورة استخلاص النتائج الاجتماعية والإنسانية الجديدة التي تنتج عن الثورة العلمية التكنولوجية، وإلى أهمية دمج هذه الثورة دمجاً جديداً بمعطيات الاشتراكية والماركسية.

والحقيقة أن ما ذهب إليه الأستاذ عبدالدايم إنما يعبر عن تطلع وأمنية أكثر مما يعبر في الظروف الراهنة للسوق العالمية للتكنولوجيا ولقسمة العمل التكنولوجي على الصعيد الدولي عن واقع. فإن كان يؤمن معنا بأن تلك السوق وتلك القسمة هما سوقا وقسمة جائرتين، وإذا كان ما عبر عنه يعكس طموحاً إنسانياً للمستقبل فلا حرج عليه، فتلك أمنية مشروعة. أما إذا كان يعبر عن الواقع، فإن أقل ما يمكن قوله في هذه الآراء أنها مثالية. فالشواهد والحقائق تؤكد على أن إهدار طاقة الإنسان أو قوة عمل العامل البدنية في عمليات الإنتاج في المجتمعات الرأسمالية لا زال قائماً، وأن الاستغلال الذي كان يتعرض له الإنسان العامل في زمن وسائل الإنتاج الميكانيكية لم ينته، بل ازداد سوءاً وتفاقم في زمن وسائل الإنتاج الأوتوماتيكية، لأن ملكية وسائل الإنتاج هذه مملوكة ملكية إحتكارية ضيقة كما نعلم، ولن تنتهي علاقات الاستغلال تلك إلا بزوال ذلك الاحتكار، أي حين تصبح ملكية وسائل الإنتاج الأوتوماتيكية في أيدي الغالبية العظمى من المجتمع وحين تعم فوائد الثورة العلمية

التكنولوجية ونعَمها المجتمع ككل تحقيقاً للعدالة الاجتماعية. ولا نعتقد بأن اليوم الذي ستحدث فيه مثل هذه المتغيرات في المجتمعات الرأسمالية الصناعية بقريب.

وهناك قضية أخرى يثيرها عبدالله عبدالدايم في هذا الصدد وتتلخص في قوله بأن تراجع دور قوى الإنسان البسيطة في عمليات الإنتاج دوره القائم على البحث والتنظيم والاختراع ــ في ظل الثورة العلمية التكنولوجية ــ لا بد وأن تغيراً العلاقات بين العمال وأرباب العمل، وأن يطرحا على المذاهب الاقتصادية والاجتماعية مواقف جديدة ومشكلات جديدة. فمفهوم الطبقة البروليتارية، كما يقول، آخذ في التغير في إطار تلك الثورة بعد أن أخذ دورها يتضاءل وبعد أن أخذ الدور الأول في الإنتاج ينتقل إلى الفنيين والاختصاصيين والباحثين العلميين المنظمين. وهنا يستشهد عبدالدايم بروجيه غارودي حين يقول، في كتابه آنف الذكر، أن تطور قوى الإنتاج في عصر العلم والتكنولوجيا يولد تناقضات جديدة، أي علاقات جديدة بين الطبقات الاجتماعية وأشكالاً من الصراع محدثة. وينتهي عبدالدايم، في سياق هذا التحليل، إلى المطالبة بإعادة النظر في بعض منطلقات المذاهب الاجتماعية وعلى رأسها الماركسية(١٤).

والحقيقة أن الزعم بأن الدور الثوري للبروليتاريا (الطبقة العاملة) قد أصبح بحاجة إلى إعادة النظر لم يقتصر على عبدالدايم وغارودي وإنما أيضاً شملت عدداً من يسمون بـ «الماركسيين الجدد» من أمثال هربرت ماركيوز وفرانز فانون وريجيه دوبريه، وذلك بسبب بعض المتغيرات الهامة التي طرأت على الطبقة العاملة في المجتمعات الرأسمالية الغربية الصناعية. وعلى سبيل المثال، فإن هؤلاء يشككون في قدرة تلك الطبقة على إنجاز المهمات الثورية التي أناطها بهم كارل ماركس وأنه، لذلك، ظهرت هناك قوى اجتماعية أخرى وأصبحت مؤهلة موضوعياً وتاريخياً للقيام بتلك المهمات، ومن تلك القوى على سبيل المثال، السود وغيرهم من الفئات الاجتماعية المضطهدة في العالم الغربي، فضلاً عن جيوش العمال المتعطلين عن العمل والذين تتزايد أعدادهم باستمرار.

وبداية، فإننا نعتقد بأنه كان من الأجدى لعبدالدايم وغارودي وفانون ودوبريه الخ.. أن يصبوا نقدهم على أساس نظرية الطبقة العاملة صاحبة الدور التاريخي «الوحيد» في صنع التحولات الاجتماعية الثورة كما بشّر بذلك ماركس، لا لأن هذه الطبقة ــ سواء في المجتمعات الرأسمالية الغربية أو في بلدان العالم الثالث ــ قد أصبحت غير ثورية، بل لأن ماركس عمم هذه النظرية على كل المجتمعات بغض النظر عن تشكلها التاريخي وبنيتها الاقتصادية والاجتماعية. فجاءت الثورة الصينية، على سبيل المثال، التي انتصرت على أكتاف الفلاحين لا العمال، لتنقض أساس نظرية وحدانية الدور الثوري التاريخي للطبقةالعاملة.

أما أن ينصب نقد أولئك المفكرين على نظرية ماركس في الدور التاريخي للطبقة العاملة من زاوية أن الثورة العلمية التكنولوجية قد أفقدت هذه الطبقة دورها الثوري فهذا ما لا نعتقد به لسببين رئيسين:

الأول: أن هذا القول يؤدي إلى إفقاد الطبقة العاملة أي دور للقيام بالتغيير الثوري. ومع أننا نوافق عل إلغاء الدور (الاحتكاري «للطبقة العاملة في التغيير الثوري، فإننا لا نجد مبرراً موضوعياً لأن لا تكون مؤهلة للقيام «بدور ما» في عملية التغيير تلك، أسوة بغيرها من الطبقات الاجتماعية صاحبة المصلحة الحقيقية في ذلك التغيير كصغار ملّاك الأراضي من الفلاحين والفقراء والمثقفين الثوريين الخ . . .).

الثاني: إن هذا القول يتضمن معنى أن الطبقة العاملة لم تفقد دورها التاريخي الكامل في التغيير الثور فحسب، بل أنه يتضمن معنى أن هذه الطبقة قد انتقلت فجأة، وبشكل أوتوماتيكي، من كونها طبقة عاملة إلى طبقة بورجوازية متوسطة، طبقة «تقنية» إذا جاز التعبير طالما أن هناك أعداداً متزايدة من العمال قد أصبحوا، كما يقول عبدالدايم، «فنيين ومهندسين وما شابههم». وهذا يعني أيضاً أن هؤلاء العمال قد تحرروا من ربقة الاستغلال الرأسمالي، لا بل وأصبحوا ربما شركاء في وسائل الإنتاج. إن هذه الأراء في رأينا تنطوي على مغالطات فكرية خطيرة. ذلك أنه حتى لـو «تخيلنا» حلول عـلاقات إنتـاج كهذه في المجتمعـات الرأسمالية، حيث تنتهي منها حركة الصراع الطبقي وهي حالة تخيلية كما ذكرنا ــ فإنه لا يجوز ببساطة إصدار أحكام كهذه بالمطلق على كل المجتمعات، سواء كانت رأسمالية «الشمال» أو رأسمالية «الجنوب».

والخلاصة، أن تلك الأحكام قد بنيت على أساس الافتراض بأن وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج في المجتمعات الرأسمالية الغربية قد تغيرت بالكامل بمجرد حلول الثورة العلمية التكنولوجية. ونحن نوافق على أن وسائل الإنتاج في كل المجتمعات قد تغيرت بالكامل تقريباً، غير أن تغيرها لم يؤد إلى تغير علاقات الإنتاج، إذا كان المقصود بهذا التغير أنه أدى إلى رفع الاستغلال الطبقي عن الطبقة العاملة، في حين أننا نرى أنه قد زاده حدة.

وقد يرى البعض عكس ماذهبنا إليه بالقول أن الطبقة العاملة في المجتمعات الرأسمالية الغربية ليس لديها الوعي الكافي لتدرك أنها ضحية لعلاقات إنتاج استغلالية، وأن هذا الوعي يعتبر شرطاً أساسياً لكي تتمكن من خلاله تلك الطبقة من القيام بمهمتها الثورية. وردنا على هذه المقولة التي طالما دافع عنها علم الاجتماع البورجوازي فيتمثل بالتمييز بين «الوعي بالواقع» و «الوعي بالممكن». والوعي بالواقع هو الذي لا يتجاوز حدود الوضع الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية القائمة. غير أن أحد علماء الاجتماع وهو لوسيان جولدمان يرفض محاكمة وعي الطبقة العاملة لدورها الثوري التاريخي من خلال الوعي الواقع لهذه الطبقة.

ويشاركه جورج لوكاش في التأكيد على أن علم الاجتماع هو علم الكليات الاجتماعية، وديناميات‌ها، وأن افتراض وجود بناءات ثابتة لا يقل خطأ عن التوجهات التجزيئية في علم الاجتماع البورجوازي. فالبناء الاجتماعي هو دائمًا عملية دينامية للبناء والهدم. ويذهب هذين العالمين الاجتماعيين إلى أن الوعي الطبقي يتكون من الأفكار والمشاعر التي يملكها أفراد الطبقة عندما يقدرون موقفهم الطبقي تقديراً صحيحاً وذلك لأن الوعي الطبقي ليس مجموع أو متوسط ما يفكر به الأفراد، فهذا، في رأيهما، هو الوعي الامبريقي الآني السيكولوجي. أما الوعي الطبقي فهو رد الفعل (فكراً وموقفاً وسلوكاً) العقلاني المناسب لوضع خاص في عملية الإنتاج(١٥).

□ □ □

الهـوامش

(١) علي فهمي: «العلم والتقنية والتنمية». مجلة «شؤون عربية»، عدد (٦)، آب/ اغسطس ١٩٨١، ص ١٩٩ ــ ٢٠٠.

(٢) د. رجا حجار: «العلم والتنمية التكنولوجية: وعود وأخطار». «شؤون عربية»، عدد (٦)، ص ١٩٢.

(٣) د. فهمي جدعان: أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٩، ص ١١.

(٦) د. محمود أمين العالم: معارك فكرية. دار الهلال، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٧٠، ص ٤٠١ ــ ٤٠٤.

(٥) من بين هؤلاء على سبيل المثال أستاذ علم الاجتماع الأميركي المعروف:

OGBURN, W.F., *On Culture and Social Change*, Chicago, the University of Chicago Press, 1964.

انظر في هذا الصدد:

(٦) د. وهبة مراد: «الايديولوجيا والحضارة». مجلة «قضايا عربية»، العددان ١١، ١٢، السنة الثامنة، تشرين ثاني / كانون أول ١٩٨١، ص ٩.

(٧) ت.ب. بوتومور: النخبة والمجتمع. ترجمة جورج جحا. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٢، ص ١٠١.

(٨) د. أحمد سالم الأسمر: العلاقة بين التكنولوجيا والقيم الاجتماعية. مجلة «الباحث»، السنة الرابعة العدد الأول، أيلول / تشرين الأول ١٩٨١، ص ١٢ ــ ١٣.

(٩) د. أنور عبدالملك: الفكر العربي في معركة النهضة. دار الآداب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧، ص ٢٢٤ ــ ٢٢٥.

(١٠) د. علي الدين هلال: «الأبعاد السياسية والاجتماعية للتكنولوجيا». «المستقبل العربي»، عدد (٣٧) آذار ١٩٨٢، ص ١٠٩، ١١١.

(١١) د. عبدالدايم: «نحو حضارة عربية علمية تكنولوجية». «قضايا عربية»، عدد (٧)، تشرين ثاني ١٩٧٤، ص ١٩ ــ ٢٣.

(١٢) Roger Garaudy: *Le Grand Tournant du Socialisme.* N.R.F. Paris, 1969.

(١٣) Radova Richta: *La Civilisation au Carfour.* Anthropos, Paris, 1968.

(١٤) عبدالله عبدالدايم، المصدر السابق، ص ٢٤.

(١٥) انظر في هذا الصدد: د. عبدالباسط عبدالمعطي: **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**. سلسلة كتب «عالم المعرفة». المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٨١، ص ٢١٥ ــ ٢١٦.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد ٤ ـ المجلد ١٢ ـ شتاء ١٩٨٤ (صفحات من ٢٩ إلى ٥٣)

الشخصيّة ونظريّة التنظيم

مصطفى أحمد تركي
قسم علم النفس/ جامعة الكويت

١ ـ مقدمة:

بدأ العلماء الاهتمام بدور الشخصية الإنسانية في نظرية التنظيم منذ الأربعينات من هذا القرن، ويبدو أن علماء الاجتماع كانوا أسبق إلى ذلك من علماء النفس، فهذا مرتون (Merton) عام ١٩٤٠ يكتب مقالاً عن «البناء البيرقراطي والشخصية» ينتقد فيه نظرية ماكس فيبر (Weber) في البيرقراطية، ويدور انتقاده حول أثر التنظيم على الفرد، ويرى فيه أن ما يمكن أن يفعله الفرد، إذا لم يستطع مسايرة قواعد التنظيم، هو أن يترك العمل[١٩]. وفي عام ١٩٥٧ نشر أرجيريس (Argyris) كتابه المعروف في هذا المجال «الشخصية والتنظيم» وكما هو واضح من عنوانه يدور الكتاب حول مدى تعارض واتفاق الشخصية الإنسانية والتنظيم الرسمي[٢]. وفي عام ١٩٦٤ صدر لنفس المؤلف كتاباً آخر بعنوان «تكامل الفرد والتنظيم» ويرى فيه أننا لا نستطيع أن نفهم الفرد وسلوكه في التنظيم الرسمي، فهماً حقيقياً دون فهم التنظيم الذي هو جزء منه، والعكس صحيح[٣].

وإذا كانت هذه البدايات، لموضوعنا هذا، بمثل هذا الاهتمام والتركيز، إلا أن هذا الاتجاه لم يستمر طويلاً بمثل هذه الدفعة وهذا الحماس، كما أنه تميز بخصائص محددة جعلته محدوداً في فائدته سواء للتنظيم أو للأفراد العاملين فيه. وسيتضح ذلك لنا فيما بعد عندما نتحدث بقدر من التفصيل عن خصائص هذا الاتجاه. وقبل أن ننتقل إلى مرحلة أخرى من الموضوع يبدو من الملائم أن نعرف ما هو التنظيم وما هي نظرية التنظيم.

---

(١) بزغت فكرة هذا البحث وتم إنجازه، خلال فترة التفرغ العلمي، ويشكر الباحث جامعة الكويت على مساهمتها الفعالة في البحث العلمي.

يعرف علماء الفكر التنظيمي التنظيم بأنه: «تنسيق مخطط للأنشطة التي يقوم بها عدد من الأفراد لإنجاز بعض الأهداف العامة الواضحة والمحددة، وذلك من خلال تقسيم العمل والوظيفة بينهم، ومن خلال التسلسل الهرمي للسلطة والمسؤولية»[٢٣ص١٥].

ويرى علماء الفكر التنظيمي أن التنظيم يؤدي إلى تقليل الصراع بين الأفراد إلى حده الأدنى، كما يقلل من أهمية وخطورة سلوك الفرد الذي ينحرف عن قيم التنظيم، وبالإضافة إلى ذلك، فإن التنظيم يزيد من الاتزان في العلاقات الإنسانية، وذلك بخفض عدم التأكد من طبيعة بناء النظام والأدوار الإنسانية الملازمة لها، وكنتيجة طبيعية لذلك فإن التنظيم يعزز إمكانية التنبؤ بالفعل الإنساني، لأنه يحدد عدد البدائل أو الخيارات المتاحة أمام الفرد في التنظيم[٢٤]. بل ويرى البعض أن الإنسان في العصر الحديث لا يستطيع أن يحيا دون تنظيم، وهذا هو المعنى الذي قصد إليه أرجيريس (Argyris) حينما قال: «من العسير أن نتصور أن تكون متحضراً دون أن تكون منتظماً في تنظيم» أو دون أن تكون عضواً في تنظيم ما[٤]. ولذلك أصبح التنظيم البيرقراطي أو الرسمي واحداً من النظم المهيمنة في وقتنا الحاضر، حيث يقضي معظمنا إن لم يكن جميعنا، كل يوم عمله ومعظم باقي نشاطه اليومي في تنظيمات مختلفة. ومن هنا جاء اهتمام علماء العلوم السلوكية وعلماء الفكر التنظيمي بالتنظيم ودراسته ومحاولة وضع نظريات مفسرة لعمل هذا التنظيم.

ويعرف بجه (Pugh) نظرية التنظيم بأنها: «دراسة بناء ووظيفة التنظيمات وسلوك الأفراد والجماعات داخل هذه التنظيمات»[١٩] أما كمنجز (Cummings) فيعرف نظرية التنظيم بأنها: «دراسة بناء وعمليات ونتاج التنظيم في ذاته»[١٩] وبهذا المعنى، فإن نظرية التنظيم تركز على التنظيم ككل، وحدة للتحليل والدراسة فالبناء التنظيمي والعمليات والأهداف والتكنولوجيا التنظيمية والمناخ التنظيمي كلها متغيرات تابعة، وثيقة الصلة بموضوعنا هذا؛ ولقد انبثق هذا الفرع من فروع المعرفة وأصبح علماً مستقلاً إلى حد ما، وقام على أسس علوم أخرى هي علم الاجتماع وعلم النفس، كما ساهم فيه علم الاقتصاد. ولذلك تعد نظرية التنظيم نقطة التقاء نمو وتطور العلوم الاجتماعية في وقتنا الحاضر.

ويميل العلماء الآن عند دراستهم تنظيم العمل، الاهتمام بثلاثة مستويات، متمايزة، وتقوم على الاعتماد المتبادل فيما بينها، عند تحليل السلوك في التنظيم، وهي:

(أ) بناء التنظيم ووظيفته.

(ب) بنية الجماعة وتفاعلها.

(ج) شخصية الفرد وسلوكه[١٩].

ولكن إذا كان للتنظيم هذا الدور الحيوي والجوهري في حياة الإنسان في العصر الحديث، فما الذي يجعل للشخصية دوراً هاماً في التنظيم؟ يمكن القول رداً على هذا التساؤل

أنه على الرغم من أن السياسات والأبنية التنظيمية قد تدرس منفصلة عن الأفراد الذين يعملون في التنظيم، إلا أن التفاعل بين هؤلاء الأفراد والأبنية التنظيمية تحدد ظاهرة التنظيم، وهي التي تمنح لكل تنظيم هويته الخاصة به. فضلاً عن أن نظرية التنظيم الحديثة ترى أن السلوك الإنساني في التنظيم يمكن فهمه من خلال ثلاثة عناصر أساسية، هي:

١ ــ التصميم المحدد لوظائف التنظيم ومتطلباته.

٢ ــ خصائص الأشخاص الذين يعملون في التنظيم، وهي الصفات المميزة التي يحضرونها معهم إلى التنظيم.

٣ ــ العلاقة بين متطلبات التنظيم ووظائفه، وصفات وخصائص الأفراد في التنظيم[١٦].

يبدو واضحاً الآن أمام العلماء أنه من العسير فهم التنظيم أو دراسة السلوك التنظيمي دون دراسة التفاعل بين الأفراد أو الشخصية والتنظيم ومن هنا جاءت أهمية دراسة الشخصية في التنظيم. والبند الثاني من الفقرة السابقة يؤكد هذا المعنى، كما أنه يشير إلى «الصفات المميزة التي يحضرونها معهم إلى التنظيم» وهذا أمر جوهري يجب أن نتوقف عنده لأنه من العسير فهم دور شخصية الفرد في التنظيم دون أن يتضح لنا هذا الأمر.

فالفرد الذي يعمل في التنظيم يأتي إليه وهو يحمل شخصيته المميزة له، وبالتالي يملك خصائص وصفات وسمات وخبرات خاصة به هو وحده، ساهمت في تشكيلها كل من الأسرة ثم المدرسة خلال السنوات الأولى من حياته، وإذا كان الفرد يحضر إلى التنظيم وله شخصية مميزة، فإن هذه الشخصية سوف تستمر معه ــ إلى حد كبير ــ طوال حياته. وذلك لأن علماء النفس يميلون إلى معاملة شخصية الفرد الراشد على أنها ثابتة نسبياً، ومن العسير أن تتغير[١٤،٨]. وعلى أساس هذه الفكرة قامت مدرسة الإدارة اليابانية على أنها تكيف التنظيم للأفراد لأنه من العسير أن تكيف هؤلاء الأفراد للتنظيم[١٢]. وعلى أساس هذه الفكرة أيضاً أقام فيدلر (Fiedler) نظريته عن القيادة في التنظيم، حيث يرى فيها أنه من العسير تغيير شخصية القائد، وإن كان من الممكن تغيير المواقف القيادية التي يعملون من خلالها[١١]. وهذه أمثلة قليلة لمدى الاعتماد في مجال السلوك التنظيمي على فكرة ثبات شخصية الفرد الراشد عبر الزمن، وهناك أدلة أخرى كثيرة في المجالات الأخرى لعلم النفس ولا يسمح المجال هنا لذكرها.

وإذا أردنا في هذا السياق أن نحدد متى تتدخل شخصية الأفراد في التنظيم وفي أي مرحلة من مراحل العمل التنظيمي، وتؤثر في سلوكهم في العمل، يمكننا النظر إلى الجدول التالي الذي يمثل متغيرات السلوك التنظيمي.

جدول يوضح المتغيرات التي تستخدم في دراسة السلوك التنظيمي

١ المحددات التنظيمية	٢ العلاقات بين الأفراد	٣ استجابات الأفراد	٤ نتاج التنظيم
مثل: النظام البيروقراطي الحجم خصائص التسلسل الهرمي أهداف التنظيم	مثل: النظام الإشرافي، القوة، السلطة	مثل: السلوك، الرضا عن العمل	مثل: الإنتاج، التغيب عن العمل، ترك العمل
الشخصية			

المصدر: المرجع رقم (٢٠).

ويتضح من هذا الجدول أن شخصية الفرد في التنظيم يبدو تأثيرها في العلاقات بين الأفراد العاملين في التنظيم (متغير رقم ٢) وعند تفاعلهم بعضهم مع بعض، وتفاعل القيادة مع غير القادة، ومدى ملاءمة النظام الإشرافي لهؤلاء الذين يخضعون له. كما يظهر أثر الشخصية بوضوح في سلوك الأفراد داخل التنظيم نحو زملائهم، ومدى التزامهم بلوائح وقوانين التنظيم، ومدى رضاهم عن ظروف ومناخ العمل.

والآن وبعد أن اتضح أهمية شخصية الفرد في التنظيم، فما هو إذا الدور الذي أعطته نظريات التنظيم للشخصية؟ هذا هو السؤال الذي تحاول الدراسة الحالية الإجابة عليه.

٢ ـ استخدام مفاهيم الشخصية في دراسة التنظيم:

إذا تتبعنا بدايات استخدام مفاهيم الشخصية في دراسة التنظيم لوجدنا أن العلماء استخدموا مفاهيم الشخصية في دراسات السلوك التنظيمي بمظهرين مختلفين:

الأول: يتمثل في اتجاه يعامل الشخصية كعامل ثابت لجميع الأفراد، أي يزعم أن الطبيعة الإنسانية واحدة لدى جميع الناس ولا تختلف كثيراً من فرد إلى آخر.

الثاني: اتجاه يهتم بالفروق بين الأفراد، ثم يدرس التطبيقات التنظيمية لهذه الفروق الفردية، ولذلك فهذا الاتجاه يتعامل مع أبعاد الشخصية كمتغيرات.

ويهتم الاتجاه الأول بالطبيعة الإنسانية بمصطلح أو مفهوم كلي عام وشامل، «فكل البشر هكذا»، ومن ثم اعتمدت نظرية التنظيم وتطبيقاتها العملية في التنظيمات المختلفة على هذه

«الحقيقة»، ويمكن القول أن هذا الاتجاه يمثله المدرسة التقليدية، والمدرسة الحديثة (مع الاختلاف في الموقف) وأرجيريس (Argyris). ويرى كاتب هذه الدراسة أن هذا الموقف من أرجيريس يمكن اعتباره رد فعل إزاء موقف نظرية التنظيم التقليدية من الطبيعة البشرية، وهو في ذلك كان في موقف دفاعي يتفق في ذلك الوقت مع ما هو مطروح عن طبيعة الإنسان في التنظيم ولكنه لا يتفق مع حقائق علم النفس ونظرياته في ذلك الوقت أيضاً.

ولذلك فإن العمل الأمبريقي (Empirical) الذي أجرى على أساس هذا الاتجاه وهذا المفهوم للشخصية قد ركز على الدراسات الوصفية، ولم يختبر الفروض التي تهتم بالفروق بين الأفراد العاملين في التنظيم، وهو بذلك لم يقدم عملياً الكثير من الفوائد للسلوك التنظيمي.

أما الاتجاه الثاني الذي يتعامل مع الشخصية بمفهوم المتغيرات فقد أدى إلى فوائد علمية وعملية في مجال السلوك التنظيمي، كما ازداد العمل فعلاً في دراسة الفروق الفردية على أيدي علماء النفس المهتمين بدراسة التنظيم والسلوك التنظيمي، كما ارتبط ـ وهذا هو المهم ـ هذا العمل مفاهيمياً بنظرية الشخصية كما يقدمها علم النفس، وذلك بأن استعار عدد من الباحثين بعض متغيرات الشخصية مثل: الدافعية للإنجاز، ومركز التحكم عند الفرد (Locus of Control) من نظرية الشخصية في علم النفس ودرسوا هذه المتغيرات في المواقف التنظيمية المختلفة. ولقد تزايد العمل في هذا الاتجاه في دراسة الشخصية حتى أصبح الباحثون في هذا المجال يستخدمون أبعاد الشخصية ليس فقط كمتغير مستقل أو متغير تابع ولكن أيضاً كمتغيرات وسيطة، تتوسط العلاقة بين سلوك الفرد وبعض المتغيرات التنظيمية، وهذا هو الاتجاه السائد الآن في دراسات السلوك التنظيمي والشخصية. ومثال على ذلك: إن صراع الأدوار بين الأشخاص في التنظيم الواحد يظهر بصورة أوضح عند العاملين الذين يحصلون على درجات مرتفعة في القلق العصابي والانطواء والجمود، أكبر من هؤلاء الذين يحصلون على درجات منخفضة في القلق العصابي ويتميزون بالانبساط والمرونة، وهذه النتائج تعني أن القلق العصابي والانطواء والجمود (وهي بعض متغيرات الشخصية) تعمل كوسيط بين بعض المواقف في التنظيم وصراع الأدوار في العمل[٢٠،٢٦].

٣ ـ نظرية التنظيم والدور الذي تعطيه للشخصية:

يرى المهتمون بالفكر التنظيمي أن نظرية التنظيم تتكون من نظريات متعددة متباينة ولا تتصف بالتجانس فيما بينها، ويرى سكوت (Scott) أن هناك ثلاثة نظريات للتنظيم أصبح لها تأثير يعتد به على الفكر والعمل التنظيمي، ويمكن الإشارة إلى أن النظريات التي ستناقش في هذه الدراسة هي على الوجه التالي:

(أ) النظرية التقليدية.

(ب) النظرية التقليدية الحديثة.
(ج) النظرية الحديثة[٢٤].
(د) النظرية التكاملية.

ويمكن القول فيما تيعلق بموضوعنا الرئيسي في هذه الدراسة، أن النظرية التقليدية والنظرية الحديثة تشتركان معاً في الاعتماد على منحى شامل عام للشخصية الإنسانية كأساس أقاموا عليه البناء التنظيمي، والفكرة الأساسية عند النظرية التقليدية هي أن الإنسان كسول، لا يوثق فيه، ويعمل من أجل المال فقط، وبلا ريب فإن التصميم التنظيمي الناتج عن هذه الافتراضات يتصف بالبيرقراطية المحكمة، بل إن المزاعم المسبقة عن الدافعية للبناء التقليدي لا يزال يشكل الأساس لكثير من نظريات الحوافز الحديثة.

وإذا كانت النظرية الحديثة تتبع إلى حد كبير نفس المنطق الشمولي العام، إلا أنها ترى عكس النظرية التقليدية ــ أن كل إنسان مهتم بأن يحقق ذاته، وأن يصل إلى كامل إمكاناته وقدراته، ولذلك وعلى هذا الأساس فإنه من المقبول عند النظرية الحديثة أن يكون البناء التنظيمي أقل إحكاماً وأقل مركزية، مما كان في النظرية التقليدية.

وتتفق النظريتان أيضاً في أنه ما دام الناس يتشابهون في الشخصية فإن الفروق بينهم يمكن أن تعزوها إلى الاختلاف في الوظيفة التي يشغلونها أو العمل الذين يقومون به في التنظيم وليس إلى الشخصية[١٦].

وننتقل الآن إلى كل نظرية منها لنرى الدور الذي تعطيه كل منها للشخصية في التنظيم.

(أ) النظرية التقليدية:

يمكن القول أن الكتابات السوسيولوجية المبكرة لمنظرين مثل دوركايم قد أمدت منظري النظرية التقليدية بالأساس النظري، ولقد نشأت مدارس للفكر التنظيمي على هذا الأساس، وكونت ما يعرف بالنظرية التقليدية وهذه المدارس هي:

١ ــ الإدارة العلمية: ورائدها تيلور (Taylor) الذي أصدر كتاب «الإدارة العلمية» عام ١٩١١، وكان مهتمًا في المقام الأول بإنجاز العمل وأن يحصل على عمل وإنجاز أكثر بأقل قدر من الطاقة، وهذا المنحى الاقتصادي جعله لا يهتم كثيراً بالعامل كشخص، ولذلك كان العامل عنده امتداد للعمل، فالعامل ببساطة ليس له حياة خارج العمل ولا منفصلة عن واجباته في التنظيم.

٢ ــ الإدارة العامة: وأول من كتب فيها كل من جوليك ويورويك (Gulick &

(Urwick فأصدرا كتابهما المعنون «أوراق في علم الإدارة» عام ١٩٣٧ يركزا فيه على العلاقات البنائية بين الإنتاج، والأفراد، والإمدادات، ووحدات الخدمات الأخرى في التنظيم، ويبدو جلياً هنا أيضاً التركيز على الكفاءة، وهي لا تختلف كثيراً عن مدرسة الإدارة العلمية في التركيز على التخصص في العمل، ونطاق الإشراف.

٣ ـ **البيرقراطية: (Bureaucracy)** ومن أشهر روادها ماكس فيبر (Weber) الذي أصدر كتابه المعنون «نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي» وترجمة عن الألمانية إلى الإنجليزية كل من هندرسون وبارسونز عام ١٩٤٧، وركز فيه فيبر على تزويد التنظيم بالعمال والبناء كوسيلة للتعامل مع عملاء التنظيم، وفي ضوء هذا المنظور فإن الكفاءة يمكن أن تصل أقصاها عن طريق تنظيم الواجبات تبعاً لنطاق الإشراف والسلطة، والوظائف المتسلسلة هرمياً، وتعيين الخبراء والمتخصصين. ويرى فيبر أن الاستعمال المناسب للقواعد، والمكافآت، والعقوبات، تمكننا من إبعاد حياة الفرد الخاصة عن دوره كموظف في تنظيم[١٦].

ويمكن القول أن الأعمدة الأربعة التي تقوم عليها نظرية التنظيم التقليدية هي: تقسيم العمل، التسلسل الهرمي للسلطة، البناء التنظيمي، نطاق الإشراف. فلقد جعلت هذه النظرية تقسيم العمل فكرتها المركزية، وتؤكد على الزعم بأنه كلما قسم عمل معين إلى مكوناته الأصغر، كلما أدى إلى تخصص أكثر، وبالتالي يصبح العامل الذي يقوم به أكثر مهارة وأكثر قدرة على تنفيذ عمله المخصص له، مما يؤدي إلى كفاءة أكثر في الإنتاج الكلي للتنظيم.

وتقسيم العمل سوف يكون متوازناً عن طريق مركزية الإشراف والتحكم، فالواجبات سوف تقسم إلى أجزاء بواسطة السلطة المركزية، وذلك في ضوء الخطة المركزية للعمل، حيث أن مجهود كل وحدة عمل في حاجة إلى إشراف، ويجب تنسيق المجهودات المختلفة للعمل والتي سوف تؤدي إلى النتاج النهائي، وحيث أن كل مشرف له عدد محدد من العمال الذين يشرف عليهم (نطاق الإشراف)، فإنه يمكن أن يتحكم فيهم بكفاءة، فمن الضروري تحديد عدد العمال الذين يشرف عليهم مسؤول خط الإنتاج، ومن ثم تحديد مشرف أعلى أو مشرف على المشرفين وهكذا، فمثلاً ترى هذه النظرية أن كل ٥ ـ ٦ عمال يحتاجون إلى مشرف مباشر، وكل ٦ مشرفين يحتاجون إلى مشرف أعلى.

وسوف يؤدي هذا التسلسل إلى إشراف أو تحكم هرمي يؤدي في نهايته إلى مدير واحد على قمة التنظيم، وبهذه الطريقة فإن كل تنظيم يمكن أن نتحكم فيه بسلطة مركزية واحدة، وهذا هو التسلسل الهرمي للسلطة، وفي هذا النظام يعطي الشخص الذي في القمة الأوامر، وهؤلاء الذين أدنى في التسلسل الهرمي يطيعون دون نقاش، وغالباً ما تكون الأوامر في حدود القانون، والطاعة هنا لا تكون للرئيس أو المشرف كشخص، لذلك، لا تقوم ـ فيما ترى هذه النظرية ـ على التأثير الشخصي، أو الخوف، فالطاعة دائماً في التنظيم تكون للقانون،

وما المشرف أو الرئيس إلا مجرد أداة ومنفذ له، والأفراد الأدنى في التسلسل الهرمي يطيعون القانون لأن ذلك واجبهم، ولأن هؤلاء الذين يديرون التنظيم متفوقون في المعرفة الفنية.

أما البناء فهو العلاقات المنطقية للوظائف في التنظيم والتي توضع لتحقيق أهداف التنظيم بكفاءة، والبناء يعني نظام وأنماط، فالنظرية التقليدية تعمل عادة مع بنائين أساسيين هما: العمال والموظفين(٢٤).

ومما يميز النظرية البيرقراطية هو أنها ترى أن العلاقات بين الأفراد في التنظيم تقوم على أسس غير شخصية، فكل موظف في التنظيم يجب أن يسير عمله وينجزه بطريقة غير شخصية، بل وبطريقة رسمية، فيجب مثلاً أن يحافظ على وجود مسافة اجتماعية بينه وبين الموظفين الذين يشرف عليهم، وكذلك بينه وبين عملاء التنظيم والهدف من هذه العلاقة الرسمية غير الشخصية، هو التأكيد على أن لا تتدخل الشخصيات في كفاءة الإنجاز، أو أداء العمل أو المهمة.

كما أن البيرقراطية تحدد قواعد العمل بين الرئيس أو المشرف وبين العاملين تحت إشرافه، فهي تقيد الامتياز الممنوح للمشرف داخل حدود الشرعية القانونية، مع ضمان معاملة متساوية لكل المرؤوسين، وهذا النظام يقوم على أساس التسليم يرشد المشرف في النموذج البيرقراطي، وينبغي أن ينظر إلى هذه الإجراءات على أنها لحماية أفراد التنظيم ضد القرارات التعسفية، وبذلك تجعل حياة الأفراد مستقرة، وأقل اعتماداً على النزوات الشخصية للمشرف، وبذلك يضمن التنظيم للعاملين حقوقهم، وفي مقابل ذلك فمن المتوقع أن يقوم الأعضاء بأداء عملهم بكفاءة.

ويمكننا أن نفهم مبررات هذه القواعد البيروقراطية، إذا ما عرفنا الظروف التي عاش فيها فيبر عندما كتب نظريته في البيرقراطية، فلقد عاش في ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر عندما كان التحيز والمحسوبية ومحاباة الأقارب في التوظيف منتشرة في المؤسسات الصناعية بألمانيا في ذلك الوقت، فظهرت نظريته كرد فعل لهذه الأوضاع كنمط نموذجي للتنظيم، وكان يرى أنه يمكن أن نتحاشى التأثيرات السلبية للتحيز الشخصي، وعدم الرشد، وعدم النضج والانفعالية في العمل التنظيمي إذا نظمت التنظيمات بالطريقة التي عرضناها آنفاً.

وكان من الطبيعي أن تواجه النظرية التقليدية، وخاصة المدرسة البيرقراطية الانتقادات من كل صوب، وذلك لعدة اعتبارات، منها فيما يرى سكوت (Scott) أن هذه النظرية قد أهملت إلى حد كبير التفاعل بين شخصية الفرد، والجماعات غير الرسمية، ولم تضع اعتباراً للصراع داخل التنظيم ولا لعملية اتخاذ القرار، فضلاً عن أنها قد أهملت مساهمات العلوم السلوكية، وذلك بأن فشلت في إدماجها في مذهبها أو الاستفادة منها بأية طريقة منظمة،

كما أن قيمة هذه النظرية محدودة بتركيزها الضيق على التحليل الرسمي للتنظيم ولم تضع في اعتبارها الجوانب والعوامل غير الرسمية في التنظيم.

ويرى بنسمان وروزنبرج (Bensman & Rosenberg) أنه على الرغم من أن البيرقراطية قد صممت أصلاً لكي تكون نظاماً فنياً للإدارة، إلا أنها أصبحت في الحياة العملية والتطبيق أكثر من ذلك بكثير، فغدت البيرقراطية بالنسبة للموظف طريقة شاملة للحياة، إذ أنها تركز على مطالب جادة، وتفرض قواعد جامدة، ومعايير صارمة وتضع على الموظف نوعاً خاصاً من الضغوط، ولكي يلعب دوره كبيرقراطي بكفاءة عليه أن يدفع ثمناً اجتماعياً ونفسياً باهظاً.

وفي تحليل بينس (Bennis) لنقاط الضعف في البيرقراطية كشف لنا عما يلي:

١ ــ إن البيرقراطية لا تسمح على نحو كافٍ بالنمو الشخصي للموظف، أو بتطور ونضج الشخصية في التنظيم.

٢ ــ إنها تضعف الفردية وتكاد تميتها، إذ أنها تركز على تنمية المسايرة، وتفكير الجماعة فقط.

٣ ــ إنه في ظل النظام البيرقراطي لا يستفاد من إمكانات المصدر البشري للتنظيم بصورة كاملة، ويرجع ذلك إلى عدم الثقة والخوف من الانتقام.

٤ ــ إن البيرقراطية تؤثر في شخصية الأفراد العاملين في التنظيم، فبعد معايشتهم هذا النظام لمدة طويلة يكتسبون صفات البلادة، والكسل والكآبة، وتصبح هذه الصفات كما لو كانت تميز «إنسان التنظيم» ذلك الطراز من الأفراد الذين لا يستطيعون إلا أن يعيشوا في تنظيم بيرقراطي رسمي[١٧،٧].

ويرى أرجيريس (Argyris) في سياق انتقاده للنظرية البيرقراطية، أن التنظيم التقليدي بتركيزه على القواعد الصارمة، وتسلسل السلطة، والتخصص، واعتماد العاملين في التنظيم على المشرفين، كل ذلك سيؤدي في النهاية إلى إضعاف روح المخاطرة والتجريب عند العاملين في التنظيم، كما سيقضي على حب الاستطلاع والرغبة في المعرفة عندهم ومن ثم يدفعهم إلى عدم الثقة في الآخرين، وبالتالي لا يستطيعون تحمل مسؤولية العمل أو السلوك. كما يرى أرجيريس أن مبدأ التخصص الذي تعتمد عليه النظرية التقليدية يؤدي إلى أن يستخدم الفرد القليل فقط من قدراته، فكلما تخصص الفرد كلما كان العمل أبسط، وهذا يتنافى مع الميل البشري إلى السعي إلى العمل الأكثر إثارة للاهتمام حتى ولو كان أكثر تعقيداً.

ويرى أن التسلسل الهرمي للسلطة يعمل ضد النمو الطبيعي للإنسان، ولا يقف عائق

فقط في سبيل نمو شخصيته نمواً طبيعياً، بل يؤدي إلى أن ينتكس الفرد إلى الطفولة، فيكتسب السلبية والخضوع والاعتماد على الآخرين كما يريد التنظيم الرسمي التقليدي.

ويمكن القول أن الاعتماد على الآخرين سوف يؤدي إلى إضعاف الدافعية للعمل لدى الأفراد، فضلاً عن أن التسلسل الهرمي الصارم في التنظيم قد يكف ويمنع الإبداع عند الأفراد، كما يؤدي إلى رفضهم التجديد أو الاختراع أو التغيير، وذلك حتى يكونوا منسجمين مع العالم المحيط بهم ويعيشون فيه.

ولقد دفع كل ذلك كورمان (Korman) إلى القول بأن معظم المؤسسات الكبرى التي بها وحدات للبحث العلمي، تضع هذه الوحدات خارج نظام تسلسل السلطة، فحيث أن الأفراد مشغولون بالبحث فهم مبدعون، ويضيف كورمان قائلاً أن مثل هذه المؤسسات قد تعلمت أن البناء التنظيمي التقليدي لا يسمح بظهور الإبداع أو التعبير عنه، والذي يؤيد هذا الخط من التفسير أن معظم التنظيمات التي يكون الإبداع أحد أهدافها الضمنية مثل الجامعات ومراكز البحث العلمي عادة ما تكون أقل تسلسلاً من التنظيمات الأخرى(١٥،٤).

وتؤيد هذا التفسير نتائج البحوث التي درست العلاقة بين نظم التسلسل في التنظيم والاعتماد على الآخرين وعدم الاستقلال، وبين الإبداع، وتؤيد نتائج هذه البحوث وجود علاقة بين المتغيرين، ففي دراسة قام بها زيللر (Ziller) ونشرت عام ١٩٥٨ أوضحت نتائجها أن الجماعات الأقل مرونة يغلب على أفرادها تفضيل النظم الاجتماعية ذات التسلسل في السلطة، ومن المعروف علمياً الآن أن المرونة المرتفعة إحدى سمات المبدعين. وفي دراسة أخرى أجراها كل من فيلنبوم وجاكمان (Fillenbaum & Jackman) أوضحت نتائجها أن الأفراد الذين يعتمدون اعتماداً رئيسياً على الرؤساء في عملياتهم العقلية يكونون أقل قدرة على رفض المعتقدات المتعارف عليها أو تطوير نظم معتقدات حديثة. كما بيّـنت نتائج بحث جيتزكو (Guetzkow) أن الابتكار في التنظيم يرتبط سلباً مع ترمكز السلطة ومتطلبات تسلسل السلطة، وأوضحت أيضاً نتائج بحث أهرلش ولي (Ehrlich & Lee) أن الأشخاص الذين يعتمدون على مصادر السلطة للعمليات المعرفية يكونون أكثر مقاومة للتغيير.

ومن الدراسات ذات النتائج الأكثر وضوحاً وارتباطاً بموضوعنا هذا، الدراسة التي نشرها ماير وهوفمان عام ١٩٦١ وأوضحت نتائجها أن الأفراد الذين يقضون فترة طويلة في العمل في تنظيم رسمي به تسلسل صارم للسلطة كانوا أقل ابتكاراً وإبداعاً.

ولقد أجريت دراسات أخرى حول تسلسل السلطة، والاعتماد على الرؤساء والمشرفين وعلاقة ذلك بالدافعية للعمل والإنتاجية والإنجاز، ويبدو أن البحوث في هذا المجال تتميز بالكثرة والشمول، ولقد بدأ الباحثون دراسة هذه العلاقة من عام ١٩٦٥، إذ نشر كل من

مورس وريمير (Morse & Reimuer) بحثهما الذي أوضح أن الجماعات التي تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال في اتخاذ قراراتها، يزداد إنجازها بشكل واضح ومن نتائج البحوث في هذا المجال أيضاً أنه كلما زاد شعور الأفراد أنهم هم الذين يشرفون على عملهم، كلما ارتفع إنجازهم للعمل. وقام فاريس عام ١٩٦٩ (Farris) بتجربة على مجموعة من العاملين الذين لم يكونوا يشتركون في اتخاذ القرارات التي تخص عملهم، وجعلهم يشاركون في اتخاذ القرارات والتخطيط للعمل، فأدى ذلك إلى ازدياد الإنجاز والإنتاج في عملهم عما قبل(١٥) ونلاحظ أن نتائج هذه البحوث تتفق إلى حد كبير مع وجهات النظر التي سبق عرضها، والتي تنتقد مبادىء التنظيم التقليدي، تلك المبادىءالتي تقف أمام تطور ونمو الشخصية الإنسانية في التنظيم.

ويبدو لنا بعد مناقشة نظرية التنظيم التقليدية، والانتقادات التي وجهت إليها، أن هذه النظرية بصورتها النقية أو المثالية، إذا تحققت في تنظيم ما ــ لا تصلح للتنظيم في عصرنا الحالي، ومع ذلك فهي قد تركت آثاراً واضحة لا يمكن إنكارها في الفكر التنظيمي، بل إن بعض مبادئها لا تزال شائعة الاستخدام في كثير من التنظيمات، وتساعد بصفة عامة في إدارة العديد من التنظيمات الحديثة، ومن أهم هذه المبادىء، وحدة الإشراف، تساوي السلطة مع المسؤولية، نطاق الإشراف المحدد، ولكن في عصرنا لا ينظر إلى هذه المبادىء على أنها الكلمة النهائية في التنظيم، حيث أن كثيراً من التنظيمات الحديثة أيضاً لم تستخدم هذه المبادىء ومع ذلك لم تفشل بل وكانت ناجحة. ولذلك يمكن القول بأن المبادىء التقليدية قد ساهمت في التحليل التنظيمي الحديث، إذا نظرنا إليها من منظور واقعي سليم، حيث أنها تمثل نقطة الانطلاق لنظرية التنظيم الحديثة(٢٥،١٧).

(ب) النظرية التقليدية الحديثة:

يمكن القول أن العلماء بصفة عامة يوحدون بين النظرية التقليدية الحديثة وبين حركة العلاقات الإنسانية، كما يرى العلماء أن هذه النظرية قد اعتمدت على مبادىء المدرسة التقليدية وخاصة أعمدة التنظيم عندها. ومع ذلك فإن هذه النظرية لها إسهاماتها الجديدة في دراسة التنظيم، منها إدخال العلوم السلوكية بطريقة متكاملة إلى نظرية التنظيم والفكر التنظيمي، ومن خلال الاعتماد على هذه العلوم، برهنت النظرية التقليدية الحديثة وحركة العلاقات الإنسانية على أن مبادىء المذهب التقليدية وأعمدته التنظيمية تتأثر بأفعال وسلوك الإنسان في التنظيم. ومن المساهمات الهامة أيضاً لهذه النظرية المعالجة المنظمة للتنظيم غير الرسمي، بعد أن كان كل التركيز على التنظيم الرسمي فقط في المذهب التقليدي، وأظهرت النظرية التقليدية الحديثة بوضوح مدى تأثير التنظيم غير الرسمي على البناء الرسمي للتنظيم، أو بمعنى آخر أنه لا يمكننا أن نغفل التنظيم غير الرسمي إذا أردنا أن نفهم التنظيم الرسمي أو السلوك التنظيمي(٢٤).

ويشير مصطلح التنظيم غير الرسمي إلى جماعة الأصدقاء، أو الاتحادات العمالية أو النقابات في التنظيم، وهذه الجماعات أو الاتحادات لا يرد ذكرها في برنامج عمل التنظيم الرسمي، وبمعنى آخر يقصد بالتنظيم غير الرسمي التجمع التلقائي للأفراد في موقف العمل، ويبدو أن هذا التجمع يحدث كاستجابة للحاجات الاجتماعية عند الأفراد.

وصاغ العلماء بعض المتغيرات التي تشكل التنظيم غير الرسمي، وهي:

الموقع: فلكي يكون الأفراد جماعة ما فلا بد من وجودهم في مكان واحد، يسمح بوجود علاقة وجهاً لوجه بين هؤلاء الأفراد، فالمكان أو الموقع الجغرافي للأفراد في التنظيم عامل هام في تشكيل الجماعة.

المهنة: فالأفراد الذين يعملون في مهنة واحدة أو يقومون بعمل مماثل يميلون إلى أن يتجمعوا معاً.

الاهتمامات: أما المتغير الثالث فهو اهتمامات الأفراد في التنظيم، فالأفراد ذوي الاهتمامات المشتركة يميلون أيضاً إلى تكوين جماعة فيما بينهم، وقد تفسر لنا الاهتمامات لماذا تتكون الجماعات الصغيرة حتى مع عدم وجود الأشخاص في مكان عمل واحد وفي مهنة واحدة.

وقد أدى اهتمام النظرية التقليدية الحديثة بالتنظيم غير الرسمي، إلى دراسة القيادة غير الرسمية، وثارت المناقشات حول المشكلات التالية التي تتعلق بهذا الموضوع: ما هو القائد غير الرسمي؟ كيف يتولى القيام بهذا الدور؟ ما هي الصفات الخاصة التي تميزه؟ كيف يمكن أن يساعد المشرف (الرسمي) في تحقيق أهداف التنظيم؟[٢٤] ومما يجدر ذكره هنا أن النظرية التقليدية الحديثة قد ظهرت مع علامتين بارزتين من علامات طريق تطور الفكر التنظيمي والسلوك التنظيمي ألا وهما: بحوث كيرت ليفين (Kurt Lewin)، وكتابات جماعة هاوثورن (Hawthorne) فلقد كانت نظرية المجال في ذاتها أحد العوامل التي وجهت البحوث في علم النفس نحو تفسير سلوك الفرد والجماعة. أما الكتابات عن دراسة هاوثورن والتي نشرها مايو (Mayo) عام ١٩٣٣ فقد أصبحت هامة في مجالنا هذا، لأن الباحثين في هذه الدراسة كانوا يحاولون معرفة العلاقة بين الإضاءة والإنتاج، فخرجوا بمضمون مؤداه أن أنماط الصداقة هي قلب التنظيم، وبالتالي دافعوا عن العلاقات الإنسانية كمجموعة من الوسائل التي بها يمكن أن نحث الأفراد وندفعهم للعمل والإنتاج في التنظيم[١٦].

وعلى الرغم من الأفكار الجديدة التي قدمتها النظرية التقليدية الحديثة إلى الفكر التنظيمي إلا أنها لم تدرس العوامل المتفاعلة داخل التنظيم، ولم تقدم الطريقة الملائمة لدراسة التنظيم ككل، ولذلك انتقدها البعض قائلاً أن العلاقات الإنسانية ما هي إلا أداة للسخرية من الناس، ويرى آخرون أن نظرية العلاقات الإنسانية ليست أكثر من مجموعة من المعلومات

الوصفية التي لا قيمة لها، ويضيف سكوت (Scott) قائلاً أن النظرية التقليدية الحديثة تعاني من عدم النضج أو الاكتمال، ولذلك ينقصها النظرة التكاملية للعوامل المختلفة التي تتفاعل مع السلوك الإنساني في التنظيم[٢٤]. ووصل الانتقاد لهذه النظرية إلى قمته عندما وصفت بأنها تدعو إلى الاهتمام الزائد بالعلاقات الإنسانية، والتركيز الفائق على مشاعر العاملين، مما قد يؤدي إلى الكسل، وأشار مكنر (Mcnair) في مقالة بعنوان «الكثير جداً من العلاقات الإنسانية» بأنه يشعر بأن هناك قلق زائد حول مشاعر العاملين، مع أن الاهتمام يجب أن يكون مركزاً حول إنجاز العمل، وهو لذلك يخشى أن تدلل هذه النظرية العاملين في التنظيم.

ولكن ما يهمنا في سياقنا هذا أن هذه النظرية على الرغم من أنها اهتمت بالعلاقات الإنسانية داخل التنظيم إلا أنها لم توضح موقفها من الفرد ــ كفرد ــ في التنظيم، وبالتالي لم تتعرض للشخصية ودورها في التنظيم. وهو ما حاولت النظرية الحديثة القيام به.

(ج) نظرية التنظيم الحديثة:

إن أهم ما يميز نظرية التنظيم الحديثة اعتمادها على بيانات البحوث الأمبريقية ونظرتها التكاملية للتنظيم، وهذه الأسس قد صيغت في إطار مفاهيمي يقوم على منطق مؤداه أن الطريقة الوحيدة المفيدة لدراسة التنظيم هو أن ندرسه كنظام (System)، ودراسة النظام تتوقف على دراسة أجزاء هذا النظام، واعتمادها المتبادل كل على الآخر، ولذلك فإن النظرية الحديثة قد غيرت المستوى المفاهيمي للتنظيم عما كان موجوداً لدى النظرية التقليدية، أو التقليدية الحديثة. ونجم عن هذا الإطار المفاهيمي الجديد، الحاجة إلى الإجابة على عدد من الأسئلة المترابطة مثل: ما هي الأجزاء الأساسية في النظام؟ ما هي طبيعة العمليات الرئيسية في النظام؟

ويذهب منظري النظرية الحديثة في تحليلهم للنظام إلى القوم بأنه يشتمل على أجزاء، وتحدث تفاعلات وعمليات بين هذه الأجزاء، وأن لكل نظام مجموعة من الأهداف.

والواقع أن مفهوم النظام قد ظهر قبل أن تعتمد عليه نظرية التنظيم الحديثة، حيث ظهر في مجال العلوم الطبيعية منذ الخمسينات من هذا القرن، واعتمد عليه أيضاً علماء النفس في دراستهم للشخصية كنظام[١] كما اعتمد عليه علماء الاجتماع في دراسة النظام الاجتماعي[٣].

والنظام هو ما يتكون من مجموعة من الأجزاء أو العناصر التي تعمل معاً لإنجاز وظيفة محددة، وبمعنى آخر ما يتكون من مجموعة من العناصر التي تتفاعل معاً حتى يقوم بوظيفته، وقد يكون النظام بسيطاً أو معقداً، كما قد يكون النظام مفتوحاً أو مغلقاً. والنظام المغلق

هو ذلك النظام الذي لا يسمح بدخول عناصر من خارجه، أما النظام المفتوح فهو الذي يستمد بعض العناصر من خارجه، وفي الوقت نفسه يعطي البيئة الخارجية بعض المواد أو بعض نتاجه، أي أن تكون بينه وبين البيئة الخارجية تفاعل وتبادل مستمرين، ومع ذلك يظل محافظاً على ذاته وكيانه في حالة مستقرة.

وتدرس نظرية التنظيم الحديثة التنظيم كنظام مفتوح، والتنظيم الرسمي على هذا الأساس يقوم على الاعتماد المتبادل بين بناء التنظيم والعمليات التنظيمية والتكنولوجيا، وهي الأجزاء الرئيسية للتنظيم كنظام مفتوح، وهذه الأجزاء يمكن أن تقسم إلى أجزاء أصغر، فعلى سبيل المثال يمكن أن يقسم البناء إلى عناصر بنائية، والعمليات الإدارية يمكن أن تشتمل على اتخاذ القرار، والاتصال والتحكم في التنظيم.

والواقع أنه على الرغم من تعدد نظريات التنظيم الحديثة، إلا أن الاعتماد على مفهوم النظام في دراسة التنظيم في النظرية الحديثة، قد عمل على تقليل الخلاف بين مدارس هذه النظرية، إن لم يكن قد عمل على توحيدها، على الأقل في الاتجاه نحو دراسة التنظيم كنظام مفتوح، حتى وإن اختلفت في مسميات الأجزاء أو العناصر التي يتكون منها النظام.

(د) النظام الاجتماعي:

وقد ركز علماء الاجتماع في دراستهم للنظام على «النظام الاجتماعي»، كما درسوا «تنظيم العمل» كنظام اجتماعي أيضاً، ومن النظريات المبكرة في هذا المجال والتي ساهمت في تطور السلوك التنظيمي، النظرية التي قدمها هومانز عام ١٩٥٠ (Homans) في كتابه «الجماعة الإنسانية».

ويرى هومانز أن أي نظام اجتماعي يوجد في بيئة، وتتكون البيئة من ثلاثة أجزاء: البيئة الطبيعية مثل الموقع الجغرافي والمناخ، والبيئة الثقافية مثل القيم والأهداف والمعايير السائدة في المجتمع الذي يوجد فيه النظام الاجتماعي، ثم البيئة التكنولوجية مثل الأجهزة المتوفرة لدى النظام.

فضلاً عن أن النظام الاجتماعي ذاته له أهدافه ومتطلباته الخاصة التي ينبغي أن تتحول إلى أنشطة محددة وتفاعلات بين أفراد النظام. إن السلوك الذي يتطلبه النظام أو تحدده البيئة للأفراد يسميه هومانز بالنظام الخارجي، فعلى سبيل المثال، في تنظيم العمل تشكل الإدارة الجزء الكبير للنظام الخارجي، وذلك عن طريق إصدار القرارات التي تجمع بعض الأشخاص معاً في قسم محدد وبطريقة معينة، وعلى الرغم من أن هؤلاء الأفراد الذين قد أحضرتهم الإدارة معاً قد لا يعرف بعضهم البعض في أول الأمر، إلا أنهم فيما بعد سيعرف كل منهم الآخر، وسوف يعملون على تكوين الزمرة، والصداقات، ويساعد كل منهم الآخر في عمله،

إنهم بعد ذلك يجتمعون على أساس جديد مختلف، وتربطهم علاقات جديدة، وهذا الأساس وهذه العلاقات تؤثر في سلوك كل منهم، وقد تصبح بديلاً عن تأثير النظام الخارجي (الإدارة) ويسمى هومانز هذه الظاهرة بالنظام الداخلي.

ويرى هومانز أن عناصر النظام الاجتماعي يمكن أن تصنف في فئات ثلاث، تحتوي على بعض أوجه كل من النظام الخارجي والداخلي، وهي:

الأنشطة: وهي المهام التي ينجزها الأفراد، أو الأشياء التي يفعلونها.

التفاعلات: وهي الأنشطة التي تربط الأفراد بعضهم ببعض، فقد يكون نشاط فرد يؤثر في نشاط الفرد الآخر.

المشاعر: وهي الحالات النفسية الداخلية، مثل الحالة الانفعالية، والمعتقدات.

ويرى هومانز أن هذه الأنشطة والتفاعلات والمشاعر تتفاعل فيما بينها، أي أن كل منها يؤثر في الأخرى ويتأثر بها، ولذلك فإن أي تغيير في أي منها سيؤدي إلى تغيير في الأخرى.

كما أن هناك تفاعل بين النظام الداخلي والنظام الخارجي أيضاً، وأن النظامين يؤثران ويتأثران بالبيئة المحيطة، فالبيئة قد تؤثر في التنظيم الرسمي (لأنه تنظيم مفتوح) الذي بدوره يؤثر في العلاقات داخل التنظيم، ومنها علاقات التنظيم غير الرسمي، ولذلك يرى هومانز أن التنظيم الاجتماعي ما هو إلا نتاج نمط من التفاعلات بين التنظيم.والبيئة وخصائص الأفراد الذين يعملون فيه، وواضح هنا أن هومانز يعطي في نظريته دوراً هاماً لشخصية الفرد الذي يعمل في التنظيم، فهي عامل مؤثر تماماً مثل البيئة ومتطلبات التنظيم، التي هي بدورها يمكن أن تؤثر في سلوك الأفراد(١٦).

(هـ) خصائص النظام المفتوح:

ومن أحدث الدراسات حول التنظيم كنظام اجتماعي مفتوح، تلك التي قام بها كل من كاتز وكاهن (Katz & Kahn) عن علم النفس الاجتماعي للتنظيمات، وقد صاغا لنا أهم خصائص التنظيم كنظام اجتماعي مفتوح، وذلك في النقاط العشرة التالية:

١ ــ إن النظام المفتوح يتزود ببعض الطاقة لكي يبقى على قيد الحياة، وهو في ذلك مثل أي كائن عضوي.

٢ ــ يقوم النظام المفتوح بعملية تحويل الطاقة التي استمدها من البيئة إلى ناتج جديد.

٣ ــ يقوم النظام المفتوح بتزويد البيئة الخارجية ببعض نتاجه.

٤ ـ إن نمط الأنشطة في النظام المفتوح تعمل بنظام الدورة (Cycle)، فالمنتج المصدر إلى البيئة يصبح مصدراً للطاقة من جديد وبذلك تتكرر دورة أخرى من الأنشطة.. وهكذا، ولذلك فالبناء الاجتماعي للنظام يتصف بالديناميكية وليس جامداً.

٥ ـ يتصف النظام المفتوح بأن به خاصية الاحتفاظ بالطاقة الزائدة التي يستمدها من البيئة الخارجية، ولذلك فإنه يستمد طاقة تزيد عن استهلاكه، ويعمل في الوقت ذاته على الاحتفاظ بها واختزانها لوقت الحاجة إليها.

٦ ـ إن المدخلات إلى النظام المفتوح لا تتكون فقط من مواد خاصة بالطاقة، والتي تتحول أو تتغير أثناء عمل النظام، ولكن هناك مدخلات لها خصائص المعلومات، وتزود النظام بالمعلومات عن البيئة وبوظيفته بالنسبة للبيئة.

٧ ـ يتصف النظام المفتوح بحالة من الاستقرار، واستمرار حالة الاتزان الحيوي الديناميكية بين أجزائه، وتمثل حالة الاتزان هذه قوة تعمل على الاحتفاظ بمعدل ثابت بين أجزاء النظام.

٨ ـ يتصف النظام المفتوح بأنه يتجه نحو التمايز والتطور، ولذلك فإن الأنماط العامة الشمولية تستبدل بوظائف أكثر تخصصاً.

٩ ـ يتصف النظام المفتوح بالتكامل والتناسق، فعلى الرغم من تمايز أجزائه إلا أن هناك تكامل وتناسق بين هذه الأجزاء، مما يؤدي إلى أن يقوم النظام بوظيفة محددة، وتعمل هذه الأجزاء على أدائها.

١٠ـ وأخيراً يتصف النظام المفتوح بتعدد مساراته التي تمكنه من الوصول إلى الحالة النهائية من نقط بداية مختلفة، وعن طريق مسارات مختلفة[١٤]، وما يمكن الخروج به من مفهوم التنظيم كنظام اجتماعي مفتوح هو أن كل عناصره أو أجزائه متفاعلة ومتكاملة وأن كل الأنشطة فيه مترابطة.

(و) أجزاء النظام المفتوح:

ومن المفيد هنا أن تعرض بإيجاز لأجزاء النظام كما تراها نظرية التنظيم الحديثة إذ أن ذلك يرتبط ارتباطاً مباشراً بموضوعنا الرئيسي وهو منظور نظرية التنظيم الحديثة للشخصية الإنسانية، ويرى كتاب هذه النظرية أن التنظيم كنظام مفتوح يتكون من الأجزاء التالية:

١ ـ الفرد: ويرى علماء هذه النظرية أن أهم جزء في النظام هو الفرد، وبناء الشخصية الذي يحضره معه إلى التنظيم، وخاصة دوافعه، واتجاهاته التي تحدد مدى توقعاته من التنظيم.

٢ ــ **التنظيم الرسمي**: وهو يتكون من أنماط العمل المترابطة والتي تكون بناء النظام، ولقد اهتم عدد كبير من كتاب هذه النظرية، مثل أرجيريس (Argyris) بعدم التطابق وعدم الانسجام بين متطلبات التنظيم الرسمي وحاجاتالفرد.

٣ ــ **التنظيم غير الرسمي**: وهو موضوع ناقشته من قبل النظرية التقليدية الحديثة، ولكن النظرية الحديثة قد ركزت على العلاقة بين الفرد والجماعة، فللفرد طموحاته وتوقعاته، وللجماعة (مثل: جماعة الأصدقاء أو الاتحاد أو النقابة) متطلباتها التي تتوقعها من سلوك أفرادها، وهاتين المجموعتين من التوقعات تتفاعلا معاً وينجم عن هذا التفاعل أن الفرد قد يعدل من سلوكه ليتلاءم مع متطلبات الجماعة، أو قد تعدل الجماعة مما تتوقعه من الفرد بسبب تأثير شخصيته على معايير الجماعة، أي أن هناك تأثير متبادل بين الفرد والجماعة، وخاصة في التنظيم غير الرسمي، يؤدي في النهاية إلى الانسجام والاستمرارية للعلاقة التي بينهما، ولوحدة التنظيم غير الرسمي.

هذه الأجزاء الهامة وغيرها، مثل مفاهيم الدور والمكانة، وبيئة العمل الفيزيقية، بينهما اعتماد متبادل، وتتفاعل فيما بينها فتؤدي بالتالي إلى نسيج مفاهيمي يسمى النظام التنظيمي[٢٤].

(ز) الشخصية والتنظيم الرسمي:

ومن النظريات الحديثة في التنظيم ما قدمه لنا أرجيريس (Argyris) عن العلاقة بين الشخصية الإنسانية والتنظيم الرسمي، وكان أرجيريس دائم التساؤل عن: ما هو الخطأ في العلاقة بين الشخصية الإنسانية والتنظيم الرسمي؟ ومنذ عام ١٩٥٧ وهو يعمل في سبيل إيجاد توازن بين احتياجات الفرد السيكولوجية ومتطلبات التنظيم الرسمي الذي يعمل فيه، وفي عام ١٩٧٤ يتحدث عن نظرية متكاملة للعلاقة بين الشخصية والتنظيم.

ويرى أرجيريس أن هناك صراعاً بين احتياجات الأفراد ومتطلبات التنظيم الرسمي، فالنمو الطبيعي للشخصية ينمو نحو الاستقلال، والاعتماد على الذات، وعدم الخضوع، ونمو وتعدد قدرات الفرد، أما التنظيم الرسمي، الذي يطبق البيرقراطية، فيتطلب من الأفراد أن يتصرفوا ويسلكوا على النقيض من ذلك، ويتوقف التفاعل بين الفرد والتنظيم، واحتمال حدوث الصراع وشدته على ما يتطلبه التنظيم من الأفراد، واستطراداً من ذلك يمكن القول أنه كلما زاد منحى التنظيم نحو التنظيم الرسمي البيرقراطي كلما أجبر الأفراد على أن يسلكوا في التنظيم مثل الأطفال، أي يعتمدوا على الرؤساء، ويخضعون لهم، ويظهرون القليل من القدرات، ومن ثم ينجم عن عدم الانسجام بين حاجات الفرد الراشد في التنظيم، والتنظيم، أن يصاب الأفراد بالإحباط، والفشل السيكولوجي والصراع النفسي.

ويحدد أرجيريس العوامل التي تحدد مدى عدم الانسجام أو عدم التجانس بين الفرد والتنظيم فيما يلي:

١ ــ كلما كان موقع الموظف في أدنى التسلسل الهرمي للتنظيم، كلما كان أقل تحكمًا في ظروف عمله، وكلما كان أقل إمكانية في استغلال قدراته.

٢ ــ كلما كان القائد في التنظيم أكثر توجيهاً للأفراد وأكثر سيطرة، كلما كان الموظف أكثر اعتماداً عليه وأكثر خضوعاً.

٣ ــ كلما كان التنظيم يستخدم اتجاهاً واحداً في التحكم الإداري ــ أي من أعلى إلى أسفل ــ كلما شعر الموظف بزيادة الاعتماد على التنظيم، وعدم القدرة على إبداء الرأي.

كما يرى أرجيريس أن مشاعر الإحباط والفشل السيكولوجي الناجمة عن العوامل السابقة، والتي تصيب الأفراد في التنظيم البيرقراطي يمكن أن تتخذ صوراً وأغراضاً متباينة منها على سبيل المثال:

(أ) أن يقاوم الموظف ضد التنظيم ويحاول الحصول على مقدار أكبر من الاستقلال، ومن صور ذلك أن ينضم إلى الاتحاد أو النقابة، وهذا هو الأكثر شيوعاً.

(ب) أن يترك الفرد التنظيم، ويلتحق بتنظيم آخر.

(ج) أن ينفصل سيكولوجياً عن التنظيم الذي يعمل فيه، فلا يعمل بكامل طاقته، ولا يندمج أو يشارك في أنشطة التنظيم، ولا يهتم بما يحدث في التنظيم.

ويرى أرجيريس أن نظريته صائبة ولقد برهنت الكثير من البحوث على صحتها كما يرى أنها لا تتأثر بالاختلافات في المذاهب السياسية، أو الاختلاف في الثقافات من مجتمع إلى مجتمع، فالعلاقات الأساسية بين الفرد والتنظيم واحدة سواء في الولايات المتحدة الأميركية أو روسيا. ولقد أورد بعض البحوث التي أجريت في الولايات المتحدة الأميركية والبرازيل والسويد، والتي تبرهن على صحة نظريته[٤، ٥].

ومن النظريات الحديثة في التنظيم أيضاً تلك التي قدمها لنا مكرجر (McGreger) عام ١٩٦٠ وذلك في كتابه «الجانب الإنساني في المشروع» ويرد فيها على النظرية التقليدية وأسماها النظرية (Y) ليميزها عن التقليدية التي أسماها النظرية (X)، ويرى في نظريته أن الإدارة هي المسؤولة عن تنظيم عناصر المشروع الإنتاجي، مثل: المواد الخام، المعدات، والأفراد، وذلك لخدمة الأهداف الاقتصادية. ويرى مكرجر أن الإنسان ليس سلبياً، ولا كسولاً، ولا يقاوم المتطلبات التنظيمية كما كانت تزعم النظرية التقليدية، بل إنه قد يصبح كذلك نتيجة لخبرته في التنظيم وبسبب إدارة التنظيم. فالإنسان في رأيه عنده الدافعية للعمل، والقدرة على تحمل المسؤولية، ومسؤولية الإدارة وواجبها الأساسي هو تصميم الظروف التنظيمية وطرق العمل التي تجعل الفرد قادر على تحقيق أهداف التنظيم، وعلى توجيه مجهوده نحو هذه الأهداف.

فالإدارة تخلق الفرص وتطلق الإمكانات، وتزيح العقبات، وتشجع الارتقاء والنمو الإنساني، وتمد الأفراد بالإرشاد اللازم، فالإنسان عنده الإمكانات والقدرات وعلى الإدارة استغلالها على أحسن وجه، وذلك الرأي على النقيض تماماً من النظرية التقليدية التي ترى أن الإنسان ليس لديه الدافع، وما على الإدارة إلا أن تحركه للعمل. ولذلك يمكن القول أن النظرية التقليدية تقوم على مبدأ التحكم الخارجي في سلوك العاملين في التنظيم أما نظرية مكرجر فتقوم على مبدأ توجيه الذات، أو التحكم في الذات.

كما قدمت هذه النظرية بعض الفروض عن الدافعية عند الإنسان، تقوم على التسلسل الهرمي للحاجات عند ماسلو (Maslow)، والتي يرى مكرجر أنها تصلح كأساس للتصميم التنظيمي[١٨].

وفي دفاعه عن نظرية مكرجر يقول شاين (Schein)، أن هذه النظرية صحيحة وكافية لما نحاول أن نقوم به، وتؤيد معظم الشواهد التي استمدت من سلوك جماعات العمال نظرية مكرجر، ويرى أن هناك أربعة نقاط توضح لنا موقف هذه النظرية، وهي:

١ ــ نظرية مكرجر هي نظرية في الدافعية عند الإنسان، وليست نظرية في كيف تدير تنظيم.

٢ ــ لا تجادل هذه النظرية ولا تناقش مسألة أن الحاجات الإنسانية منسجمة مع الأهداف التنظيمية دائمًا ويمكن التكامل بينها، ولكن مثل هذا التكامل يمكن تحقيقه إذا اختارت إدارة التنظيم أن تجعله ممكناً.

٣ ــ لا تتضمن هذه النظرية الإدارة بالمشاركة أو أي نوع من أنواع الإدارة، إنها فقط تبين وتعرض أن الأفراد أساساً متشابهون، وما هو نوع السلوك التنظيمي الذين يقدرون عليه، إذا كانت الظروف في التنظيم ملائمة.

٤ ــ إن معظم البحوث في سلوك الجماعات، بما فيها بحوث الجماعات المرجعية والصراع بين الاتحاد والإدارة، وحل الصراع، تؤيد نظرية مكرجر عن السلوك الإنساني[٢٢].

يبدو واضحاً لنا الآن أن قدراً كبيراً من فروض ومناقشات نظرية التنظيم الحديثة تدور حول الفرد وشخصيته في التنظيم، وعن مدى تعارض أو انسجام قواعد التنظيم البيرقراطي الرسمي مع شخصية الفرد، ومع ذلك فإننا نجد أن النظرية الحديثة تشارك النظرية التقليدية في المنطق العام للتصميم التنظيمي الذي مؤداه أن التنظيم يجب أن يصمم ليلائم طبيعة الإنسان، وإن كانت النظرية الحديثة قد عدلت من افتراضاتها عن الإنسان بحيث اختلفت عن النظرية التقليدية، فعلى سبيل المثال، بدلاً من أن نفترض بأن جميع العمال يمكن حثهم وإثارة الدافع عندهم بالعوامل الاقتصادية فقط، كما ترى النظرية التقليدية، فإن النظرية

الحديثة ترى أن العمال كبشر يكافحون من أجل التعبير عن الذات، والاستغلال، وتحقيق الذات. فضلاً عن ذلك تزعم النظرية الحديثة أن هذا الكفاح موجود بقدر متساوي في كل الأفراد، أي أن نظرتها للشخصية الإنسانية لا تزال نظرة شمولية كلية، مثلما كانت عند المدرسة التقليدية، ولذلك اعتمدت النظرية الحديثة أيضاً على الاتجاه الواحد، والحل الوحيد لمشكلات التنظيم، ولذلك اقترحت الحل الوحيد الأفضل لكفاءة كل التنظيمات، والطريق الوحيد الأفضل لحث وإثارة الدافعية عند كل الأفراد، فنظرتها للتنظيم ليست فقط ذات جانب واحد، ولكنها أيضاً ذات اتجاه واحد.

وهي لذلك لا ترى أن هناك فروقاً فردية بين الأفراد في الجوانب أو الخصائص السيكولوجية وبالتالي في الشخصية. وإن كان هناك بعض كتاب النظرية النظرية الحديثة يعترفون بوجود مثل هذه الفروق الفردية، إلا أن النماذج النظرية التي يقدمونها تتعامل مع هذه الفروق كما لو كانت ليست بذات قيمة[١٦].

ومن الانتقادات الأخرى التي وجهت إلى نظرية التنظيم الحديثة، أنها ترجع كل مساوىء وعلل التنظيم إلى الإدارة وإلى البناء التنظيمي ذاته، وهي في ذلك تتفق مع مبدأ الاتجاه الواحد والحل الوحيد. وعارض بعض الباحثين (مثل سايلز وستراوس) (Sayles & Strawa) «نظرية أرجيريس الخاصة بعدم الانسجام بين الشخصية والتنظيم، ويرون أن هذه النظرية ومزاعمها تنطبق بصورة أفضل على العاملين الذين يقومون بأعمال تحتاج إلى مهارة فائقة، أو يقومون بأعمال تتطلب الإبداع والابتكار، مثل العلماء الذين يعملون في مجال البحوث، أو الذين يصممون النماذج الصناعية المبتكرة في الشركات الصناعية الكبرى، أما العمال الذين لا يتطلب عملهم إلا إنجاز عمل مجدد لهم، فإن هذه النظرية لا تصلح لهم ولا تنطبق عليهم[١٦].

ويسير جروس (Gross) على نفس هذا الخط من الهجوم على نظرية أرجيريس إذ يرى أن مفاهيم مثل كرامة الفرد، وتنمية الذات تعكس قيمًا أكاديمية، ولا تصور رغبات أفراد التنظيم، لأن هؤلاء لا يعبرون عن حاجتهم لمثل هذه القيم، كما أن طبيعة عمل العمال في خط التجميع مثلاً لا يتطلب منهم إظهار المبادأة، ولا يرغب في تنويع العمل حتى لا يشعر بالملل والسأم، كما يرى أرجيريس[٥].

وإذا كان مدخل أرجيريس إلى دراسة التنظيم هو وجود صراع أو عدم انسجام بين متطلبات التنظيم الرسمي وحاجات الفرد وشخصيته، فإننا نجد أن مدخل شين (Shein) يختلف عن ذلك، حيث يرى أن هناك تفاعلاً مستمراً وتأثير متبادل بين التنظيم والفرد، فالتنظيم يؤثر على الفرد في بداية حياته العملية، فيعمل على تنشئته تنظيمياً، وتعليمه وتدريبه على قواعد العمل، ثم يأتي بعد ذلك تأثير الفرد على التنظيم، وذلك في السنوات المتأخرة من

حياته العملية، حيث يقوم الفرد بابتكار نظم جديدة للعمل وابتكار الطرق الأفضل للعمل والإنتاج[٢١].

إلى هنا نكون قد انتهينا من مناقشة النظريات التنظيمية الثلاث الرئيسية وهي التقليدية والتقليدية الحديثة، والحديثة، وأوضحنا الدور الذي تعطيه كل منها للفرد والشخصية في التنظيم وإذا كانت هذه هي أبرز النظريات في مجال الفكر التنظيمي، إلا أن هناك نظريات أخرى لم تنل حقها من الدراسة من كتاب نظريات التنظيم والباحثين في هذا المجال، ولكنها، ومع ذلك، أثرت بشكل أو بآخر في دراسات السلوك التنظيمي ونعرض لإحداها هنا بقدر من الإيجاز.

(ح) النظرية التكاملية:

أدى تعدد نظريات ومدارس التنظيم، وعدم الاتفاق حول أي منها، إلى أن لجأ البعض إلى وضع نظرية أو بمعنى أدق نموذج تكاملي للتنظيم يجمع بعض من مبادىء هذه النظريات مع بعض العوامل الموقفية التي تؤثر في التنظيم، ومثال على هذه النماذج، النموذج الذي قدمه لنا كاتزل (Katzell)، والذي يرى فيه أن بعض النظريات قد استندت إلى فروض ومزاعم غير مبرهن عليها، ومع ذلك يلجأون إلى التعميم منها، دون النظر إلى الظروف المحيطة بالتنظيم، ولذلك يرى أنه يجب أن نضع في اعتبارنا عند دراسة التنظيم عدة عوامل قبل أن تقرر ما هي الممارسات أو السياسة التنظيمية الملائمة، وهذه العوامل كما يلي:

١ ــ الحجم: أي عدد الأفراد العاملين في التنظيم، حيث أن حجم التنظيم يساعد في تحليل محددات البناء الخاص به، كما يرى بعض الباحثين أن التنظيمات كبيرة الحجم تتطلب روابط واتصال بين أفرادها، وأن تحقيق اتصال ملائم في مثل هذه التنظيمات يكون أكثر صعوبة وينجم عن الاتصال غير كافٍ بين أعضاء التنظيم الواحد انخفاض الجاذبية بين الأفراد، وبالتالي تقل مشاركتهم في أنشطة التنظيم. وإن كان لولر (Lawler) يرى أنه على الرغم من أن الرضا عن العمل والروح المعنوية تكون منخفضة في التنظيمات كبيرة الحجم، إلا أن النتائج العامة للبحوث في هذا المجال ليست واضحة.

وإن كان من الممكن القول أن حجم الوحدات الصغيرة التي يتكون منها التنظيم لها دور أهم في تحديد ردود فعلالعاملين وذلك عن حجم التنظيم ككل.

ونخرج من هذا النقاش بأن هذا العامل لا يزال في حاجة إلى مزيد من البحوث للوصول إلى تحديد أكثر دقة للعلاقة بين حجم التنظيم وبالمتغيرات السلوكية في التنظيم.

٢ ــ درجة التفاعل والاعتماد المتبادل: ويرى كاتزل أن درجة الاعتماد المتبادل والتفاعل في العمل بين أجزاء وعناصر التنظيم لعامل هام يجب أن يوضع في الاعتبار عند اختيار نوع بناء السلطة الملائم للتنظيم، فحيث يكون الاعتماد المتبادل مرتفعاً، وحيث نجد

أن متطلبات الإبداع في حدها الأدنى، ولا يكون التوحد مع أهداف التنظيم مطلوباً، فإن بناء السلطة الهرمي، الذي يتضمن الإشراف المغلق، يصبح سائداً وواضحاً، أما إذا كان عكس ذلك هو السائد فإننا نصل إلى بدائل أكثر ديمقراطية من أجل أقصى كفاءة.

٣ ــ **شخصيات أفراد التنظيم**: يبدو من الواضح أن هذا النموذج التكاملي، يضع في اعتباره شخصية الفرد في التنظيم كأحد العوامل الهامة عند التخطيط للتنظيم وبنائه.

فالدوافع والقدرات والتوقعات وخصائص الشخصية الأخرى، يبدو أن لها أهمية قصوى في تحديد سياسة وممارسات التنظيمات المختلفة.

ولقد أوضح بحث أجراه كاتزل وآخرون أن رضا الفرد عن العمل واتجاهاته ترتبط بالفروق في الثقافات الفرعية (Sub-Culture) وبالفروق الموجودة عبر الثقافات (Cross-Culture).

٤ ــ **متطلبات التنظيم وأهداف الأفراد**: يكاد يتفق هذا العامل الذي يراه كاتزل هاماً في التخطيط للتنظيم، مع نظرية أرجيريس، وهذا ما جعل الباحثون يطلقون على نموذج كاتزل بالتكاملي إذ أنه يعتمد ي نظريته على عوامل من نظريات مختلفة ويرى كاتزل أن درجة الانسجام أوعدم التطابق بين الأهداف التنظيمية واحتياجات الفرد وأهدافه، هو العامل الرابع الذي يجب أن نضعه في الاعتبار عند التخطيط للتصميم التنظيمي ويميز كاتز وكاهن (Katz & Kahn) بين نوعين من اندماج الفرد (Internalization) لأهداف التنظيم.

الأول: عندما يتوحد الموظف مع العمل ذاته، فيؤدي ذلك إلى أن يقوم بعمله ودوره بكفاءة، وخير مثال على التوحد مع العمل ذلك الحرفي أو العالم الذي يسعد بالعمل الذي يقوم به، وتكون مكافأته هي إتاحة الفرصة له للتعبير عن قدرته وأنه هو الذي يتخذ قراراته بنفسه.

أما النوع الثاني من التوحد: فيحدث من خلال اندماج الأهداف التنظيمية وليس من ظلال العمل نفسه، وفي هذه الحالة سيقوم التوحد بعمل الدافع، وهذا النوع من الدوافع يرتبط إلى حد كبير بالتعبير عن القيم، لأن الفرد في هذا النوع من التوحد يدرك أن أهدافه الشخصية وأهداف التنظيم شيئاً واحداً، ونجاح التنظيم نجاحاً له شخصياً، وعادة ما نجد مثل هذا النوع من التوحد بين المديرين في التنظيمات الصناعية، على الرغم من أنه في الأعمال التطوعية قد يمتد هذا النوع حتى يصل إلى مستوى الموظفين والعمال في التنظيم. ويقسم الباحثان التوحد إلى نوعين آخرين:

توحد كامل مع أهداف التنظيم وهو أقل حدوثاً، وتوحد جزئي وهو الأكثر انتشاراً فقد

يتوحد الفرد مع القسم الذي يعمل فيه داخل التنظيم، وليس مع التنظيم ككل وذلك عندما يكون هذا القسم هو مصدر الثواب، وغالباً ما يكون من السهل التوحد بأهداف الوحدات الصغيرة وليس بالتنظيم ككل، وذلك كما يحدث عندما يتوحد الأستاذ الجامعي بالقسم العلمي الذي ينتمي إليه، ولا يتوحد بالجامعة التي فيها هذا القسم.

٥ ــ **تطوير أهداف التنظيم**: والعامل الخامس والأخير من العوامل التي وضعها كاتزل يتعلق بتحديد ذلك الشخص (أو الأشخاص) في التنظيم الذي يملك القدرات والدافعية الضرورية، والذي عليه أن يتخذ الإجراءات التنفيذية نحو تعزيز وتدعيم أهداف التنظيم، ويرى كاتزل أن أفضل طريقة لإدارة عمل ما مرهون على من هم الذين يملكون المعرفة والدافعية لتسيير دقة العمل وإنجازه، وهو هنا يركز مرة ثانية على الإنسان ودوافعه وقدراته وبمعنى أشمل على شخصية الفرد في التنظيم.

وفي النهاية فإن هذا الاتجاه التوفيقي الذي يأخذه كاتزل ليعبر عن الاعتراف السائد الآن بين الباحثين، بالعدد الكبير من المتغيرات التنظيمية المعقدة، والتي تؤثر في التنظيم وبنائه، وأدى هذا الاعتراف إلى أن يعدل عدد كبير من الباحثين من اتجاهاتهم، ليتجهوا نحو دراسة هذه المتغيرات خلال العشرين سنة الأخيرة.

كما يمكن القول أيضاً أن الاعتراف بتعقد حقائق البناء الاجتماعي، والتنظيم الاجتماعي، كان مسؤولاً عن تأخر المنحنى السيكولوجي في دراسة التنظيم وقبل ثلاثين سنة مضت كانت العلوم الاجتماعية ينقصها المفاهيم الأساسية للتعامل مع جوانب هامة كثيرة من الحياة الاجتماعية[١٤،١٦].

وبعد أن ناقشنا نظريات التنظيم المختلفة والدور الذي تعطيه للشخصية في التنظيم يتضح لنا أن كل منها قد اهتم بدرجة ما، وإن كان من منظور مختلف، بشخصية الفرد في التنظيم، حتى النظرية التقليدية ــ ومن منظورها السلبي عن طبيعة الإنسان والشخصية الإنسانية ــ قد اهتمت بهذا البعد الهام من أبعاد التنظيم، والذي على أساسه قام بنائها التنظيمي البيروقراطي للتنظيم الرسمي.

كما يتضح لنا أن نظريات التنظيم الحديثة قد أوردت البراهين على أن السلوك التنظيمي ما هو إلا نتاج مجموعة من العوامل والعلاقات المتداخلة والمتفاعلة منها طبيعة التنظيم وبنائه، وطبيعة العمل الذي يقوم به الفرد في التنظيم، وطبيعة الفرد أو بمعنى أدق شخصيته.

□ □ □

المراجع

(1) Allport, G. The open system in Personality Theory. in: Hollander E. & Hunt, R. (Ed.) Current Prespectives in social Psychology, London: Oxford University Press, 1969.

(2) Argyris, c. Personality and Organization. New York: Harper & Raw, 1957.

(3) Argyris, c. Integrating the individual and the organization. New York: John Wiley, 1964.

(4) Argyris, c. Being human and being organized in: Hollander E. & Hunt, R. (Ed.) Current Presipectives in Social Psychology. New York: Oxford University Press, 1969.

(5) Argyris, c. Personality vs. Organization. Organizational Dynamics, 1974. v. 3, N. 2, 3-17.

(6) Baumgartel, H. Too Much Concern with human relations. in: Etzioni, A. (Ed.) Readings on modern Organizations. New Jersey: Prentice-Hall, 1969.

(7) Bennis, W. Beyond Bureacracy. in: Etzioni, A. (Ed.) Readings on modern organizations. New Jersey: Prentice-Hall, 1969.

(8) Byrne, D., An Introduction To Personality. New Jersey: Prentice-Hall, 1975. P. 83.

(9) Cumming, L. Toward Organizational Behavior. Academy of Management Review, 1978, v. 3, No. 1, 90-98.

(10) Dawis, R. & Lofquist, L. Personality style and the Process of Work adjustment. Journal of counseling Psychology. 1976. v. 23. No. 1. 55-59.

(11) Fiedler, F. The Leadership game: matching the man to the situatio, organizational Dynamics. winter 1976, 6-16.

(12) Hatvany, N. & Rucik, v., Japanese Management Practice and Productivity, Organizational Dynamics. Spring 1981, 5-21.

(13) Homans, G. The human group. London: Rautledge & Kegan Paul-1965.

(14) Katz, D. & Kahn, R. The social Psychology of organizations. New York: John Willey, 1978.

(15) Korman, A. Organizational Behavior. New Jersey: Prentice-Hall. 1977.

(16) Lichtman, C. & Hunt, R. Personality and Organization Theory in: Wexley, N. & Yukl, G. (Ed.) Organizational behavior and industrial Pyschology, New York: Oxfork University Press. 1975, 903-230.

(17) Luthans, F. Organizational Behavior, New York: McGraw-Hill, 1973.

(18) McGregor, D. The human side of enterprise, in: Luthans, F. Contemporary Readings in Organizational behavior. New York: McGrow-Hill, 1972, 31-40.

(19) Pugh, D., Modern Organization theory: A Psychological and Sociological study. Psychological Bulletin. 1966, v. 66, No. 4, 235-251.

(20) Quinn, R. & Kahn, R. Organizational Psychology, Annual Review of Psychology, 1967, 18, 437-466.

(21) Schein, E. The individual, The organization, and the Career: A conceptual

scheme. in: Kolb, d., et al., (Ed.) Organizational Psychology: A book of Readings. New Jersy: Prentice-Hall 1974, 333-349.
(22) Schein, E. In defense of Theory Y. Organizational Dynamics. Summer 1975, 17-30.
(23) Schein, E. Organizational Psychology. New Jersey: Prentice-Hall, 1980.
(24) Scott, W. Organization theory: an overview and appraisal. in: Hallander, E. & Hunt, R. (Ed.) Current Perspectives in social Psychology, New York: Owford University Press. 1969, 537-548.
(25) Shariff, z. The Persistence of Bureauracy. in: White, D. (Ed.) Contemporary Prespective in Organizational Behavior. London: Allyn and Baccon. 1982, 144-158.
(26) Spector, P. Behavior in Organization as a Function of Employee's locus of control. Psychological Bulletin. 1982, v. 91, No. 3, 482-497.



تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور عبد الله الغنيم

صدر العدد الأول في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥

تصل أعدادها إلى أيدي نحو ١٢٥,٠٠٠ قارىء

يحتوي كل عدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على:

- مجموعة من الأبحاث تعالج الشئون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشئون.
- عدد من المراجعات لطائفة من أهم الكتب التي تبحث في المناحي المختلفة للمنطقة.
- أبواب ثابتة: تقارير ـ يوميات ـ بيبليوجرافيا.
- ملخصات للأبحاث باللغة الانجليزية.

ثمن العدد: ٤٠٠ فلس كويتي أو ما يعادلها في الخارج.

الاشتراكات: للأفراد سنوياً ديناران كويتيان في الكويت. ١٥ دولاراً أمريكياً في الخارج (بالبريد الجوي).

للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية: ١٢ ديناراً كويتياً في الكويت، ٤٠ دولاراً أمريكياً في الخارج (بالبريد الجوي).

طلب اشتراك لعام ١٩٨

أرجو اعتماد اشتراكي في (.................) نسخة لعام ١٩٨

الاسم: ....

العنوان الكامل: ....

....

مرفق شيك أرجو إرسال القائمة للتسديد

التاريخ .... التوقيع ....

العنوان: جامعة الكويت، كلية الآداب والتربية، الشويخ، دولة الكويت

ص.ب: ١٧٠٧٣ الخالدية

الهاتف: ٨١٦٨٠٧ ٨١٦٧٩٩ ٨١٦٨٢٤

جميع المراسلات توجه بإسم رئيس التحرير

مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد ٤ ـ المجلد ١٢ ـ شتاء ١٩٨٤ (صفحات من ٥٥ إلى ٧٧)

التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي: "دراسة في استطلاع مضمون بعض المقرّرات الدراسيّة"

عبد الباسط عبد المعطي
كلية البنات / جامعة عين شمس

«لقد أسسوا المدارس، ليعلموننا كيف نقول نعم بلغتهم»
(من رواية موسم الهجرة للشمال، للأديب السوداني، الطيب الصالح)

إذا كان قد قيل أن قضية «الحرب» أخطر وأكبر من أن ينفرد بكل شؤونها العسكريون وحدهم، فإنه قول يصدق على قضية «التعليم» فهي أكثر عمقاً وتشعباً من أن تدركها مجموعة «التربويين» وحدهم، خاصة إذا تأملنا ودققنا في أساليب إعدادهم وتكوينهم ووعيهم التربوي والاجتماعي عموماً. ذلك لأن مسألة التعليم في مصر، بحاجة إلى منظورات شاملة تسهم في نسجها وبلورتها تخصصات فكرية وعلمية كثيرة، منها التخصص في علم الاجتماع، الذي يمكن أن يسهم بأدوار في إدراك الواقع التعليمي، وبناء عناصر تصورات تغييره حتى يحقق علاقته الجدلية الخلاقة، بالتنمية الحقيقية، التي هي في جوهرها، تغيير اجتماعي مقصود، نحو كفاءة توظيف الموارد المادية والبشرية، وعدالة توزيع الثروة والسلطة وإشباع الحاجات الأساسية لغالبية الجماهير المنتجة.

وإدراكاً لهذه الأهمية، والتشعب الذي عليه قضية التعليم، كان انتقاء أحد أبعاد العملية التعليمية، المتعلق بدورها في الوعي الاجتماعي، الذي يعد، في حال تجليه، الوقود الأساسي، الدافع للتنمية، والضامن لاستمراريتها، نحو مراميها وأهدافها النهائية.

أولاً ـ هدف الدراسة وفكرتها:

هدف هذه الدراسة استطلاعي، مسعاه، معرفة ما إذا كان التعليم، نظاماً، وعملية، ومخرجات، يسهم في تزييف الوعي الاجتماعي للتلميذ؟ بجانب معرفة مظاهر هذا التزييف، من خلال استطلاع المؤشرات الدالة على حالة زيفه. وقد يتبادر إلى الذهن، تساؤل، حول

صياغة الهدف على هذا النحو. فما دامت الدراسة استطلاعية، لماذا، حددت مهمتها بداية، من افتراض أن التعليم فعلاً يسهم في تزييف الوعي الاجتماعي؟ ومع مشروعية مثل هذا التساؤل إلا أن الباحث، عندما ينتقي موضوع بحثه، لا يفعل هذا، من فراغ، بل هو ينتقي موضوعه وفق رؤية وملاحظات، تؤثر في وعيه، عند انتقاء موضوع هذا البحث أو ذاك، بالإضافة إلى موقفه، من الواقع الذي يحيط به. أما فكرة الدراسة، فتأتي من أن النظام التعليمي، في أي مجتمع، وبشكل أكثر إلحاحاً في الدول النامية، ومن بينها مصر، لا تنحصر فقط في إعطاء معارف، ومهارات، ومخرجات علمية وقتية مجردة، يحتاجها سوق العمل، بل هي تتجاوز هذا إلى الإسهام في صياغة شخصية المواطن المستقبلية، أعني صياغة شخصية فاعلة، مشاركة، مبادرة، قادرة على تجاوز أناها من أجل غالبية أعضاء المجتمع، الآن ومستقبلاً. شخصية تدرك فعلاً أن الغد يجب أن يكون أكثر رحابة وعدالة من الحاضر، وأن طريق تحقيق حتى مصالحها الشخصية، هو طريق، تحقيق مصالح الغالبية، الذي يضمن، ويعمق، تحقيق مصالح الأفراد والجماعات.

وعلى هذا يتركز هدف الدراسة في محاولة الإجابة على سؤال أساسي هو: هل يسهم التعليم في تزييف الوعي الاجتماعي للتلميذ؟ وما هي المؤشرات الدالة على هذا التزييف؟

ثانياً ـ موجهات الدراسة:

١ ـ ثمة مفهوم رئيسي في الدراسة هو مفهوم «الوعي الاجتماعي» ترتبط به حالتان، لهذا الوعي، الأولى تعنى بحالة الوعي عندما يكون حقيقياً، والأخرى تعني بحالته عندما تمارس عليه ضغوط لتزييفه والحيلولة بينه، وبين إدراك واقعه وتصوره، وتصور بدائل تغييره. ومع أن الفصل بين الحالتين، من قبيل التحليل، لأنه يصعب وسم حالة ما بأنها زائفة كلية، أو حقيقية كلية، إلا أن قصد التحليل هو تحديد الفكرة ونقيضها بما يساعد على فهم كل منهما، لأنه يستحيل عملياً، من ناحية أخرى، استنتاج أن وعياً ما مزيفاً، إلا إذا كان لدينا حدٌّ أدنى من المؤشرات الدالة على هذا الوعي، في حال تجليه، أو كونه حقيقياً. هذا بالإضافة إلى أن بعض مؤشرات تجلي الوعي، ليست ثابتة، أو جامدة، لأن الوعي نفسه، عملية دينامية، لها شكل ومضمون، وللمضمون مستويات وأبعاد، فيها الخاص والعام، والجوهر والعرض، والطارىء والمطرد. . . الخ[1].

ودون الدخول في تفصيلات حول التناول السوسيولوجي للوعي، فإن رؤية الدراسة له، تراه إحساساً بالواقع، وإدراكاً له، وتصوراً لبدائله يعبر عن الإحساس بالسيكلوجيا الاجتماعية، التي تعني تفاعل وانصهار المشاعر والأحاسيس الفردية نحو الواقع، في مشاعر جماعية، هي بالضرورة في المجتمعات الطبقية، مشاعر طبقية، نحو الطبقات السائدة والمسيطرة، ومنها، نحو الطبقات الخاضعة ولا يتم التعبير عن الإدراك فقط عندما يصف

الواقع، وتمايزاته، وتناقضاته، بل أيضاً عند تفسير هذه التناقضات، وربطها بالكلية الاجتماعية، التي تنتجها، لأن فهم التناقضات وتفسيرها، مقدمة ضرورية لفهم واستيعاب الكلية الاجتماعية، خاصة عندما يسبر الإدراك غور التناقضات، ليعينها، وليميز فيها بين التناقضات الخارجية والداخلية، والأساسية الجوهرية والثانوية[٢]، حتى يكون المستوى الثالث، مستوى التصورات البديلة (Alternative Conceptions) التي يحدد المفاضلة بينها بالنسبة للزمان والمكان، وأهداف ما تم تفضيله، ووسائل تحقيق هذه الأهداف، الايديولوجية العلمية الواقعية، التي تحدد مواضع الإمكانية، وكيفية، تحولها، إلى واقع يواجه التناقضات الأساسية، الداخلية والخارجية[٣].

٢ ـ الوعي الاجتماعي والتعليم جزءان في بنية اجتماعية (S. Structure)، دينامية، في مرحلة تاريخية محددة، ليست مقطوعة الأوصال بمراحل تاريخية كانت.. وتحدد هذه البنية العلاقة الجدلية بينها وبين هذين الجزئين كما تحدد شكل ومضمون نوعية العلاقة بين التعليم والوعي، وبين كل منهما وغيره من مكونات هذه البنية، بجانب، تأثر شكل ومضمون العلاقة بينهما ـ التعليم والوعي ـ بالمراحل التاريخية السابقة، بعبارة أخرى أن العلاقة بينهما، المتعينة بمرحلة سابقة، تؤثر بصورة أو بأخرى، في شكل العلاقة الراهنة. وهذا يعني أن ثمة مصدرين أثرا في علاقة التعليم بالوعي هما: مصدر تاريخي، ومصدر معاصر.

٣ ـ انه يفترض لكي يؤثر التعليم في الوعي إيجاباً، أن يكون النظام التعليمي نفسه، واعياً، ولكي يكون النظام التعليمي واعياً، يفترض أن يكون الوعي السائد والمهيمن، الذي هو وعي الطبقة المسيطرة، في علاقتها بالطبقة الحاكمة، وعياً، حقيقياً، لكن كما أشار «ماركيوز» عندما حلل بعض أفكار «هوبهاوس» ما دامت هناك طبقة مسيطرة، فإنه مهما أعلنت الدولة أنها تدافع عن المصالح العامة، لا يمكن لها أن تعبر عن الإرادة الحقيقية لكل الأفراد[٤] فتصوغ التعليم بما يخدم مصالحها، ويضمن استمرار هذه الخدمة[٥]. ولكي نوضح هاتين النقطتين الأخيرتين، سنقربهما من واقع التعليم في المجتمع المصري:

٣ـ١ خلفية النظام التعليمي المصري: لو عدنا إلى العقود الأولى من القرن الراهن، نجد أن التعليم الحديث في مصر، ولد في رحاب الاستعمار الإنجليزي ـ الذي صاغ النظام التعليمي، أو على الأقل أثر في صياغته، حتى لا تتعارض مخرجاته مع مصالحه في السيطرة على المجتمع المصري. وهذا يعني أن ولادة التعليم أتت ولادة مشوهة، انعكس تشوهها، على دور التعليم في إنضاج الوعي، لأن الوعي بالتعليم كان محكوماً ومحدداً من قبل المسيطر. لقد أسهم المستعمر في ازدواجية النظام التعليم: تعليم ديني وتعليم علماني، مدارس للذكور وأخرى للاناث مدارس خاصة وأخرى عامة كما عمل المستعمر، على أن يخرج التعليم «كتبة وموظفين» يساعدونه في أداء الأعمال التي تتطلبها سيطرته، ولذا قاوم مثلاً إقامة تعليم فني

متوسط وعـال، يؤثر في توجهات الإنتاج والاستقلال الاقتصادي. فضلاً عن تأثيره في توزيع الفرص التعليمية، التي تركزت في الحواضر المصرية، وفي القاهرة بالذات، فكانت متاحة للقادرين، والأغنياء من الطبقة العليا، وللذكور أكثر من الاناث، ولهذا ولغيره مما يضيق عنه المقام شهدت خلفية النظام التعليمي الحديث، تشويه الارتباط الجدلي بين التعليم والوعي، نتيجة للتدخل في هذه العلاقة من قبل المستعمر، الذي استجابت له، وتعاونت معه، قوى داخلية، كان من مصلحتها، الحفاظ على مجمل الأوضاع. وأما عن السؤال عن هذه العلاقة بعد الثورة، وعن المقدار الذي أسهمت به الطبقة الحاكمة، في تنشيط العلاقة مرة أخرى، بين التعليم والوعي، فإنه إذا تجاوزنا الايديولوجية التي أعلنت بعد ١٩٥٢، سنجد أن التغييرات التي وقعت، لم تخرج عن «الإصلاح الاجتماعي». حدثت إصلاحات في التعليم، كانت أكثر ميلاً إلى الكم منها إلى الكيف. وأفضت محاكاة سياسات النمو الاقتصادي ـــ إلى نمو كمي مصـاحب في التعليم، ترتب عليـه زيادات كميـة في عدد المـدارس، ومعدلات الاستيعاب، دون إحداث تغييرات جوهرية داخل النظام التعليمي، سواء من حيث شكل المؤسسة التعليمية، أو نوعية العلاقات الاجتماعية بداخلها، التي لم تخرج كثيراً عن علاقة السيطرة الباتريركية، الأبوية في الأسرة، بين رب الأسرة، وباقي أعضائها، وبين الذكور والاناث، والتي كانت هي بدورها نتاجاً للعلاقات الاجتماعية، بين الطبقات، وبين الحاكم والمحكوم. فرب العائلة، وناظر المدرسة، وكبير العائلة، كلها تكرس نمطاً محـدداً من العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، والتي تعزز السيطرة والتوجيه من أعلى.

٣ـ٢ عندما نقول أن التعليم في مرحلة تاريخية هو ظل للبنية الاجتماعية، نقصد بذلك أن التركيب الطبقي، والسلطة يؤثران في النظام التعليمي، لكي يحافظ على هذا التركيب، ويعمق فاعلية هذه السلطة. ويمكن أن ندلل ببعض المؤشرات الإحصائية والرقمية على هذا:

٣ـ٢ـ١ يشير واحد من تقارير البنك الدولي حول «التعليم في مصر» إلى ما يلي[٦]:

٣ـ٢ـ١ـ١ إن التعليم ما قبل المدرسة، أي ما قبل سن السادسة هو تعليم خاص مركز في المدن، ونصف عدد مدارسه يتركز في القاهرة، مع ملاحظة أن ثمة إشرافاً أخيراً من وزارة التربية عليه.

٣ـ٢ـ١ـ٢ إن معدل الزيادة السنوية للاستيعاب في المرحلة الابتدائية كان ٦و١ ٪ في حين أن معدل التسرب كان ٣ ٪ في الفترة ١٩٧٢/٧١، حتى ١٩٧٦/٧٥ لكل فرقة دراسية.

٣ـ٢ـ١ـ٣ إن حوالي ٦٠ ٪ من المدارس الابتدائية يعمل أكثر من فترة في اليوم

الواحد، وأن طرق التدريس، طرق تقليدية، وتعاني المدارس نقصاً في الوسائل التعليمية والكتب والتجهيزات وأن حوالي ٢٠ ٪ من القائمين بالتدريس من غير المؤهلين للقيام بعملهم.

٣-٢-١-٤ بالنسبة للتعليم الإعدادي خلال الفترة المذكورة، كانت ٨٠ ٪ من المدارس تصنف ضمن التعليم العام، و ٢٠ ٪ الباقية تعليمًا خاصاً. ومع أنه حدثت زيادة سنوية خلال الفترة المذكورة في معدلات الاستيعاب بالتعليم الإعدادي كان مقدارها ٩,٧ ٪ سنوياً، فإن الزيادة في استيعاب البنات كانت متواضعة فلم ترتفع النسبة إلا من ٣٢,٩ ٪ إلى ٣٥,١ ٪ ما بين ١٩٧٢/٧١، ١٩٧٦/٧٥. وأما عن المقررات الدراسية فهي تسير وفق نمط أكاديمي تقليدي، لم يفسح المجال للتعليم الفني، وللنشاطات العملية، إلا بنسبة ١٤ ٪ من إجمالي الحصص الدراسية. وكانت نسبة المدرسين إلى التلاميذ ٣٨,٩ تلميذاً لكل مدرس، وكانت كثافة الفصل في المتوسط مرتفعة، حيث كانت ٤٠,٢ ٪ تلميذاً. وأن حوالي ٣٧ ٪ من القائمين بالتدريس من غير المؤهلين للقيام بدورهم.

٣-٢-١-٥ إن حوالي أربعة أخماس التعليم الثانوي، تعليم عام. ومع أن الزيادة السنوية للمقبولين بالتعليم الثانوي ارتفعت خلال الفترة المذكورة بمعدل سنوي مقداره ٣,٥ ٪، فإن الزيادة في نسب استيعاب البنات، كانت زيادة واهية، حيث ارتفعت من ٣٢,١ ٪ إلى ٣٤,١ ٪ فقط. وأما عن كثافة الفصول فكانت في المتوسط ٣٨,٧ ٪ تلميذاً للفصل، ومدرساً لكل ٢٢,٤ تلميذاً. وكان حوالي ٢٧ ٪ من المدرسين، غير مؤهلين للقيام بدورهم.

وفي ضوء هذه الأرقام يمكن استنتاج ما يلي:

- إن الفرص التعليمية المتاحة للذكور في جميع المراحل، أكبر من تلك التي أتيحت للاناث.
- إن فرص تعليم الأبناء في سن ما قبل الإلزام، متاحة للقادرين فقط. الذين يستطيعون الوفاء بمتطلبات التعليم الخاص. الأمر الذي يعني فرصة مبكرة في التعليم لأبناء الطبقات القادرة، تؤهلهم مبكراً لإشباع حاجاتهم، وانتقاء فرص أفضل في سوق العمل.
- إن فرصة متاحة لأبناء الحضر، والقاهرة بالذات ـ العاصمة ـ من التعليم الخاص، في حين أنه لا توجد هذه الفرصة، أمام أبناء الريف باستثناء الكتاب الذي تقلص دوره.
- إن نسبة لم تقل عن ٢٠ ٪ وترتفع إلى ٣٧ ٪، كانت للمدرسين غير المؤهلين، للقيام بمتطلبات مهنة التدريس. وما سبق هذا يقدم مؤشراً على عدم وعي التعليم بضرورات رفع كفاءته.

٣-٢-٢ وأما عن العلاقة بين الموقع الطبقي لأسرة التلميذ وفرصه التعليمية وتأثير توزيع هذه الفرص على الخريطة الاجتماعية للتعليم، فمع أن الدراسات محدودة، لدرجة الندرة، إلا أنه يمكن استخلاص بعض نتائج هذه الدراسات القليلة، لإلقاء بعض الضوء على العلاقة بين التركيب الطبقي، ونظام التعليم، فمن دراسة حول العمالة والبطالة بين المتعلمين تبين وجود علاقة واضحة بين مهنة الأب، وبين فرصة الابن في التعليم الثانوي والعالي. فحوالي ٣٣,٥ ٪ من أبناء رجال الأعمال يدخلون المدارس الثانوية، ٣٠,٨ ٪ في التعليم العالي، وأن ١٧,٧ ٪ من أبناء المشتغلين بالمهن الحرة في التعليم الثانوي، و ٢٦,٩ ٪ بالتعليم العالي، و١٨ ٪ من أبناء المشتغلين بالأعمال الكتابية في التعليم الثانوي، ٢,٧ ٪ وأن ٢,٨ ٪ فقط من أبناء المشتغلين بعمل يدوي في الثانوي، ١,٤ ٪ في التعليم العالي. كما بينت دراسة أخرى أجريت سنة ١٩٦٦ على عينة قوامها ٤٧٥ طالباً بجامعة القاهرة، ١٧٥ طالباً بجامعة الأزهر أن حوالي عُشر طلاب الجامعة، من أبناء العمال والفلاحين، مع أنهم يمثلون ٨٢ ٪ من السكان المصريين، وأن حوالي ٨٥ ٪ من الطلاب من أبناء المهنيين وذوي الياقات البيضاء والبورجوازية الصغيرة، مع أنهم لا يشكلون من السكان إلا ١٥ ٪ فقط. كما بينت دراسة ثالثة أعدها (C.H. Moore) سنة ١٩٧٣، حول طلاب الكليات ذات المكانة العالية كالطب والهندسة والاقتصاد والعلوم السياسية، أن النسبة الأكبر من طلاب هذه الكليات ينحدرون من أسر حضرية من الطبقة العليا الوسطى. وأن العدد الأكبر من أبناء البورجوازية الحضرية، وبعض عناصر الارستقراطية القديمة، يسود مهنة «الهندسة» في مصر ويدلل على هذا أن ٤٠,١ ٪ من عينة من المهندسين قوامها ٣٥١ مهندساً كانوا من أبناء البورجوازية والارستقراطية، ٢٦,٨ ٪ من أبناء الطبقة الوسطى، ٨ ٪ من أبناء أغنياء الفلاحين، مقابل ٢,٦ ٪، ٢,٨ ٪ من أبناء صغار الفلاحين والمعدمين، والبروليتاريا وأشباه البروليتاريا على التوالي. أما بالنسبة لعينة طلاب الهندسة والتي كان قوامها ١١٩ طالباً، فقد كان ٤٩,٦ ٪ منهم من أبناء البورجوازية والارستقراطية، ١٨,٥ ٪ من أبناء الطبقة الوسطى، مقابل ٧,٦ ٪ من أبناء صغار الفلاحين والمزارعين، ٩,٢ ٪ من أبناء البروليتاريا وأشباه البروليتاريا[٧]. هذا ويذهب ج. باجواتي (J. Bhagwati) في دراسة له عنوانها «التعليم والتركيب الطبقي وعدالة توزيع الدخل» إلى أن نمط الدعم الحكومي للتعليم يعكس التحيز الطبقي في المجتمع. ودليل هذا أن أبناء الطبقتين العليا والوسطى يفيدون أكثر من غيرهم من التعليم العالي ومخصصاته المرتفعة، في حين أن أبناء الجماهير، يفيدون من التعليم الابتدائي. يمكن القول أن هذه الوجهة من النظر تنطبق على حالة التعليم في مصر. ففي الوقت الذي كانت فيه تكلفة تعليم التلميذ بالأسعار الجارية، في التعليم الابتدائي سنة ١٩٧٤/٧٣، هي ١٣,٨١ جنيهاً، وفي الإعدادي ٣٠,٠٦ جنيهاً، وفي الثانوي ٥٤,٢ جنيهاً، كانت تكلفة تعليم الطالب سنة ١٩٦١ في كلية الطب ١٤٥,٧ جنيهاً وفي الهندسة ١٠١ جنيهاً[٨]، مع

وضع فوارق الأسعار والتضخم في الاعتبار. يتبين إذن من هذه الأرقام التي تحويها الدراسات ــ رغم محدودية العينات ــ أن أبناء الطبقات المتوسطة والعليا، يحصلون على فرص تعليمية أفضل، في كليات تكلفتها أعلى، ويعملون بعد تخرجهم في مهن تتيح لهم فرص دخل أكبر. الأمر الذي يساعد على استنتاج أن التعليم يسهم في إعادة توزيع الدخل، لصالح الطبقات الأعلى، فيكرس بذلك التمايزات القائمة في المجتمع ويعيد إنتاجها. وهذه الدراسات مع الاعتراف بمحدوديتها العلمية، يمكن أن تساعد في افتراض، أن التعليم واعٍ بمصالح المسيطرين، مزيف لمصالح الخاضعين، ومن يساعد في إعادة إنتاج العلاقات والتمايزات الاجتماعية، المكرسة للتخلف الاجتماعي، والبنية الاجتماعية المشوهة.

٣ـ٢ـ٣ وأما السياسات التنموية التي اتبعت في مصر، فقد أثرت بدورها في النظام التعليمي، شكلاً ومضموناً ومخرجات. فلم تبتعد تقريباً هذه السياسات عن الانهيار باستراتيجية النمو الاقتصادي، وفي فترات محدودة خلال الحكم الناصري، ألحق بهذه الاستراتيجية إصلاحات، قصد بها تحقيق عدالة اجتماعية في توزيع الدخل، والفرص الاجتماعية، انكمشت بصورة واضحة، بعد ذلك خلال السبعينات. واعتمدت هذه الاستراتيجية تلك الفلسفة التي أوحت بها أدبيات التنمية المصدرة إلى العالم الثالث، من منظري النظام الرأسمالي، والتي أقنعت المخططين في البلدان النامية ومنها مصر، بأن التنمية يمكن أن تنتشر من خارج هذه البلدان إلى داخلها، ومن المراكز الحضرية، وبخاصة العاصمة، إلى الأرياف، ومن الطبقات الغنية إلى الفقيرة، ومن الرجال إلى النساء. لقد أثرت هذه السياسات، متفاعلة مع التركيب الطبقي وبخاصة الطبقات المسيطرة فيه، في خلل توزيع الفرص التعليمية، بين الطبقات، كما سبقت الإشارة، وبين الريف والحضر، وبين الذكور والاناث[٩] فبالنسبة لتحيز التعليم لصالح الذكور، تشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة الاناث بالمرحلة الابتدائية كانت ٣٨,١ ٪ سنة ١٩٧٠/٦٩ ارتفعت فقط إلى ٣٨,٢ ٪ سنة ١٩٧٥/٧٤. وكانت النسبة في المرحلة الإعدادية سنة ١٩٧٠/٦٩ ٣١,٨ ٪ ارتفعت فقط إلى ٣٤,٢ ٪ سنة ١٩٧٥/٧٤. وأما في التعليم العالي، فكانت النسبة سنة ١٩٧٠/٦٩ ٢٥,٧ ٪ فقط ارتفعت إلى ٢٩ ٪[١٠]. ومثل هذه البيانات إذا وضعت بجانب المشار إليها في البند السابق، توضح أنه إذا كان أبناء الطبقات العليا أكثر استئثاراً بالتعليم العالي، الذي يتكلف فيه تعليم الطالب تكلفة أعلى، فإنه يمكن القول بأن الذكور أكثر استئثاراً بالتعليم العالي والثانوي والابتدائي، وهو أمر يعمق التمايزات الاجتماعية القائمة بين الطبقات، وبين الذكور والاناث. ويجعل أناث الطبقات الدنيا ــ في ضوء توجيه البيانات والاستنتاجات السابقة ــ أكثر حرماناً من الدعم الحكومي المقدم للخدمة التعليمية، وبالتالي من فرص العمل، والعمل الذي يتيح دخلاً أكبر، ومكانة اجتماعية أعلى.

٤ ــ نظراً لأن تناقضات النظام التعليمي، سواء من داخله، أو ما تصاحبه من آثار، ومخرجات، تعد مقدمة ضرورية لفهم هذا النظام، وحالة وعيه هو. وإذا كانت الفقرات السابقة قد أشارت إلى إسهام التعليم في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية، بين الطبقات، وبين الريف والحضر، وبين الذكور والاناث، فثمة تناقضات أخرى يمكن الإشارة إليها، مع إمكانية توصيفها، كتناقضات أقل جوهرية من السابقة لأنها مرتبطة بها ومترتبة عليها. ومن أهم هذه التناقضات على سبيل المثال وليس الحصر:

٤ ـ ١ ترتفع نسبة الأمية بين البالغين إلى ٦٠ ٪، في الوقت الذي تزدحم فيه شوارع القاهرة وغيرها من العواصم بخريجي الجامعات والثانوي العاطلين عن العمل، بالإضافة إلى تكدس قطاعات الخدمة المدنية، بالخريجين حتى أصبحت تعاني من ظاهرة البطالة المقنعة.

٤ ـ ٢ مع أن مشكلة تاركي المدرسة (School Leaver Problem)، كانت تنحصر فقط في العقود الماضية، في تاركي المدارس الابتدائية، والمتسربين منها، فقد بدأ يظهر فيها الآن تاركوا مراحل أخرى كالإعدادية. فمثلاً يشير تقرير البنك الدولي المشار إليه إلى أن من نجحوا في الصف السادس الابتدائي عام ١٩٧٤/٧٣ كانوا ٧٣ ٪ لم يلتحق منهم بالمرحلة الإعدادية في ١٩٧٥/٧٤ إلا ٦٤,٣ ٪ فقط. وأن الذين نجحوا في إتمام الشهادة الإعدادية ١٩٧٥/٧٤ كانوا ٦٦,٧ ٪ من الذين تقدموا للامتحان، لم يلتحق منهم بالمرحلة الثانوية إلا ٥٦,٣ ٪ فقط[1].

٥ ــ وأما فيما يتعلق بالوعي الرسمي بالتعليم كما تكشف عنه خطط التعليم وبرامجه فهو لم يخرج حتى الآن، عن فكرة، التوسع الكمي، والرغبة ــ التي لا يعني إعلانها تحققها ــ في مواجهة حاجات سوق العمل، من بعض المهن والتخصصات. فالاستراتيجية التعليمية التي اقترحتها وزارة التخطيط للفترة من ١٩٧١ ــ ١٩٨٠ لم تخرج عن إعلانات رغبة في استيعاب كل من هم في سن الإلزام، وتحسين المهارات الفنية، في المراحل التعليمية المتوسطة، لتحسين قوة العمل، والاهتمام بتعليم الكبار، وتدريب المدرسين. وما نود الإشارة إليه بشأن هذه الخطة، أنها لم تضمن، على الأقل بقدر كاف، أهداف اجتماعية تنموية، تخرج بالتنمية، من تحديدها في النمو الاقتصادي، إلى التنمية الشاملة. وأن هاتيك الأهداف المعلنة، لم تنجز، كما أعلنها الخطاب السياسي، فنسب الأمية كما هي تقريباً، ومعدلات الاستيعاب لم تتجاوز في سن الإلزام ثلاثة أرباع الأطفال المستحقين لدخول المدارس.

وخلاصة ما سبق أن الوعي بالتعليم، لا يزال محدوداً بأفكار النمو، والاستثمار، ولم يتجاوز هذا للنظر إلى التعليم وإدراكه كحق إنساني، وحاجة مجتمعية وأن له أدواراً اجتماعية أخرى، في مقدمتها، تحرير العلاقات الاجتماعية، وتحرير العقل المصري. هذا من ناحية، وأن التعليم، في حدود الوعي المسيطر على المؤسسة التعليمية، يحمل مصالح المتميزين

اجتماعياً داخل المجتمع، ويكرس الأيديولوجية الرسمية، ويبررها، ومن هنا وسمه بأنه حمال الوعي الزائف(١٢).

٦ ــ إذا طرحنا سؤالاً حول متى يكون التعليم: «حمال الوعي الزائف»، متى يكون مسهمًا في إنتاج الوعي؟ نظراً للأهمية القصوى لإجابته في توجيه تحليل المقررات الدراسية، نجد أن الصعوبة الكامنة وراء محاولة الإجابة عليه، تأتي من خصائص النمط التنموي السائد، ومن خصائص النمط التنموي البديل، وأهداف كل منهما.

وإذا دققنا في النمط التنموي السائد، والذي يعرف كثير من الباحثين والسياسيين المنتمين، ملامحه، ومراميه نجد أنه أفضى إلى تعمق التبعية للنظام الرأسمالي الدولي، بقيادة الولايات المتحدة، وتعميم الاستهلاك مقابل تحجيم الإنتاج(١٣) وتعميق التمايزات الاجتماعية، مع السعي إلى تهميش المصالح الطبقية، للطبقات الخاضعة لتزييف وعيها وتشويه الارتباط بين العمل والتعليم، وبين العمل والنقلة الاجتماعية (Social Mobility)(١٤)، وإعادة إنتاج، الوعي الزائف بالمرأة، وبالعمل الجماعي. . . الخ. وخلاصة هذه الخصائص أن النمط السائد يبقى على الأوضاع القائمة، وتستخدم سلطة الدولة وأجهزتها القمعية بشكل مباشر، وغير مباشر، لإعادة إنتاج الأوضاع، التي تعني في التحليل الأعمق إعادة إنتاج التخلف، لأنه ضمان للحفاظ على الأوضاع والأيديولوجيات وبداخلها مصالح المستفيدين من هذه الأوضاع.

وبناء على ما هو حاصل في المجتمع المصري، فإن محاولة تزييف الوعي، وجعل التعليم حمالاً للوعي الزائف، تعني إعادة إنتاج الأوضاع السائدة من خلال البرامج والمقررات التعليمية، للتعبير عن مصالح المسيطرين، وتعميق ايديولوجيتهم، وتبرير واقع الخاضعين وإقناعهم، بأنه طبيعي ولا مفر منه، وليس من مصالحهم تغييره، واستخدام أساليب مختلفة، تضخم تلك القشرة الزائفة، التي تباعد بين الخاضعين، وبين إدراكهم الحقيقي، لواقعهم، وأسبابه، وسبل تغييره، وأهمية التغيير القصوى، لتحقيق مصالحهم، وتحقيق تنمية أخرى عموماً.

وإذا كانت الدراسة الراهنة محدودة كمًا وكيفاً، وأنها استطلاعية، فهي لا تدعي، أنها ستصل إلى تعميمات وإنما ستحاول توضيح جانب من الكيفية التي يعيد بها المسيطرون إنتاج التمايزات الاجتماعية، وتبريرها وتدعيمها، من خلال النظام التعليمي. وإذا كان الجانب السابق، قد أشار إلى بعض جوانب هذه العملية، فيمكن لاستطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية، أن يدعم ما سبق، أو ينفيه.

٧ ــ تحليل المضمون (بعض إشكالياته وقضاياه): نقل إلى كتاباتنا العربية «تحليل

المضمون» ونقلت معه إشكالياته وقضاياه وانشغلنا بها، انشغالاً، حال بين بعضنا وبين أعمال العقل في منطقه العلمي، وحدود توظيفه، وزمان ومكان توظيفه. فقد حملت بعض الكتابات المنهجية التي عنيت به، الحيرة نفسها، التي احتارها الباحثون الأنجلو ـ الأميركيون فيما إذا كان منهجاً أو أسلوباً أو أداة. وفيما إذا كان دوره يقتصر على وصف المادة المحللة، أو تحليلها، أو تفسيرها، وما إذا كانت مهمته فقط الوصف الكمي، أو يمكن أن يسهم في فهم كيف هذه المادة أو تلك. وما إذا كانت مهمته، قاصرة، فقط، على لمس المستوى الظاهر في المادة، أو السبر غورها، لتبين بعض مما هو كامن فيها[١٥] وترتب على هذه الإشكاليات مشاركتنا فيها، وانشغالنا بها، ونتيجة لصورة أو أخرى من صور الخضوع التابع لما يقال هناك، ويصدر عنه، وكأنه هو النهائي، أو المعيار الذي نقيس عليه حركتنا وسلوكنا العلمي، وقعنا فيما أرادوا أن نقع فيه وحتى في بعض مما لم يقعوا هم فيه. وانشغلنا بشكل التحليل، أكثر من مضمونه، وبظاهره الكمي، أكثر من عمقه وجوهره الكيفي. وكانت محاكاة تجزئة الواقع، والمبالغة فيها أحياناً، من بين ما أفضى إلى توظيف هذا الأسلوب، توظيفاً، عزله عن غيره من الأساليب والأدوات التي يمكن أن تعمق فهمنا الأشمل، للواقع الأشمل، منتج المادة المراد تحليلها، والتي يتوقف فهمنا للتحليل، بناء على توفر معطيات أخرى حول منتج المادة وخلفيته الطبقية، وانتماءاته والمصالح التي أراد أن يعبر عنها، أو يقف ضدها، وأيضاً مرسل المادة وخلفيته، والسياق المادي والاجتماعي والنفسي الذي تمر من خلاله، وتتشبع ببعض متغيراته المادة أو الرسالة المرسلة. وأيضاً الطرف المستقبل وظروفه وخلفيته، وتأثير كل هذا على تأثير هذه الرسالة عليه. وانشغل كثيرون تحت سطورة بريق التكميم وجاذبيته والمبالغة فيه أحياناً، بأبعاده الكمية، وثباته وصدقه، وكأن هذه المسائل تحسم «مسألة الموضوعية» التي يتطلع إليها أنصار الكم[١٦] ولكي نلقي ولو بعض ضوء على هذا يمكن أن نشير إلى التعريف، الذي لا تزال له سطوة أكبر، والذي أتى به «برنارد برلسون» يرى تحليل المضمون «وصفاً كمياً منظمًا موضوعياً». وإذا ناقشناه منذ بدايته وفي ضوء ممارسة هذا الأسلوب بحثياً، نجد أن قراءة المضمون لتحليله، محددة برؤية الباحث وفهمه لهذا المضمون، وهما رؤية وفهم يتحددان، بموقفه النظري، وايديولوجيته، الواضحة أو الكامنة، ووعيه الاجتماعي والعلمي، وإعداده وتنشئته إلى آخره وحتى أولئك الذين يقولون أنهم لا يبدأون من إطار نظري، بحكم فكرهم ويقولب الواقع في ضوء مفهوماته وقضاياه، ليست عقولهم، صفحة بيضاء، بل هي معلمة، بخبراتهم وقيمهم، وتنشئتهم التي تشكل رؤيتهم للأمور، ووعيهم بها، حتى وإن كانوا غير واعين بذلك. الأمر الذي يضع قبل ممارسة الثبات والصدق، أساساً متحيزاً قيمياً ومصلحياً. يؤثر في رؤاهم للمضمون وما يحتويه، فيفضي في النهاية إلى تلوين هذا المضمون، برؤية الباحث وموقفه من النظام القائم حوله. وثمة تجاوزات شائعة مثلاً في تلك الدراسات التي عنيت «بإبراز» الكلمة «المفردة» كوحدة للتحليل فيقولون بأن المادة كذا كررت كلمة

«الديموقراطية» عدة مرات، فيستنتجون، أن منتج المادة مع الديموقراطية، مع أن الكلمة بذاتها لا تعني شيئاً، إلا في سياق أكبر، وفي كلية أكبر، وفي زمان ومكان محددين. فكثيرون تحدثوا عن الديموقراطية في كتاباتهم، كما تحدث عنها الخطاب السياسي، الذي تشهد كل تصرفاته وأفعاله، أنه ضد الديموقراطية. وحتى إذا قصد بالثبات، تحليل أكثر من باحث للمادة، للوصول إلى اتفاق في التحليل، فإنه قول يعني اصطناعاً وربما تمثيلاً، لأن شرط هذا الاتفاق، وجود باحثين لهما التوجهات نفسها، ويدافعان عن أو يقفان ضد المصالح نفسها. ولهذا أتصور أن أهم ما في التحليل اتجاهه الكلي، وتركيزه على أشياء وإخفاء أخرى أو إلغائها، وتأثير هذا الاتجاه على المستقبل، ومحددات هذا التأثير، ومراميه، وغاياته النهائية، سواء كانت ساعية نحو الأخذ بيد المستقبل، لكي يناقش ويحاور، ويمارس الفكر، ويعبر عن مصالحه، أو باختصار يسهم في إنضاج وعيه، أو كانت ساعية من ناحية أخرى، إلى تغطية وعيه الحقيقي بقشرة زائفة تحول بينه وبين إدراك وجوده، ومصالحه، ومن يعوقها، وكيف يمكن أن يحققها. . . الخ، وإذا أخذنا أهم وأصعب ما في أسلوب تحليل المضمون، أقصد صوغ فئات التحليل، نجد أن كتابات في البحث الاجتماعي، توحي بأن هذه الفئات يمكن أن تصاغ بشكل مسبق، بناء على التوجه النظري للباحث وفروضه. . . الخ، حتى تساعده على صوغ هذه الفئات صوغاً دقيقاً، وعلى اعتبار أن ما لم يتناوله المضمون يلعب دوراً تأثيراً قد لا يقل أهمية عما كتب بالفعل. فإذا كان منتج معين، يركز على الاستثمار الأجنبي، والقيم الفردية وبعض مسائل الانفتاح... الخ، ولا يكتب شيئاً عن الاعتماد على الذات والاستثمار الوطني، والقيم الجماعية. . . الخ، فإن تكريس ما كرر لا يعزي فقط إلى ما كتب، وإنما أسهم فيه ما لم يكتب، لا لأنه لم يشغل حيزاً مكانياً أو زمانياً، يقلص من هيمنة ما كتب وإنما أيضاً لأنه يحرم القارىء من أية مستوى من مستويات المقارنة التي كان يمكن أن تؤثر في تكريس وتكرار ما كتب بالفعل، بل وتوضح تحيز الكاتب عندما يركز في المادة المعنية، على شيء، أكثر ويهمل آخر، أو يتناوله بهامشية. . . الخ. كما توحي الكتابات بأن يكون المضمون نفسه هو مصدر تحديد فئاته بعد قراءته، ثم تصنيفه بشكل أولي، لصوغ الفئات. ومع أن عيوب هذه الطريقة، تكشفها مميزات المنحى أو الطريقة الأولى، فإن الباحث حتى عند بدئه هكذا لا يبدأ من فراغ، بل له موقفه، لكن غير المعلن، وله هدف بحثه، وتساؤلاته التي تؤثر في صوغ الفئات، زد على هذا أنه قد لا يعي ما لم يكتب، رغم ما له من أهمية في تأثير المضمون، بل وفهم اتجاهه.

وبناء على هذه القضايا والإشكاليات تعتمد الدراسة على تحليل مقرر القراءة، لتلاميذ الصف السادس الابتدائي، بقصد استطلاع اتجاه مضمون هذا المقرر، بالاعتماد على **الجملة المفيدة الدالة** كوحدة أساسية للتحليل. وأما فئات التحليل فقد تم صوغها، في ضوء ما سبق

عرضه من قضايا نظرية، تعين التوجيه النظري للباحث، وموقفه المعارض لما هو قائم. وكانت فئات التحليل ساعية إلى استطلاع ما يلي:

١ ـ موقف المضمون من الانفتاح الاقتصادي.
٢ ـ موقف المضمون من مسألة العمل.
٣ ـ موقف المضمون من قضية المرأة والرجل. وقد اعتمدت الدراسة في صوغها لها على الإطار النظري، وعلى طبيعة مادة التحليل، بعض استطلاعها.

وأما فيما يتعلق بتحقيق الثبات في التحليل، فالبعض يقترح، عرض فئاته على عدد محدد من المحكمين، أو أن يعيد الباحث تحليله بعد فترة أو هما معاً ولقد لجأت إلى المحكمين، في استطلاع رأيهم في تصميم فئات التحليل، فلم يكن ثمة اتفاق إلا بين إثنين فقط من خمسة محكمين كانا لهما موقفاً ايديولوجياً واحداً تقريباً من التعليم في مصر، الأمر الذي أوحى لي بعدم جدوى مثل هذا الإجراء، الذي يقتضي حداً أدنى من رؤية مشتركة، نظرية وسياسية بين المحكمين، فضلاً عن متغيرات أخرى. أما عن إعادة التحليل، فقد سارت عبر ممارسة ثم مراجعة فئات التحليل وعناصره فيها ثلاث مرات.

على أن ثمة مؤشرات أخرى من التحليل يمكن أن تساعد على توضيح الاهتمام العام للمضمون، وهي المرتبطة بشكل المضمون أو إطاره، على اعتبار أن ثمة تأثيراً بين الشكل والمضمون. ومن بين هذه المؤشرات «عناوين» الموضوعات، وما قصد أن تركز عليه والصور المصاحبة للموضوع، وأيضاً الأسئلة المطروحة لفهم الموضوع ومناقشته، نظراً لما لهذا من تأثير، في توصيل الرسالة المراد توصيلها من خلال المضمون. فهذه الصور وتلك الأسئلة عند وجودها مع «النص» لا تأتي هكذا بريئة كل البراءة، في توجيه الفهم، وتشكيل الإدراك.

٨ ـ بعض محددات تأثير المضمون في الوعي: رغم أهمية مضمون المقررات الدراسية، من منظور تأثيرها في وعي التلميذ، فإن هذا التأثير ليس مسألة بغير تحديد، بل هي محددة كما هي محددة. فهي محددة بأطراف العملية التعليمية الأساسية، وبالسياق الذي يحدد شكل ومضمون تفاعل هذه الأطراف. فإذا كان طرفا العملية التعليمية هما: المدرس والتلميذ. فللمدرس خلفية طبقية وانتماء ووعي تؤثر في تحليل النص، وفي طريقة توصيله للتلاميذ، والتلميذ يأتي من خلفية طبقية لأسرة تؤثر بممارساتها، ويتدخلها من عدمه، في تأثير «مضمون النص» في وعي التلميذ[١٧] ولهذا فخصائص طرفي العملية، تساعد على تمرير المضمون، أو مقاومته، أو التخفيف من تأثيره. أما عن السياق المحيط بعملية التفاعل داخل الفصل الدراسي، وعلى مستوى المدرسة. فازدحام الفصول بالتلاميذ، ونوعية المقاعد، وبناء الفصول، وحالة التلميذ، وحالة المدرس النفسية ووعيه، كلها أمور، تحدد تأثير المضمون. ولعل إثارة مثل هذه المسائل التي قد تبدو تفصيلية وجزئية، تأتي من أن الكثيرين ممن

ينشغلون بتحليل المضمون، يدرسون الرسالة الحاملة للمضمون، وكأنها معزولة وآتية من فضاء بعيد، مع أن السياق المحيط لإنتاج الرسالة، وإرسالها، واستقبالها، يلعب دوراً هاماً في هذا الذي نحلل مضمونه.

٩ ـ التلميذ وفرحة التعليم: لعل من بين ما يكشف عن «هوية» النظام التعليمي في مصر، موقف التلميذ من ذهابه، للمدرسة، خاصة في سنوات التعليم الابتدائي. فالمفروض أن تجذب المدرسة التلميذ، تشبع حاجاته، تشده إليها، تجعله أكثر إقبالاً على التعليم. لا أن تحبطه، وتكبت رغباته، وأحياناً تقهره، بحرمانها إياه من إشباع حاجات عمره المعين. الأمر الذي يمكن أن يسهم في تهيئة ظرف لاغتراب التلميذ مبكراً، عن المدرسة، وعن لحظة التعليم، وعن شروط التعليم. لقد وجهت سؤالين مبسطين إلى مجموعتين من التلاميذ قوام كل خمسة وعشرين تلميذاً، الأولى من تلاميذ الصف الرابع إلى السادس بمدرسة خاصة، والثانية من تلاميذ الصفوف المناظرة بمدرسة حكومية. كان نص السؤال الأول «أنت بتحب المدرسة؟» وارتبط الثاني بإجابة الأول «ليه بتحب أو ما بتحبش المدرسة». وكانت إجابة من يحبون المدرسة بنسبة ٩٦ ٪ من المدرسة الخاصة، ٧٥ ٪ في المدرسة الحكومية. وكانت أسباب هذا الحب حسب ترتيبها تنازلياً: لأننا نتعلم ـ لأننا نلعب ـ لأن المدرسات يحبوننا. ومع أن الفروق بين المجموعتين كمياً طفيفة، فإن أسباب عدم حب المدرسة هي التي كانت فارقة حيث كانت لدى تلاميذ المدرسة الحكومية «الضرب والتخويف ـ البعد عن المدرسة ـ الاستيقاظ مبكراً» وهي الأسباب التي نعنيها، والتي يمكن أن تقلل من فرحة التلميذ بالتعليم وإقدامه عليه، وتحل محلها كراهيته للمدرسة وتزرع أول بذور اغترابه عن مجتمعه.

ثالثاً ـ استطلاع مضمون مقرر القراءة للصف السادس الابتدائي:

شملت الموضوعات الواردة في كتاب القراءة والمحفوظات المتعددة الموضوعات، ثلاثة وأربعين موضوعاً، منها أربعة عشر موضوعاً كانت «آيات قرآنية» ومقطوعات شعرية، أخرجت من التحليل. وإن كان يمكن الإشارة، إلى اختيار هذه الآيات وتلك القطع الشعرية بالذات، والتي لا يخلو اختيارها من معاني كامنة، خلف هذا الاختيار. وإذا كان المقرر هو مقرر العام ١٩٨٣/٨٢، فلم يطرأ عليه تعديل، جوهري، مقارناً بمقرر عامين سابقين، بل أن ثمة موضوعات لا تزال قائمة، مكتوبة منذ قيام ذلك الاتحاد الفوقي بين مصر وسوريا وليبيا، والذي وسم «بدولة الاتحاد». وأما الموضوعات التسع والعشرين، فكانت عناوينها على النحو التالي:

العقل زينة ـ كل هؤلاء يخدمون الوطن ـ الشعاعات الثلاثة ـ هجرة الطير ـ تفاح ونجاح ـ اعمل يا ابني ـ طرائف من التاريخ العربي ـ قناتنا ـ ماذا تعرف عن سيناء ـ

عصر جديد ـ القرية الجديدة ـ التلميذ الصانع ـ عين القمر ـ مع النهر العظيم ـ أعرف نفسي ـ نادي العلوم ـ نبيل يضحك ـ السد العالي ـ الحرية للمنفلوطي ـ نحن والغذاء ـ ميسرة البطل العربي الصغير ـ السباحة في ليبيا ـ عيسى الغواص ـ صور ينقلها الهواء ـ أرض الجزيرة في السودان ـ أين الكنز ـ صقر قريش ـ أبو الهول يتكلم ـ الفصل المثالي.

١ ـ الوصف الكمي لبعض أبعاد الموضوعات:

١ ـ ١ يلاحظ على العناوين السابقة: ١ ـ ١ ـ ١ إن ذكر الإنسان أو ما يشير إليه بشكل واضح كان ثماني مرات بنسبة ٢٧,٦ ٪.

١ ـ ١ ـ ٢ إن هذا الإنسان الذي تمت الإشارة إليه هو الإنسان الذكر، فلم يشر إلى المرأة، في عنوان واحد. وحتى القطع التي استبعدت من التحليل فلم يشر فيها إلا إلى الأم مرة واحدة في قصيدة عنوانها «عيدك يا أمي» ومرة مع الأب تحت عنوان «بر الوالدين».

١ ـ ١ ـ ٣ إن الإشارة إلى العمل وردت ثلاث مرات فقط بنسبة ١٠,٣ ٪.

١ ـ ١ ـ ٤ إن الإشارة إلى الطبيعة المتفوقة ـ تقريباً ـ على الإنسان وردت أربع مرات بنسبة ١٣,٨ ٪.

١ ـ ١ ـ ٥ إن الإشارة إلى الريف المصري، نصف السكان تقريباً وردت مرة واحدة بنسبة ٣,٤٥ ٪.

١ ـ ١ ـ ٦ ورد ما يشير إلى التاريخ المصري والعربي عموماً خمسة عناوين بنسبة ١٨,٩ ٪.

١ ـ ١ ـ ٧ الإشارة إلى العلم والمعرفة مرتين بنسبة ٦,٩ ٪.

١ ـ ١ ـ ٨ ورد ما يشير إلى معرفة جغرافية حول مصر ثلاثة عناوين بنسبة ١٠,٣ ٪.

والذي يتضح للوهلة الأولى، تنوع العناوين، وتركيزها على أمور أساسية، تقدم معارف وتوعية إلى التلميذ، باستثناء مسألة المرأة. والتي يتبين مما حملته العناوين، تحيزها، الكمي ضدها. وغير هذا سيدافع صانعو هذه العناوين، بأن ثمة تركيزاً على الضروري: العمل الإنسان والتاريخ والجغرافيا. وهنا يمكن لفت الانتباه إلى المدى الذي يمكن أن يفضي به التحليل الكمي إلى تزييف المضمون، وتوجهه. وهذه النتائج الأولية، يجب أن توضع في مقارنة ثاقبة، مع التحليل الكيفي الذي سيرد فيها بعد.

١ ـ ٢ القضايا التي ركزت عليها الموضوعات داخلها: بتحليل الجمل المفيدة، لتوضيح مدى تعبيرها عن الفئات المذكورة يلاحظ ما يلي:

١-٢-١ كانت الجمل التي تحدثت عن الرجل ٥٦ جملة.
١-٢-٢ كانت الجمل التي تحدثت عن العمل ١٦ جملة.
١-٢-٣ كانت الجمل التي تحدثت عن دور الجيش والجنود ١٢ جملة.
١-٢-٤ كانت الجمل التي تحدثت عن الانفتاح بأبعاده ٩ جمل.
١-٢-٥ كانت الجمل التي تحدثت عن المرأة ٨ جمل.
١-٢-٦ كانت الجمل التي تحدثت عن العلم ٨ جمل.
١-٢-٧ كانت الجمل التي تحدثت عن التعليم والمعرفة ٦ جمل.
١-٢-٨ كانت الجمل التي تحدثت عن السلام الاجتماعي (بمعنى تضامن الناس وتعاونهم) ٤ جمل.
١-٢-٩ كانت الجمل التي تحدثت عن القيم الفردية والمبادرة الفردية ٤ جمل.
١-٢-١٠ أميركا والأميركيين ثلاث جمل.
١-٢-١١ أهمية رأس المال ثلاث جمل.
١-٢-١٢ رجال الأعمال جملتان.
١-٢-١٣ جملتان حول العمل الجماعي.
١-٢-١٤ جملة واحدة حول أهمية العقل.
١-٢-١٥ جملة واحدة حول تبرير الفقر.
١-٢-١٦ جملة واحدة حول الدولار.

والذي يمكن ملاحظته على هذا الوصف الكمي تصوير العلاقات الأساسية في المجتمع، وتدعيمها، وإعادة إنتاجها، فالحاكم، عسكري، والمسيطر الرجل، والتوجيه السياسي نحو الانفتاح، والصديق هو الولايات المتحدة، والقيمة الأساسية لرأس المال، والمبادرة الفردية، والمطلوب السلام والوئام، والرضا، والتراضي بين الناس. ومع هذا فالوقوف عند ملامح هذا الوصف الكمي، لا تعبر عن جوهر المضمون، والصور التي أعطاها، للأشخاص، والقضايا والموضوعات.

٢ ـ استطلاع بعض الملامح الكيفية للمضمون:

يعكس المضمون بشكل واضح اتجاهاً سائداً، يواكب الايديولوجية الرسمية، والخطاب السياسي، ودور الحاكم الفرد، وضرورة الطبقات المسيطرة، ويدلل على هذا تركيز الموضوعات على دور القيادة في حرب أكتوبر، ويزارة القدس، وإعادة افتتاح قناة السويس، والصلح والسلام مع العدو، والاستثمار، وأهمية رأس المال ورجال الأعمال... الخ). ويمكن الإتيان ببعض الأمثلة والمؤشرات الدالة على سطوة هذه التوجهات في المضمون من خلال ما يلي:

٢ ـ ١ سيطرة الرجل: كانت الصورة السائدة، والدور الفاعل، للرجل، ورسمت الموضوعات صورة أخاذة متألقة له، حافلة بأوصاف مثالية تجاوزت الزمان والمكان. فقد أتى قائداً، مناضلاً، جندياً جسوراً، محرر الأرض، مدافع عن العرض، حسن التصرف، ذكي لماح، مبادر، عامل، فلاح، منتج، عائل، عاقل، أمين، محب للعلم، شهم حتى عندما يكون طفلاً.

ويمكن التدليل على أبعاد شخصية الرجل من خلال الأمثلة التالية:

٢ ـ ١ ـ ١ يتحدث الموضوع الذي يحمل عنوان «كل هؤلاء يخدمون الوطن» عن الجندي والفلاح، والعامل» وكلهم ذكور. ولم تظهر المرأة إلا في الصورة المرفقة بالموضوع، وأتت في خلفية الصورة تحرك يدها على صدرها، ومعها أربع صور لذكور الأول يحمل العلم، والثاني يحمل الفأس، والثالث يرتدي بدلة العامل والرابع يحمل الكتاب.

٢ ـ ١ ـ ٢ في الموضوع الذي يحمل عنوان «كفاح ونجاح» أتت القطعة بثلاث شخصيات تاريخية هي «مصطفى كامل ــ طلعت حرب ــ طه حسين» ولم يشر إلى أي من الاناث.

٢ ـ ١ ـ ٣ في موضوع «الفصل المثالي» المتحدث رجل «الناظر» المنظم للعمل الرجل «رائد الفصل» ومنفذو العمل ذكور «تلاميذ».

٢ ـ ١ ـ ٤ القائد والمسيطر والمقرر هو الذكر، حتى في عالم الحيوان ففي القطعة التي تحمل عنوان «عين القمر» كان زعيم الفيلة ذكر.

٢ ـ ٢ تمييز العسكريين على غيرهم من الرجال: مع أن الصورة المسيطرة، والدور الفاعل، هو دور الرجل، فقد ميز من بين الرجال، العسكريين، والمحاربين، والذي كان تواجدهم، في حوالي ٢٥ ٪ من الموضوعات التسع والعشرين التي تم تحليلها. على أنه يهم غير هذا البعد الكمي، وضعهم وتصوير أدوارهم التاريخية في حياة المجتمع، بشكل يؤثر في تصور التلميذ للأدوار.

٢ ـ ٣ تزييف صورة المرأة لتزييف الوعي بها: لم تخرج الصورة المعطاة للمرأة عن كونها أماً، تربي الأطفال، وترعاهم، تابعة للذكر، حتى عندما يكون هذا الذكر طفلاً، لم تظهر عاملة منتجة، مدرسة، ولم تظهر مقاتلة إلا عرضاً وفي جملة واحدة، لم تكرم إلا بنشيد عن عيد الأم، يترجم أهميتها ودورها كأم وربة بيت ليوم واحد في العام، يتصور أنه كافياً للتخفيف عما هو ممارس عليها، من ضغوط طوال ٣٦٤ يوماً، تزداد في السنوات الكبيسة. ويمكن لبعض مؤشرات المضمون أن تدلل على هذا الاستخلاص:

٢ ـ ٣ ـ ١ عندما أراد المقرر تعريف التلميذ بأهمية صحراء سيناء، أفرد فقرة لعادات

أهل سيناء وتقاليدهم كالكرم والنجدة وعندما تعرض للمرأة هناك ركز على «أن المرأة تحترم زوجها وتناديه بأحب لقب عنده».

٢-٣-٢ وحمل موضوع «التلميذ الصانع» قصة طفل صغير ترك القاهرة، عائداً إلى قريته، «وتغيرت الحال وأصبحت العائل الوحيد لأمي».

٢-٣-٣ أتت المرأة في موضوع «ثلاثة شعاعات» حائرة لا تحسن التصرف. قالت واحدة من شعاعات الشمس «كنت في طريقي ونظرت زجاج نافذة صغيرة فرأيت طفلاً مريضاً... وإلى جانبه أمه، تحمله مرة، وتضعه على الفراش مرة أخرى، وهي في حيرة شديدة، لا تدري كيف تنقذه من مرضه».

٢-٤ تدعيم الهجرة لخارج الوطن: مع التسليم بأن الهجرة، حل لمشاكل الأفراد وأسرهم، في لحظة تاريخية، يحول فيها واقع مجتمعهم، دون إشباع حاجاتهم الأساسية، فيلجأون للهجرة، عندما يجدون فرصة بديلة في سياق مجتمع آخر، فتفضي اللحظتان المتقابلتان، في مجتمع الطرد ومجتمع الجذب، إلى اتخاذ قرار يتجاوز فيه الفرد ارتباطاته، بالأرض، والأقارب والمجتمع. ومع أن كثيرين، ينظرون للهجرة، خاصة إلى الدول النفطية، نظرة إيجابية، فذلك لأن تقويم هذه العملية، غالباً ما يتم في ضوء الجدوى الاقتصادية لها، والتي يبدو فيها اتساقاً ظاهرياً، في المصالح للفرد، وللنظام القائم، حيث هي تحل مشكلات كلا الطرفين، لكن التقويم السوسيولوجي، الذي يضع في حسبانه نظرة مستقبلية، لمصاحبات هذه الهجرة، يمكن أن يكشف عن مصاحبات بنائية معيقة، لديناميات هذه البنية[١٨]، لا لأن الحلول عندما تأتي من خارج البناء الاجتماعي، تكون آنية، مهما طالت لحظة آنيتها، ولكن لأنها أيضاً تحمل معها، مصاحبات ليست أصيلة. ويمكن أن ندلل على صحة هذا التوجه، ببعض المؤشرات والتحليلات التي تطرحها الدراسة الراهنة، للنقاش والبحث العلمي:

٢-٤-١ تجمل الهجرة، من صورة وحدة معاناة الجماهير، والتي تنتج معاناتها لا عن طريق تدني كفاءة الإنتاج جوهراً، وبعده تدني كفاءة الخدمات فقط، بل أيضاً عن طريق وجود خلل واضح في توزيع الفرص الاجتماعية لإشباع الحاجات الأساسية للجماهير، والذي هو ظل، لخلل جوهري آخر، هو خلل توزيع الثروة، والسلطة. ويأتي هذا التجميل من أن هجرة الأفراد، خاصة من يصحبون معهم أسرهم، توفر مقاعد في التعليم وفي المواصلات العامة، وتوفر جزءاً من الاستهلاك، خاصة بعض المفردات السلعية المدعومة من الحكومة.

٢-٤-٢ تساعد تحويلات عوائد المصريين العاملين بالخارج، خاصة ما يتم بالعملة الأجنبية، وهو دائماً أقل، من مقداره الفعلي، تساعد على تهذيب بعض الخلل في الموازنة

العامة، ذلك الخلل والعجز، الذي كثيراً ما يمكن توظيفه، بل هو يوظف بالفعل توظيفاً سياسياً.

٢ ـ ٤ ـ ٣ توسيع نطاق السوق السوداء للإتجار بالعملات الأجنبية، مما يشجع على النشاطات غير المنتجة، ويسهم في ازدهار ظاهري للبعض، لكن أخطر ما في هذا المجال، ما يدعمه من قيم الفساد والإفساد.

٢ ـ ٤ ـ ٤ المساعدة في ترويج نشاط الجناحين، التجاري والعقاري من البورجوازية حيث توسع الهجرة من الطلب على السلع التي يتاجر بها هذان الجناحان، مما يوفر لهما ثراء، وسيطرة مالية، وسياسية.

٢ ـ ٤ ـ ٥ تدعيم توجه الحل الفردي للمشكلات، وتكريسه، كتيار سلوكي وقيمي، يدلل عليه، ذلك الأمل والحلم الذي يتطلع إليه الكثير من الشباب، في المصانع والجامعات وفي الحقول.

٢ ـ ٤ ـ ٦ تخرج الهجرة، بعض الأفراد من انتماءاتهم الاجتماعية، لا نتيجة لغياب هؤلاء الأفراد خارج المجتمع، وإنما أيضاً نتيجة لتوجهاتهم القيمية الجديدة، ومستويات دخولهم، وأنماط استهلاكهم واستثماراتهم التجارية والبنكية والعقارية، والتي تعني تدعيمًا، لبعض أجنحة «البورجوازية المصرية المعاصرة».

٢ ـ ٤ ـ ٧ تعطيل ظهور الضغوط الاجتماعية، والتمردات والإضرابات، مما يساعد النظام القائم، على تدعيم لحظة سلامه الاجتماعي.

٢ ـ ٤ ـ ٨ تشويه الحدود بين الشرائح والجماعات الطبقية، نتيجة لتشويه العلاقة الضرورية، بين الإنتاج والعمل، وبين العمل والأجر، وبين الدخل والنقلة الاجتماعية، وما يصاحب كل هذا من تداخل صوري بين المصالح، مما يحول دون إدراك المصالح المحددة وتصور أساليب تحقيقها داخل البناء الاجتماعي.

٢ ـ ٤ ـ ٩ التأثير في الانتماء للمجتمع، ذلك الانتماء الذي يزكيه ويعمقه، ارتباط مصالح البشر، بأرضهم ونظم مجتمعهم، وتدعيم حقوقهم وواجباتهم ويضعفه، فقدان الوسائل المتاحة شرعياً داخل المجتمع، لقدرتها وفعاليتها، على تحقيق مصالح الشخص ومراميه، وإشباع حاجاته، فيحدث الأنومي بلغة «ميرتون» والاغتراب، بمعناه الأشمل بلغة المادية التاريخية.

وبإيجاز، واكتفاء بهذه المؤشرات، تلعب الهجرة في بعض جوانبها، دور التنفيس عن ضغط البخار على النظام القائم ومن ثم كان اهتمام الموضوعات بها، وتأكيدها، وتبريرها.

ففي الموضوع الذي حمل عنوانه «هجرة الطير» أتت العبارات التالية من قديم الزمان وحتى الآن يهاجر الإنسان «. . . ولهجرته أسباب متعددة، فقد يضيق به الرزق في أرضه فيطلب بهجرته، **رزقاً أوسع، وعيشاً أرغد**، وربما لا يلائمه الجو في وطنه **ولا تجود به صحته**، فيسعى إلى جو **يجد فيه الصحة** والعافية. . ومن اليسير أن تنظر من حولك، فترى ظاهرة الهجرة واضحة. . . وكما يهاجر الإنسان تهاجر الطيور».

والذي يدقق في العبارات، يجد أن من وضعها وصاغها، يفهم بعض أبعاد سيكلوجية المصري المقهور، الذي يخاف اعتلال الصحة، وضيق الرزق «فأتى بما يخيفه، ويحفزه على الهجرة».

٢ ـ ٥ تدعيم السياسة الاقتصادية القائمة: لأن التوجه الأساسي، المعلن والممارس، يكرس الانفتاح الاقتصادي، الذي يسعى إلى تدعيم مواقع قوى خارجية وداخلية، ويعمل بالفعل على إحداث تغييرات مقصودة، تكون مواتية للحفاظ على هذه القوى ومصالحها، فقد عنى «المقرر» بتدعيم هذه السياسة، بطريقة، سافرة حيناً، وبأخرى مقنعة أحياناً. وهذه بعض الشواهد على ذلك:

٢ ـ ٥ ـ ١ أتت القطعة التي تحمل عنوان «كفاح ونجاح» بثلاث شخصيات مصرية، وعلنية، لها دورها وجذبها، لدى الكثيرين، لكن الموضوع أصر، أن يعرض بعض جوانبها، التي تؤكد على قيم دون غيرها، وعلى قضايا، أكثر من غيرها. فاختيار شخصية «مصطفى كامل» تجذب الوطنيين، وتدعم الحزب المسيطر من ناحية أخرى. واختيار شخصية «طلعت حرب»، كانت وسيلة، لتأكيد أهمية الاستثمار ورأس المال، وتدعم الدور المنقطع النظير، للشرائح التجارية، والبنكقراطية، والعقارية. فالقطعة تذكر نصاً أن طلعت حرب «زعيم حارب الاستعمار بسلاح جديد **هو سلاح المال**. . . وكون رؤوس أموال مصرية جعلها أساساً للمشروعات **التجارية والعقارية**» ومع أن ثمة أدوار أخرى وأفكار أخرى كانت لدى طلعت حرب، حول الصناعة الوطنية والفن الوطني. . . الخ، إلا أن القطعة اختارت طلعت حرب دون غيره، وركزت على هذه الجوانب دون غيرها. وأما قصة طه حسين، فقد كان التركيز فيها على قدراته الفردية، وكفاحه الفردي. وتعلمه في الغرب.

٢ ـ ٥ ـ ٢ وأما الموضوع الذي حمل عنوان «صور ينقلها الهواء» فيحكي عن **شاب أميركي** في السادسة عشرة من عمره من خصاله «**أنه ذكي فيه حياء وميل إلى الصمت، وقلة الحديث عن نفسه**. . وانتهى العام الدراسي وانتقلت أسرة «فيلو» إلى مدينة أخرى. . فعمل ساعياً في **مكتب لبعض رجال المال والأعمال**. . ولكن واحداً منهم رأى فيه ذكاء غريباً. . فدعاه لتناول العشاء معه، وانتهى العشاء والرجل مشغوف بفيلو واختراعه. . وبعد أيام دعا رجل الأعمال فيلو، وجمع بينه وبين عدد من رجال الأعمال. . فأعجبوا بفيلو، وقدموا له

خمسة وعشرين ألف دولار ليساعدوه على تنفيذ فكرته». يتضح من القطعة اختيارها اختراعا جذابا هو التلفيزيون، اخترعه شاب أميركي، له خصائص متألقة، وساعده رجال الأعمال وأصحاب رأس المال، وعمل الشاب ساعياً، دون توضيح لماذا عمل هكذا، ودعاه رجل الأعمال على العشاء، لتوضيح التقدير من قبل رجل الأعمال، والمساواة من قبل النظام الأميركي، حقيقة أن أميركا قدمت اختراعات كثيرة، لكن لماذا هذا الاختراع، ولماذا عرضه بهذه الطريقة، دون سواها. الأهداف واضحة، صورة الأميركي، وصورة أميركا، وأهمية رأس المال، وتحذير الفقراء وأبناء الفقراء، ربما يحلمون للصعود، على طريقة «فيلو» لكن هل السياق فعلاً يساعد على تحقيق أحلام الفقراء؟ أم أن ثمة استثناء، يعتبر ككل استثناء، ولا يجب أن يقاس عليه.

٢ ـ ٦ تحقيق «السلام الاجتماعي» وإجهاض الصراع الاجتماعي: يتصور بعض الساسة، ومستشارو سياساتهم، ومنفذو هذه السياسة أن بعض التناقضات والمشكلات، يمكن أن تحل حلاً فوقياً، شبيهاً بوضع الحصان أمام العربة، ونتيجة لرؤاهم الزائفة ايديولوجياً، يقفزون على الواقع، ويتجاوزون قوانين التاريخ الاجتماعي ودروسه، وربما يساعدهم على هذا، الصمت المؤقت للجماهير، والمعارضة الصامتة، إجمالاً. لكنهم يفاجأون بما يقلب كل حساباتهم وتوقعاتهم. لقد حدثت انتفاضة يناير ١٩٧٧، وتم اغتيال الحاكم في أكتوبر المشهور، ومع هذا، لا يزال البعض يصدق أنه بمحاصرة المواطنين، بالتعليم والإعلام، يمكن لهم أن يعمقوا تلك القشرة الزائفة، في وعي الجماهير. وإذا أتينا إلى مسألة السلام الاجتماعي في مصر، وإجهاض الصراع وتمييعه، ومع أن المقدمات المنطقية والعميقة لتحقيق هذا السلام، هي إشباع الحاجات الأساسية للجماهير، في إطار أعمق من عدالة توزيع الثروة والسلطة، فإن المخطط التربوي، يتصور أنه يمكن «تعليمياً» على «الطريقة التشريطية الباقلوفية» المساعدة في تحقيق هذا السلام فأتى بمضمونات للمقررات الدراسية تساعده في هذا. ولهذا نجده، يدعم الهجرة لخارج الوطن، ويعمق سياسة الانفتاح، ويجمل صورة الحاكم، وينشر قيم السلام والوئام. ففي الموضوع الذي حمل عنوان «العقل زينة» كان التأكيد على ضرورة التروي وعدم التسرع والاندفاع وتحكيم العقل، والتفكير أكثر من مرة قبل التفكير في الإقدام على شيء ما. وفي الموضوع الذي حمل عنوان «الكلب والحمامة» كان تركيزه على «المعروف والوئام» بين المخلوقات. وفي الموضوع الذي أتى بنصوص من «الأدب النبوي» كان التركيز على التراحم والتعاطف والتواد والإحسان. مع أن نصوصاً دينية أخرى تدعو إلى مقاومة الظلم، ودفع الله للناس بعضهم ببعض... الخ، وفي الموضوع الذي حمل عنوان «الفصل المثالي» كان نشاط التلاميذ استجابة لمبادرة الناظر الذي يمثل القرار والمبادرة من أعلى، من رب العائلة ومن كبير العائلة ويدعم رائد الفصل هذا بقوله: «وإني أشكر لكم استجابتكم لرغبة السيد ناظر المدرسة». وأما الموضوع الذي حمل عنوان «اعمل يا ابني» يقول

النص «أي بني، ليس لدي شيء من المال أتركه لك من بعدي لأنني فقير، ولست بآسف على ذلك» مما يعني صراحة وضمناً إقناع الفقراء بالرضا بفقرهم، «لفض» ذلك الحقد على الأغنياء، وهي عبارة إذا أضيفت إلى عبارات أخرى وقيم أخرى، وكفكرة «الساعي الأميركي مخترع التليفزيون» يمكن أن تساعد على تبرير الفقر وقبوله. مع أنه لو كان الفقر رجلاً لقتله كما قال الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.

٢ ـ٧ التعليم وتفتيت الواقع: لو تجاوزنا مقرر القراءة المشار إليه، لوضع المقررات إلى السيرة في سياق أشمل، تضم اللغة العربية، والتاريخ والجغرافيا، والعلوم والرياضيات... الخ، نجد أن كل مقرر يجتزىء، بعداً ويتحدث عنه، فالتاريخ لا يقارن من خلال الجغرافيا والمجتمع، والجغرافيا، تركز على البيئة الجغرافية، بأبعادها تقريباً، عن الإنسان ونشاطه وقد وقدراته على الحوار معها وتوظيفها، والدين يدرس بمعزل عن الواقع المعاش وممارساته الأمر الذي يؤثر في التحليل الدليل النهائي في الصورة الكلية المعطاة للتلميذ، فتجعله، يركز على أبعاد دون أخرى، وتحول بينه وبين المقارنة، مع ما للمقارنة من دور هام في الإدراك والقصور. كما يكشف التفتيت عن نفسه في عزل أبعاد من المجتمع عن بعضها. فالقرية المصرية مثلاً التي يسكنها قطاع كبير من السكان، يشكل نصف السكان، أتى الاهتمام بها كمياً مقارناً بالموضوعات العامة، اهتماماً هامشياً. وعندما اهتمت بعض موضوعات القراءة بها، أتت بصورة غير الصورة السائدة للقرية المصرية، وعندما أتى المقرر بموضوع حول الهجرة، لم يتعرض لموضوع الهجرة من الريف، وأسبابه وآثاره بإيجاز شديد، فجزأت المقررات الدراسية الواقع الاجتماعي، من خلال تجزئة هذه المقررات، وجزأت هذه المقررات لموضوعاتها فاختفت الصورة الكلية التي كان يمكن أن تساعد في إثراء وعي التلميذ لواقعه، وربط أبعاده ببعضها، ومقارنتها.

وخلاصة هذه الدراسة، التي حددت هدفها أنه استطلاعي، أنه يمكن تقديم بعض القضايا التي تفتح نافذة على مشروعات لبعض الفروض العلمية، حول علاقة التعليم الرسمي بالوعي الاجتماعي والتي يمكن التركيز من بينها على ما يلي:

١ ـ إن النظام التعليمي في مصر، يعيد إنتاج بعض أبعاد الواقع الاجتماعي، الذي نعت بتخلف بعضها، مما يعني أنه يعيد إنتاج التخلف الاجتماعي، ويلعب بهذا دور أحد معيقات التنمية وجوهرها التغير المقصود، ونخص العلاقات الاجتماعية بين الطبقات، وبين الرجال والنساء.

٢ ـ إن التعليم في مصر يعكس وعياً واضحاً بالايديولوجية الرسمية وبالخطاب السياسي، ويسعى إلى تدعيمها وتبريرها، وبالتالي فهو قد أخذ موقفاً من ايديولوجيات الطبقات

الاجتماعية الأخرى، مما يجعله وسيلة من وسائل الصراع الاجتماعي، لصالح المستفيدين من هذه الايديولوجية.

٣ ــ إن التعليم يسهم في إقامة حاجز بين التلاميذ وبين إدراك واقعهم كما هو، وتفسير تناقضات هذا الواقع تفسيراً حقيقياً، ومن ثم يسهم في محاولة تزييف وعي هؤلاء التلاميذ.

٤ ــ إن النظام التعليمي في مصر، يعزز تناقضات اجتماعية، ويعاني من نقص مقومات رفع كفاءته حتى بالمعنى الفني للاصطلاح.

٥ ــ إن التعليم يمهد التربة «لاغتراب الإنسان المصري» الذي يأتي العمل بعده ونمط توزيع خبرات المجتمع، ليبلورا هذا الاغتراب ويعمقا من وجوده.

□ □ □

الهوامش

(١) Freire, P; Pedagogy of the Opressed». In *the Political Economy of Development and Under Development*, ed. by C. Willer, Random House, N. Y., 1973, pp. 410-428.

(٢) أ.ك. أوليدوف: الوعي الاجتماعي. ترجمة ميشيل كيلو، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٨، ص ٢٠.

(٣) De Silva, G; et al., A Struggle for Peopl's Power» in *Development Dialogue*, No. 2, 1979, pp. 55-62.

(٤) هربرت ماركيوز: العقل والثورة. ترجمة د. فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة، ١٩٧٠، صص ٢٨٠ ــ ٣٨١.

(٥) Le Bruni, O; «Education and Class Conflict» in Rita Cruire o'Brien, (ed.) *The Political Economy of Under Development-de Pendence*, Sage Publications, London, 1979, pp. 175-208.

(٦) World Bank; *Appraisal of an Education Project* in *The Arab Republic of Egypt*. Report No. 1285-EGT. January 28, 1977, Annex 2, pp. 1-2.

(٧) Abd-El Fadil, M; *Education Expansion and Income Distribution in Egypt* (1952-1977) Prepared for the princeton-Egypt Income Distribution Portugal Conference, Oct. 3i-Nov. 4, 1979, pp. 16-20.

(٨) Ibid, pp. 22-23

(٩) د. دارم البصام: «بعض الملاحظات حول جدلية العلاقة بين التعليم والتغير الاجتماعي في البلدان العربية». بحث منشور ضمن أعمال ندوة «البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي»، تحرير وتنسيق د. عبدالباسط عبدالمعطي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ١٩٨١، ص‌ص ٤٣٣ ـ ٤٦٧.

(١٠) د. حامد عمار. «البترول وتطور التعليم في الوطن العربي». بحث منشور، في المصدر السابق، ص‌ص ٣٨٧ ـ ٤٣٢.

(١١) World Bank, op.cit., Annex 2, p.2

(١٢) مارك بلوج: **اقتصاديات التعليم في البلدان النامية ـ الاتجاهات الحالية والأولويات الجديدة**. ترجمة د. دارم البصام، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ١٩٨٢، ص‌ص ٣ ـ ٥.

(١٣) انظر لمناقشة، أوفى وأعمق: العمل الهام الذي قدمه للمكتبة العربية الأستاذ عادل حسين، وموضوعه: **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩**. ويقع في جزأين، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٢؛ وانظر خاصة الفصل العاشر وعنوانه: «التغيرات الهيكلية والبنيوية والسلام الأميركي ـ الإسرائيلي»، الجزء الثاني من الكتاب.

(١٤) عبدالباسط عبدالمعطي: «التكوين الاجتماعي ومستقبل المسألة المجتمعية في مصر». دراسة قدمة إلى **ندوة الإطار الفكري للعمل العربي المشترك**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٦ ـ ٢٩ سبتمبر ١٩٨١، ص‌ص ٨٥ ـ ١٠١؛ وانظر أيضاً: تحليلات، لانعكاسات النمط التنموي المصري في السبعينات على القيم الاجتماعي، في دراسة د. سمير نعيم أحمد، تطور نظم القيم ومستقبل التنمية الاجتماعية في مصر، ايدكاس ٢٠٠٠، **جهاز السكان وتنظيم الأسرة بالقاهرة**، يوليو ١٩٨٠.

(١٥) د. عبدالباسط محمد حسن: **أصول البحث الاجتماعي**. مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٦٣، خاصة ما يتعلق بتحليل المضمون تحت عنوان وسائل أخرى لجمع البيانات.

(١٦) Barton, A; «Empirical Methods and Radical Sociology a Liberal Critique» in D. Colfax & J. Roacn, (eds.) *Radical Sociology*, Basic Books, N.Y., 1971, pp. 460-477.

(١٧) د. نبيلة حمزة: «تحليل مفهوم العمل من خلال الكتب المدرسية في التعليم الثانوي في الجمهورية التونسية». دراسة قدمت إلى ندوة «خبراء حول العلاقة بين العمل والتعليم في البلاد العربية»، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ١٥ ـ ١٨ مايو ١٩٨٢.

(١٨) د. محمود عبدالفضيل: «أثر هجرة العمالة المصرية للبلدان النفطية، على العملية التضخمية ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية» **دراسة قدمت للمؤتمر السنوي للاقتصاديين المصريين**، القاهرة، مارس ١٩٨٠.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد ٤ ـ المجلد ١٢ ـ شتاء ١٩٨٤ (صفحات من ٧٩ إلى ١١٢)

فلسفة الإدارة اليابانيّة في إدارة الموارد الانسانيّة: ما الذي يمكن أن تتعلمه الإدارة العربيّة منها؟

رفاعي محمّد رفاعي
كلية التجارة / جامعة القاهرة

تمهيـــد:

بالرغم من أن اليابان دولة معروفة بندرة مواردها المادية من مصادر الثروة الطبيعية وبالرغم من الكارثة التي ألمت بها في الحرب العالمية الثانية، إلا أنها أدهشت العالم الآن بمعدلات النمو المتفوقة سواء في إنتاجية العامل، أو بالنسبة لجودة المنتج، أو على مستوى الاقتصاد القومي ككل. فوفقاً لإحصاءات مكتب العمل حققت إنتاجية الساعة بالنسبة لعمال الصناعة زيادة سنوية بنسبة ٩,٩٪ خلال الفترة من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٧ بالمقارنة مع زيادة سنوية نسبتها ٢,٧٪ في الولايات المتحدة خلال نفس الفترة. وعلى مستوى بعض الصناعات الهامة نجد أن إنتاجية العامل الياباني في صناعة السيارات بلغت ٥٠ سيارة في المتوسط سنوياً بالمقارنة مع ٢٥ سيارة للعامل في الولايات المتحدة، وفي صناعة الصلب بلغ متوسط إنتاجية العامل الياباني ٤٢٠ طن سنوياً بالمقارنة مع ٢٥٠ طن سنوياً لإنتاجية العامل في الولايات المتحدة[١]، وبالنسبة لمستوى جودة المنتجات فبعد أن كانت كلمة «صنع في اليابان» حتى أوائل الستينات تعني الجودة المنخفضة أصبحت نفس الكلمة الآن تعني الجودة العالية والمتفوقة ومن الدلائل العملية على ذلك أن معدل الفشل في التشغيل بالنسبة لوحدة التليفزيون الياباني يقل بأكثر من نصف معدل الفشل في الوحدات المصنعة في أوروبا أو الولايات المتحدة، وفي مجال الحاسبات الالكترونية دلت اختبارات التشغيل للنظام الياباني (16k RAMS) بأحد الأنظمة الأميركية المشابهة له على أن معدل الفشل في النظام الياباني صفر بالمقارنة بمعدل فشل يتراوح بين ١١,٪ و١٩,٪ لمثيله الأميركي وفي مجال التشغيل الفعلي كان معدل الفشل في النظام الياباني يتراوح بين ٠١٠,٪، ٠١٩,٪ بالمقارنة مع معدل فشل يتراوح بين ٠٩,٪، ٢٧٦,٪ للنظام الأميركي[٢].

وبمقارنة معدل النمو في إجمالي الناتج القومي في عام ١٩٨١ في اليابان بمثيله في عدد من الدول المتقدمة نجد أن اليابان قد حققت أعلى المعدلات كما هو وارد في الجدول التالي(٣):

معدل النمو الحقيقي في إجمالي الناتج القومي عام ١٩٨١

الدولة	اليابان	الولايات المتحدة	ألمانيا الغربية	فرنسا	المملكة المتحدة	ايطاليا	كندا
معدل النمو	٪٣,٥	٪٢,٥	٪١,٥	٪,٥	٪١,٥	٪,٧٥	٪٢,٥

فما السر وراء هذا التفوق؟ وكيف يمكن للإدارة العربية أن تستفيد من خبرة الإدارة اليابانية في هذا المجال؟

الهدف من البحث:

يمكن تحديد الأهداف الرئيسية للبحث في النقاط التالية:

١ ــ تحليل الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء تفوق اليابان في فترة وجيزة من الزمن وهل يمكن إرجاع هذا التفوق لخصائص بيئية كامنة في المجتمع الياباني ذاته؟ أم يمكن إرجاعها إلى استخدام اليابان لفنون تكنولوجية أكثر تقدماً؟ أم لأن الإدارة اليابانية تستخدم مبادىء ومفاهيم إدارية سرية غير معروفة خارج اليابان؟

٢ ــ إذا كان سر تفوق الإدارة اليابانية يكمن بالدرجة الأولى ليس في اتباعها لمبادىء أو مفاهيم إدارية جديدة وإنما في قدرتها على تكوين نظام فريد من المبادىء والمفاهيم المعروفة فما هي الأسس التي يقوم عليها هذا النظام خاصة في مجال إدارة الموارد الإنسانية؟.

٣ ــ ما هي مكانة النظام الياباني في إدارة الموارد الإنسانية من بعض المداخل الحديثة في الفكر الإداري الغربي في هذا المجال؟.

٤ ــ كيف يمكن للإدارة العربية أن تستفيد من الفلسفة اليابانية في إدارة الموارد الإنسانية؟.

مصادر البحث:

لتحقيق الأهداف السابقة اعتمد الباحث على الدراسات النظرية والتطبيقية المنشورة في هذا المجال والتي يمكن تقسيمها في ثلاث مجموعات:

١ ــ مجموعة الدراسات التي اهتمت بدراسة الكيفية التي تدار بها الشركات اليابانية داخل اليابان.

٢ ــ مجموعة الدراسات التي اهتمت بدراسة الكيفية التي تدار بها الشركات اليابانية خارج اليابان وخاصة في الولايات المتحدة الأميركية حيث تدار هذه الشركات فقط بإدارة يابانية ولكن بعمالة غير يابانية وفي بيئة غير يابانية أيضاً.

٣ ــ مجموعة الدراسات التي اهتمت بدراسة الكيفية التي تدار بها بعض الشركات الأميركية الناجحة بأسلوب قريب الشبه من الأسلوب الياباني في الإدارة والتي أطلق عليها (Ouchi) نموذج (Z).

هذا وسيرد ذكر هذه الدراسات كل في مكانه من البحث.

إطار البحث:

يقع البحث في أربعة أجزاء رئيسية تشمل ما يلي:

□ **الجزء الأول**: ويتضمن تحليلاً للأسباب التي تكمن وراء تفوق الإدارة اليابانية.

□ **الجزء الثاني**: ويتضمن تحليلاً للركائز الأساسية للنظام الياباني في إدارة الموارد الإنسانية.

□ **الجزء الثالث**: ويتعلق بتحديد مكانة النظام الياباني في إدارة الموارد الإنسانية من بعض النماذج التنظيمية الناجحة.

□ **الجزء الرابع**: ويتضمن بعض التوصيات التي يمكن أن تساعد الإدارة العربية في الاستفادة من المنهج الياباني في إدارة الموارد الإنسانية.

الجزء الأول:
الأسباب الحقيقية وراء تفوق الإدارة اليابانية

هل يمكن إرجاع تفوق الإدارة اليابانية للخصائص البيئية؟

فهل نستطيع أن نرجع السبق الذي حققته اليابان خلال فترة وجيزة من الزمن إلى عوامل ترجع إلى ظروف خاصة يتميز بها المجتمع الياباني من النواحي الاجتماعية والحضارية؟ في الواقع أننا إذا سلمنا بذلك فهذا معناه أن عوامل النجاح كامنة في المجتمع ذاته، في عادات الأفراد، وفي القيم والمبادىء التي تحكم السلوك، وفي طبيعة العلاقات السائدة وغيرها من العوامل الاجتماعية والحضارية التي تضفي على المجتمع صفته الفريدة

والمتميزة وقد يميل البعض إلى تأييد وجهة النظر هذه ومن ذلك على سبيل المثال قول (L.S. Dillon)[٤]:

«Examination of Concepts Unique to Japanese management reveals just how closely they are tied to the Japanese culture».

وبالرغم من أن المجتمع الياباني يتميز بالعديد من القيم الاجتماعية الإيجابية التي تم تكوينها خلال فترة طويلة من الزمن مثل التأكيد على أهمية التعاون، واحترام قيمة العمل الجماعي، والاهتمام بالأداء والإنجاز الجماعي أكثر من مجرد الاهتمام بالأداء والإنجاز الفردي[٥] إلا أننا لا نستطيع أن نرجع ما حققه النظام الياباني من تقدم إلى العوامل البيئية وحدها، **ومن الدلائل العملية التي تؤكد ذلك ما يأتي:**

١ ــ إن فروع بعض الشركات اليابانية في الخارج، مثل مصنع شركة (Sony) في (San Diego) بالولايات المتحدة الأميركية، تعمل في ظروف بيئية مغايرة تماماً للبيئة اليابانية وكل العاملين تقريباً من الدول المضيفة، ومع ذلك فإنها تحقق معدلات إنتاجية لا تقل عن مثيلاتها في الشركة الأم باليابان[٦]. ويلاحظ أن العنصر المشترك سواء في الفروع أو في الشركات الأم هو نوع الإدارة.

٢ ــ إن هناك شركات أميركية توجد داخل الولايات المتحدة، وتدار بإدارة أميركية كانت تعاني من انخفاض في الإنتاجية ارتفعت إنتاجيتها بعد أن أصبحت تدار بواسطة إدارة يابانية فمصنع (Motorola's TV-Assembly) الذي يقع في (Frank Park; Illinois) كان يعاني من انخفاض مستوى الإنتاج، وانخفاض في مستوى جودة المنتج وقد قامت شركة (Matsushita) اليابانية بشرائه في بداية السبعينات، وبعد شرائه بثلاث سنوات زادت إنتاجيته بمعدل ٣٠٪، وانخفضت معدل العيوب في الإنتاج إلى أقل من ٤٪[٧]. وهكذا نجد أن السر وراء فشل المصنع أو نجاحه لم يكن راجعاً لظروف بيئية فالمصنع لم ينتقل إلى اليابان وإنما ظل يعمل داخل الولايات المتحدة ولكن بنظام إداري مختلف ساعد على نجاحه وهو النظام الياباني في الإدارة.

٣ ــ إن بعض الشركات الأميركية التي اقتبست بعض أساليب الإدارة اليابانية في الإنتاجية استطاعت أن تحقق نتائج إيجابية من وراء ذلك. فعلى سبيل المثال نجد أن شركة (Lockhead) للصناعات الفضائية كانت من أوائل الشركات الأميركية التي نقلت نظام جماعات الرقابة على الجودة (.Q.C.C) الذي تطبقه الإدارة اليابانية في مصانعها (وسيتم التعرض لهذا النوع من الجماعات بالتفصيل في الجزء الثاني من الدراسة) واستطاعت أن تحقق وفورات مجموعها ما يقرب من ثلاثة ملايين دولار نتيجة جهود تلك الجماعات في حل المشاكل خلال سنتين فقط من تطبيق النظام، مما دفع بعض الشركات الأميركية الأخرى للأخذ بالنظام مثل شركة جنرال موتورز، وشركة وستنجهوس، وشركة جنرال إليكتريك[٨].

ويلاحظ أن النجاح المحقق هنا ليس في نفس البيئة اليابانية ولا حتى من خلال إدارة يابانية وإنما لاستخدام أساليب يابانية في الإدارة.

٤ ــ اكتشفت إحدى جماعات البحوث بكلية الدراسات العليا بجامعة (Stanford) بالولايات المتحدة الأميركية أن هناك مجموعة من الشركات التي تعتبر من أنجح الشركات الأميركية، وتتميز قوة العمل فيها بمعدل دوران منخفض، ومستوى عال من الرضا وقوة الولاء للمنظمة مثل شركات:

I.B.M., Kodak, Hewlett-Packard, Proctor & Gamble, Cummins Engine Company.

وقد اتضح أن السر الأساسي وراء نجاحها هو أنها تطبق نموذجاً للإدارة يتشابه في خصائصه إلى حد كبير مع خصائص النموذج الياباني في الإدارة، وقد أطلق (Ouchi) وزملاؤه في جماعة البحث على هذه التنظيمات الأميركية الناجحة اسم نموذج (Z)(٩). هذا وسيتم التعرض لهذا النموذج بالتفصيل في الجزء الثالث من الدراسة.

٥ ــ في دراسة أجراها (Richard T. Johnson) في عشرين شركة يابانية بالولايات المتحدة الأميركية، ومقارنتها بشركات أميركية مماثلة استخلص أن المدير الياباني لا يتميز بخصائص شخصية فريدة يمكن إرجاعها لعوامل حضارية أو ثقافية تتميز بها البيئة اليابانية ويؤكد ذلك بقوله(١٠).

> «The Japanese Manager has no exceptional qualities, either inbred or arising from his Culture that automatically make him better at handling people and managing resources».

هل يمكن إرجاع التفوق الذي حققته اليابان إلى استخدامها لفنون تكنولوجية أكثر تقدماً؟

قد يعتقد البعض أن التقدم الذي أحرزته اليابان سواء بالنسبة لمستوى جودة منتجاتها أو بالنسبة لمعدلات النمو على المستوى القومي يمكن إرجاعه إلى استخدام اليابانيين لفنون تكنولوجية أكثر تقدماً حتى من تلك المطبقة في الولايات المتحدة ذاتها، ولقد كان هذا الانطباع يسيطر على الكثير من المدربين ورجال الأعمال، وحتى بعض رجال الفكر الإداري خارج اليابان. إلا أن الاعتقاد شيء والحقيقة شيء آخر، ففي الزيارة التي قام بها وفد من شركة جنرال إليكتريك الأميركية لثلاث من الشركات اليابانية الكبرى التي تقع بالقرب من طوكيو وهي شركة (Sanyo) وشركة (Toshiba) وشركة (Yoko Gawa)، وكان الوفد يضم ٢٥ مديراً يصاحبهم أحد أساتذة إدارة الأعمال بجامعة هارفرد الأميركية هو (Robert H. Hayes) وقد

كان الجميع في الوفد يعتقدون أنهم سيرون في المصنع الياباني شيئاً مختلفاً إلا أن ما رأوه في الواقع كان شيئاً عادياً فالمصنع لا من حيث البناء أو التجهيزات الداخلية فيه شيء يثير الدهشة، كما أن الفن التكنولوجي المستخدم ليس أعلى ـ إن لم يكن أقل ـ من مثيله في الولايات المتحدة ويؤكد ذلك (Hayes) بقوله[١١]:

«For the most part, Japanese Factories are not the modern structures filled with highly sophisticated equipment that I (and others in the group) expected them to be... the general level of technological sophistication that I observed was not superior to (and was usually lower than) that found in Comparable U.S. plants».

وليس هذا هو رأي الأميركيين فقط، بل أن اليابانيين أنفسهم يشاركونهم الرأي في ذلك، فأحد مديري الشركات اليابانية الكبرى للصناعات الإلكترونية يؤكد نفس المعنى بقوله[١٢]:

«Our workers are no smarter (than U.S. workers); our technology is no more advanced; our materials are no different; and our energy is less abundant».

هل يمكن إرجاع التفوق الياباني إلى استخدام مفاهيم ومبادىء إدارية غير معروفة خارج اليابان؟

إذا كان قد اتضح من التحليل السابق أن التفوق الياباني لا يمكن إرجاعه فقط إلى خصائص بيئية فريدة، أو إلى استخدام فنون تكنولوجية أكثر تقدماً. فهل يمكن إرجاع هذا التفوق إلى استخدام مفاهيم ومبادىء إدارية غير معروفة خارج اليابان؟

وللإجابة على هذا السؤال نجد أن من النواحي التي ليس بخصوصها أدنى شك أن الإدارة اليابانية ليس لديها مبادىء أو مفاهيم سرية في الإدارة، بل على العكس من ذلك فهناك شبه إجماع على أن معظم المفاهيم والمبادىء الإدارية المطبقة في اليابان تم تنميتها في الولايات المتحدة وأوروبا، ونقل جزء كبير منها من خلال بعض الرواد الأميركيين خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفي هذا المعنى تقول (Linda S. Dillon)[١٣]:

«The real success of the Japanese approaches lies in what they were able to learn from the United States in the early Postwar years: the value of Controlling Cost, working hard, saving money, and giving the Cutomer value for his dollar».

وفي بحث حديث أعده (Kenneth Hopper) عن دور الأميركيين في بناء الصناعة

اليابانية الحديثة جاء في جزء من رسالة أرسلها له أحد الرواد الأميركيين الذين عملوا في اليابان في أعقاب الحرب الثانية ما يلي(١٤):

«I simply tried to Convey the ideas and principles that had been tested and proved in the United States and elsewhere in the world since the industrial revolution».

وإذا كانت الإدارة اليابانية لا تطبق مبادىء إدارية سرية، أو مفاهيم إدارية غير معروفة خارج اليابان. فما هو السر الذي يكمن وراء نجاح الإدارة اليابانية وقدرتها على تحقيق تلك المعدلات العالية في الإنتاجية؟ إن السر يكمن في الواقع في قدرة الإدارة اليابانية على تجميع بعض العناصر والمبادىء المعروفة في نظام متكامل أصبح يعطي للإدارة اليابانية لوناً متميزاً، ويساعدها في تحقيق ما تصبوا إليه من نجاح. فكفاءة الإدارة اليابانية ليست في تكوين مبادىء أو مفاهيم إدارية جديدة وإنما في تكوين نظام فريد من المبادىء والمفاهيم المعروفة. ويؤكد هذا القول ما ذكره أحد أعضاء وفد شركة جنرال إليكتريك السابق الإشارة إليه بقوله(١٥):

«Noting amazing was being done, we have known all along how to do these things, but we have lacked the discipline to follow through and do what we know how to do».

ويؤكد (Hirotaka Takeuchi) نفس المعنى بقوله(١٦):

«The distinguishing feature of the Japanese program lies in how the pieces are put together».

وبالرغم من أننا نستطيع أن نلمس الطابع المتميز للإدارة اليابانية في نشاط الإنتاج، وفي نشاط التسويق، وفي نشاط إدارة الأفراد وغيرها من أوجه النشاط بالمنظمة إلا أن التركيز في هذا البحث سيكون مقصوراً على الجانب الخاص بإدارة الموارد الإنسانية ليكون تحليل الجوانب الأخرى مجالاً لبحوث متخصصة في تلك المجالات. **فما هي الركائز الأساسية لفلسفة الإدارة اليابانية في إدارة مواردها الإنسانية؟** هذا ما سيكون مجالاً للتحليل في الجزء التالي.

الجزء الثاني:
الركائز الأساسية للنظام الياباني في إدارة الموارد الإنسانية

تعاني اليابان من ندرة في مواردها الطبيعية، فهي تتكون من مجموعة من الجزر ذات الطبيعة الجبلية التي تحول دون التوسع الزراعي، كما أن الطبيعة لم تهبها إلا القليل من موارد الثروة المعدنية. وحتى تضمن العيش الكريم لأبنائها الذين يتزايد عددهم يوماً بعد يوم فقد

جربت عدة مداخل كان آخرها قبل الحرب العالمية الثانية انتهاج سياسة استعمارية تحاول من خلالها فرض سيطرتها على بعض الدول التي تستطيع من خلالها تأمين احتياجاتها من الموارد المادية فكانت الحرب الكورية، والتوسع في منشوريا، إلا أن هذا المدخل بدلاً من أن يوجد حلاً لبعض مشاكلها جلب عليها الدمار في الحرب العالمية الثانية بسبب اصطدامه بمصالح الدول الاستعمارية الكبرى. وبذلك لم يعد أمام اليابان وسيلة لتجد فرصتها للحياة الكريمة إلا أن تحاول الاستغلال الأمثل لموردها الوحيد الذي لديها وفرة فيه وهو **العنصر البشري**، فوضعت كل تركيزها بعد الحرب الثانية على كيفية استخدام إمكاناتها البشرية بالطريقة التي تساعدها على تحقيق وفورات تمكنها من سد احتياجات السكان من الغذاء واحتياجات التصنيع من الموارد المادية[١٧]، ولقد كان من بين وسائل الإدارة اليابانية في هذا المجال تبني استراتيجية أحد أركانها الأساسية أن **الموارد الإنسانية للمنظمة هي ثروتها الأساسية وأغلى أصولها جميعاً**، ويؤكد ذلك ما قاله مدير فرع شركة (Fujitsu) اليابانية لصناعة الحاسبات الآلية في الولايات المتحدة بقوله[١٨]:

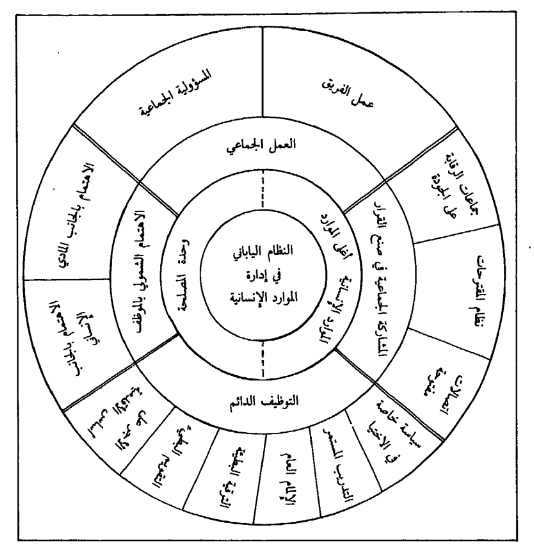
> «We Japanese Managers Consider our employees to be greatest assest. We treat them as treasures, and they respond with loyalty and hardwork».

والركن الثاني الذي ترتكز عليه استراتيجية الإدارة اليابانية في معاملة العنصر الإنساني هو **التأكيد على وحدة المصلحة بين المنظمة والعاملين**، فالعاملين لا ينظر إليهم باعتبارهم مجرد أدوات في العملية الإنتاجية تستغل جهودهم بطريقة أو بأخرى لتحقيق أهداف المنظمة التي يعملون فيها، بل تحرص الإدارة اليابانية بالوسائل العملية على إشعار الفرد بأن هناك منفعة متبادلة بينه وبين المنظمة، وأن هناك مصلحة مشتركة بينهما فكل ما يبذله من جهد من أجل بقاء المنظمة واستمرارها، ونجاحها، وتقدمها يعتبر ضماناً لبقائه ونموه وتقدمه.

ولتحقيق الاستراتيجية السابقة فإن الإدارة اليابانية ـ خاصة في الشركات الكبرى ذات التأثير الجوهري على الاقتصاد القومي[١٩] ـ تنتهج السياسات الآتية:

١ ـ ضمان الوظيفة مدى الحياة.
٢ ـ المشاركة الجماعية في صنع القرار.
٣ ـ الاهتمام الشمولي بالموظف.
٤ ـ التركيز على عمل الفريق والمسؤولية الجماعية.

هذا وسيتم تناول كل سياسة من السياسات السابقة وما يرتبط بها من سياسات فرعية بالدراسة والتحليل لإبراز طبيعتها، والعوامل التي تساعد على تطبيقها، والآثار المترتبة عليها على النحو التالي: (انظر الشكل رقم ١).



شكل رقم (١)

أولاً ــ سياسة التوظيف مدى الحياة: (Lifetime Employment)

تحرص الإدارة اليابانية على ضمان فرصة عمل دائمة، ومستقرة للموظف الذي تمت الموافقة على تعيينه بالمنظمة بحيث يعمل دون أن يكون مهدداً بشبح الفصل. وتطبق الإدارة اليابانية تلك السياسة إيماناً منها بآثارها الإيجابية على كل من الإنتاجية والروح المعنوية لقوة العمل؛ فتطبيق تلك السياسة يساعد على تخفيض معدل دوران العمل، والاقتصاد في تكاليف التدريب، وتشجع الفرد على تنمية علاقات الود والصداقة مع زملائه، ورؤسائه مما يزيد التلاحم التنظيمي، ويجعل الفرد أكثر ولاء وارتباطاً بالمنظمة.

وبالرغم من أن المفهوم العملي لفكرة التوظيف الدائم يعني ضمان فرصة العمل

المستقرة حتى سن التقاعد (وهو عند سن ٥٥ سنة في اليابان)، إلا أنه إذا كان هناك حجم عمل كاف فإن هؤلاء الذين يجب إحالتهم على التقاعد يمكن إبقاؤهم في شكل عمالة مؤقتة في نفس أعمالهم (أو في أية أعمال أخرى تحددها الشركة)، ولكن الراتب في هذه الحالة يخفض بمقدار الثلث إيماناً بأن الفرد في مثل هذه السن يكون أقل أعباء عن ذي قبل[٢٠].

ولكن هل تطبق هذه السياسة في التوظيف على جميع فئات القوى العاملة داخل المنظمة؟ وللإجابة على هذا السؤال يمكن تقسيم قوة العمل داخل المنظمة اليابانية في ثلاث مجموعات هي[٢١]:

(أ) **مجموعة العمالة الدائمة**: وهذه بدورها تضم ثلاث فئات تأخذ أهميتها مرتبة كما يلي:

١ ــ العاملون من الرجال الذين يلتحقون بالشركة فور تخرجهم من الدراسة.
٢ ــ العاملون من الرجال الذين لهم خبرة عمل سابقة في شركات أخرى.
٣ ــ العاملون من النساء.

(ب) **مجموعة العمالة المؤقتة**: ويدخل في هذه المجموعة العاملون من الرجال والنساء الذين يلتحقون بالعمل بشكل مؤقت وبعقود لفترة زمنية محددة تتراوح عادة بين ستة شهور إلى سنة.

(ج) **العاملون باليومية**: وتطبيق سياسة التوظف الدائم تختلف من مجموعة لأخرى من المجموعات الثلاث السابقة حيث يكون هذا الضمان عادة للفئتين الأولى والثانية من المجموعة الأولى. وعلى ذلك فإذا كانت الشركة في موقف يحتم عليها ضرورة التخلص من بعض الأفراد فإنها تبدأ بتسريح العمالة المؤقتة، ثم العمالة الدائمة من النساء[٢٢].

هذا ويلاحظ أن تطبيق سياسة ضمان العمل الدائم تؤدي حقيقة إلى تخفيض معدل دوران العمل إلى حد كبير، ولكنها لا تمنع البعض من ترك العمل اختيارياً لتغيير نوع العمل الذي يمارسه، أو الانتقال إلى شركة أكبر تعطي مزايا أكثر، أو للحصول على فرصة ترقية في شركة أصغر حجماً، أو لتغيير بيئة العمل وإلا لما ظهرت الفئة الثانية من المجموعة الأولى.

ما هي العوامل التي ساعدت الإدارة اليابانية على تطبيق تلك السياسة؟

من العوامل التي ساعدت الإدارة اليابانية على انتهاج تلك السياسة، وتطبيقها الظروف التاريخية لسوق العمل، وطبيعة هيكل الصناعة، وحرص كل شركة على أن تكون لها فلسفتها المتميزة.

(أ) الظروف التاريخية لسوق العمل:

بدأت اليابان دخول ميدان الصناعة في العقد السابع من القرن التاسع عشر، ولقد كان إحساس الصناع اليابانيين في تلك الفترة أن ميزتهم الوحيدة على المصدرين الأجانب هي الأجور المتدنية مما دفع بمستوى الأجور إلى حد الكفاف.

ومع التقدم الصناعي، وتزايد حدة المنافسة استمر أصحاب الأعمال في سياستهم القائمة على غبن قوة العمل من تخفيضات في الأجور، وإطالة في ساعات العمل، والتخفيض في بعض المزايا مثل مزايا الإسكان والتغذية التي كانت الشركات قد اضطرت لإقرارها لتشجيع قوة العمل القادمة من الأقاليم. ولقد كان لتلك الإجراءات بعض الآثار السلبية الملحوظة فارتفع معدل الغياب، والإضرابات، وترك العمل. ولقد قابل رجال الأعمال ذلك ببعض الإجراءات التعسفية مما أدى إلى زيادة الموقف سوءاً مما اضطر رجال الأعمال إلى استبدال سياسة التعسف بسياسة الإغراء من خلال تحسين ظروف العمل المادية، وتوفير مساكن أفضل، وعلاوات أقدمية، ومكافأة اعتزال وغيرها من وسائل التحفيز التي ساعد تطبيقها على تحقيق بعض الاستقرار النسبي لقوة العمل في المنظمة.

ولقد ترتب على الكارثة التي حلت بالاقتصاد الياباني في الحرب العالمية الثانية أن صار جزء لا يستهان به من قوة العمل مشرداً في حاجة إلى إعالة مما دفع النقابات للقيام بدور أكثر نشاطاً وأن تمارس تأثيرها، وتعترض بشدة على احتفاظ الشركة بحقها المطلق في فصل الموظف مما جعل الشركات تقلع تدريجياً عن تلك السياسة حتى في فترات الركود وكان هذا هو اللبنة الأولى لسياسة التوظف الدائم، وهكذا نجد أن إرساء القواعد الأساسية لسياسة التوظف الدائم كان ثمرة الجهود المشتركة لرجال الأعمال فيما قبل الحرب لتخفيض معدل الدوران، وللنقابات فيما بعد الحرب لتحقيق الاستقرار لقوة العمل.

(ب) هيكل الصناعة:

تحرص الشركات اليابانية الكبرى على أن تقصر نشاطها على إنتاج منتج واحد، أو خط منتجات متكامل مما يجعل من السهل على الشركة أن تصنف نفسها في صناعة معينة، وتنافس غيرها من الشركات في نفس الصناعة على حصة السوق.

والمنافسة بين الشركات في الصناعة الواحدة قادت إلى خاصية أخرى أصبحت تميز هيكل الصناعة اليابانية وهي أن الشركات الكبرى رغبة منها في التركيز على الجوانب الهامة في المنافسة مثل الإنتاج والتسويق والبحوث والتنمية فإنها تعتمد في الحصول على الخدمات الثانوية أو الأقل أهمية كالتخزين، وتصنيع قطع الغيار، والصيانة، والشحن وغيرها على شركات أصغر، وهذه الشركات الصغيرة عادة ما تتحالف مع إحدى الشركات الكبرى لتقدم

خدماتها الثانوية مما يجعل هناك نوعاً من الارتباط بينها. ومثل هذا الوضع يحقق فائدة للطرفين: فبالنسبة للشركات الصغرى فإنها تستفيد من التخصص في مجال محدود من الخدمات، ويسهل عليها مهمة الحصول على مساعدات مالية من الشركات الكبرى، كما يحميها هذا الوضع من منافسة الشركات الأخرى. كما أن الشركة الكبرى مستفيدة من هذا الوضع أيضاً حيث تستطيع أن تقصر مزاياها في الأجور، والخدمات، وفرص التوظف الدائم على موظفيها المباشرين الذين سيكون عددهم قليل نسبياً بسبب الاعتماد على الشركات الصغرى في الخدمات الثانوية. وهكذا نجد أن هيكل الصناعة في اليابان يخدم سياسة التوظف الدائم من زاويتين:

الأولى: إن تحويل بعض النشاط الثانوي للشركات الصغرى يجعل عدد الموظفين في الشركة الكبرى صغير نسبياً لا يلقي عبئاً كبيراً على الشركة في حالة انكماش حجم الأعمال.

الثانية: إن الشركة الكبيرة في حالة انكماش النشاط يمكنها أن تتولى بنفسها بعض الخدمات الثانوية التي تقوم بها الشركة الصغيرة، وتحول إلى تلك الخدمات بعض أفرادها من القوى العاملة لضمان استمرار تشغيلهم.

(ج) الفلسفة المتميزة:

بالرغم من أن جميع الشركات اليابانية تعيش ضمن إطار ثقافي واحد، إلا أن إدارة كل شركة تحرص على تبني فلسفة فريدة بحيث تجعل الشركة نمطاً متميزاً في أهدافها، وقيمها، وتقاليدها. وتلك الفلسفة تكون واضحة للجميع يتشبع بها كل فرد من خلال اندماجه في المنظمة، وتصبح مرشداً لسلوكه، ومنهاجاً لتصرفه مما يجعلها مع مرور الوقت تخلق نوعاً من التكامل بين الفرد والمنظمة، بل ويصبح جزءاً من الفلسفة ذاتها. ويعبر عن ذلك كل من (W. Ouchi and R. Price) بقولهما[٢٣]:

> «An Organizational philosoply is primarily a mechanism for integrating an individual into an organization».

والشركة اليابانية في ذلك تشبه الأسرة داخل أي مجتمع، فبالرغم من أن جميع الأسر التي تعيش داخل مجتمع واحد تتشابه في بعض النواحي التي ترجع للإطار الثقافي العام، إلا أن كلاً منها يبقى نمطاً فريداً في تشكيله متميزاً على غيره من الأسر.

وتشبّع الفرد بفلسفة شركة معينة يجعل من الصعب عليه أن ينتقل للعمل في منظمة أخرى ذات فلسفة مختلفة مما يجعله أكثر تمسكاً بمنظمته وأكثر ولاء لها، كما أن الشركة من ناحيتها ينبغي ألا تفرط فيه لأنها أنفقت الكثير من الوقت والجهد في إعداده وتربيته ومن ثم فإن ضمان التوظف الدائم يعتبر مطلباً ضرورياً لمصلحة الطرفين.

السياسات المكملة لسياسة التوظف الدائم:

يرتبط تطبيق سياسة التوظف الدائم بمجموعة من السياسات الفرعية المكملة تشمل (سياسة خاصة في الاختيار والتعيين، سياسة التدريب المستمر، سياسة تفضيل الإلمام العام على التخصص المحدود، سياسة غير متعجلة في الترقية وتقويم الأداء، ثم سياسة أجور على أساس الأقدمية).

١ ـ سياسة الاختيار:

إن اتباع سياسة ضمان الوظيفة مدى الحياة يدفع المنظمات الكبرى في اليابان إلى اتباع سياسة دقيقة في الاختيار تضمن لها انتقاء أفضل العناصر التي يمكنها التكيف مع ظروف المنشأة وفلسفتها الخاصة. لذلك فهي تفضل دائمًا الخريجين الجدد باعتبارهم أسهل في عمليات الإعداد والتهيئة، ويكون التركيز في عمليات الاختيار لا على مدى تمتع الفرد بمهارات مؤهلة لمنصب معين وإنما على مدى توافق خصائصه الشخصية ومستواه التعليمي مع احتياجات المنشأة، ومدى قدرته على النمو والاستعداد لاكتساب مهارات جديدة[٢٤].

ومن الغريب أن عمليات التصفية تبدأ من اختبارات القبول في أدنى مراحل التعليم وتستمر حتى القبول بالجامعة بحيث لا تتاح فرصة العمل في الشركات الكبرى، والقطاعات الاقتصادية الهامة إلا لأفضل الخريجين من أشهر الجامعات والمعاهد. وهذا التدقيق في عملية القبول والاختيار يجعل الفرد منذ مرحلة مبكرة يعرف طريقه، فالذي تؤهله إمكانياته وقدراته الشخصية لدخول الجامعة (خاصة الجامعات الشهيرة) يضمن الوظيفة في القطاعات الهامة في الشركات الكبرى وغيرها، أما خريجي المدارس الثانوية فتكون فرصتهم في العمل كعمال في المصانع وغيرها من الأعمال اليدوية، أما ذوي المؤهلات الأقل فيمكنهم العمل في المزارع أو المنشآت التي تمارس أنشطة محلية[٢٥].

٢ ـ سياسة التدريب المستمر:

إن تطبيق سياسة ضمان العمل مدى الحياة للموظف يحتم على الشركات اليابانية ضرورة العناية بالتدريب المستمر الذي يشمل كل فرد في المنظمة من بداية حياته العملية وحتى نهايتها.

وتستهدف عملية التدريب المستمرة تأهيل الفرد ليكون أكثر قدرة على التكيف مع فلسفة المنظمة وقيمها، وأكثر استعداداً ليس للقيام بأعباء وظيفته الحالية فقط، ولكن أيضاً بمختلف الوظائف التي تقع في مجالات أخرى في مستوى وظيفته (وأحياناً ما هو أدنى أو أعلى منها). فالمحاسب مثلاً يتم تدريبه على نشاط شؤون الأفراد، ونشاط الشراء، والبيع وما شابه ذلك. وعملية التدريب المستمر مسؤولية مشتركة بين الفرد والمنظمة. فالشركة إلى جانب

حرصها على تنظيم بعض البرامج الرسمية خارج العمل فإنها تعطي أهمية كبيرة للتدريب الذي يتم من خلال الممارسة الفعلية للعمل وتحت إشراف الإدارة الوسطى، كما تشجع الفرد نفسه على الالتحاق بالدراسات الليلية، وحضور الندوات، والمؤتمرات، والدراسة بالمراسلة... الخ.

ومن مظاهر اهتمام الشركات اليابانية بتنمية الشباب المستجد تشجيعها لما يعرف بنظام الأب الروحي (Godfather). والأب الروحي للموظف ليس عادة رئيسه المباشر أو أي شخص في خط السلطة المباشر للفرد، كما أنه ليس أحد أعضاء الإدارة العليا وإنما يكون عادة من كبار رجال الإدارة الوسطى وبالطبع ليس هناك أي تحديد رسمي لمن هو الأب الروحي لأي فرد، ولعل الشيء الوحيد الذي يمكن ملاحظته أن الأب الروحي للفرد يكون عادة خريجاً قديماً من نفس جامعته. وخلال العشر سنوات الأولى من عمل الفرد يكون الأب الروحي له على اتصال دائم به يوجهه، ويستمع إليه، ويرشده إلى الصواب والخطأ، وبوجه عام يرعاه رعاية أبوية تامة داخل المنظمة[٢٦]:

٣ ـ سياسة تفضيل الإلمام العام على التخصص المحدود: (Generalist Vision)

تؤمن الإدارة اليابانية بأن التخصص الدقيق في مسار مهني معين يقلل من الولاء التنظيمي، ويسهل على الفرد مهمة الانتقال من منظمة لأخرى. أما الإلمام العام وعدم التخصص الدقيق في ناحية معينة يزيد الولاء التنظيمي، ويجعل مرونة الحركة الوظيفية أسهل داخلياً عنها خارجياً، كما يسهل من مهمة التنسيق والتعاون الداخلي في المنظمة[٢٧]:

ولوضع تلك السياسة موضع التطبيق تأخذ الشركات اليابانية بأسلوب التناوب الوظيفي (Job Rotation) الذي يتم التخطيط له بعناية فائقة ويكون شاملاً لكل العاملين في المنظمة، وهذا النظام فضلاً عن مزاياه النفسية فإنه يجعل كل فرد على علم بمجريات الأمور في مختلف الوظائف، وطبيعة العلاقات فيما بينها، ومشاكل العمل في مختلف الوحدات، كما يساعد على تنمية شبكة الاتصالات الغير رسمية مما يسهل مهمة التنسيق ومرونة نقل الفرد من وظيفة لأخرى داخل المنظمة، لذلك فإن الشركة اليابانية لا تجد أية مشكلة في نقل مدير شاب من مجال الرقابة على الإنتاج إلى بحوث التسويق أو قسم المحاسبة مثلاً.

وهكذا نجد أن التزام الشركات اليابانية بضمان الوظيفة مدى الحياة وما يترتب على ذلك من جهود مكلفة سواء في عمليات الاختيار أو التدريب يتطلب ضرورة البعد عن التخصص المحدود لتجعل حرية الفرد مقيدة إذا فكر في ترك المنظمة للعمل في منظمة أخرى من ناحية، ولتعطي للمنظمة حرية الحركة للإبقاء عليه خاصة في حالات انكماش حجم الأعمال من ناحية أخرى حيث ستسهل عليها هذه السياسة إمكانية نقله إلى وظيفة أخرى دون مشاكل تذكر.

٤ ـ السياسة البطيئة في الترقية:

تقوم سياسة الشركات اليابانية على أساس عدم التعجل في الترقية، فالموظف العادي يمكن أن يرقى إلى مساعد رئيس قسم في مدة لا تقل عن ٨ سنوات[٢٨].

وجوهر هذه السياسة البطيئة في الترقية أن الفرد لا يرقى إلا بعد أن تمر عليه فترة كافية في الشركة تمكن من خلالها أن يلم بمختلف جوانب العمل في الشركة وأن يتشبع بقيمها، وفلسفتها الفريدة، وأن تكون الفترة كافية أيضاً لتقويم أدائه، والحكم على مستوى جدارته على أساس سليم. وتقترن هذه السياسة البطيئة في الترقية باتباع قاعدة الأقدمية حيث تكون الأولوية عند الترقية لمن هو أقدم في خدمة الشركة. وفي حالة التساوي في هذا الشرط تعطى الأفضلية لشرط الجدارة.

وقد يرى البعض أن هذا التأخر في الترقية والناتج عن الأخذ بنظام الأقدمية قد يخلق حالة من الإحباط لدى بعض الموظفين الأكثر طموحاً إلا أن مدير الأفراد في إحدى الشركات التجارية اليابانية يرد على ذلك بقوله أن سر نجاح الإدارة اليابانية هو قدرتها على خلق الإحساس الدائم لدى كل فرد بالمنظمة أن بإمكانه أن يصل إلى أعلى المناصب في الشركة مما يقوي دوافع العمل لديه طول حياته الوظيفية[٢٩]. ومع ذلك فإن بعض الأفراد الذين يشعرون أن النظام لا يشبع طموحاتهم الفردية خاصة من لديهم قدرات متميزة فإنه بإمكانهم ترك العمل بالمنظمات الكبيرة للبدء في مشروعات خاصة مملوكة لهم، أو يلتحقون بمنظمات أصغر يمكن أن يجدون فيها فرصاً أفضل.

هذا ويلاحظ أن تطبيق سياسة الترقية على أساس الأقدمية تجعل من النادر أن يتم تعيين أشخاص من خارج المنظمة في المناصب العليا، كما يشجع على عملية التدريب الداخلي، فالعاملين القدامى لن يبخلوا بخبراتهم على زملائهم الجدد بسبب الخوف من منافستهم على المناصب.

٥ ـ سياسة شمولية وبطيئة في تقويم الأداء:

تعتقد الإدارة اليابانية أن تقويم الأداء الذي يتم على فترات قصيرة نسبياً (ستة شهور أو سنة) لا يساعد في الحكم الصحيح على جدارة الموظف حيث تكون الفترة غير كافية، فضلاً عن أن التقويم في هذه الحالة سيكون غالباً من جانب فرد واحد وهو رئيسه المباشر باعتباره أكثر الناس معرفة والتصاقاً به. أما إذا حدث التقويم على فترات طويلة (مرة كل خمس سنوات مثلاً) فإن شخصية الفرد ومستوى أدائه ستكون الصورة عنها أكثر وضوحاً فضلاً عن أنه من الممكن في هذه الحالة أن يشترك في تقويم أدائه أكثر من مسؤول أتاح لهم أسلوب دورية العمل فرصة معرفته عن قرب[٣٠].

ونظام تقويم الأداء في الشركات الكبرى اليابانية يتميز بأنه نظام شمولي، فهو لا يهتم فقط بمجرد قياس الظواهر السطحية للأداء، وإنما يعنى أيضاً بقياس مختلف الخصائص الشخصية والسلوكية المؤثرة فيه مثل القدرة على الابتكار، والتجديد، والنضوج العاطفي، ومهارة الاتصال، والقدرة على التعاون، ومدى مساهمته في أداء الجماعة، كذلك لا يكون الاهتمام منصباً على مجرد قياس الأداء الحالي ولكن يؤخذ في الاعتبار أيضاً احتمالات المستقبل. ولذلك فإن الأخطاء العارضة خاصة تلك التي تحدث من العاملين في المستويات الدنيا يمكن اعتبارها جزءاً من عملية التعلم، ومع أن التركيز في التقويم يكون على مدى مساهمة الفرد في عمل الفريق إلا أن نظام التقويم لا يهمل مستوى الأداء الفردي كلية حيث يعمل على مقارنة مستوى أداء الفرد بمثيله في الجماعة سواء في السن أو المكانة(٣١).

٦ ـ **سياسة الأجور على أساس الأقدمية:**

عند التحاق الفرد بالخدمة يتحدد أجره الأساسي على أساس مستواه التعليمي ثم يزداد الأجر الأساسي بعد ذلك مع زيادة مدة خدمته بالشركة، أي أن هناك رابطة وثيقة بين الأجر الأساسي والأقدمية، ومع أن الشركة تمنح عادة بعض المسموحات الإضافية مثل العلاوة الاجتماعية، وعلاوات الوقت الإضافي التي لا يرتبط تحديدها بشكل مباشر بسنوات الخدمة، ولكن نظراً لأنها تحسب عادة كنسبة من الأجر الأساسي فإن مدة الخدمة تؤثر فيها أيضاً.

والفلسفة الأساسية لنظام الأجور على أساس الأقدمية ترتكز على فكرتين: **الأولى** أن الفرد كلما طالت مدة خدمته كلما زادت كفاءته ومن ثم يجب أن يزداد أجره، و**الثانية** أن الفرد في المراحل الأولى من عمره تكون أعباؤه أقل نسبياً، ومع تقدم سنه تزداد مسؤولياته، وتزداد أعباؤه ومن ثم فإن نظام الأجور يجب أن يتمشى مع هذا المنطق.

والزيادة في الأجر على أساس سنوات الخدمة فقط تكون في السنوات الأولى من خدمة الموظف ولكن بمجرد أن يرقى إلى وظيفة أعلى فإنه يحصل على أجر هذه الوظيفة، وبذلك فإن الأجر في الشركات اليابانية دالة عاملين أساسيين هما: طول مدة الخدمة بالشركة، والمركز الوظيفي (مشرف، رئيس قسم. . .)(٣٢).

وعند المقارنة بين المجموعات الوظيفية المختلفة والسابق الإشارة إليها فمن المتوقع أن يكون ذلك الجزء من العمالة الدائمة الذي التحق بالشركة فور تخرجه هو أعلى المجموعات أجراً باعتبار أن مدة خدمتهم ستكون أطول، وفرصتهم في الترقية أكبر لاعتماد الترقية على الأقدمية مما يجعلهم بالتبعية أكثر الفئات نصيباً في المزايا الإضافية أيضاً لتأثر منحها بالأجر الأساسي والمركز الوظيفي.

ثانياً ـ المشاركة الجماعية في صنع القرارات: (Consensus Decision Making)

من وجهة نظر الإدارة اليابانية فإن مجرد مشاركة العاملين من خلال ممثليهم في مجلس الإدارة في رسم السياسات العامة للشركة، أو الموافقة على الخطط والأهداف لا يعبر عن مشاركة حقيقية. وإنما تتحقق المشاركة الفعلية حينما تتاح لهم فرصة المشاركة بأنفسهم (وليس من خلال ممثليهم) في مختلف القرارات المؤثرة على عملهم اليومي[٣٣]، لذلك فإن الإدارة اليابانية تؤكد على أهمية صنع القرار من أسفل إلى أعلى، فعند الإحساس بوجود مشكلة في مكان ما في التنظيم فإن الإدارة يكون كل همها أن يتم تشخيص المشكلة وتحليل أسبابها من جانب أولئك المتصلين بها اتصالاً مباشراً مستهدفة من وراء ذلك خلق حالة من الاتفاق أو الموافقة الجماعية على أن هناك مشكلة أو أن هناك حاجة إلى قرار، ويعبر عن ذلك (P. Drucker) بقوله[٣٤]:

«The whole process is focused on finding out what the decision is really about, not what the decision should be».

ومن مزايا التشاور ومحاولة الوصول إلى اتفاق في هذه المرحلة أن كل من له علاقة بالمشكلة سيشعر أن هناك حاجة ملحة إلى التغيير مما يجعله أكثر استعداداً لقبوله وتأييده.

وبعد أن يتم الاتفاق على تحديد المشكلة وتشخيصها ويصبح هناك إجماع على ضرورة الحل تقرر الإدارة العليا (وهي صاحبة الحق في ذلك) من هم أنسب الناس للتصدي لتلك المشكلة سواء من داخل الوحدة التي نشأت فيها المشكلة أو من خارجها وتطلب منهم تقديم الاقتراحات المناسبة التي يطلق عليها عادة اسم (Ringi-Sho)، ثم يتم بعد ذلك نشر الاقتراحات بين كل الوحدات التنظيمية التي لها علاقة بالمشكلة بهدف الحصول على موافقة جماعية أيضاً على تلك الاقتراحات قبل وضعها موضع التنفيذ، وبالطبع لا نتوقع ألا يكون هناك معارضين. وهنا نجد أن دور الإدارة هو محاولة إقناع هؤلاء المعارضين بجدوى الحل، أو تقديم بعض التنازلات أحياناً لضمان الوصول إلى اتفاق جماعي حول الحل. وعلى أية حال فمتى صار هناك شبه اتفاق على الحل فإن الجميع يتعاون في تنفيذه عن رضا واقتناع ويكفي من له وجهة نظر مختلفة أن آرائه واقتراحاته قد أصغي لها بعناية.

واتباع هذه السياسة تجعل القرار يستغرق وقتاً طويلاً في مرحلة الصنع إلا أن ذلك يتم تعويضه في مرحلة التنفيذ لأن الحل غالباً ما يكون في الطريق الصحيح دون معوقات تذكر.

وسواء كانت هناك مشكلة قائمة في مكان ما بالتنظيم أم لا، وطالما أن هناك حاجة إلى قرار فإن الإدارة اليابانية لا تؤمن بفرض القرار من أعلى وإنما تؤمن بأهمية صنعه من أسفل (Bottom-up Decision Making) ويعبر عن هذا المعنى (Ichiro Hattori) المدير العام لشركة (SEIKO) بقوله[٣٥]:

«In our style of management the process of decision making is not concenterated in the top management. The top management places emphasis on the vertical Communication with Lower-Level managers, who actively participate in the process of corporate level decisions. Moreover, Lower-Level employees are often encouraged to participate in decisions related to their working environment».

والذي يجب ملاحظته أن اتباع الإدارة اليابانية لسياسة صنع القرار من أسفل لا يعني أن كل أنواع القرارات تخضع لتلك القاعدة حيث تكون هناك بعض الاستثناءات، ففي التخطيط طويل الأجل ووضع الاستراتيجيات مثلاً فإن المبادرة تأتي غالباً من أعلى(٣٦).

ويرتبط بسياسة المشاركة الجماعية في صنع القرار مجموعة من السياسات الفرعية الأخرى تشمل التأكيد على الاتصالات المفتوحة، تشجيع المقترحات، تشجيع جماعات الرقابة على جودة الأداء، هذا وسيتم تناول كل سياسة من هذه السياسات الفرعية بالتحليل على النحو التالي:

أولاً ــ التأكيد على الاتصالات المفتوحة والمكثفة:

حتى تضمن الإدارة اليابانية وجود حالة من الفهم المشترك بينها وبين العاملين في المنظمة بالنسبة لفلسفة المنظمة وأهدافها، وسياساتها فإنها تحرص على وجود نظام فعال للاتصالات يساعد على استمرار التشاور وتبادل الرأي مع العاملين في الأمور التي تمس مصلحة العمل، وتمس مصلحتهم الذاتية. وقد اتضح من خلال الدراسة الشاملة التي أجرتها إدارة المعلومات والإحصاء بوزارة العمل اليابانية في ٥٠٠٠ مصنع تنتمي إلى كل قطاعات الصناعة الرئيسية في اليابان عام ١٩٧٨ أن أهم قنوات الاتصال التي تعتمد عليها الإدارة اليابانية في تحقيق أهدافها السابق الإشارة إليها هي كما يلي وفقاً لأهميتها النسبية(٣٧):

١ ــ نظام الاقتراحات.
٢ ــ اللجان المشتركة.
٣ ــ نظم الشكاوى والتظلمات.
٤ ــ المقابلات الودية أثناء العمل.
٥ ــ جماعات الرقابة على الجودة.
٦ ــ نظام التقارير.
٧ ــ دراسات مسح الاتجاهات والدوافع.

كذلك يتأكد حرص الإدارة اليابانية على ضرورة وجود اتصالات مفتوحة ومكثفة بينها وبين العاملين سواء من خلال تصميم مكان العمل، أو في نظام تخصيص المدير لوقته، فالمدير

العام أو مدير المصنع يخصص جزءاً لا يستهان به من وقته (لا يقل عن ساعتين يومياً) للمرور على مواقع التنفيذ الفعلي ليستمع، ويناقش، ويتبادل الرأي، فهو لا ينتظر حتى يأتي العاملون إليه بل يذهب هو إليهم وهذا لا يمنع بالطبع أن يكون مكتبه مفتوحاً بقية اليوم بشأن أي اتصال. ومدير الإدارة لا يعمل في مكان منعزل عن مساعديه وموظفيه بل معهم جنباً إلى جنب في غرفة واحدة. ومشرف العمال ليس له مكتب أو مكان مخصص للجلوس فيه وإنما ينتقل من مكان لآخر بين العاملين ليوجه، ويعاون حيثما تقضي الضرورة. وهكذا نجد أن تصميم مكان العمل ذاته يشجع على الاتصالات وجهاً لوجه فمدير الإدارة مثلاً يجلس على مكتب مجاور لطاولة عمل كبيرة يجلس حولها مساعدوه، وموظفوه بل والسكرتارية أيضاً كل جنباً إلى جنب مما يسهل عملية الاتصال ويعطي فرصة أكبر لتبادل الرأي والمعلومات حول الأمور المتعلقة بالعمل[٣٨]. ومما يساعد أيضاً على تنمية الاتصالات تشجيع عمل الفريق والصداقات التي ينميها الفرد في مختلف أرجاء التنظيم من خلال نظام دورية العمل، فضلاً عن تميز الإدارة اليابانية بالصراحة، والاستعداد لسماع النقد البناء في جو يسوده الأمان والثقة. وهكذا نجد أن التدفق الحر للمعلومات في مختلف أرجاء التنظيم يساعد على خلق حالة من الفهم المشترك، ويجعل كل فرد في المنظمة على علم كاف بمجريات الأمور فيها وليس بمعزل عن الأحداث مما يجعله يشارك بفاعلية في صنع القرارات.

ثانياً ــ تشجيع الاقتراحات:

تعضد الإدارة اليابانية سياسة المشاركة الجماعية في صنع القرارات بسياسة أخرى مكملة هي سياسة تشجيع الاقتراحات بما لها من فائدة مشتركة لكل من الشركة والعاملين.

ويوجد في الشركة عادة نظام للإقتراحات يضمن جدية دراسة أي اقتراح. فالاقتراح يقدم على نموذج معين، وتقوم لجنة المقترحات بتقييم الفكرة ــ وقد تحيلها إلى لجنة فنية لدراستها إذا احتاجت لذلك ــ فإذا كان الاقتراح مفيداً أخذ طريقه للتطبيق العملي ويكافأ صاحب الاقتراح على ذلك.

وبالرغم من أن بعض الشركات تحرص على تقديم مكافآت مالية إلا أن تلك المكافآت غالباً ما تكون رمزية (فعلى سبيل المثال بلغت المكافأة التي حصل عليها أحد العاملين في شركة متسوشيتي ١٠٠ دولار عن ٦٠ اقتراحاً مقبولاً خلال سنة أي بمعدل ٦٠ سنتاً عن كل اقتراح)، وتفضل معظم الشركات تقديم مكافآت معنوية في شكل هدايا تذكارية، أو ميدالية أو شهادة تقدير، أو نشر اسم صاحب الاقتراح في مجلة الشركة، أو السماح له بزيارة المركز الرئيسي للشركة وشرح اقتراحه للإدارة العليا أو غير ذلك من الوسائل.

ولقد كان لتشجيع الشركات اليابانية للاقتراحات أن بلغ متوسط الاقتراحات المقدمة من

العاملين ٢٠ اقتراحاً للعامل في السنة في المتوسط في شركتي تيوتا ومتسوبيشي، وبلغ في شركة متسوشيتي عشرة اقتراحات في المتوسط سنوياً للعامل. ويقول مدير شركة متسوشيتي أن تلك الاقتراحات كان لها دور أو آخر في جعل المنتج أحسن، والعمل أكثر سهولة، والعمال أكثر سعادة[٣٩].

ثالثاً ــ جماعات الرقابة على الجودة: (Quality Control Circles)

من السياسات الأخرى التي تدعم بها الإدارة اليابانية ديمقراطية الإدارة تشجيعها لما يسمى بجماعات الرقابة على الجودة (Q.C.C.) والتي أصبحت إحدى السمات المميزة للشركات اليابانية.

وجماعة الرقابة على الجودة ليست شكلاً من أشكال التنظيمات الرسمية التي تؤسسها إدارة الشركة لرفع كفاءة الأداء، وإنما هي عبارة عن تنظيم تطوعي (Voluntarily) حيث ينضم بعض العاملين في مواقع التنفيذ معاً بشكل اختياري في جماعات صغيرة للتصدي للمشاكل التي يواجهونها في العمل. وتتقابل الجماعة عادة مرة كل أسبوع لاستعراض المشاكل، وتشخيصها، ودراسة أسبابها واقتراح سبل علاجها بل وقد يقومون بأنفسهم بوضع تلك الاقتراحات موضع التنفيذ متى كان بمقدورهم ذلك. ويتراوح أعضاء كل جماعة عادة ما بين ٥ ــ ١٠ أعضاء وتختار أحد أعضائها ليتولى قيادة الجماعة. ونظراً لأن الجماعة بطبيعة تكوينها ليست من الخبراء المتخصصين وإنما من العمالة العادية، المشرفين في مواقع التنفيذ، وحتى تتمكن من التصدي للمشاكل باقتدار فإن الشركة تسهل لقائد الجماعة وأعضائها بعض فرص التدريب الفني. فقائد الجماعة يدرب على المهارات القيادية وفنون الاتصالات والدافعية كما يدرب مع الجماعة على طرق جمع البيانات، وتحليلها وأساليب الرقابة والقياس وغيرها من الفنون التي تساعد كل عضو من أعضاء الجماعة على المشاركة الفعالة في نشاط الجماعة[٤٠]. ومن بين الوسائل الأخرى التي تشجع بها الشركات اليابانية عمل تلك الجماعات ما يأتي:

١ ــ تشجيع الجماعات على استخدام إمكانات الشركة وتسهيلاتها خلال دراسة المشاكل واختبار الأفكار والاقتراحات قبل وضعها موضع التنفيذ الفعلي.

٢ ــ السماح للأعضاء بحضور اجتماعات الجماعة خلال ساعات العمل الرسمية.

٣ ــ إذا عقد الاجتماع بعد ساعات العمل الرسمية فإن معظم الشركات تقدم للأعضاء تعويضات مالية في شكل مكافآت وقت إضافي.

٤ ــ تمويل المؤتمرات السنوية التي تعقدها الجماعات الداخلية في الشركة والتي تعقد

عادة مرة أو مرتين في السنة لتعرض كل منها إنجازاتها، وهذا النوع من المؤتمرات له آثار تنافسية هامة على الجماعات داخل الشركة.

٥ ــ منح بعض المكافآت المالية والمعنوية للأعضاء.

وقد يبدو من اسم الجماعة أنها تهتم فقط بمشاكل الرقابة على جودة الإنتاج فقط ولكن الواقع غير ذلك حيث تدل إحدى الدراسات المسحية لوظيفة أكثر من ٥٠٠ جماعة في الشركات اليابانية أن النواحي التي تتصدى لها الجماعات وفقاً لأهميتها النسبية كالآتي[٤١]:

١ ــ المشاكل الخاصة بتخفيض التكاليف.
٢ ــ الرقابة على جودة المنتج.
٣ ــ تحسين تسهيلات العمل.
٤ ــ نواحي الأمن والسلامة في العمل.
٥ ــ تحسين الروح المعنوية للعاملين.
٦ ــ الرقابة على التلوث.
٧ ــ التطوير المستمر لأداء العاملين.

وقد اتضح من المسح السابق الإشارة إليه أن هذا النوع من الجماعات بالرغم من أن تكوينه في اليابان قد بدأ عام ١٩٦٢ فقد نما نمواً سريعاً حيث بلغ عدد الجماعات المسجلة عام ١٩٦٥ ٥٠٠٠ جماعة ثم قفز العدد في عام ١٩٧٩ إلى ١٠٠,٠٠٠ جماعة بلغ عدد أعضائها ٩٨٠,٠٠٠ عضواً بمتوسط ٩ أعضاء لكل جماعة كما يبين الجدول التالي تطور عدد هذا النوع من الجماعات، وعضويتها في صناعة الصلب اليابانية وحدها منذ عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٧٥[٤٢].

السنوات	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
عدد الشركات	٢٩	٣٤	٣٦	٣٩	٤١	٤٤	٤٥
عدد المصانع	١٠٢	١١٩	١٤٢	١٤٤	١٤٦	١٥٤	١٦٩
عدد الجماعات	٢٠٣٧١	٢٤٢٢٩	٢٧٩٣٥	٢٨٥١٦	٢٩٥٤٢	٣٢٩٦٦	٣٠١٨١
عدد الأعضاء	١٧٥٥٤٤	١٩٧٩٦٣	٢٢١٦٤٠	٢٢١٣٨٤	٢٢٨٢٥٤	٢٢٠٨٦٢	٢٢٧٩٥٦

وبالنسبة للمزايا التي حققهـا تكوين جماعات الرقابة على الجودة سواء بالنسبة للشركات أو بالنسبة لأعضاء الجماعة ذاتها فيمكن إجمالها في الجدول الآتي[٤٣]:

المزايا المحققة بالنسبة للشركة	المزايا المحققة بالنسبة لأعضاء الجماعات
* تحسين الروح المعنوية. * تحسين ظروف الأمن والسلامة. * تقوية عمل الفريق. * تحسين نوعية المنتج. * خلق جو تسوده علاقات إنسانية أفضل.	* توفير فرصة أفضل للتعلم. * تحسين الاتصال مع المشرفين. * تقوية الإحساس بالمشاكل. * تقوية الإحساس بضرورة تغيير الوضع القائم. * تحسين بيئة العمل.

ثالثاً ــ المسؤولية الجماعية: (Emphasis on Work Groups)

بالرغم من أن التنظيم الياباني يأخذ بالكثير من المبادىء الكلاسيكية في التنظيم سواء في تجميع أوجه النشاط أو في التحديد الرأسي الواضح لعلاقات السلطة والمسؤولية، إلا أن أهم ما يميزه عن التنظيم الكلاسيكي هو أن تحديد المسؤوليات والسلطات لا يكون على أساس فردي وإنما على أساس جماعي ومن ثم فإن وحدة البناء في التنظيم هي الجماعة وليس الفرد ويعبر عن ذلك كل من (N. Hatvany & V. Pucik) بقولهما(٤٤):

> «Tasks are assigned to groups, not to individual employees, and group cohesion is stimulated by delegating responsibility to group not only for designing the tasks performed, but also for designing the way in which they get performed».

وطالما أن المسؤولية والسلطة تحدد على أساس الجماعة وليس على أساس فردي فإن المسألة لا بد أن تكون أيضاً على أساس جماعي ويعبر عن ذلك كل من (W. Ouchi & A. Jaeger) بقولهما(٤٥):

> «In Japanese organization, responsibility for overseeing project and for accepting rewords or punishments is borne Collectively by all members of sub-unit».

وإذا كانت المسألة على المستوى التنظيمي تكون على أساس جماعي فليس معنى ذلك أن هناك إهمالاً للمسألة الفردية، أو ليس هناك رقابة على الأداء الفردي ولكن كل ما في الأمر أن هذه الرقابة متروكة داخلياً للجماعة ذاتها. وهنا نجد أن الإدارة اليابانية تنتهج سياسة مختلفة بالنسبة لمعايير الرقابة. فبينما تحرص الإدارة الغربية مثلاً على ضرورة وضع معايير صريحة ومحددة للرقابة على الأداء، فإن الإدارة اليابانية لا تضع معايير صريحة (Explicit Standards) للسلوك أو الأداء حيث تترك هذه المهمة للجماعة ذاتها ولكل فرد داخل الجماعة ليضع لنفسه المعايير المناسبة في ضوء فهمه الواضح لأهداف الشركة وفلسفتها، وفي ضوء إحساسه

بالمسؤولية المشتركة عن ضرورة تحقيق تلك الأهداف وأيضاً في ضوء إحساسه الحقيقي بتوافق مصلحته مع المصلحة الكلية للشركة. ولقد ضرب لنا (W. Ouchi & A. Jaeger) مثلاً على هذا النوع من الرقابة الضمنية في الإدارة اليابانية ففي زيارة أحدهما لأحد البنوك اليابانية في كاليفورنيا بالولايات المتحدة كان المدير الياباني ومساعدوه الأميركيون يتهم كلٌ منهما الآخر بعدم قدرته على صياغة الأهداف، فكان الأميركيون يتهمون المدير الياباني بأنه لم يحدد لهم أهدافاً كمية واضحة لتحقيقها خلال الثلاثة أو الستة أشهر القادمة بينما كانت وجهة نظر المدير الياباني بأنهم متى فهموا واستوعبوا أهداف البنك وفلسفته فإن باستطاعتهم أن يستخلصوا لأنفسهم الأهداف المناسبة التي ينبغي عليهم تحقيقها(٤٦).

ومع حرص المنظمة اليابانية على استقلالية الجماعة إلا أن تلك الاستقلالية في حدود معينة، فتحديد حجم الجماعة، ونطاق عملها، وعلاقتها بالجماعات الأخرى في التنظيم وتدريب الأفراد، وتقويم أدائهم كلها نواحي خاضعة لرقابة التنظيم الرسمي.

ومن الجدير بالذكر أن الإدارة اليابانية لا تجد عناء يذكر في حث الأفراد على العمل الجماعي وقبول المسؤولية الجماعية، بل على العكس من ذلك فإن أية محاولة لتحديد المسؤولية على أساس فردي تقابل بمقاومة شديدة من جانب العاملين ويؤكد كلٌ من (Ouchi & Jaeger) ذلك بقولهما(٤٧):

> «American Companies in Japan which have attempted to introduce the notion of individual responsibility among managers and blue-Collar workers have found strong resistance from their employees».

ولعل من أهم الأسباب الرئيسية لتفضيل اليابانيين للمسؤولية الجماعية على المسؤولية الفردية أن الانتماء للجماعة هو أحد القيم الأساسية السائدة في المجتمع الياباني التي تم ترسيخها من خلال مجموعة من العوامل الاجتماعية والتاريخية والتي من بينها التأثر بالمذهب الصيني الكونفوشيوسي. فكل ياباني يعتبر نفسه عضواً داخل جماعات تعتمد على بعضها البعض، وليس مجرد فرد في علاقة اعتمادية مع غيره من الأفراد، ولذلك تجد الياباني حينما يعرف نفسه مثلاً فإن ذلك يكون من خلال الجماعة التي ينتمي إليها ودوره فيها (رئيس قسم كذا التابع لإدارة كذا في شركة كذا)(٤٨).

رابعاً ــ الاهتمام الشمولي بالموظف: (Wholistic Orientation)

لا يهتم المدير الياباني بالجانب العملي من حياة الموظف فقط، وإنما يهتم أيضاً بالجانب المتعلق بحياته الخاصة والأسرية من منطلق أن الإنسان كيان متكامل لا يمكن تجزأته، وأن كلا الجانبين في حياته يؤثر في الآخر، فالموظف الذي يعاني من بعض المشاكل الخاصة في حياته

الأسرية من المتوقع أن ينعكس أثرها وبشكل مباشر على عمله من خلال مدى انتظامه في العمل، واهتمامه به، وتركيزه في الأداء، وعلاقاته بالآخرين.

لذلك فليس من المستغرب أن تجد المدير الياباني حريصاً على الاهتمام بالمشاكل الخاصة لموظفيه قدر اهتمامه بمشاكل العمل، بل أن الناحية الأولى تعتبر من بين الجوانب الهامة التي تؤخذ في الاعتبار عند تقويم أدائه.

وحتى يتمكن المدير من القيام بهذا الدور بفاعلية فإن ذلك يتطلب منه أن يكون على معرفة شخصية وثيقة بموظفيه لتوقية الصلة بهم، وزيادة الثقة فيما بينهما، ولذلك تراه متواجد بينهم طول اليوم في مكان واحد، وعلى احتكاك دائم بهم، يعرف كل منهم باسمه ولا يضيق صدره من أية شكوى أو نقد، بل إن الذي يخطىء منهم لا يتسرع في عقابه بل يعطيه الفرصة ليقيم بنفسه الموقف ويتعلم من أخطائه.

وبالرغم من أن سياسات الشركة في مجال الأفراد مثل سياسة التناوب الوظيفي، والمشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات، والاتصالات المفتوحة، ودورية العمل والتأكيد على عمل الفريق من العوامل التي تساعد على توفير الكثير من فرص الإشباع الاجتماعي والنفسي للعاملين مما يؤكد حرص المنظمة على آدميته، إلا أن بعض الشركات تبذل جهوداً إضافية في هذا السبيل حيث ترعى بعض الأنشطة الثقافية والرياضية، وتنظم على حسابها بعض البرامج الترويحية كالرحلات الجماعية والحفلات الترفيهية التي لا تكون عادة مقصورة على الموظفين فقط، بل تشمل أسرهم أيضاً، بما يتيح فرصة أكبر لتوطيد أواصر المعرفة وتؤكد بالدليل العملي أن حياة الموظف في العمل هي امتداد لحياته الخاصة وليست جزءاً مستقلاً عنها. ويعبر عن ذلك كلّ من (N. Hatvany & V. Pucik) بقولهما[٤٩]:

> «Typically, an annual Calendar of office events might include two overnight trips, monthly Saturday afternoon recreation, and an average of six office parties-all at company espense».

كذلك فإن الشركات اليابانية تحرص على وضع برنامج شامل للخدمات والمزايا الإضافية التي يتمتع بها جميع العاملين بالشركة مثل الإعانات الاجتماعية، وبدلات السكن، وتوفير مساكن خاصة لغير المتزوجين، وبرامج الرعاية الصحية، والمنح الدراسية للأولاد، وتسهيلات الحصول على القروض، وخطط للتوفير والتأمين على الحياة وغيرها من صنوف الرعاية الإنسانية والاجتماعية والتي تؤكد مفهوم وحدة المصلحة بين الشركة والموظف وتقوي من اتجاهاته الإيجابية نحو العمل وتزيد من ولائه للمنظمة.

الجزء الثالث:
مكانة النظام الياباني في إدارة الموارد الإنسانية
من بعض النماذج التنظيمية الناجحة

بعد أن تعرضنا في الجزء الثاني من هذه الدراسة للملامح الأساسية للنظام الياباني في إدارة الموارد الإنسانية نخصص هذا الجزء من الدراسة لاستعراض الخصائص المميزة لبعض النماذج التنظيمية الشهيرة التي حاولت تقديم نظام متكامل للتنظيم الإنساني الفعال وذلك لنتعرف على مكانة النظام الياباني من تلك النماذج، وما هو الجديد الذي يميزه عنها. وسنكتفي هنا بالتعرض لنموذجين حديثين نسبياً هما:

١ ــ نموذج التنظيم الإنساني الفعال الذي أطلق عليه ليكرت (R. Likert) اسم (نموذج 4) والذي قدمه عام ١٩٦٧.

٢ ــ النموذج الذي قدمته حديثاً جماعة البحث بجامعة (Stanford) بالولايات المتحدة الأميركية والذي أطلق عليه (Ouchi) النموذج التنظيمي (Z) والذي قدمه عام ١٩٧٨.

ونقدم فيما يلي تحليلاً لأهم الملامح المميزة لهذين النموذجين وموقف النظام الياباني منهما على النحو التالي:

أولاً ــ نموذج التنظيم الإنساني الفعال (System 4):

قد يصعب في هذا المجال أن نستعرض تلك الثروة من النتائج العملية التي استخلصها رنسيس ليكرت من واقع مقارنته بين خصائص التنظيمات الفعالة والغير فعالة، لذلك سنكتفي باستعراض أهم النتائج التي تهمنا في هذا المجال والتي يمكن إيجازها فيما يلي[٥٠]:

١ ــ لقد أكدت النتائج في أكثر من موقع أن التنظيمات الأكثر نجاحاً تتكون من جماعات عمل متلاحمة تربطها جميعاً فلسفة تنظيمية واحدة، ويسودها جميعاً الإحساس بالمسؤولية المشتركة نحو تحقيق الأهداف التنظيمية.

٢ ــ إن الإدارة حتى تضمن فاعلية النظام ينبغي أن تحرص على أن تكون أجزاء هذا النظام وعناصره منسجمة ومتناسقة. فنظام الاتصالات ينبغي أن يكون منسجمًا مع نظام اتخاذ القرارات ونظام الحوافز... الخ.

٣ ــ إن التقليل من الآثار السلبية للهيكل تتطلب وجود نظام فعال للمشاركة في اتخاذ القرارات، كما يحتاج أيضاً إلى تنمية مهارة العلاقات الشخصية على كل المستويات.

٤ ــ إن خلق جماعات عمل فعالة قد لا يحل مشكلة التعاون داخل التنظيم ككل،

بل قد يؤدي إلى تحويل الصراع من المستوى الفردي إلى مستوى الجماعات، لذلك فقد اقترح نظام دورية العمل خاصة بالنسبة للمديرين والأخذ بنظام تعدد العضوية في أكثر من جماعة بالنسبة للفـرد (Multiple Overlapping Group Memberships).

٥ ــ إن التنظيمات الفعالة تعتمد على وجود نظام فعال للاتصالات يساعد على تدفق المعلومات الصحيحة والدقيقة في مختلف أرجاء التنظيم، وقد اقترح ليكرت أن الأخذ بنظام المصفوفة (Matrix) في البناء التنظيمي يمكن أن يخدم هذا الغرض.

وبوجه عام فإن خصائص التنظيم الإنساني الفعال والذي أطلق عليه ليكرت اسم (System 4) من واقع نتائج دراساته العملية تتضمن ما يأتي[٥١]:

١ ــ تمتع المرؤوسين بدرجة كبيرة من الثقة من جانب رؤسائهم في العمل.
٢ ــ لا يشعر المرؤوس بأي حرج في التحدث مع رئيسه في الأمور المتعلقة بالعمل.
٣ ــ يسعى الرؤساء دائمًا للوقوف على آراء المرؤوسين والاستفادة بها.
٤ ــ ينبني نظام التحفيز أساساً على المكافآت واعتراف الجماعة.
٥ ــ يسود الإحساس بالمسؤولية عن تحقيق الأهداف التنظيمية على كل المستويات داخل المنظمة.
٦ ــ وجود جماعات عمل تتميز بقدر كبير من التعاون.
٧ ــ تتدفق المعلومات في مختلف أرجاء التنظيم رأسياً وأفقياً.
٨ ــ يتم تقبل الاتصالات إلى أسفل بعقل مفتوح.
٩ ــ الاتصالات إلى أعلى تتميز بالصراحة والوضوح والدقة.
١٠ ــ الرؤساء لديهم علم كامل بمختلف المشاكل التي يواجهها مرؤوسوهم في العمل.
١١ ــ تتخذ القرارات في كل المستويات التنظيمية ولكن بشكل متكامل.
١٢ ــ لا يكون المرؤوسون بمعزل عن عملية صنع القرارات التي تؤثر على عملهم.
١٣ ــ عملية اتخاذ القرارات لها دور أساسي في نظام التحفيز.
١٤ ــ يتم تحديد الأهداف التنظيمية (باستثناء حالات الأزمات) على أساس جماعي.
١٥ ــ لا يوجد إلا قدراً ضئيلاً من المقاومة بالنسبة للأهداف.
١٦ ــ إن وظائف المراجعة والرقابة يتم تقاسمها في مختلف أرجاء التنظيم.
١٧ ــ تطابق أهداف التنظيمات الرسمية مع أهداف الجماعات الغير رسمية في التنظيم.
١٨ ــ إن بيانات التكاليف، والإنتاجية وغيرها من بيانات الرقابة تتوافر للجميع كمرشد للسلوك، والاستعانة بها في حل المشاكل.

وبمقارنة الخصائص السابقة للتنظيم الإنساني الفعال والذي أسماه ليكرت (System 4) بالنظام الياباني يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

(أ) إن المشاركة الجماعية في صنع القرارات هي جزء أساسي من النظام كما هو في النظام الياباني ويؤكد ذلك الخصائص (١١، ١٢، ١٣)، كما يهتم النظام بأهمية تدفق المعلومات على كل المستويات (كما هو في الخصائص ٧، ٨، ٩) والثقة في المرؤوسين (خاصة رقم ١) والتي تعتبر من الدعائم الأساسية في عملية المشاركة.

(ب) يؤكد النظام أيضاً على العمل الجماعي والإحساس بالمسؤولية العامة عن تحقيق الأهداف ويؤكد ذلك الخصائص (٥،٦،١٤). وهو يشارك في هذه الصفة النظام الياباني أيضاً.

(ج) أشار العنصر رقم (١٧) إلى التوافق في التنظيم الفعال بين أهداف التنظيم الرسمي والجماعات الغير رسمية وهو في ذلك يتفق إلى حد كبير مع أحد الاستراتيجيات الأساسية للنظام الياباني والتي تشير إلى وحدة المصلحة بين المنظمة والعاملين فيها.

(د) بالرغم من أن النظام قد تضمن بعض العناصر التي تدل على الاهتمام بالموظف إلا أنها في معظمها تتعلق بالجانب العملي والإنتاجي في حياته كما في الخصائص (٢، ١٠)، ومع أن ليكرت لم يهمل الاستفسار أثناء الدراسات عن مدى اهتمام المشرف بالمشاكل الشخصية والعائلية للموظف إلا أن نتائج التحليل لم تؤكد بوضوح أهمية هذه الناحية كجزء أساسي من عناصر النظام. وعلى ذلك فإن النظام الياباني يتميز على (System 4) بالنظرة الشمولية للموظف.

(هـ) إن سياسة التوظف الدائم ــ وما يتعلق بها من سياسات فرعية والتي تعتبر أحد الملامح الأساسية للنظام الياباني لم يشر إليها نظام (4) من قريب أو بعيد.

ثانياً ــ النموذج التنظيمي (Z) :

في دراسات حديثة نسبياً قامت بها إحدى جماعات البحوث في كلية الدراسات العليا بجامعة (Stanford) بالولايات المتحدة الأميركية، تبين أن هناك مجموعة من الشركات الأميركية التي يشير سجل أداء كل منها إلى نجاح مستمر لمدة طويلة من الزمن مثل شركات (Kodak) و (Procter & Gamble) و (Hewlett-Packard) و (IBM) و (Cummins Engine Company) وبعض الشركات القليلة الأخرى.

وتعتقد مجموعة البحث أن السر وراء نجاح تلك الشركات يرجع إلى خصائص في

التنظيم ذاته، وليس لمجرد تميز في المنتجات أو المركز التسويقي، ويعبر عن ذلك كلّ من (Ouchi & Jaeger) بقولهما(٥٢):

> «... each company has been among the most successful of American Companies for many decases, a record which strongly suggests that something about the form of organization, rather than solely a particular product or market position, has kept the organization vital and strong».

ولقد أطلق (W. Ouchi) وزملاؤه في جماعة البحث على هذا النوع من التنظيمات الأميركية الناجحة اسم نموذج (Z)، وقد اتضح من خلال دراسة أجراها كلّ من (Ouchi and Johnson) عام ١٩٧٨ في ٢٢ شركة من أكبر الشركات الأميركية في مجال الصناعات الالكترونية أن هناك علاقة إيجابية قوية بين خصائص نموذج (Z) وسمعة الشركة، وكفاءته الإدارية، ومقدار الأرباح المحققة(٥٣).

ويمكن تحديد الخصائص المميزة لنموذج (Z) على النحو التالي(٥٤):

١ ــ ضمان التوظف في الأجل الطويل (Long Term Employment)

٢ ــ المشاركة الجماعية في صنع القرارات. (Consensual Decision-Making)

٣ ــ المسؤولية الفردية. (Individual Responsibility)

٤ ــ البطىء في الترقية وتقويم الأداء. (Slow Evaluation and Promotion)

٥ ــ الرقابة الضمنية الغير رسمية باستخدام معايير صريحة.

Implicit, Informal Control with Explict Formalized Measures.

٦ ــ التوسط في التخصص (Moderately Specialized Career Path)

٧ ــ الاهتمام الشمولي بالموظف (Holistic Concern)

وبمقارنة نموذج (Z) بالنموذج الياباني الذي سبق الإشارة إلى ملامحه الأساسية بالتفصيل في الجزء الثاني من هذا البحث، نجد أنه يتفق معه في الخصائص ١، ٢، ٤، ٧ ولكن يختلف معه في الخصائص ٣، ٥، ٦. **ويمكن بيان أوجه الاختلاف على النحو التالي:**

(أ) بالرغم من أن نموذج (Z) يؤكد على ضرورة المشاركة الجماعية في صنع القرار إلا أن الفرد في هذا النظام ما زال في النهاية هو متخذ القرار. وما زالت المسؤولية فردية عن نتائج القرار. وهو في هذا يختلف عن النظام الياباني الذي يأخذ بفلسفة المسؤولية الجماعية عن القرار.

(ب) بالرغم من أن نموذج (Z) يشبه النظام الياباني في أنه يعتمد على الرقابة الضمنية الغير مباشرة التي تعتمد على إحساس الفرد والجماعة بالمسؤولية المشتركة عن تحقيق

الأهداف. وبينما تقوم فلسفة النظام الياباني على أساس عدم وجود ضرورة لوضع معايير واضحة ومحددة للرقابة على الأداء حيث يترك لكل جماعة، ولكل فرد تحديد تلك المعايير لنفسه في ضوء فهمه المتكامل لأهداف المنظمة وفلسفتها كما نجد أن نموذج (Z) يحرص على ضرورة وضع معايير محددة وواضحة للرقابة على الأداء وذلك يتمشى إلى حد كبير مع مفهوم المسؤولية الفردية التي تعتبر أحد العناصر الرئيسية لهذا النظام.

(ج) يأخذ النموذج (Z) من التنظيم التقليدي الإبقاء على فكرة التخصص في مجال معين (متخصصين في التسويق، في النواحي المالية... الخ)، ولكن في داخل كل تخصص من هذه التخصصات يكون كل فرد على إلمام عام بفروع هذا التخصص. وهكذا نكون بصدد تنظيم إداري يتكون من وحدات إدارية عالية التخصص يعمل بداخلها أفراد غير متخصصين تخصصاً فرعياً دقيقاً. لذلك يقال أن من خصائص تنظيم (Z) التوسط في التخصص. وهو في ذلك يختلف عن النظام الياباني الذي يأخذ بمبدأ الإلمام العام عبر التخصصات المختلفة في التنظيم ولذلك نتوقع ـ كما سبق الإشارة في الباب الثاني ـ أن يتم نقل مدير مشتريات إلى قسم الإعلان، وموظف حسابات إلى قسم المشتريات وهكذا.

التكامل في النظام الياباني:

لقد اتضح من واقع مقارنة النظام الياباني ببعض الخصائص المميزة للتنظيمات الناجحة أن النظام الياباني يتضمن بعض الخصائص المتميزة، وليس هذا فقط هو سر تفوقه، لأن تلك الخصائص المميزة (كفكرة ضمان التوظف الدائم، أو الاهتمام بالجانب الخاص في حياة الموظف أو غيرها) قد تم تناولها بشكل أو بآخر في الفكر والتطبيق الإداري. بل **إن العامل الأكبر ور ء نجاح الإدارة اليابانية في إدارة الموارد الإنسانية وانعكاس ذلك على تفوقها الاقتصادي هو قدرة الإدارة اليابانية على اختيار المزيج المناسب من العناصر ودمجها معاً في نظام متكامل أصبح له صبغته المتميزة.**

فالأخذ بسياسة ضمان التوظف الدائم تتطلب تطبيق سياسة جيدة للاختيار تضمن انتقاء العناصر التي يكون بمقدورها التكيف مع فلسفة المنشأة وتطبيق هذه السياسة أيضاً يشجع على الأخذ بفكرة عدم التخصص في مسار مهني معين ولا يجعل المنشأة تتردد في الإنفاق على تدريبه لفترة طويلة وفي مجالات متعددة لأنها ضامنة أن هذا الإنفاق لن يضيع هباء لصعوبة انتقال الفرد إلى منظمة أخرى لأن مهاراته وقيمه مرتبطة بظروف هذه المنظمة.

كما أن الأخذ بسياسة الأقدمية في الترقية لن تجعل الفرد يبخل على زميله بالنصيحة أو يخفي عليه بعض المعلومات خوفاً من أن يسبقه في الترقية كما يشجع على ذلك أيضاً

الإحساس بالمسؤولية المشتركة عن تحقيق الأهداف، كما تتفق سياسة الترقية بالأقدمية مع سياسة التقويم البطيء للأداء.

ونظراً لأن الموظف يتوقع أن يبقى في نفس المنشأة طوال حياته الوظيفية فإن الرقابة يمكن أن تكون ضمنية، وليست صريحة، وهذا النوع من الرقابة مناسب في ظل واجبات متنوعة وغير محددة.

ومع الأخذ بنظام التناوب الوظيفي، ووجود اتصالات مكثفة فإن مشاكل التنسيق ستقل إلى أدنى حد، ولا شك أن إحساس الأفراد بأنهم سيعملون معاً مدى الحياة يؤكد معنى وحدة المصلحة ويدفعهم إلى تنمية علاقات تعاونية منسجمة وإلى التشاور معاً في صنع القرارات المؤثرة.

والأخذ بمبدأ العمل الجماعي والمسؤولية المشتركة يجعل من الصعب أن يتم تقويم الأداء الفردي بشكل سريع، إذ يتطلب الأمر في هذه الحالة مرور فترة طويلة من الزمن تمكن من جمع ملاحظات كافية للحكم على مستوى أدائه. وهذا التقويم البطيء يساعد في اشتراك أكثر من مسؤول في عملية التقويم مما يخلص المشرف المباشر من أي حرج ينتج عن اهتمامه بالمشاكل الخاصة والشخصية لمرؤوسيه.

وهكذا نجد أن العناصر تكمل بعضها البعض وتتفاعل معاً، وتعمل في تناسق وانسجام لتعطي للنظام الياباني صبغته المتميزة والتي تضمن له فاعليته والتي تجعله تجربة جديرة بالاعتبار يمكن الاستفادة منها.

الجزء الرابع :
كيف يمكن للإدارة العربية
الاستفادة من النظام الياباني في الإدارة؟

بالرغم من مستوى التقدم الذي حققته الولايات المتحدة الأميركية في مختلف المجالات بما يشهد بكفاءة الإدارة فيها، إلا أن التفوق الذي أحرزته الإدارة اليابانية جعل رجال الأعمال في الولايات المتحدة ورجال الفكر الإداري فيها مشدودين إلى التجربة اليابانية لا لتقليدها، وإنما لمحاولة استيعاب ما فيها من خصائص متميزة ليصبح لهم السبق والتفوق وإذا كان هذا هو حال دولة متقدمة كالولايات المتحدة. **ألسنا نحن أولى بدراسة التجربة لنستخلص الدروس المستفادة منها؟**

إلا أن السؤال الذي يمكن أن يثار هو: هل يمكن الاستفادة من النظام الياباني في الإدارة في بيئة أخرى غير اليابان؟ أم أن العوامل التي تساعد على نجاحه كامنة في المجتمع الياباني ذاته مما يجعل من الصعب الاستفادة بخصائصه المميزة في مكان آخر؟

ولقد أجبنا على هذا السؤال بشيء من التفصيل في الجزء الأول من الدراسة ورأينا أن فروع الشركات اليابانية الموجودة في الخارج والتي تدار بإدارة يابانية فقط تحقق نفس مستويات النجاح في الوطن الأم، وأن بعض الشركات الأميركية في الولايات المتحدة قد استطاعت أن تحقق الكثير من الوفورات من خلال الأخذ بنظام جماعات الرقابة على الجودة الذي يعتبر أحد أعمدة نظام المشاركة في الإدارة اليابانية، بل أن الدراسات الحديثة أكدت أن السر الرئيسي وراء نجاح بعض الشركات الأميركية الشهيرة يرجع إلى تميز تنظيماتها بخصائص تتفق معظمها مع خصائص النظام الياباني في الإدارة، وكل ذلك يؤكد أن مزايا النظام ليست مرهونة بتطبيقه داخل البيئة المحلية للمجتمع الياباني، بل يمكن الاستفادة بها في أية بيئة خارجية أخرى.

كما اتضح من التحليل في الأجزاء السابقة من البحث أن نجاح الإدارة اليابانية في إدارة الموارد الإنسانية لم يرتبط بقدرتها فقط على بناء نظام متكامل العناصر، وإنما أيضاً على مهارتها في تشغيل هذا النظام بكفاءة.عالية. وهذا يعني أن استفادة الإدارة العربية من النظام الياباني في إدارة الموارد الإنسانية في حاجة إلى قيادات واعية لأهمية وجود مثل هذا النظام، ولديها الرغبة الأكيدة في اتخاذ الخطوات الضرورية لتشغيل النظام بنجاح حتى ولو تطلب ذلك بعض التضحيات الشخصية. وهذا يعني ضرورة إعادة النظر في المعايير التي يتم الاعتماد عليها حالياً في اختيار المديرين خاصة في القطاعات الاقتصادية الحيوية بحيث لا يكون التركيز فقط على بعض الخصائص الشخصية، بل يجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً مدى تمتعهم بخصائص أخرى ضرورية مثل الاتجاهات الإيجابية نحو العنصر البشري وأهمية دوره في حياة المنظمة، فضلاً عن استعداده للتنمية المستمرة، والاعتراف بأهمية المشاركة في صنع القرار، وعدم الميل نحو التخصص الدقيق في مسار مهني معين، وأن يكونوا أكثر استعداداً لإعطاء الأولوية للمصلحة العامة على المصلحة الشخصية.

ولكن تبقى في النهاية ملاحظة هامة وهي أن دعوة الباحث للإدارة العربية للاستفادة من التجربة اليابانية ليست مجرد دعوة إلى التقليد وإنما هي دعوة إلى التجديد. فالمطلوب من الإدارة العربية أولاً أن تتعلم كيف استطاعت الإدارة اليابانية أن تشكل من بعض المبادىء الإدارية المتعارف عليها مزيجاً متكاملاً يحقق أهدافها في الاستفادة من أهم مواردها وهو العنصر البشري. أي أن الإدارة العربية يجب أن تتعلم ليس مجرد نقل النظام وإنما كيفية بنائه وتشغيله. وعند قيامها بتلك المهمة بإمكانها أن تستفيد من بعض مبادىء النظام الياباني أو غيرها من المبادىء والمفاهيم الإدارية المعروفة لتبني في النهاية نظاماً عربياً فريداً في إدارة الموارد الإنسانية يتواءم وقيم مجتمعنا المستمدة من واقع ظروفنا الحضارية والسياسية والاقتصادية.

الخـلاصـة:

لقد استطاعت الإدارة اليابانية خلال فترة وجيزة من الزمن أن تدهش العالم بمعدلات النمو المتفوقة سواء في إنتاجية العمل، أوبالنسبة لجودة المنتج، أوفي معدلات النمو الاقتصادي.

وقد اتضح من التحليل في مقدمة البحث أن هذا التفوق لا يمكن إرجاعه إلى استخدام اليابان لفنون تكنولوجية متميزة، كما لا يمكن إرجاعه فقط إلى خصائص بيئية بدليل أن فروع النجاح اليابانية العاملة في الخارج، والتي تدار فقط بإدارة يابانية تحقق نفس مستويات النجاح التي تحققها الشركات الرئيسية في الوطن الأم. إذن فالسر وراء هذا التفوق راجع إلى النظام الياباني في الإدارة وخاصة في إدارة الموارد الإنسانية.

واعتماداً على نتائج الدراسات المنشورة التي اهتمت بدراسة خصائص الإدارة اليابانية في داخل اليابان، وفي فروع الشركات اليابانية في الخارج، وتلك التي اهتمت بالمقارنة بين خصائص النظام الياباني في الإدارة وخصائص التنظيمات الناجحة في الولايات المتحدة الأميركية اتضح أن فاعلية النظام الياباني في إدارة الموارد الإنسانية لا ترجع إلى استخدام الإدارة اليابانية لمبادىء سرية أوغير معروفة في الخارج وإنما ترجع إلى قدرة الإدارة اليابانية على اختيار المزيج المناسب من المبادىء والمفاهيم المعروفة ودمجها معاً في نظام متكامل أصبح يضفي على الإدارة اليابانية صبغتها المتميزة.

وتقوم فلسفة الإدارة اليابانية في إدارة مواردها الإنسانية على استراتيجيتين رئيسيتين هما: أن العنصر الإنساني هو أغلى الموارد وأثمنها، وأن هناك وحدة في المصلحة بين المنظمة والعاملين فيها. ولوضع هاتين الاستراتيجيتن موضع التطبيق تعتمد الإدارة في الشركات اليابانية الكبرى على أربع سياسات رئيسية هما: ضمان الوظيفة مدى الحياة، والمشاركة الجماعية في صنع القرارات، والتركيز على عمل الفريق والمسؤولية الجماعية، والاهتمام الشمولي بالموظف. وقد تم في الجزء الثاني من البحث تحليل الملامح الرئيسية لهذه السياسات وما يرتبط بها من سياسات فرعية مكملة.

وإذا كانت التجربة اليابانية مثار إعجاب كل من المفكرين ورجال الأعمال حتى في الدول التي تعلمت اليابان منها في بداية مراحل تقدمها فنحن أولى بالطبع أن ندرس التجربة واستخلاص الدروس المستفادة منها وهذا يتطلب إحداث بعض التغييرات في الأسس التي يتم الاعتماد عليها في اختيار المديرين أو في اختيار قوة العمل اللازمة للقطاعات الحيوية المؤثرة في الاقتصاد الوطني ككل. وقد تم تغطية هذه الناحية في الجزء الرابع والأخير من هذا البحث.

الهــوامش

(١) Takeuchi, H., «Productivity: Learning from the Japaneses», *California Management Review*, Summer, 1981, No. 4, p. 6.

(٢) *Ibid.*, p. 8

(٣) Shimabukuro, Y., *Consensus Mangement in Japanese Industry*, I.S.S., Inc., (Tokyo, 1982), p. 2.

(٤) Dillon, Linda, «Adopting Japanese Management: Some Cultural Stumbling Blocks», *Personnel*, July-August, 1983, p. 77.

(٥) Rehder, Robert R., «Japanese Management: An American Challange», *Human Resource Management*, Winter, 1979, p. 21.

(٦) Hatvany, Nina and Pucik, Vladimir, «Japanese Management: Practices and Productivity», *Organizational Dynamics*, Spring, 1981, p. 7.

(٧) Wheel Wright, Steven C., «Japan-Where Operations Really are Strategic», *Harvard Business Review*, July-August, 1981, p. 67.

(٨) Takeuchi, H., *op.cit.*, p. 14.

(٩) Ouchi, William G. and Price, Raymond L., «Hierarchies, Clans, and Theory Z: A New Perspective on Organization Development», *Organizational Dynamics*, Outumn, 1978, p. 39.

(١٠) Hill, Roy, «Are Japanese Managers Really Better?», *International Management*, July, 1976, p. 35.

(١١) Hays, Robert H., «Why Japanese Factories Work?», *Harvard Business Review*, July-August, 1981, p. 58.

(١٢) . Takeuchi, H., *op.cit.*, p. 7.

(١٣) Dillon, Linda, *op.cit.*, p. 14.

(١٤) Hopper, Kenneth, «Creating Japan's New Industrial Management: The Americans as Teachers», *Human Resource Management*, Summer, 1982, p. 13.

(١٥) Hays, Robert H., *op.cit.*, p. 88.

(١٦) Takeuchi, H., *op.cit.*, p. 13.

(١٧) Zussman, Yale M., «Learning from Japanese Management in a Resource-Scarce World», *Organizational Dynamics*, Winter, 1983, p. 68.

(١٨) The New York Times (30 March, 1980) p. 16F.

(١٩) يقصد بالشركات الكبرى هنا: الشركات التي يعمل بها أكثر من ٣٠٠ موظف والتي بلغت نسبة العاملين فيها حوالي ٣٠٪ من إجمالي قوة العمل في قطاع الصناعة اليابانية عام ١٩٧٩ عن:

Marsland, S. and Beer, M., «The Evolution of Japanese Management: Lessons for U.S. Managers., Organization Dynamics, Winter, 1983, p. 51.

(٢٠) Drucker, Peter F., «What we can Learn from Japanese Management?», *Harvard Business Review*, March-April, 1971, 1971, p. 113.

(٢١) Marsland, S. and Beer, M., *op.cit.*, p. 57.

(٢٢) *Ibid.*, p. 58.

(٢٣) Ouchi, W. and Price, R., *op.cit.*, p. 41.

(٢٤) Ozawa, T., «Japanese World of Work: An Interpretive Survey», *MSU Business Topics*, Spring, 1980, p. 48.

(٢٥) Zussman, Yale M., *op.cit.*, p. 71.

(٢٦) Drucker, p. F., *op.cit.*, p. 119.

(٢٧) Ouchi, William G., and Jaeger, Alfred M., «Type Z Organization: Stability in the Midst of Mobility», *Academy of Management Review*, April, 1978, p. 309.

(٢٨) Marsland, S. and Beer, M., *op.cit.*, p. 59.

(٢٩) Hatvany, N. and Pucik, V., *op.cit.*, p. 13.

(٣٠) Ouchi, W. and Jaeger, A., *op.cit.*, p. 308.

(٣١) Hatvany, N. and Pucik, V., *op.cit.*, p. 13.

(٣٢) Marsland, S. and Beer, M., *op.cit.*, p. 59.

(٣٣) Shimabukuro, Y., *op.cit.*, p. 144.

(٣٤) Drucker, p. F., *op.cit.*, p. 111.

(٣٥) Ozawa, T., *op.cit.*, p. 50.

(٣٦) Hatvany, N. and Pucik, V., *op.cit.*, p. 17.

(٣٧) Shimabukuro, Y., *op.cit.*, p. 97.

(٣٨) Ozawa, T., *op.cit.*, p. 50.

(٣٩) Takeuchi, H., *op.cit.*, p. 8.

(٤٠) Yager, Ed., «Examining the Quality Control Circle», *Personnel Journal*, October, 1979, p. 682.

(٤١) Takeuxhi, H., *op.cit.*, p. 9.

(٤٢) Shimabukuro, Y., *op.cit.*, p. 146.

(٤٣) Takeuchi, H., *op.cit.*, p. 10.

(٤٤) Hatvany, N. and Pucik, V., *op.cit.*, p. 14.

(٤٥) Ouchi, W. and Jaeger, A., *op.cit.*, p. 308.

(٤٦) *Ibid.*, p. 309.

(٤٧) Ouchi, W. and Jaeger, A., *op.cit.*, p. 308.

(٤٨) Marsland, S. and Beer, M., *op.cit.*, p. 53.

(٤٩) Hatvany, N. and Pucik, V., *op.cit.*, p. 18.

(٥٠) Likert, Rensis, *The Human Organization: Its Management and Value*, McGraw-Hill, 1967.

(٥١) Dowling, William F., «An Interview with Rensis Likert», *Organizational Dynamics*, Summer, 1973, p. 35.

(٥٢) Ouchi, W. and Jaeger, A., *op.cit.*, p. 307.

(٥٣) Ouchi, W. and Johnson, Jerry B., «Types of Organizational Control and their Relationship to Emotional Well Being», *Administrative Science Quarterly*, Spring, 1978, p. 293.

(٥٤) Ouchi, W. and Jaeger, A., *op.cit.*, p. 311.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد ٤ ـ المجلد ١٢ ـ شتاء ١٩٨٤ (صفحات من ١١٣ إلى ١٣٢)

النتائج السياسيّة للرأي العام

عبد الغفار رشاد
كلية الاقتصاد / جامعة القاهرة

مقدمة:

توجد ظاهرة الرأي العام في كل مجتمع، لكن النتائج التي تترتب على هذه الظاهرة تختلف اختلافاً كبيراً من مجتمع لآخر. ففي بعض المجتمعات تصبح الحياة السياسية والاجتماعية تعبيراً عن الرأي العام، وتدور أهداف وغايات المجتمع في النهاية لترضي الرأي العام، وتصبح عمليات الاتصال والتنشئة والتجنيد ـ بمعنى إعْداد القيادات ـ والتعبير عن المصالح، قنوات لبلورة تفضيلات الرأي العام وغرسها في نفوس الأجيال المتتالية والمناداة بها بصوت واضح ومسموع في دوائر ومحافل صنع القرار واتخاذ السياسات ومناقشة البدائل المتاحة بشأن حل المشكلات التي تثير اهتمام المجتمع وتمس مصالحه وقيمه. وفي مجتمعات أخرى قد يكون صوت الرأي العام أقل وضوحاً، وتتوارى نتائجه أو تكاد، لكن يظل للرأي العام أهميته، ولا تتجرأ قوة أو سلطة على تحديه بشكل سافر، وفي أسوأ التقديرات فإن محاولات التوجيه أو الترويض أو التضليل يكون هدفها إبعاد الرأي العام عن أن يفرز تأثيراته ويطرح نتائجه على الحياة السياسية والاجتماعية.

من السهل إذن أن يوجد رأي عام، فهذا أمر شائع وقاسم مشترك لكل مجتمع معاصر، لكن من الصعوبة بمكان أن يحقق الرأي العام نتائج سياسية واجتماعية بشكل فعال ومؤثر، ذلك أن هذه النتائج تفترض توافر مقومات وشروط خاصة ومناخ ملائم تتعدد وتتعقد وتتشابك عناصره. وتثير هذه النتائج اهتمام علماء السياسة بوجه خاص، بينما يثير مفهوم الرأي العام وعمليات تكوينه وتطوره اهتمام علماء النفس والاجتماع والأنثربولوجيا. كما أن الدراسات الميدانية التي تستكشف اتجاهات الرأي العام تثير اهتمام علماء الاقتصاد والإحصاء

والتسويق والإعلان وغيرها من مجالات وتخصصات. ولا شك أن الدراسة المتكاملة للرأي العام لا تقتصر على مجال واحد بعينه وتغفل ما عداه من جوانب، فتفيد من الإضافات والإسهامات التي تقدمها مختلف التخصصات.

ففي مجال الدراسة السياسية للرأي العام يبرز الاهتمام بديناميات الحياة السياسية، وبالنظام السياسي وما يرتبط به من أدوار وأبنية ونظم فرعية وتفاعلات وميول واتجاهات، وهذا الاهتمام لا ينفي أهمية الدراسات النفسية والتاريخية ودراسات علوم الاجتماع والاتصال الجماهيري والإحصاء وغيرها من دراسات وإسهامات عملت على إثراء وتكامل دراسة الرأي العام.

إن الرأي العام «عملية» متعددة الأبعاد والعناصر، وهي عملية معقدة ومتغيرة[١]، تتسع لتشمل أفراداً غير منظمين وجماعات منظمة ومؤسسات وعمليات للإدارة والتشريع والقضاء، ومسائل الإقناع والدعاية والإعلام[٢] وغيرها.

تتضمن الدراسة السياسية المتكاملة للرأي العام ثلاثة أبعاد رئيسية[٣]:

١ ـ **بعد قيمي** تتعدد مكوناته: الطابع القومي، الشخصية القومية، الصور القومية والثقافة السياسية بما تتضمنه من قيم ومعايير ونماذج للسلوك وأساطير وأيديولوجيات واتجاهات سياسية.

٢ ـ **أبعاد سلوكية**، تتركز حول سمات الشخصية، الإدراك، الحاجات والدوافع، الاستجابة للمثير أو المنبه، دور الشخصيات القيادية في خلق نماذج جديدة للسلطة، عمليات التنشئة والتدريب والتكيف، مسائل الهوية والمشاركة وقدرات الفرد في إثراء المناقشات وطرح البدائل المتباينة ووجهات النظر المختلفة.

٣ ـ **بعد بنائي**، ويشير إلى المؤسسات والوظائف والأدوار، المتطلبات البنائية والوظيفية لفاعلية الرأي العام وتعزيز تأثيراته ونتائجه، عمليات الصراع والاتفاق والإجماع، توزيع السلطات والمسؤوليات، والتمثيل والتمايز والتكامل في الأبنية والوظائف.

ووحدات التحليل في الأبعاد السلوكية ميكرو (جزئية)، فالفرد أو الجماعة الصغيرة هي وحدة التحليل، أما الأبعاد القيمية والبنائية فوحدات التحليل فيها ماكرو (كلية) حيث تشمل المجتمع ككل، أو الأمة، أو الجماعات والمؤسسات والتنظيمات الواسعة.

معنى هذا أن دراسة النتائج السياسية للرأي العام تتسع لتشمل هذه الأبعاد، وهذا يفترض ألا تعتمد الدراسة على أداة واحدة للتحليل، وإنما تتعدد أدوات التحليل: كالملاحظة

والمابلة وصحائف الاستبيان وتحليل مضمون الصحافة ووسائل الإعلام الجماهيري المختلفة والوثائق والشعارات وغيرها من أدوات.

وعلى ذلك فإن دراسة نتائج الرأي العام دراسة لها طابعها السياسي الغالب، وهذا الطابع السياسي يجعل الرأي العام ذاته ضمن موضوعات علم السياسة، رغم تعدد مجالات وتخصصات أولئك الذين تناولوه بالدراسة والتحليل. والرأي العام مفهوم مجرد، ومسألة تحديد وتعريف المفاهيم المجردة مشكلة مثارة ومعروفة في علم السياسية، ويزيد من صعوبة تعريف مفهوم الرأي العام اختلاف مجالات واهتمامات أولئك الذين حاولوا هذا التعريف، فالكثير منهم ليسوا من علماء السياسة، إنهم يمثلون مزيجاً من الخصصات والاهتمامات، فمنهم علماء النفس أو الاجتماع أو الدعاية والإعلام، كما أن منهم علماء السياسة والذين تتعدد تعريفاتهم أيضاً لهذا المفهوم[٤].

كتعريف إجرائي يمكن القول بأن الرأي العام هو التعبير الإرادي عن وجهات نظر الجماهير نتيجة التقاء كلمتها، وتكامل مفاهيمها بشأن مسألة تثير اهتمامها ومصالحها، إنه محصلة تفاعل اكتملت حلقاته ومراحله بين أعضاء الجماعة، وارتضته كأحد البدائل المتاحة لكنه أكثر هذه البدائل ملاءمة وأهمية من وجهة نظر الجماعة ككل. مثل هذا التعبير الإرادي لكي يصبح بمثابة «رأي عام» يرتبط بموقف له خصائصه ومقوماته:

١ ــ يتضمن هذا الموقف تفاعلاً بشأن مسألة أو مشكلة ذات أهمية حقيقية، وهو تفاعل يتم على نطاق واسع في المجتمع[٥]، ويأخذ أشكالاً تتراوح من الرفض إلى القبول، ومن الصراع إلى المساومة والتوفيق، ومن اللامبالاة والفتور إلى المشاركة والانغماس بدرجاته المختلفة، وهو تفاعل يقود إلى تبلور في وجهات النظر البديلة، وانتقاء أو اختيار إحداها والتحيز لها.

٢ ــ يتم التفاعل عن طريق التعبير بالألفاظ والرموز والإشارات من جانب نسبة مؤثرة من المجتمع، قد تكون الغالبية، وقد تكون أقلية مبدعة من المثقفين أو قادة الرأي ذوي المكانة والثقة في مجتمعهم[٦]. وحالم تقر الغالبية وجهة النظر الأكثر ملاءمة ــ أي التي أصبحت بمثابة الرأي العام ــ يصبح على الأقلية أن تقبلها حتى بالرغم من عدم مشاركتها فيها، لكن بالاقتناع وليس بالخوف.

٣ ــ يستطيع بعض أفراد المجتمع مخالفة الرأي العام دون أن يترتب على هذه المخالفة جزاءات قاسية كفقدان العضوية في المجتمع، ذلك أن الرأي العام يختلف عن الإجماع، إنه في التحليل الأخير وجهة النظر التي تبنتها الأغلبية بشأن مسألة خلافية[٧].

إن الرأي العام يكتسب أهميته ومغزاه الحقيقي من تأثيره على صانعي القرار، وعلى مختلف العمليات الاجتماعية والسياسية، وهو ما يفرض تتبع مسار هذا التأثير وتقدير إمكانياته الحقيقية. والمجتمع المعاصر يتضمن العديد من الجماعات والتي تتجه كل منها إلى اتخاذ الآراء والسياسات التي تتفق ومصالحها وقيمها وأهدافها الخاصة، وفي الحدود التي تتيحها لها مواردها وإمكانياتها وأهميتها ووضعها النسبي، وما يتاح لها من قنوات شرعية أو غير شرعية للتأثير على عمليات وأبنية صنع القرار. ويصبح الرأي العام بلا معنى حقيقي إذا لم يؤثر من خلال الرموز والتعبيرات والإجراءات والحركة السياسية في الواقع السياسي والاجتماعي، وهذا يعني أن دراسة الرأي العام دون تتبع مسار تأثيراته على الحياة السياسية والاجتماعية تعد مبتورة مشوهة، أو ناقصة تفتقر إلى مقومات الاكتمال والفهم الصحيح.

مناخ الرأي العام:

تبدأ عمليات تكوين الرأي العام منذ مراحل التنشئة الأولى للأجيال الجديدة في المجتمع. ويطرح الرأي العام تأثيراته ونتائجه على مختلف عمليات وجماعات ومؤسسات وسياسات المجتمع. وفي تكوين الرأي العام، وفي طرح نتائجه، فإنه لا ينفصل عن «العملية المجتمعية» في شكلها العام. إنه جزء لا يتجزأ من هذه العملية، وهذا يجعل النتائج السياسية للرأي العام تبدو باعتبارها محصلة لعدد من المتغيرات والعوامل التي تشكل «مناخاً» يحيط بالرأي العام منذ تكوينه وحتى تأخذ تأثيراته مداها كاملاً.

يمكن التمييز في «مناخ» الرأي العام بين ثلاثة عوامل رئيسية:

أولاً: الأحداث البارزة والتي قد يكون مصدرها المجتمع نفسه، أو العالم الخارجي، والتي تنقلها عادة وسائل الاتصال الجماهيري.

ثانياً: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتي تتعلق بالطبقات والشرائح والمهن المختلفة، والأجيال والتغيرات التي تطرأ على أبنية المجتمع وعلاقات وحداته وجماعاته المختلفة.

ثالثاً: طبيعة النظام السياسي وخصائص النخبة السياسية التي تتولى مقاليد السلطة في المجتمع، وسمات الجماهير، وإسهام كل من النخبة والجماهير في عمليات تكوين الرأي العام وتأثيره.

أولاً ــ الأحداث البارزة:

لا يكترث الرأي العام بالحوادث العابرة، أو محدودة النطاق، فقط الحوادث البارزة ذات التجثير العميق على المجتمع ــ كالحروب أو الكوارث أو الثورات ــ هي التي تثير الرأي العام[٨]، لأن هذه الأحداث لا تؤثر فقط في نسق المعتقدات والقيم وترتيب الأولويات ومستوى الإشباع في المجتمع، بل تعطي أيضاً الأفراد والجماعات أساساً عقلانياً لتبرير الرأي، وتخلق إدراكات جديدة يترتب عليها استجابات جديدة وتفضيلات ووجهات نظر جديدة.

وتقوم وسائل الاتصال الجماهيري بنقل صورة الحادثة إلى الجماهير، وهي بذلك تؤدي دوراً قد لا يقل عن أهمية الحادثة ذاتها[٩]. إن هذه الوسائل قد لا تستطيع اختلاق حادثة، لكنها تستطيع أن تركز الأضوا على حادثة تبدو للوهلة الأولى صغيرة أو محدودة[١٠]، وتناقشها بصوت عالٍ، وتصورها بشكل جذاب ومثير أمام أفراد وجماعات المجتمع، وأحياناً أمام العالم بأسره، فيتحول طابع الحادثة، ويتصاعد تأثيرها وتبرز أهميتها.

لم يحظ تأثير الإعلام والدعاية السياسية على تفضيلات وتوقعات ووجهات نظر المواطن بالدراسة والاهتمام الذي يستحقه[١١]، رغم ذلك يمكن التمييز بين اتجاهين في دراسة هذا التأثير وتقديره: أولهما: يحذر من مخاطر هذه الدعاية التي تغلغلت في حياة المواطن: في مؤسسات التعليم والتنشئة، وفي تحديد مطامح الشباب، دون مراعاة لحرمة موضوع أو مكان أو وقت معين، فأصبحت «جهداً منظّماً لتحقيق التماثل في الرأي بين الأفراد»[١٢]، وفي المجتمعات الفقيرة أثارت وسائل الاتصال مطالب واسعة لدى الأفراد بشكل تجاوز قدرات هذه المجتمعات ومواردها، فتحولت ثورة التوقعات المتزايدة إلى ثورة إحباطات متزايدة وفق تعبير هنتنجتون[١٣]. وثانيهما: يعظم الأثر الإيجابي للاتصال الجماهيري باعتباره أداة لنقل الأفراد إلى عوالم جديدة يويزد من قدرتهم على «الحراك النفسي» ــ كما أشار ليرنر[١٤]. وإذا كانت «الحقيقة وحدها لا تكفي» فإن الإعلام ضروري لبيان جوانبها ولمناقشة الحلول البديلة بشأنها[١٥]. وكل نظام لتوزيع الثروة والسلطة والمناصب أصبح يلازمه «نظام لتوزيع الإعلام»[١٦]، كما برزت ضرورة تخطيط الحملات الإعلامية وتوجيه الموارد المتاحة لتحقيق أفضل النتائج الممكنة[١٧].

وقد أصبحت وسائل الاتصال الحديثة قادرة على نقل مختلف الأحداث فور وقوعها إلى أي مكان في العالم، وهكذا أضحت الكرة الأرضية بمثابة «قرية عالمية» تتضاءل فيها أهمية الحدود السياسية والفواصل الجغرافية، وتتعرض مختلف دول العالم الأقل نمواً وتقدماً لحملات مستمرة من هذه الوسائل مما يفرض على هذه الدول حماية الرأي العام بها من التأثيرات

الضارة لهذه الوسائل وفي مقدمتها الإذاعات المسموعة والمرئية ووكالات الأنباء التابعة للدول الكبرى. فهذه الدول تملك من الإمكانيات الفنية والتكنولوجية والفضائية ما يمكنها من ترويج مبادئها وفلسفتها وطريقة الحياة الخاصة بها والتفسيرات والتعليقات التي تعكس وجهة نظرها، والتي تتناقض بطبيعتها في الغالب مع مطالب وتوقعات وقيم مواطني دول نصف الكرة الأرضية الجنوبي الفقيرة.

ثانياً ــ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

قد تكون المسائل المثارة أو الأحداث البارزة التي تستثير اهتمام المجتمع وتدفعه إلى تبني وجهات نظر محددة بشأنها، ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي، فالإجراءات أو السياسات البديلة التي من شأنها تحقيق قدر أكبر من عدالة التوزيع بين جماعات وقطاعات وأفراد المجتمع، أو التي من شأنها تلطيف حدة معاناة هذه الجماعات، أو التي من شأنها بعث أو إحياء أو إيقاظ أو تعبئة رموز ومعاني وقيم يمجدها الأفراد ويقدرونها، مثل هذه الإجراءات أو السياسات البديلة لا بد وأن تحظى باهتمام قطاعات المجتمع الرئيسية، ويفترض أنها تمثل مثيرات أو منبهات تدفع إلى استجابة في شكل محدد قد يتبلور ليصبح رأياً عاماً له نتائجه وتأثيراته.

والرأي العام هو الذي يرسم سلم المراتب الاجتماعية، فيرفع من مكانة المثقفين أو العمال أو العسكريين، وقد تصل إحدى هذه الجماعات والطبقات إلى السلطة فتعمل على تكريس آرائها وتوجيه بقية المجتمع وجهة تتفق ومصالحها وأهدافها. وكل من هذه الجماعات والطبقات والمهن لها سماتها الخاصة وظروفها وأوضاعها التي تنعكس على تفضيلاتها ووجهات نظرها.

فالفلاح يرتبط بالأرض، ويعبر عادة عن تمسكه بالعادات والقيم التقليدية، ويوصف بندرة الإمكانيات وانخفاض مستوى الخبرة الفنية والطموح والوعي خصوصاً إذا قورن بالعامل الفني، فالعامل أكثر وعياً وخبرة، ويتوقع أن تكون لديه قدرة أكبر على التضامن والتكتل خلف زعامات العمال. أما رجال التجارة والصناعة والبنوك فأقل عدداً لكن تأثيرهم السياسي يفوق عادة وزنهم الكمي، وقد تظهر هذه الجماعة أنانية في مطالبها وسياساتها المفضلة، وابتعاداً عن مصالح المجتمع الواسعة[١٨].

وقد تواكب الخطوط الفاصلة بين الطبقات خطوط تفصل بين جماعات دينية أو لغوية أو سلالية في المجتمع مما يعرقل قيام رأي عام قومي متماسك[١٩]، وتعاني كثير من المجتمعات النامية من هذه الظاهرة، ولم تسهم عمليات التغير الاقتصادي والاجتماعي في أغلب هذه

المجتمعات في تبلور أوضاع ووعي وعلاقات الطبقات والجماعات فيها[٢٠]، كما لم تسهم هذه العمليات في تهذيب الاختلافات اللغوية والسلالية والطائفية في كثير من الحالات، فأصبحت هذه الاختلافات لا تهدد تبلور رأي عام قومي فعال فقط، بل وتهدد تكامل الدولة وبقاءها القومي ذاته.

يعكس الرأي العام عادة وجهات نظر جيل يريد المحافظة على ما تعود عليه من قيم ومعايير ونماذج وسلوك، لكنه أيضاً قد يعكس تفضيلات أجيال الشباب، وعموماً فإن علاقات الأجيال في المجتمع تضع بصمات وتأثيرات واضحة على شكل الرأي العام، وشكل النتائج السياسية التي يطرحها.

قد يحظى كبار السن، أو جيل الآباء، بالاحترام والثقة والمكانة الرفيعة، فيؤدي هؤلاء دوراً مركزياً في تشكيل الرأي العام وتوجيهه[٢١]، لكن نموذج العلاقات بين الأجيال في المجتمعات الحديثة يشير إلى أهمية متزايدة للأجيال الجديدة. إن توزيع الأدوار والمناصب في هذه المجتمعات لا يكون على أساس متغير العمر، وإنما يكون في المقام الأول على أساس المعرفة والمهارة والتخصص، وأحياناً على أساس الانتخاب والثروة أو على أساس الانتماء الطبقي أو الاجتماعي أو الأسري، الأمر الذي يؤكد تدهور الأهمية النسبية لمتغير العمر عموماً، وللشباب بوجه خاص، كمعيار بتولي الأدوار والمناصب العامة.

ويرتبط المجتمع الحديث بالعديد من حركات ومنظمات الشباب، لكن التبلور الكامل لهذه المنظمات لم يأخذ مداه في هذا المجتمع، والتنظيم الاجتماعي والسياسي للشباب، والتعبير عن تفضيلاته ووجهات نظره، لم يقدر لها أن تحظى بالشرعية الكاملة.

لم تتح المجتمعات المعاصرة إذن قنوات منظمة شرعية يمارس من خلالها الشباب التعبير عن رأيه، ويرفع صوته معبراً عن تفضيلاته لتتكامل بشكل فعال مع الرأي العام الوطني. وفي كثير من الأحيان فإن التحولات الجذرية التي تشهدها هذه المجتمعات تكرس الفجوة بين الأجيال، وتبدو كثير من قيم واتجاهات وأفكار «الآباء» من طراز عتيق في نظر الشباب، لأن هؤلاء الآباء ينتمون لعهود قديمة[٢٢]. إن لدى الأجيال الجديدة حاجات نفسية بضرورة أن يكونوا مختلفين عن آبائهم، وعمن يكبرونهم سناً، وحيوية هذه الأجيال ومطامحها قد تؤدي إلى:

أولاً: الميل في شغف إلى المعايير والقيم العصرية، ليثبتوا اختلافهم وتميزهم، وأحياناً تفوقهم، على الآخرين. وقد يتجاهلون ثقافتهم، وملامح هويتهم القومية[٢٣]، مما يدفع المجتمع إلى أزمة هوية تنعكس على مؤسساته ووظائفه، وعلى انتماء أبنائه وتفضيلاتهم وتوجهاتهم الأساسية.

ثانياً: التطرف في الرأي، وأحياناً التمرد والعنف، خصوصاً إذا ما صادف الشباب تحديات قاسية، وإذا ما تضافرت العوامل النفسية والاقتصادية والاجتماعية لتعزيز حالة الإحباط ولتكريس الفجوة بين الأجيال. فتصبح تفضيلات وآراء الشباب تعبيراً عن مزيج من الغضب والرفض، وقد يتجاوزون حدود التعبير ويلجأون إلى مظاهر للعنف المادي ضد المجتمع(٢٤).

تشير حيوية الشباب وقوته الدافعة إلى أن هذه الفئة من المجتمع يمكنها أن تؤدي دوراً نشطاً في تشكيل الرأي العام وفي فاعليته، وهذا يعني أن فئات المجتمع وقطاعاته المختلفة لا تسهم في فاعلية الرأي العام على نحو متساو. ويؤكد هذه الحقيقة نتائج الدراسات التي أجريت وثبت من خلالها أن العناصر الأكثر دخلاً، والأكثر تعليمًا، والأكثر تميزاً في مركزها المهني والاقتصادي والاجتماعي هي الأكثر نشاطاً ومشاركة في الحياة السياسية، حيث يرجح أن تساهم هذه العناصر أكثر من غيرها من فئات المجتمع الأخرى في المناقشات والاجتماعات المختلفة وفي عمليات التصويت والاستفتاءات والانتخابات وغيرها(٢٥).

وقد سبق أن أكد ليبست أن الأفراد يقبلون على المشاركة في هذه الأنشطة إذا كانت مصالحهم واهتماماتهم تفرض عليهم ذلك، أو إذا وجدت ضغوط اجتماعية تدفعهم لذلك. وأكد أن الأمة عندما تواجه أزمة، أو تصادف تغيرات أساسية في نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أو في وضعها الدولي ومكانتها على خريطة العالم السياسية، فإن مستوى اهتمام ومشاركة مواطنيها يتزايد. وأن تحقيق هذا المستوى من الاهتمام والمشاركة يتطلب أساساً تلبية حاجات الفرد والتي في مقدمتها:

(أ) الحاجة إلى ضمان دخل ملائم، بحيث يمكن للفرد، والمجتمع، أن يواجه مشكلات ارتفاع الأسعار، والبطالة، وتدهور قيمة العملة الوطنية.

(ب) الحاجة إلى عمل يرضي صاحبه، عمل يحقق للفرد التعبير عن ذاته دون إكراه أو تعسف، ويحرره من الاغتراب والسلبية.

(ج) الحاجة إلى مركز في الجماعة يضمن للفرد اعترافاً بقيمته كإنسان، ولا يحط من شأنه أو يضعه موضعاً مهيناً في علاقاته الاجتماعية(٢٦).

تتوقف النتائج السياسية للرأي العام إلى حد كبير على نوعية العناصر الأكثر نشاطاً واهتماماً في الحياة السياسية، وهي العناصر الأكثر دخلاً وتعليمًا والتي تتميز في مواردها وفي مكانتها، وهؤلاء هم في الواقع الذين يرجح قيامهم بتوصيل تفضيلات الجماهير إلى النخبة السياسية، والتي يتوقع منها أن تستجيب لهذه التفضيلات. والنتائج السياسية للرأي العام وفق هذا المنظور تتوقف على عاملين:

أولاً: مدى مطابقة التفضيلات ووجهات النظر التي تصل إلى النخبة السياسية، وذلك من خلال عناصر المجتمع الأكثر اهتماماً ومشاركة، للتفضيلات ووجهات النظر والمطالب الحقيقية لقطاعات الجماهير الواسعة. وقد أثبت سيدني فيربا ونورمان ناي أن هناك اختلافات واضحة ومظاهر للتباين بين إدراكات ومطالب وتفضيلات العناصر الأكثر نشاطاً واهتماماً، وتلك الأقل في نشاطها واهتمامها[٢٧].

ثانياً: الطريقة التي تستجيب بها النخبة السياسية، وصانعو القرار، لهذه التفضيلات والمطالب. فكلما كان أعضاء النخبة أكثر استجابة وحساسية لآراء وتفضيلات أولئك الذين هم أكثر نشاطا واهتماماً في الحياة السياسية، حينئذٍ فإن الاختلافات بين آراء الجماهير وآراء هؤلاء الأكثر نشاطاً ستكون ذات مغزى أهم وأكبر، ذلك لأن التأثير على سلوك وتفضيلات النخبة لا يكون مصدره مطالب الجماهير العريضة، وإنما مطالب فئة محدودة يمثلها ذوو المكانة الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تميزاً.

معنى هذا أن النتائج السياسية للرأي العام تتحدد ــ جزئياً ــ على أساس:

١ ــ من يشترك في الأنشطة السياسية.
٢ ــ الفاعلية المحتملة لهذه الأنشطة وما تطرحه من آثار.

إن نتائج الرأي العام محصلة لمجموعة متشابكة ومتفاعلة من المتغيرات والعوامل المؤثرة، فالاعتبارات الطبقية أو الجيلية أو النفسية لها أهميتها، وكذلك اعتبارات الجنس أو النوع (ذكر / أنثى) فقد لوحظ انخفاض نسبة المشاركة في مختلف دول العالم بين النساء[٢٨].

ثالثاً ــ النظام السياسي:

تسعى مختلف النظم السياسية إلى تدعيم شرعيتها قانونياً وسياسياً من خلال كسب تأييد الرأي العام، والتحرك وفق ما يفرضه من إطار عام للحركة السياسية، ووفق ما يساير اتجاهاته الحقيقية. قانونياً يسعى كل نظام إلى الحركة وفق قواعد القانون، وسياسياً وفق توقعات الجماعة وضميرها العام، هكذا يصبح الرأي العام بمثابة القوة المحركة للنظام السياسي، حيث يفترض أن قواعد القانون في الجماعة تعبر عن تفضيلاتها وعقلها وضميرها العام، وأنها تلبي مطالب وتوجهات الرأي العام[٢٩].

إن حركة النظام السياسي قد تستمد شرعيتها من مصادر عديدة متنوعة: كالقيادة التاريخية، أو الأوضاع الثقافية والدينية، أو العنف والإكراه بمظاهره ومؤسساته المختلفة: الجيش والشرطة، أو الإقناع بمسالكه وأدواته العديدة، وفي مقدمتها وسائل الاتصال

الجماهيري. وكل هذه المصادر التي يستند إليها النظام السياسي في شرعيته تدور في النهاية حول، وفي إطار وظيفة الرأي العام. فالرأي العام هو الذي يعطي القيادة التاريخية مكانتها ويمنحها الفرصة للتأثير والفاعلية، وهو الذي يُسبغ المهابة والاحترام والتقديس على هوية المجتمع وثقافته القومية وتراثه وقيمه الدينية، وهو الذي يفرض نظاماً عاماً للجماعة ويفرض استخدام العنف والإكراه ضد الخارجين عن هذا النظام العام، وهو الذي يقرر الرضا والاقتناع والقبول، أو الرفض والاستنكار والاستياء، وهو الـذي يقدر إنجـازات النظام السياسي ويسبغ عليه الشرعية في النهاية[٣٠].

إن الاختلاف الواقعي بين النظم السياسية المعاصرة ليس على النحو المبالغ فيه الذي صوّره كثير من الكتّاب[٣١]. فالنظم السياسيـة، بغض النظر عن اختـلاف تصنيفاتهـا الأيديولوجية أو الجغرافية أو التاريخية، تسعى دائمًا إلى اكتساب هالة من الشرعية، وإلى ترتب حركتها وفق ما يفرضه الرأي العام. ولا يجرؤ نظام على التنكر للرأي العام الوطني بشكل سافر صريح. صحيح أن بعض النظم تتيح الفرصة المواتية لقطاعات واسعة من المجتمع للوصول إلى مراكز التأثير السياسي وصنع القرار، وبعضها الآخر تتضاءل فيه مثل هذه الفرص[٣٢]، كما أن هناك نظمًا انتقالية تعاني من موجات متتالية للتغير دون أن تصل إلى شكل محدد. لكن هذه الاختلافات لم تصل إلى درجة غياب تأثير الرأي العام أو انعدام فاعليته ونتائجه السياسية.

إن مظاهر التفاعل والترابط معاً والعمل في حركة جماعية ـ والتي يفرضها الرأي العام ـ قائمة ويمكن تتبعها في كل مجتمع، وإن اختلفت في درجة وضوحها واستمراريتها. فهذه المظاهر قائمة اليوم في المجتمعات الديمقراطية، وفي ظل النظم الفاشية والنازية لم تفلح محاولات تدميرها وإلغائها[٣٣]. وتختلف دول العالم اليوم تشهد هذه المظاهر بدرجة أو بأخرى من درجات التأثير والفاعلية.

كذلك فإن مظاهر تخطي القنوات النظامية في التعبير عن رأي وتفضيلات جماعات معينة داخل النظام السياسي، وما يرتبط بهذه المظاهر أحياناً من عنف أو مناورات سياسية، لا يخلو منها نظام سياسي معاصر. بل ويؤكد أحد الكتّاب ـ ريتشارد روز ـ أن كثيراً من المعارضين في الدول الديمقراطية المتقدمة صناعياً قد لا يعتمدون على صناديق الانتخابات كقنوات للتعبير عن وجهات نظرهم وتفضيلاتهم، ويلجأون إلى مظاهر العنف، ويشير إلى أن هذه السمة تعد قاسمًا مشتركاً بين هذه الدول ودول العالم الأخرى[٣٤].

ويتجه معظم كتّاب ومنظري فكرة «النخبة السياسية» إلى التأكيد على الدور المتيمز الذي تتمتع به هذه النبخة، وقدرتها على تحقيق مطالبها وأغراضها الخاصة بها من خلال الدعاية الذكية وإجراءات الإكراه والمناورة. ويعتقد موسكا أن كبار الزعماء الحزبيين يمثلون

أقلية منظمة في الدول الديمقراطية تفرض إرادتها دون أي سند شرعي أو نظامي، ويكون ذلك عادة من وراء الكواليس(٣٥). وهناك من يؤكد خطورة عمليات شراء الأصوات وتزوير نتائج الانتخابات وصورية الإجراءات السياسية في كثير من الدول التي ترتبط بسيطرة دكتاتورية أو أوليجاركية مهيمنة.

تحدد مكونات النظام السياسي شكل ونتائج الرأي العام إلى حد كبير، وهذه المكونات تثير العديد من التساؤلات بشأن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع والتي قد تشجع الأفراد على المشاركة والاهتمام أو تدفعهم إلى العزوف والانسحاب والتقوقع، وبشأن المؤسسات السياسية والأبنية والهياكل القائمة في المجتمع، وهل تمارس دورها بفاعلية، وهل ترتبط بوظائف حيوية يفرضها الرأي العام ــ كالتعبير عن المطالب والاتصال من القيادة إلى الجماهير ومن الجماهير إلى القيادة ــ أم أنها ذات طابع شكلي تفتقر إلى مقومات الأداء الفعال. وأخيراً بشأن عمليات صنع القرار واتخاذ السياسات وهل تحتكر هذه العمليات دوائر ضيقة تعزل نفسها عن التيارات والقوى الأساسية والقطاعات العريضة في المجتمع، أم تعبر هذه العمليات عن مطالب وتفضيلات وقيم هذه التيارات والقطاعات؟

إن تحقيق النتائج السياسية للرأي العام، وتشكيل هذا الرأي العام ذاته، مسألة لصيقة بمكونات النظام السياسي بما يضمه من قيم ومؤسسات وعمليات لصنع القرار. وهذا النظام ذاته لا يقوم في فراغ، ولا يمثل انقطاعاً في مسيرة المجتمع التاريخية، إنه محصلة تطورات وجزء من كل متفاعل تتشابك فيه العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والأحداث والوقائع والتطورات الجذرية، ومن ثم فإن النتائج السياسية للرأي العام هي ثمرة لهذه التفاعلات جميعاً، ونتائج لخبرة المجتمع، ولعوامل التنافس والمساومة والتوفيق بين القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة فيه.

الحركة السياسية المعبرة عن الرأي العام:

قد تأخذ هذه الحركة شكلاً مباشراً، وذلك عندما يحاول المواطن التعبير عن رأيه والتأثير بمفرده، سياسياً واجتماعياً، أو بالاشتراك مع الآخرين، وفق ما يفرضه هذا التعبير. كما قد تأخذ شكلاً غير مباشر، فتجري حركة الفرد في إطار جماعة أو مؤسسة أو تنظيم. ولا شك أن هذا التقسيم للحركة المعبرة عن الرأي العام لا يخلو من تبسيط، وأحياناً تعسف، لأن حركة الفرد وسلوكه العام قد لا يمكن الفصل والتمييز بينه عندما يكون في إطار عمل جماعي منظم، أو يكون منفرداً ومعزولاً عن غيره من أفراد آخرين. والعمل في إطار مؤسسة أو جماعة منظمة ليس في التحليل الأخير سوى عمل لأفراد ووحدات منعزلة تتكون منها هذه الجماعة. وقبول هذا التقسيم الثنائي للحركة المعبرة عن الرأي العام، رغم ما يحمله من تبسيط وتعسف،

هدفه توضيح ظاهرة هي بطبيعتها معقدة ومتشابكة، وهي ظاهرة «السلوك السياسي»، والذي ينبع أساساً للتعبير عن تفضيلات واتجاهات الرأي العام.

أولاً ـ الحركة المباشرة:

تتراوح مظاهر هذه الحركة المباشرة ابتداء من تقديم الالتماسات والمطالب والشكاوي من الفرد إلى المسؤولين أو إلى رؤساء تحرير الصحف أو غيرهم من شخصيات تمثل منافذ يستهدف الفرد الوصول إليها، وانتهاء بمساهمة الفرد في عمليات التصويب والاستفتاءات والانتخابات العامة، وما يرتبط بهذه العمليات من أنشطة كحضور المؤتمرات السياسية وتنظيم الحملات الانتخابية وإجراء الاتصالات التي يبادر بها المواطنون وغير ذلك.

وتمثل هذه الحركة المباشرة أهمية رئيسية في تحقيق النتائج السياسية للرأي العام لما تتضمنه من عنصرين:

أولهما: المعلومات التي تسفر عنها، كالنتائج التي تسفر عنها الانتخابات أو الاستفتاءات، أو التي يمكن الاستدلال عليها نتيجة تكرار شكاوي المواطنين، أو تدفق مطالبهم بشكل ملحوظ. وهذه المعلومات تكشف عن اتجاهات الرأي العام في منطقة جغرافية معينة، أو في إطار سكان حي من الأحياء أو على مستوى الدولة أو الأمة، ولا يعتد هنا بحركة الفرد المنفصلة، وإنما تكتسب هذه الحركة مغزاها عند تكرارها ووصولها إلى درجة معينة من الكثافة والشيوع في الجماعة.

ثانيهما: المكافآت والجزاءات التي تترتب عليها، فالانتخاب والاستفتاء يرتبطان بنتائج محددة قد تفرض استبعاد مرشح معين أو التخلي عن سياسة معينة واستبدالها بسياسة أخرى. معنى هذا أن الحركة المباشرة تفرض قيوداً وضغوطاً على الحياة السياسية والاجتماعية، وعلى صانعي القرار في المجتمع، ومن شأن الاستجابة لهذه الحركة تخفيف حدة هذه الضغوط وتلطيفها، أو تلاشيها وتجنب ما قد يترتب عليها من آثار غير مرغوبة[٣٦].

ورغم تعدد مظاهر الحركة المباشرة إلا أن أهم هذه المظاهر يتمثل في الانتخابات، والعنف.

ترجع أهمية الانتخابات إلى أنها وسيلة يصبح المواطن العادي من خلالها قادراً ـ في حالة نجاحه فيها وكسبه عدد الأصوات المحدد ـ على أن يصبح من أعضاء النخبة. وتكرر هذه الوسيلة دورياً، الأمر الذي يفرض على أصحاب المنصب أن يمارسوا أدوارهم بما يتفق وتفضيلات الجماهير وذلك لضمان الفوز في الانتخابات عند إجرائها مرة أخرى.

ورغم أهمية الانتخابات في الحياة السياسية المعاصرة، فإن المناقشات والخلافات تثور

بشأن هذه الأهمية. فالمواطن العصري ليس لديه عادة ذلك القدر الضروري من الاهتمام، والمعلومات بشأن البدائل والسياسات والبرامج التي يطرحها المرشحون، والمعرفة بشأن المسائل المثارة[٣٧]. ومن ناحية أخرى لا تشكل الانتخابات أداة فعالة لفرض وتحقيق مطالب وتفضيلات الرأي العام، وخصوصاً في حالات منها:

١ ــ قد تطرأ أحداث أو تثار مسائل أو تنشأ تفضيلات جديدة بعد انتهاء الانتخابات.

٢ ــ وقد تبرز مسائل فنية متخصصة لا تحظى باهتمام الهيئة الناخبة، أو تتطلب معلومات وخبرة ودراية ومعالجة لا تتوافر لدى الناخب العادي.

٣ ــ وهناك مسائل ملحة قد تثور، فتلجأ الجماهير إلى النخبة وتتطلع إليها في شغف انتظاراً لما تطرحه النخبة من بدائل تختار إحداها[٣٨].

ومع ذلك يظل للانتخاب أهميته كوسيلة تلجأ إليها الجماعات المختلفة في عملية إسناد المناصب العامة بها إلى أشخاص جدد، وتحظى هذه الوسيلة عادة باهتمام ومشاركة نسبة كبيرة من أبناء المجتمع، وذلك على عكس الأنشطة السياسية الأخرى والتي لا تمارسها عادة إلا نسبة أقل[٣٩].

وقد تأخذ الحركة المباشرة شكل العنف من قبل أفراد أو جماعات تهدد التوازن الاجتماعي القائم، يكون قوامها أقلية ثقافية أو لغوية أو سلالية، أو عناصر متطرفة من مهن أو أجيال أو طوائف يختلف حجمها وأثرها من مجتمع لآخر. وقد لا يكون مصدر العنف أقلية أو عناصر متطرفة تعمد إلى إثارة التوترات، وإنما قد يكون مصدره حالة القلق التي تصاحب عادة التغيرات الجذرية السريعة وما يصاحبها عادة من مشاعر بالمرارة والاغتراب والتمزق والتنسيق أو الصراع في القيم ونماذج السلوك[٤٠]، وهذا يفرض على المجتمع التخطيط والتنسيق، وربما الإبطاء، في عملية التغير، كما يفرض قدراً أكبر من المرونة والتكيف، وقدرة على الضبط والتنظيم، وفاعلية في وسائل الإقناع التي يلجأ إليها المجتمع.

ثانياً ــ الحركة غير المباشرة:

تتنوع تنوعاً ضخماً تلك المؤسسات والتنظيمات التي تمثل قنوات للحركة الجماعية المنظمة في التعبير عن الرأي العام وفي طرح نتائجه السياسية. فالبرلمانات، والأحزاب السياسية، والنقابات والجمعيات والاتحادات المهنية وغير المهنية، وأيضاً الإدارات والمكاتب البيروقراطية، والوزارات وغيرها تدخل في إطار هذه القنوات.

وتعد البرلمانات، أو مجالس السلطة التشريعية في مختلف النظم السياسية، ذات أهمية

وحساسية خاصة للرأي العام، حيث يتوقع من أعضاء هذه المجالس أن يمثلوا أعضاء دوائرهم الانتخابية، فهم أقرب إلى هذه الدوائر، فضلاً عن كونهم من أبناء تلك الدوائر أصلاً، ومن ثم يفترض في سلوكهم وفي نشاطهم العام أن يعبروا عن آراء دوائرهم.

لكن هذا التوقع أو الافتراض بأن عضو البرلمان يتصرف دائماً وفق تفضيلات الجماهير، ترد عليه تحفظات عديدة:

١ ــ فهذا التوقع يستند إلى افتراض ضمني بتوافر إدراكات صحيحة وواضحة ومعقولة لدى عضو البرلمان عن آراء ناخبيه وتفضيلاتهم. وقد ثبت من الوجهة العملية صعوبة توافر مثل هذه الإدراكات.

٢ ــ يتفق العلماء والباحثون بشأن وجود اختلافات بين تفضيلات وآراء عضو البرلمان وتفضيلات وآراء أبناء دائرته الانتخابية[٤١]. فضلاً عن ذلك فإن هذه الاختلافات تتفاوت في مداها تفاوتاً شديداً من مشألة لأخرى من المسائل التي يثار بشأنها الرأي العام.

إن السلوك السياسي لعضو البرلمان ذات طبيعة أكثر تعقيداً. إنه لا يعكس متغيراً وحيداً مهما كانت أهمية هذا المتغير، فهو نتاج لتفاعل العديد من المتغيرات: آراء أبناء دائرته، المناخ العام في المجتمع، وفي المجلس ذاته، عمليات التوفيق والحلول التوفيقية الوسط، تأثيرات القيادة السياسية، وغيرها من مؤثرات قد تبعد هذا السلوك من أن يعبر عن الرأي العام للهيئة الناخبة في دائرة أو أكثر من الدوائر الانتخابية.

وتختلف أهمية السلطة التنفيذية وعلاقتها بالرأي العام ونتائجه باختلاف وضعها النسبي وعلاقاتها داخل النظام السياسي، وما إذا كانت تضم زعماء من البرلمان، أو ترتبط بعلاقات مباشرة برئيس الدولة، أم ترتبط بأوضاع خاصة مميزة تختلف من نظام لآخر.

والأحزاب السياسية قد تلعب دوراً أساسياً في تحقيق النتائج السياسية التي يفرضها الرأي العام، خصوصاً عندما تثبت هذه الأحزاب تكيفها ومواءمتها لظروف المجتمع، وتستطيع التعبير عن الآراء وبلورتها بشكل واضح محدد، وتعزيز الاتصال السياسي بين النخبة لنقل هذه الآراء إلى النخبة وإقناع الجماهير لها.

لكن هذا الدور الأساسي الذي تلعبه الأحزاب يتطلب العديد من الشروط:

١ ــ يأخذ التعبير عن الآراء بشكل واضح محدد من قبل الحزب طابع «البرنامج»، ويصبح على الأحزاب أن تقدم للجماهير «براجها» ليختار الأفراد من بينها، مما يعني ضرورة وجود حد أدنى من التنوع في هذه الآراء أو البرامج.

٢ ــ يمنح المواطن صوته وتأييده ــ أو يسحبه ــ استناداً إلى الموازنة بين برامج الأحزاب والمرشحين، وإنجازاتهم، ومعنى هذا أن المواطن لا بد وأن يكون على قدر من الاهتمام، ومن المعرفة والإلمام بأنشطة وبرامج وشعارات مختلف الأحزاب.

٣ ــ يجب أن تكون الأحزاب مسؤولة، بمعنى التزام قياداتها ببرامج وشعارات أحزابهم، خصوصاً عند توليهم المناصب العامة[٤٢].

والنقابات والاتحادات والجمعيات المختلفة داخل المجتمع لها أهميتها كذلك في التعبير عن آراء أعضائها الذين تربطهم روابط الانتماء إلى مهنة واحدة ــ كاتحادات العمال أو نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين ــ أو روابط تدور حول مصلحة واحدة أو فكرة يؤمن بها الأعضاء ــ كجمعيات حقوق الإنسان أو حقوق المرأة أو المحاربين القدماء، أو محاربة التلوث، أو معاداة التسلح النووي وغيرها.

وترجع أهمية هذه الاتحادات والتنظيمات، المهنية منها والفكرية، إلى قيامها بوظيفة التعبير عن «الرأي العام النوعي»، أي الرأي العام لقطاعات معينة داخل المجتمع، كقطاع المرأة أو أساتذة الجامعات أو الصحفيين وغيرهم من جماعات وفئات تنتظم فيما بينها من خلال هذه الاتحادات والنقابات والجمعيات. وتستطيع هذه التنظيمات أن تقدم آراء جديدة، وأن تثري الحوار العام في المجتمع، وترفع من درجة الاهتمام والمشاركة، وأن تسهم في تحقيق التكامل بين الرأي العام النوعي للقطاعات والمهن والجماعات المختلفة، والرأي العام القومي.

لكن أهمية هذه التنظيمات، والارتفاع بمستوى أدائها الفعلي، يتوقف على عوامل عديدة:

١ ــ الكثير من المواطنين ليسوا أعضاء في هذه التنظيمات، ففي أكثر الحالات تفاؤلاً تبلغ نسبة المواطنين الأعضاء في هذه التنظيمات ٢٥ ٪ فقط، بينما ٧٥ ٪ من أبناء المجتمع ليسوا أعضاء. وفي أسوأ الحالات تغيب هذه التنظيمات عن الحياة السياسية، أو توجد بشكل هامشي، دون فاعلية تذكر.

٢ ــ إن نشاط الأعضاء في هذه التنظيمات يكون في أغلب الحالات محدوداً وفي نطاق ضيق خصوصاً النشاطات ذات الطابع السياسي.

٣ ــ تنشأ في معظم الأحيان فجوة بين آراء وتفضيلات قيادات هذه التنظيمات وآراء وتفضيلات جماهير الأعضاء فيها.

معنى هذا أن الرأي العام التي تتبناه هذه الجماعات والتنظيمات لا يعبر من حيث

الواقع، في حالات كثيرة، عن رأي الجماهير، وعلى وجه التحديد فإنه رأي عام نوعي يقوم بصياغته والإعلان عنه مجموعة صغيرة في الجماعة أو التنظيم ممن يبرز نشاطهم واهتمامهم في الحياة السياسية[٤٣].

هل تكفي المؤسسات لتحقيق النتائج السياسية للرأي العام؟

لكي يصبح الرأي العام حجر الزاوية في العملية السياسية، ولكي تتحقق النتائج التي يفرضها، فإن المؤسسات السياسية وحدها لا تكفي. إنها أحد الشروط والمتطلبات الأساسية لقيام رأي عام فعال مستنير، لكنها ليست الشرط الوحيد.

إن المؤسسات يمكنها أن تعطي أهمية مركزية لاتجاهات الرأي العام في أدائها لوظائفها، فتستمع إلى إرادة الشعب المعبر عنها، وتستجيب لها[٤٤]. لكن هذا يفترض:

١ ـ أن يكون المواطن على قدر من الحكمة والمعرة أو الإلمام بالمعلومات وبالمسائل المثارة بشكل صحيح دون غموض.

٢ ـ أن يجري توصيل تفضيلات هؤلاء المواطنين إلى القيادات ومراكز صنع القرار.

٣ ـ أن تستجيب هذه القيادات والمراكز لتلك التفضيلات، فتنعكس في سلوكها وقراراتها.

ومعنى هذا أن النتائج السياسية للرأي العام رهن بدور حيوي يقوم به المواطن، وهو دور يتطلب من هذا المواطن أن يكون واعياً، وملمًا بمّجريات الشؤون العامة في مجتمعه، وما يرتبط بها من معلومات وحقائق[٤٥]. أما المواطن الذي يفتقر إلى هذا الوعي والمعرفة فإن حركته عاجزة دائمًا، وتأثيره هامشي ضيق.

إن مناخ الرأي العام، وفاعلية المؤسسات، ووعي ومعرفة المواطن واهتمامه بشؤون بلده وأمته تمثل حلقات متتابعة لا بد من اكتمالها لكي تتحقق النتائج السياسية التي يفرضها الرأي العام.

□ □ □

الهـــوامش

(١) انظر: د. عبدالغفار رشاد: الرأي العام ـ دراسة في النتائج السياسية. (القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٤)، الفصل الأول.

(٢) وتحظى دراسة العام باهتمام خاص ليس فقط على مستوى العلماء والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، بل وأيضاً على مستوى القيادات ورجال السياسة. راجع:

— Daniel Katz et al. (eds.) *Public Opinion and Propaganda* (New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1964), P. IC.

— D.E.G. Plowman, Public Opinion and the Rolls. in: Martin Bulmer (ed.) *Social Policy Research* (New York: The Macmillan Press, Ltd., 1978), pp. 87-88.

(٣) تمثل السياسة تفاعلاً بين أبعاد ثلاثة: قيمية، وسلوكية، وبنائية.

انظر في تحليل هذه الأبعاد:

— David E. Apter, *Political Change* (London: Frank Cass & Co. Ltd., 1973), P. 3, pp. 8-9.

(٤) لمزيد من التفصيل حول تعريف الرأي العام، راجع د. عبدالغفار رشاد، مرجع سابق، الفصل الأول.

(٥) انظر في ذلك:

— Herbert Blumer, Public Opinion and Public Opinion Polling, in: Daniel Katz et al. (ads). *op.cit.*, pp. 72-73.

(٦) انظر:

— Jean S. Black, Opinion Leaders: Is Abyone Following? *The Public Opinion Quarterly*. Vol. 46 No. 2 (Summer 1982), pp. 169-176.

(٧) قد تقع أحداث أو تتكشف أنباء أو معلومات ووقائع تدفع العناصر المعارضة للرأي العام أو المحايدة والمترددة إلى تعديل موفها وتبني وجهة نظر الغالبية عن اقتناع. انظر:

— Harold Lasswell & Abraham Kalpan, Public Opinion and General Interests, in: Daniel Katz et al. (eds.) *op.cit.*, p. 68.

(٨) — Karl Wl Deutsch & Richard L. Merritt, Effects of Events on National and International Images. in: H. Kelman (ed.) *International Behavior* (New York: Holt, Rinehart & Winston, Inc., 1966), pp. 135-136.

وانظر أيضاً نتائج الدراسة التي أجراها ليبست على طلاب جامعة كاليفورنيا في الولايات المتحدة لبيان أهمية وتأثير الأزمة في تكوين الرأي العام:

— S.M. Lipset, Opinion Formation in a Crisis Situation, in: Daniel Katz et al. (eds.) *op.cit.*, pp. 596-598.

وقد أشارت نتائج دراسة أجريت لتتبع التغيرات التي حدثت في تفصيلات الأميركيين خلال الفترة من عام ١٩٣٥ وحتى ١٩٧٩ إلى أن التغير المفاجيء في هذه التفضيلات جاء متزامناً مع لأاحداث البارزة في الشؤون الدولية وفي الاقتصاد. انظر:

— Benjamin I, Page & Robert Y. Shapiro, Changes in Americans, Policy Preferences, 1935-1979, *The Public Opinion Quarterly*, Vol. 1 (Spring 1982), pp. 39-40.

(٩) انظر د. عبدالغفار رشاد: دراسات في الاتصال. (القاهرة، مكتبة نهضة الشرق ١٩٨٤)، الفصل الرابع.

(١٠) مثال ذلك ما حدث في فضيحة ووترجيت في الولايات المتحدة حيث بدت الحادثة في البداية محدودة الأهمية والإثارة ــ سطو خمسة رجال على مبنى مقر اللجنة القومية للحزب الديمقراطي في واشنطن ــ لكن دور الواشنطن بوست، ومن بعدها وسائل الاتصال الجماهيرية الأخرى في الولايات المتحدة، وغيرها من دول العالم، وتركيز الأضواء على تورط الرئيس نيكسون في القضية غيّر من طابع الحادثة فأصبح لها تأثيراتها الواسعة على الرأي العام الأميركي بل وعلى النظام الأميركي ذاته.

(١١) — Ecward C. Dreyer, Media and Electoral Choices: Some Political Consequences of Information Exposure, in: Norman R. Lutt beg. (ed.) *Public opinion and Public policy* (Homewood, the Dorsey Press, 1974), p. 68.

(١٢) — F.C. Barlett, The Aims of Political Propaganda, in: Daniel Katz et al. (eds.) *op.cit.*, p. 465.

(١٣) — Samuel Huntington, Political Development and Political Decay, in: Claude Welch (ed.) *Political Modernization — A Reader in Comparative Political Change*, (Belmont, California: Wadsworth Publishing Co., Inc., 1971), p. 254.

(١٤) ورد ذلك في:

— Deniis Kavanagh, *Political Culture*, (London: The Macmillan Press Ltd., 1972), p. 42.

(١٥) — Martin F. Herz, Some Psychological Lessons From Leaflet Propaganda in World War II, in: Daniel Katz et al. (eds.), *op.cit.*, pp. 543-544.

(١٦) — Daniel Lerner Communication and Social Systems — A Statistical Exploration in History and Policy, in: J. Finkle & R. Gable (eds.) *Political Development and Social Change* (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1968), p. 195.

(١٧) — H. Hyman & P. Sheatsley, Some Reasons Why Information Campaigns Fail? in: Daniel Katz et al, (eds.), *op.cit.*, p. 530.

(١٨) وهناك من يؤكد أهمية فئات المثقفين بوجه عام في مجتمعهم كقوة انتقادية ضد أوضاع الفساد والمحسوبية، وكقوة دافعة في تكوين رأي عام مستنير. انظر في ذلك:

— Akhileshwar Jha. *Intellectuals at the Crossroads — The Indian Situation* (New Delhi: Vikaks Publishing House PVT Ltd., 1977), pp. 103-110.

(١٩) تتركز في بعض الأحيان طوائف دينية أو طبقات اجتماعية داخل أحياء أو مناطق جغرافية في العاصمة أو في الدولة، فتصبح التقسيمات الجغرافية والدينية والاجتماعية متطابقة مما يعزز من تأثيرها في إعاقة تكامل الرأي العام في الدولة.

(٢٠) تتفق في هذا المجال دراسات عديدة تناولت هذه الظاهرة منها:

— J.S. Caleman, Conclusion — The Political Systems of the Developing Areas, in: G. Almond & J. Coleman (eds., *The Politics of the Developing Areas* (Princeton: Prince Univ. Press., 1970), p. 537.

— John H. Kautsky, An Essay on the Polotics of Development, in: J. Kautsky (ed.), *Political Change in Underdeveloped Countries* (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1965), pp. 18-19 & pp. 22-23.

(٢١) هناك من يعتبر ذلك من سمات بعض الدول النامية كما في عدد من دول آسيا على وجه الخصوص. انظر:

— Philip M. Hauser, Some Cultural and Personal Characteristics of the Less Developed Areas in: J. Finkle & R. Gable (eds.), *op.cit.*, p. 60.

(٢٢) انظر:

— Dennis Kavanagh, *op.cit.*, p. 36.

— Lucian W. Pye, *Politics, Personality and Nation Building: Burma's Search For Identity* (New Haven: Yale Univ. Press, 1962), p. 256.

(٢٣) — L.W. Pye, *Ibid.*, p. 258.

(٢٤) يقول روبرت شندلر في تعليقه على ذلك: لن يكون مثار دهشة إذن صعود دور الشباب في مظاهر العنف، وفي الحركات الراديكالية، وتمرده ضد معايير المجتمع والسلطة. إن الشباب كثيراً ما يقودون حركات مباشرة ضد الحكومة؛ من مظارهات يكون قوامها عادة الطلاب انظر:

— Robert Chandler, *Public Opinion — Changing Attitudes on Contemporary Political and social Issues* (New York, R.R. Bowker Co., 1972), pp. 52-113, esp. at p.

(٢٥) — Dennis Ippolito et al., *Public opinion and Responsible Democracy,* (Englewood Cliffs, New Jersey, Prentice-Hall Inc., 1976), p. 231.

(٢٦) — S.M. Lipset, *Political Man,* (London, Mercury Books, 1964), Ch. 4.

(٢٧) ورد في ذلك:

— Kenneth Prewitt, *The Recruitment of Political Leaders* (Indiana Polis: Bobbs-Merril,, 1970), pp. 205-206.

حيث يؤكد الكاتب أنه ليس المهم الاختلافات بين القيادات وبين الجماهير، وإنما المهم هو تصرف القيادات واتخاذها سياسات تتفق وتفضيلا والجماهير.

(٢٨) بما في ذلك أكثر الدول الصناعية تقدماً وديمقراطية، حيث تنخفض نسبة مشاركة المرأة في التصويت:

— S.M. Lipset, Politcal Man, *op.cit.*, p. 202.

(٢٩) انظر:

— Floyd H. Allport, Toward a Science of Public opinion, in: Daniel Katz et al (eds.), *op.cit.*, p. 51.

— Melvin Small, Historians Look at Public Opinion, in: Melvin Small (eds.), *Public Opinion and Historians* (Detroit, Michigan: Wayne State Univ. Press, 1970), p. 13.

(٣٠) يؤكد دينيس بيريج أن النظم السياسية تكتسب الشرعية ليس فقط من خلال فاعلية الأداء وممارسة الضبط والإقناع، وإنما كذلك من خلال الاستجابة لحاجات الأفراد والعمل وفق توقعاتهم والتكيف مع القواعد والقيم السائدة. انظر:

— Dennis Pirages, *Managing Political Conflict* (London: Thomas Nelson & Sons Ltd., 1976), p. 17.

(٣١) — Gabriel A. Almond, Introduction: A Functional Approach to Comparative Politics, in: G. Almond J. Colemann (eds.), *op. cit,* p. 17.

(٣٢) — Dennis Pirages, *op.cit.*, pp. 23-24.

(٣٣) لم يستطع هتلر ذاته تدمير هذه المظاهر بعد وصوله إلى السلطة في ألمانيا، كما لم يجد خلفاء ستالين في الاتحاد السوفياتي مفراً من الاعتراف بأن البنيان الشيوعي يتكون من أجزاء متعددة ولا يمثل تلك الكتلة المتراصة الموحدة. انظر:

د. عبدالغفار رشاد: الرأي العام ــ دراسة في النتائج السياسية، مرجع سابق، الفصل الثالث.

(٣٥) — Geraint Parry, *Politics Elites* (London: George Allen & Unwin Ltd., 1971), P. 31, pp. 37-38.

(٣٦) — D.S. Ippolito, *op.cit.*, pp. 228-229.

(٣٧) تشير الدراسات الميدانية إلى أن الناخبين لا يكونون دائماً على وعي وإلمام بالمسائل السياسية المثارة، ولا يمارسون عند الإدلاء بأصواتهم الثواب والعقاب إزاء المرشحين وفقاً لسجل إنجازات كل منهم ومواقفه.

انظر:

— Donald E. Stokes & Warren E. Miller, Constituency Influence in Congress, *The American Political Science Review,* Vol. 57 (1963), pp. 45-46.

(٣٨) انظر:

— D.S. Ippolito, *op.cit.*, p. 225.

— G. Parry, *op.cit.*, p. 37.

(٣٩) — D.S. Ippolito, *Ibid.*, p. 229.

(٤٠) — Shanti Tangri, Urbanization, Political Stability and Economic Growth, in: J. Finkle & R. Gable, (eds.), *op.cit.*, p. 317.

— Dennis Pirages, *op.cit.*, pp. 47-49.

(٤١) — J.L. Sullivan & R.E. O'connor, Electoral Choice and Popular Control of Public Policy. *The American Political Science Review,* Vol. 66 (December, 1972).

— Philip E. Converse, The Nature of Belief Systems in Mass Publics, in: David E. Apter (ed.), *Ideology and Discontent* (New York; The Free Press of Glencoe, 1964), pp. 206-261.

(٤٢) — D.S. Ippolito, *op.cit.*, p. 7.

(٤٣) انظر:

— *Ibid.*, p. 263.

— Norman R. Luttbeg & H. Zeigler, Attitude Consensus and Conflict in an Interest Group: An Assesment of Cohesion, *The American Political Science Review,* Vol. 60 (1966), pp. 655-666.

(٤٤) — D.S. Ipploito, *Ibid.*, p. 301.

(٤٥) تؤكد بعض الدراسات خطورة تفشي ظاهرة عدم الإلمام بمجريات الشؤون العامة في المجتمعات

المعاصرة، حتى الصناعية المتقدمة منها، فقد وصلت نسبة من لا يعلمون شيئاً في دراسة أجريت على أفراد عينة في الولايات المتحدة نحو ثلثي أفراد العينة. انظر:

— George F. Bishop, et al., Pseudo-Opinions on Public Affairs, *The Public Opinion Quarterly,* Vol. 44, No. 2 (Summer, 1980), pp. 198-209.

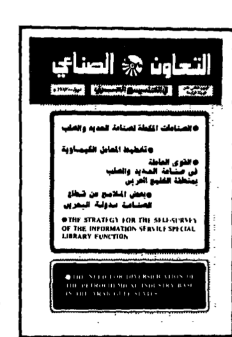
وتؤكد دراسات أخرى أن جمهوراً متعلمًا وملمًا بالشؤون العامة في مجتمعه بدرجة معقولة يمثل قاعدة أساسية للديمقراطية. انظر مثلاً:

— Sidney Kraus & Dennis Davis, *The Effects of Mass Communication on Political Behavior* (Pennsylvania: The Pennsylvania Univ. Press, 1980), pp. 111-112.



تصدرها

■ منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ■



- ☐ تعني بالتنمية الصناعية والتعاون في دول الخليج العربية بصفة خاصة والتطبيقات والنظريات الحديثة في هذه المجالات بصفة عامة .
- ☐ تحتوي على الابحاث ومراجعات الكتب والابواب الثابتة من تقارير ووثائق ومستخلصات وأخبار ومؤتمرات .. الخ .
- ☐ يحررها عدد من كبار الكتاب المتخصصين في شئون الصناعة والتنمية .
- ☐ تصدر أربع مرات سنويا باللغتين العربية والانجليزية .

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي

⬇ ⬇ ⬇

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
صندوق بريد ٥١١٤
الدوحة ـ قطر

- قيمة الاشتراك السنوى للنسخة الواحدة ٢٠ ريالا قطريا للأفراد أو ٤٠ ريالا قطريا (أو ما يعادلها) للوزارات والمؤسسات والشركات .
- ترسل الاشتراكات بشيك مصرفى باسم منظمة الخليج للاستشارات الصناعية .

مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد ٤ ـ المجلد ١٢ ـ شتاء ١٩٨٤ (صفحات من ١٣٥ إلى ١٦٨)

مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيّات في الأردن (١٩٦١-١٩٧٦)

فوزي سهاونة
كامل أبو جابر
كلية التجارة / الجامعة الأردنية

تمهيد:

ظهرت المملكة الأردنية الهاشمية إلى الوجود في عام ١٩٥٠ مكونة من المنطقة التي كانت تحت الوصاية البريطانية وهي شرق الأردن (التي كانت تعرف باسم المملكة الهاشمية لشرق الأردن من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٥٠ وبعدها باسم الضفة الشرقية) ومن المناطق الجبلية في فلسطين (الضفة الغربية). أما السهل الساحلي والجليل وشمال سيناء، والتي كانت من المناطق الفلسطينية الخاضعة للاستعمار البريطاني منذ عام ١٩٢٢ وحتى عام ١٩٤٨، فقد استولى عليها المستوطنون اليهود في سلسلة من عمليات الاحتلال العدوانية التي انتهت بإقامة دولة إسرائيل على هذه المناطق في عام ١٩٤٨. وفي حزيران ١٩٦٧، فقد استولت إسرائيل على جميع الضفة الغربية وغزة، بالإضافة إلى ذلك فقد احتلت إسرائيل أجزاء من جنوب غرب سوريا (مرتفعات الجولان) على أثر حروب ١٩٦٧ و١٩٧٣.

كان لهذه التغييرات الإقليمية الأساسية وما سبق كل الحروب العربية الإسرائيلية وما خلّفته آثار كبيرة على ديموغرافية المملكة الأردنية الهاشمية، وكان أهمها الأثر الذي أحدثته على توزيع السكان بما في ذلك الهجرة بين الأردن وبين بقية العالم والهجرة من الضفة الغربية إلى الشرقية عبر نهر الأردن. كنتيجة لذلك، فقد تعرضت معدلات نمو السكان في ضفتي

(*) لم يكن بالإمكان تبيان المستويات الحديثة للخصوبة والوفاة في هذا البحث لأنه لم تظهر إلى الآن نتائج المسح الديموغرافي في الأردن لعام ١٩٨١. ومن الجدير بالذكر أن دائرة الاحصاءات العامة تقوم حالياً بإجراء مسح جديد للخصوبة الذي يتوقع أن تصدر نتائجه خلال العامين القادمين.

الأردن لتقلبات كبيرة (الجدول رقم ١). تعني أهمية الهجرة في تكوين التركيب السكاني للأردن أن استخدام بعض أشكال التحليل الديموغرافي كاستخدام نموذج السكان المستقرين أمر غير مناسب.

يزودنا تعداد المساكن لعام ١٩٥٢ بوصف جيد للسكان بعد وقت الاستقلال بفترة قصيرة. كان سكان المملكة في عام ١٩٥٢ حوالي (١,٣٣) مليون نسمة، وكان حوالي (٧٤٣) ألف أو ما يعادل (٥٦) في المئة يقيمون في الضفة الغربية. وقد تضخم سكان الضفتين بقدوم فلسطينيين أقصاهم الإسرائيليون نتيجة لسلسلة طويلة من أحداث العنف قبل حرب ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ يبدو أنه قد هاجر ما لا يقل عن (٦٣٢٧٠٠) أو ربما (٩٠٠٠٠٠) عربي من ذلك الجزء من فلسطين الذي أصبح فيما بعد إسرائيل، وقد اتخذ معظم هؤلاء المهاجرين مكاناً لاقامتهم في المناطق التي أصبحت تدعى بالمملكة الأردنية الهاشمية في عام ١٩٥٠. وفي عام ١٩٥٢، فقد كان (٥٦) في المئة من اللاجئين المسجلين مع وكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين (UNRWA) يقيمون في المملكة الأردنية الهاشمية.

ازداد سكان المملكة الأردنية الهاشمية من ١٩٥٢ إلى ١٩٦١ بمعدل (٢,٦) في المئة سنوياً ووصل المجموع إلى (١,٧١) مليون في تشرين الثاني ١٩٦١. لم يكن هذا النمو موزعاً بنفس الدرجة (الجدول رقم ٢) نظراً لأن منطقة عمان وبدرجة أقل شمال الأردن قد نمت بسرعة كبيرة. فقدت الضفة الغربية بأكملها حوالي (٢٠) في المئة من سكانها لعام ١٩٥٢، وكانت نسبة الخسارة الأعظم في منطقة الخليل. يعزى جزء من هذا الانخفاض في عدد السكان إلى التعديلات التي جرت بعد حرب ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩، فقد فقدت العديد من قرى الضفة الغربية أراضيها بسبب طريقة رسم خطوط الهدنة، كذلك فقد قرر بعض اللاجئين من مناطق فلسطين التي أقيمت عليها إسرائيل أن يقيموا في الأردن أو في أماكن أخرى نظراً لأن احتمال عودتهم إلى مساكنهم الأصلية كان يبدو بعيداً. كانت الكثافة السكانية عموماً وبشكل خاص كثافة سكان الأرياف أعلى في الضفة الغربية منها في باقي أرجاء المملكة (الجدول ٢).

ازداد عدد سكان الضفة الشرقية منذ عام ١٩٦١ وما يتبعه بسرعة كبيرة على الرغم من أن حوالي خمسي معدل النمو يمكن أن يعزى إلى عامل الهجرة وبشكل خاص بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧.

مصادر المعلومات:

جرى في الأردن تعدادان للسكان، أحدهما في شباط ١٩٥٢ والآخر في تشرين الثاني ١٩٦١. لم ينجم عن التعداد الأول سوى عد للأفراد حسب المحافظة ولكن التعداد الثاني

كان مخططاً بشكل جيد وتم تنفيذه بعناية. تقول خبيرة الأمم الديموغرافية هيلدا واندر (Wander, 1966 and 1969) بأن إحصاءات التعداد كانت ذات نوعية جيدة على الرغم من أنها قد تكون أغفلت بعض الأطفال الصغار في التعداد. يحتوي تعداد السكان لعام ١٩٦١ على بيانات عن جميع المواليد من الأطفال وعن الأطفال الأحياء حسب عمر الأم.

لم يجر أي تعداد آخر للسكان منذ عام ١٩٦١ وحتى تشرين الثاني ١٩٧٩(*) ولكن تم القيام بمسحين قوميين وهما مسحا الخصوبة لعام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٦ وقد تضمنا الأسئلة المعروفة عن عدد جميع المواليد من الأطفال وعدد الأطفال الأحياء. وقد تضمن مسح الخصوبة لعام ١٩٧٦ الذي تم تنفيذه بالتعاون مع مسح الخصوبة العالمي ـ تضمن أسئلة عن عدد المواليد والوفيات في السنة السابقة للمسح وكذلك عن عدد الأيتام.

يمكن الاستفادة من بيانات السجلات الحيوية في الأردن في عمليات التقدير الديموغرافي، ففي عام ١٩٦١، يبدو أنه لم يتم تسجيل سوى ثلث الوفيات وحوالي (٩٠) في المئة من المواليد، أما في عام ١٩٧٢ فلم يطرأ إلا تحسن طفيف حيث تم تسجيل نصف وفيات البالغين تقريباً وأكثر من (٨٠) في المئة من المواليد، وقد تحسن الوضع قليلاً في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٩ ولكن نسبة المواليد الذين تم تسجيلهم كانت حوالي (٨٠) في المئة فقط بينما كانت نسبة حالات الوفاة التي تم تسجيلها أقل من النصف. ويعزى ذلك جزئياً إلى إدخال بعض التغييرات في إجراءات التسجيل بما في ذلك نقل مسؤولية التسجيل إلى دائرة أحوال مدنية جديدة. على أية حال فإن إحصاءات التسجيل الناقصة تنشر بشيء من التفصيل (على سبيل المثال، الوفيات حسب العمر والجنس والسبب، وكذلك المواليد حسب عمر الأم، والانجابية وفترة الزواج ومهنة الأب). وهذا يعني أنه يمكن الاستفادة من هذه الاحصاءات باستخدام بعض إجراءات التصحيح.

خصائص السكان:

(أ) التوزيع الجغرافي:

من أكثر خصائص سكان الضفة الشرقية من الأردن لفتاً للنظر أنهم موزعون بشكل غير منتظم في كافة أرجاء البلاد، فمنطقة عمان كانت تشكّل حوالي (٦١) في المئة من مجموع سكان البلاد في عام ١٩٧٥، ومدينة عمان وحدها كانت تشكل (٣٣,٤) في المئة من المجموع (AURPG, 1979). وصل مجموع عدد السكان في المدن الثلاثة الرئيسية في الأردن عام ١٩٧٥ وهي عمان (٦٥٢٠٠٠) والزرقاء (٢٤٤٧٠٠) واربد (١٢٨٠٠٠) إلى

(*) لم تظهر نتائجه بعد.

(١٠٢٤٧٠٠) نسمة أي ما يعادل (٥٢,٥) في المئة من مجموع السكان. مما تجدر الإشارة إليه أن هذه المدن الثلاثة تقع في شمال وغرب البلاد قريباً من الضفة الغربية. وبالتالي فقد تأثرت بدرجة كبيرة بتحركات السكان السابقة من هناك سواء كانت تهجيراً بالقوة أو هجرة طبيعية عبر نهر الأردن.

(ب) التركيب السكاني حسب العمر والنوع:

من الخصائص الهامة لسكان الأردن ما كان يتمتع به دائمًا من صغر السن، إذ يقع حوالي نصف السكان في فئة العمر دون الخامسة عشرة. يبين الجدول رقم (٣) إحصائيات حسب العمر لثلاث فئات أعمار رئيسية، وتظهر الجداول (٤) و (٥) و (٦) التوزيع النسبي للسكان حسب العمر والنوع، وهي مأخوذة من تعداد السكان لعام ١٩٦١ ومن مسحي الخصوبة اللذين أجريا عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٦.

(ج) القوى العاملة:

كانت نسبة السكان ذوي النشاط الاقتصادي في عام ١٩٧٢ حوالي (٢٠) في المئة فقط من المجموع الكلي. وكان يعزى هذا الانخفاض في نسبة الأشخاص ذوي النشاط الاقتصادي إلى انخفاض معدلات مشاركة الإناث في القوة العاملة، فقد بلغت مساهمة الإناث في القوة العاملة حوالي (٤) في المئة فقط من مجموع الإناث في سن (١٥) سنة أو أكثر في أوائل السبعينات ولكنها أخذت في الارتفاع بسرعة بعد ذلك.

كانت مجالات التوظيف للنساء مقصورة تقريباً على مهن التدريس والتمريض وبعض النشاطات الطبية والاجتماعية. ولكن هذه الصورة أخذت في التغير إلى حد ما في الآونة الأخيرة، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى جهود الحكومة ووسائل الإعلام وغيرها من التطورات التي تشجع مشاركة المرأة في القوة العاملة، كذلك فقد ساهم تحسين التعليم وتطوير المرافق التعليمية في هذا الاتجاه.

(د) مستويات التعليم:

يوضح الجدول رقم (٧) التحصيل العلمي للقوة العاملة وفقاً لمسح القوى العاملة لعام ١٩٧٥ للمؤسسات المدنية غير الزراعية لاحظ التباين بين الذكور والإناث حيث تبلغ نسبة العمال الذكور من مستوى التعليم أعلى من الدراسة الثانوية حوالي (٧,١) في المئة من الإناث على هذا المستوى من التعليم. وهذا يظهر تجمع النساء العاملات في هذا المستوى من التعليم الذي يشمل التدريس والتمريض والخدمات الإجتماعية. هناك تباين مشابه بين الذكور والإناث يمكن ملاحظته في مستوى التعليم الثانوي وفي مستوى التعليم الإبتدائي.

بحلول عام ١٩٧٥ لم تكن نسبة الأمية بين العمال المدنيين خارج نطاق الزراعة تتجا
(٢١) في المئة. من المتوقع أن يكون التحصيل التعليمي عند العاملين في القطاع الزراع
وخارجه متقارباً إلى حد ما ويشمل نسب مئوية عالية للعاملين في مستويات التعليم الدنيا.

(هـ) الالتحاق بالمدارس:

نسبة الالتحاق بالمدارس مرتفعة في الأردن نسبياً إذا قورنت مع غيرها في الأقطا الأخرى في المنطقة. على سبيل المثال بلغت النسبة الصافية للمسجلين في المدارس الابتدائي (٩٣,٦) في المئة في العام الدراسي ١٩٧٣/١٩٧٤، (٩٨,٢٪ للإناث و٨٨,٦٪ للذكور). أما في المرحلة الإعدادية فقد بلغت النسبة الصافية للمسجلين في المدارس (٧٣,٧) في المئة للعام الدراسي نفسه (٨١,٩٪ للذكور و٦٤,٩٪ للإناث).

تدل هذه البيانات على أن كل الأطفال في مستوى السن الابتدائي تقريباً ملتحقون بالمدارس وأن ثلاثة أرباع السكان في سن المرحلة الإعدادية من كلا الجنسين تقريباً ملتحقون بالمدارس أيضاً.

مستويات واتجاهات الوفيات:

من الواضح أن هنالك نقصاً في تسجيل الوفيات في الأردن نظراً لأن قسمة عدد حالات الوفاة المبلّغ عنها على تقديرات السكان لكل (١٠٠٠) نسمة تظهر أن معدلات الوفيات الأولية الخاصة بالعمر منخفضة جداً. كنتيجة لذلك فإن تقدير الوفيات في الأردن يعتمد كلية على طرق تقدير غير مباشرة بما في ذلك تصحيح الإحصاءات الناقصة للوفيات المسجلة.

(أ) الوفيات حول عام ١٩٦١:

تمت لأول مرة في تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٦١ الاجابة على أسئلة عن الأطفال الذين ولدوا والأطفال الذين بقوا على قيد الحياة والتي يمكن أن نستخرج منها تقديرات الخصوبة ووفيات الأطفال لفترة ما قبل عام ١٩٦١. إن بيانات سجلات المواليد للسنوات القريبة من عام ١٩٦١ كاملة تقريباً وتقدّر نسبة المواليد الذين تم الإبلاغ عنهم بحدود ٩٥ في المئة (Wander, 1966) وبالمقارنة لم يسجل سوى ثلث الوفيات في هذا التاريخ. أجرت العالمة (Wander) تحليلاً ديموغرافياً دقيقاً باستخدام نتائج تعداد السكان لعام ١٩٦١ وبيانات السجلات الحيوية وتوصلت إلى تقدير نسبة الزيادة الطبيعية في السكان سنوياً على أنها (٣,١) في المئة. كان تقديرها لمعدل المواليد الأولي حوالي (٤٧) في الألف، أما تقديرها لمعدل الوفيات الأولي فقد بلغ (١٦) في الألف.

تمكننا الأساليب الديموغرافية الحديثة من إعادة تحليل بيانات تعداد عام ١٩٦١ الملخصة في الجدول رقم (٨) بدقة أكبر من الماضي. من المعروف أنه يمكن استخدام نسبة الوفيات في جميع مواليد الأطفال مصنفة حسب عمر الأم لاعطاء تقدير جيد لوفيات الأطفال (١). لم يشمل تعداد عام ١٩٦١ سوى أعداد الأطفال الذين بقوا على قيد الحياة مصنفين حسب عمر الأم في فئات أعمار فتراتها (١٠) سنوات فوق سن العشرين، وهذا يقلل من فائدة هذه البيانات إلى حد ما. قام العالم تراسل (Trussell) بإعادة تقدير معادلات الانحدار التي وضعها لاستخراج وفيات الأطفال، ولكن تم اختيار طريقة الاستكمال (Interpolation) البسيط كأفضل إجراء لاستخراج نسب الوفيات بين جميع المواليد من الأطفال لفئات العمر العادية المكونة من (٥) سنوات.

إن تقديرات وفيات الأطفال المستخرجة باستخدام معادلات الانحدار للعالم تراسل (Trussell) لفئات العمر العادية متقاربة بدرجة مشجعة (الجدول ٩). وهذا يوحي بأن وفيات الأطفال كانت تتغيرُ ببطء شديد قبل عام ١٩٦١. يبدو أن معدلات وفيات الأطفال في ضفتي الأردن كانت متقاربة. إن الأرقام الخاصة بوفيات الأطفال الصغار الواردة في الجدول (٩) قريبة جداً من الأرقام التي تم الحصول عليها مباشرة خلال الفترة الأخيرة من عهد الوصاية البريطانية في المناطق الجبلية من فلسطين (Navel Intelligence Division, 1943, p. 221). وبالتالي فإنه يوجد دليل مباشر على ثبات مستويات وفيات الأطفال بدرجة معقولة في الضفة الغربية بين عام ١٩٣٩ وعام ١٩٦٠ بالإضافة إلى الدلالة التي تظهرها البيانات المذكورة في الجدول رقم (٩).

لا تزودنا بيانات تعداد عام ١٩٦١ لوحدها إلا بتقديرات وفيات الطفولة. ولكن إذا دمجناها مع إحصاءات سجلات الوفاة الناقصة، فإنه يصبح من الممكن تقدير النقص في سجلات الوفاة وبالتالي الحصول على مقاييس جدول الحياة للبالغين. يخلق عدم الإبلاغ الصحيح عن الأعمار في تعداد عام ١٩٦١ والنقص المحتمل في بيانات تسجيل الوفاة للفترة ١٩٦١ ـــ ١٩٦٢ مشاكل تقدير إضافية، ولكن يبدو أن نسبة وفيات البالغين التي تم الإبلاغ عنها في السنوات القريبة من تعداد عام ١٩٦١ لا تتجاوز الثلث. كانت معاملات التصحيح المستخدمة (٣,٠) للذكور و(٣,٣) للإناث في عام ١٩٦١. تدل معدلات الوفاة الخاصة بالسن المنقحة والتي تم الحصول عليها عن طريق زيادة الوفيات المبلغ عنها بنسبة تصحيح وفقاً لاجراءات براس (Brass Procedures) ـــ تدل أن معدل الوفيات يقع بين (١٧) إلى (١٨) في الألف في جداول الحياة حسب النمط الجنوبي. (للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى (Ma'ayta, 1976)).

تم إعداد جداول الحياة التي تظهر في الجدول (١٠) بدمج نسب وفيات البالغين مع

تقديرات وفيات الأطفال من الجدول (٩)، ثم تبع ذلك تمهيد يدوي (Hand-smoothing) لأخذ أخطاء تسجيل الأعمار بعين الاعتبار.

بشكل عام، يبدو أن نمط الوفيات جنوبي (South)، بمعنى أن وفيات الأطفال كانت مرتفعة بالنسبة لوفيات البالغين.

بلغ معدل الوفيات الأولي المستخرج باستخدام دالات جدول الحياة في الجدول (١٠) حوالي (١٩) في الألف.

(ب) **الوفيات حول عام ١٩٧٢:**

يمكن إجراء حسابات مماثلة لعام ١٩٧٢ باستخدام بيانات المسح القومي الأول للخصوبة الذي اقتصر على الضفة الشرقية فقط. لم يشمل هذا المسح النازحين في المخيمات أو سكان البادية. تظهر البيانات الأساسية اللازمة لحساب التقديرات في الجدول رقم (١١)، وقد استخدمت هذه البيانات في استخراج تقديرات وفيات الأطفال الواردة في الجدول رقم (١٢) باستخدام معادلات الانحدار للعالم تراسل (Trussell).

وقد راجع السيد معايطة كذلك وفيات البالغين المسجلة لعام ١٩٧٢ في سبيل الحصول على معدلات وفاة مصححة خاصة بالعمر باستخدام طريقة براس (Brass) وعن طريق وصل تقارير وفيات الأطفال مع البالغين فقد تمكّن من الحصول على جدول حياة كامل يصل فيه معدل الوفيات الأولي إلى (١٠,٤) في الألف. يحتوي الجدول (١٣) على دالات مختارة لجدول الحياة. وهكذا فإن توقع الحياة عند الولادة ($^{o}e_{0}$) للذكور ارتفع أكثر من (١١) سنة — من (٤٥,٨) سنة عام ١٩٦١ إلى (٥٧,٤) سنة عام ١٩٧٢، وللإناث ارتفع أكثر من (١٣) سنة — من (٤٦,٥) سنة عام ١٩٦١ إلى (٥٩,٨) عام ١٩٧٢. كان النمط العام للوفيات عام ١٩٧٢ أقرب إلى النمط الجنوبي (South) منه إلى أي نمط آخر في نماذج برنستون الثلاثة (Princeton Models).

(ج) **الوفيات حول عام ١٩٧٦:**

يمكن تطبيق إجراءات مشابهة لتقدير الوفيات على بيانات مسح عام ١٩٧٦ (الجدول ١٤). أولاً، جرى تقدير وفيات الأطفال باستخدام معادلات الانحدار للعالم تراسل (Trussell) ونسب الوفيات بين جميع المواليد من الأطفال. تظهر النتائج (الجدول ١٥) أن تحسناً آخر في وفيات الأطفال حدث بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٦ على الرغم من أن معدل التغير في وفيات الأطفال الصغار بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٦ كان أبطأ منه بين عامي ١٩٦١ و١٩٧٢. من المؤسف أن تسجيل وفيات الأطفال الصغار سيء جداً (يتم تسجيل حالة

واحدة فقط تقريباً من كل أربع حالات وفاة بين الأطفال الصغار)، وهذا يعني أنه لا يمكن الاستفادة من بيانات السجلات الحيوية في اختبار صحة أساليب التقدير غير المباشرة.

يمكن استخدام إجرائين لتقدير وفيات البالغين، أولاً، يمكن تطبيق إجراءات براس (Brass) على الوفيات المسجلة حسب العمر والجنس لعام ١٩٧٦ وتوزيع العمر مع مسح الخصوبة لعام ١٩٧٦ (تظهر هذه البيانات في الجدول ١٦). نظراً لأن الوفيات مأخوذة من السجلات المدنية، فإنه من الأفضل استخدام التناسب (Proportions) بدلاً من الأرقام المطلقة في حساب النسب (Ratios). ثانياً، يمكن تحويل بيانات التيتم من مسح الخصوبة لعام ١٩٧٦ (الجدول ١٧) إلى احتمالات بقاء على قيد الحياة باستخدام طريقتين (الجدولان ١٨ و ١٩). هنالك تشابه في نتائج طريقة براس (Brass Growth Balance) وفي إجراءات الانحدار (Regression) على الرغم من أن عدم دقة تسجيل الأعمار في الطريقة الأولى يعتبر مشكلة مذهلة. إذا توصلنا إلى رسم بياني لجدول حياة كامل فيه وفيات البالغين مشتقة من بيانات التيتم ووفيات الأطفال من نسبة الوفيات إلى جميع المواليد من الأطفال، فإن هذا الرسم سيظهر أن الشكل العام ينطبق على النمط الجنوبي بدقة تامة. يصل معدل الوفيات الأولي في عام ١٩٧٦ إلى (٩) في الألف.

الخصوبـة:

(أ) الخصوبة حول عام ١٩٦١:

تتكون المعلومات عن الخصوبة في الأردن لعام ١٩٦١ بشكل رئيسي من متواليات متوسط الانجابية حسب عمر الأم بالاضافة إلى بيانات السجلات الحيوية التي لا نعرف مدى كمالها. تمكّنت العالمة واندر (Wander, 1966) من الحصول على معدل مواليد أولي يساوي (٤٦,٣) في الألف عن طريق مراجعة معدلات المواليد الأولية حسب المحافظة، وقد قامت بذلك عن طريق إجراء تصحيحات لتعويض النقص في تسجيل الإناث. وبأخذ نسبة البدو إلى السكان حسب المحافظة بالاعتبار. من المعروف أن البدو الرحل لا يبلّغون إلا عن عدد قليل من حالات الولادة عندهم، وبالتالي فإن من الواضح أنه يجب النظر إلى معدل المواليد الذي يستخرج عن هذا الطريق على أنه الحد الأدنى لتقدير الرقم الحقيقي. بالإضافة إلى ذلك فقد استخدمت العالمة واندر (Wander) متوسط الانجابية حسب عمر الأم وطريقة مورتارا (Mortara, 1949) في الوصول إلى جدول خصوبة خاص بالعمر يبلغ فيه معدل الخصوبة الكلية (٦,٨) طفلاً لكل امرأة. ولكن تبين أن هذه الطريقة خاطئة في حالة وجود عدم دقة في ذكر الأعمار ــ وهذا كان هو الوضع الشائع عند إجراء تعداد سنة ١٩٦١، أدى استخدام إجراء محسن اعتمد على تغيرات الإنجابية بين التعدادات ولكنه طبّق على الإنجابية في عام ١٩٦١ فقط إلى وضع جدول الخصوبة الخاص بالعمر الذي يبينه الجدول رقم (٢٠)

وقد وضعت تقديرات مستقلة لكل من الضفة الغربية والضفة الشرقية يظهر منها أن مستوى الخصوبة في الضفة الغربية كان أعلى بقليل منه في الضفة الشرقية في السنوات التي سبقت عام ١٩٦١.

يمكن الاستفادة من طريقة براس (Brass) في تقدير الخصوبة عن طريق مقارنة متوسط الانجابية مع الخصوبة التجميعية وتطبيقها على بيانات عام ١٩٦١. هذا الاجراء مجرّب بشكل واسع ومعروف عنه أنه يؤدي إلى نتائج جيدة وبخاصة إذا لم تكن الخصوبة عرضة للتغير. بيد أن الوضع في الأردن في عام ١٩٦١ كان على هذا الحال كما نلاحظ من ثبات نسبة متوسط الانجابية إلى الخصوبة التجميعية (P/F) الواردة في الجدول (٢١). لم تستخدم نسبة (P_2/F_2) كمعامل تصحيح في هذه الحالة نظراً لاختلافها الكبير عن باقي النسب والذي يمكن أن يعزى إلى عدم ذكر العمر الصحيح، وقد فضّلنا بدلاً من ذلك استخدام متوسط النسب السبعة وهو (١,٠٧).

جاء مستوى الخصوبة قريباً من المستوى المتوقع إلى درجة كبيرة، ومتسقاً مع المستوى المشتق من الإنجابية فقط في الجدول (٢٠)، على أية حال، فإن جدول الخصوبة الخاص بالعمر الوارد في الجدول (٢١) يستند إلى بيانات فعلية، وبالتالي فهو المفضل، تجدر ملاحظة أن معدل المواليد الأولي المستخرج بهذين الإجرائين أعلى من المعدل الذي قدّرته العالمة واندر (Wander, 1966).

نظراً لحركات الهجرة الرئيسية التي أثرت على التركيب العمري للسكان الأردنيين، فقد رؤي أن تقدير الخصوبة باستخدام نماذج السكان المستقرين أو شبه المستقرين لم يكن مناسباً.

(ب) الخصوبة حول عام ١٩٧٢:

شمل مسح الخصوبة لعام ١٩٧٢ والذي اقتصر على الضفة الشرقية (٣٥٤٣٠): شخصاً، وقد اختير منهم (٨٠٣٢) امرأة لاجراء مقابلات تفصيلية معهن، ثم جمع ونشر الإنجابيات المتوسطة حسب العمر، ولكن البيانات المتعلقة بتوقيت آخر مولود حي لم تبوب أبداً على أنها مواليد الاثني عشر شهراً التي سبقت المسح، الحل المنطقي من أجل الحصول على نمط الخصوبة الخاص بالعمر اللازم لتقدير الخصوبة هو استخدام المواليد المسجلين حسب عمر الأم للفترة ١٩٧١ ــ ١٩٧٣. ينجم عن هذا الجدول غير المصحح معدل خصوبة كلية يساوي (٦,٢) ومعدل مواليد أولي يساوي (٤٥) في الألف. وإذا أخذنا بالحسبان نقص التسجل في المواليد، فإننا نتوصل إلى أن الخصوبة في عام ١٩٧٢ لم تكن أقل من هذه المستويات.

إذا طبقنا إجراء التصحيح للعالم براس (Brass) باستخدام الخصوبة المسجلة الخاصة

بالعمر والإنجابية في مسح عام ١٩٧٢ فإننا نحصل على نسب (P/F) سخيفة. مثلاً تكون (P_2/F_2) تساوي (١,٢) و(P_3/F_3) تساوي (١,٨)، وعند تطبيق هذه النسب على جدول الخصوبة غير المصحح الخاص بالعمر المستخرج من المواليد المسجلين، فإننا نحصل على تقادير مضحكة للخصوبة الكلية (أكثر من ١١). يبدو أن أرقام الإنجابية لعام ١٩٧٢ مشكوك فيها نظراً لأن مقارنة تغيرات الإنجابية في الفترة ١٩٦١ ــ ١٩٧٢ (الجدول ٢٢) توحي أنه حدث ارتفاع كبير في الخصوبة في تلك الفترة ولكن ذلك غير محتمل إلى حد ما نظراً لأن مستوى الخصوبة في عام ١٩٦١ كان عالياً. لا يدعم الاتجاه الذي تشير إليه إحصاءات سجلات المواليد فكرة ارتفاع الخصوبة عن المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٦١. بالاضافة إلى ذلك فإن التغير الطفيف جداً في متوسط العمر عند الزواج الأول خلال تلك الفترة يجعل من المدهش حقاً أن ترتفع إنجابية النساء في فترة العمر (١٥ ــ ٢٤) بهذا الشكل الكبير (الجدول ٢٢).

نظراً للشك في دقة الإنجابية حسب العمر لعام ١٩٧٢، فقد قررنا أن نحاول تقدير الخصوبة في عام ١٩٧٢ باستخدام الإنجابية حسب فترة الزواج الموجودة في مسح عام ١٩٧٢. توحي الإنجابيات المتوسطة المرتفعة بأن الخصوبة لم تكن بعيدة عن الشكل الطبيعي على الرغم من النتيجة المدهشة التي تضمنها المسح في الجدول (٥٦) وهي أن (٢٥,٦) في المئة من جميع النساء المتزوجات حالياً والمقيمات مع أزواجهن يستخدمن وسيلة منع الحمل. هذا الرقم مدهش في ظل البيانات التي تظهر أن متوسط الانجابية حسب العمر ارتفع بين عامي ١٩٦١ و١٩٧٢. يحتوي الجدول رقم (٢٣) على نتائج تطبيق إجراء التقدير الذي وضعه العلماء كول وهيل وتراسل (Coale, Hill and Trussell, 1975). معامل التصحيح المستخدم (K) هو ببساطة الوسط الحسابي لقيم (Ri) الثلاثة نظراً لأن نسب النساء ذوات الانجابية التي تساوي صفر حسب فترة الزواج لم تكن منشورة في تقرير المسح. من المؤكد أن مستوى الخصوبة المستخرج بهذه الطريقة معقول ولكن من الصعب تقييم مدى دقته. يبدو أن هنالك عيوباً في بيانات الحالة الزوجية حسب العمر في مسح ١٩٧٢ نظراً لأنه ينجم عن استخدام الإنجابية حسب فترةالزواج تقديرات معقولة للخصوبة بينما يؤدي إستخدام الإنجابية حسب العمر إلى نتائج غير معقولة. في هذه الظروف فإن من العبث استخدام تغيرات الإنجابية للفترة ١٩٦١ ــ ١٩٧٢ في استخراج توزيع الخصوبة التركيبية وفي تقدير الخصوبة بهذه الطريقة. بالاضافة إلى ذلك يجب أن نتذكر أن الهجرة المكثفة (فرّ حوالي ٤٠٠,٠٠٠ شخص من غزة والضفة الغربية إلى الضفة الشرقية في ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨) أحدث تغييرات جذرية في تركيب سكان الضفة الشرقية بين عام ١٩٦١ و١٩٧٢، وهذا يجعل المقارنة بين إحصاءات ١٩٦١ و١٩٧٢، أمراً صعباً.

(ج) الخصوبة حول عام ١٩٧٦:

انبثق عن مسح عام ١٩٧٦ جداول الانجابيات المتوسطة ومواليد السنة السابقة للمسح بالاضافة إلى بيانات السجلات الحيوية الناقصة (الجدول ٢٤). تعاني معدلات الخصوبة الخاصة بالعمر المستخرجة من بيانات السجلات الحيوية من نقص المعلومات عن سكان الضفةالشرقية الإناث حسب العمر. لهذا السبب فإن مواليد السنة السابقة للمسح المأخوذة من مسح عام ١٩٧٦ هي المفضلة في وصف النمط العمري للخصوبة.

يؤدي استخدام إجراء التصحيح (P/F) للعالم براس (Brass) إلى تقدير مرتفع بشكل غير مقبول المعدل الخصوبة الكلية وهو (١٠,٧). تشير مقارنة متوسط الإنجابية حسب العمر لعامي ١٩٧٢ و١٩٧٦ (الجدول ٢٥) إلى انخفاض خصوبة النساء صغيرات العمر لتلك الفترة وإلى أن سبب هذا الانخفاض يعزى كلية إلى تغير النمط العمري للزواج. ارتفع متوسط العمر عند الزواج (١,٧) سنة بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٦ ولكن يبدو من الجدول (٢٥) أن إنجابيةالنساء اللواتي تزوجن في سن أصغر من المتوسط كانت أعلى من إنجابية سلفهن. يبدو في هذه الظروف أن من الأسلم الاعتماد على تغيرات الإنجابية بين المسموح في تقدير الخصوبة للفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦.

تظهر الحسابات في الجدول (٢٦)، وهي تشير إلى أن معدل الخصوبة الكلية كان (٧,٨) ومعدل المواليد كان (٤٨) في الألف. تدل تقديرات الإنجابية (الجدول ٢٥) أن الخصوبة لم تنخفض بدرجة كبيرة بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٦ وأن الانخفاض البّسيط في إنجابية النساء صغيرات السن يعزى كلية إلى تأخرهن في الزواج. يبدو أن الخصوبة الزوجية لم تتغير تقريباً. ومن المحتمل أن تكون قد ارتفعت فعلاً بين النساء صغيرات السن. إن معدل المواليد الأولي المستخرج من عدد المواليد المسجلين هوفقط (٤١,٨) في الألف لعام ١٩٧٦ ولكنه يعتبر مؤشراً ضعيفاً لاتجاهات الخصوبة نظراً لأن مجموع سكان الضفة الشرقية غير معروف بشكل دقيق منذ الوقت الذي تلا حرب ١٩٦٧.

ابتداء من عام ١٩٦١ وما بعده تصبح بيانات الخصوبة عن سكان الضفة الشرقية غزيرة ومثمرة ولكنها في نفس الوقت محيرة أكثر، لا ينسجم النمط العمري للخصوبة في مسحي الخصوبة عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٦، لأسباب غير مفهومة بشكل جيد، مع معلومات الخصوبة الملخصة في متوسطات الإنجابية. بالإضافة إلى أخطاء التسجيل فقد يكون تصميم العينة وعوامل الهجرة هي التي أدت إلى هذه النتائج المبهمة. توحي المقارنات المباشرة للإنجابيات حسب العمر أن الخصوبة ارتفعت بين عامي ١٩٦١ و١٩٧٢ وانخفضت قليلاً بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٦ ولكن هذه الاتجاهات غير مؤكدة بسبب الشكوك المحيطة بتقديرات الإنجابية لعام ١٩٧٢. يستدل من مقارنة الإنجابية حسب العمر لعامي ١٩٦١ و١٩٧٦ أن خصوبة النساء في سن (١٥ ــ ١٩) قد انخفضت في تلك الفترة ولكن خصوبة

النساء في سن (٢٥ ــ ٤٩) قد ارتفعت بحوالي (١٦) في المئة في المتوسط. يبدو من المؤكد أن انخفاضاً واضحاً في الخصوبة لم يكن قد أخذ مجراه في الأردن بحلول عام ١٩٧٦.

النتيجــة:

تم تلخيص التقديرات المستخرجة في أعلاه في الجدول (٢٧). تحتاج مستويات واتجاهات الخصوبة للفترة ١٩٧٢ ــ ١٩٧٦ إلى مزيد من الدراسة كما أن هنالك مجالاً لمزيد من التحليل لبيانات الوفيات لعام ١٩٧٦ وبشكل خاص النمط العمري.

□ كلمة شكر:

أدت الملاحظات الناقدة التي أبداها الأستاذ وليام براس (William Brass) والدكتور كينيث هيل (Kenneth Hill) على النسخة الأولية من هذا البحث إلى تحسينه بشكل ملحوظ. كذلك فقد قدم لنا الدكتور آلان هيل (Allan Hill) عوناً كبيراً بتوضيح إجراءات التقدير المختلفة والمساعدة في اختبار صدقها. نعترف بجميل هؤلاء العلماء ونقدر المساعدة الكبيرة التي قدموها. كما نقدم شكرنا إلى الأستاذ سليمان عبدالعاطي لمراجعته للنص وملاحظاته. ونشكر أيضاً السيدين شجاع الأسد وعبدالمنعم أبو نوار من دائرة الإحصاءات العامة لتزويدنا بالكثير من الاحصاءات.

□ □ □

المراجــع

Amman Urban Region Planning Group (1979) *Statistical Handbook* (in press).

Coale, A.J., A.G. Hill and T.J. Trussell (1975) *A New Method of Estimating Standard Fertility Measures from Incomplete Data*. Population Index, V. 41, No. 2, pp. 182-212.

Department of Statistics (1976) *National Fertility Survey in Jordan, 1972.*

El-Assad, S. and Atef M. Khalifa (1977) *Family Structure in Relation to Fertility in Jordan.* Amman, Department of Statistics Press.

Khalifa , A.M. (1978) *Estimating Mortality from the 1976 Jordan Fertility Survey.* Department of Statistics.

Ma'ayta, Abdul Rahim A. (1976) *A Study of mortality in Jordan with Special Reference to Infant Mortality.* Cairo, Demographic Centre Working Paper.

Mortara, G. (1949) *Methods of Using Census Statistics for the Calculation of Life Tables and Other Demographic Measures.* UN, Population Studies No. 7, New York.

Naval Intelligence Division (1943) *Palestine and Transjordan,* Geographical Handbook Series, B.R. 514, EMSO, London.

Trussell, T.J. (1975) *«A re-estimation of the Multiplying Factors for the Brass technique for Determining Childhood Survivorship Rates».* Population Studies, V. 29, No. 1, pp. 97-107.

UN (1967) *Method of estimating basic demographic parameters from Incomplete Data,* Manual IV, ST/SOA/Series A/42, New York.

جدول رقم (١)
سكان الأردن في عام ١٩٥٢ ـ ١٩٧٦ (بالآلاف)

	شباط ١٩٥٢	تشرين ثاني ١٩٦١	كانون أول ١٩٧٦
الضفة الغربية	٧٤٢,٣	٨٠٥,٤	غير متوفر
الضفة الشرقية	٥٨٦,٩	٩٠٠,٨	٢٠١٨,٤
الأردن	١٣٢٩,٢	١٧٠٦,٢	٢٠١٨,٤
معدلات النمو (في المئة)			
لشرق الأردن فقط	٤,٨	٥,٣	

المصادر:

(١) دائرة الإحصاءات العامة، تعداد المساكن لعام ١٩٥٢.

(٢) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية لعام ١٩٧٦، جدول رقم (١).

جدول رقم (٢)
سكان الأردن في عام ١٩٦١

المحافظة	عدد السكان في تشرين ثاني ١٩٦١ (آلاف)	النسبة المئوية للتغير (١٩٥٢–١٩٦١)	سكان الريف في كل كيلومتر مزروع
نابلس	٣٤١,٧	٨,٤	١٤٧
القدس	٣٤٤,٣	١٤,٢	١٧٥
الخليل	١١٩,٤	ـ ٤,٩	٢٠٠
المجموع (الضفة الغربية)	٨٠٥,٤	٨,٥	١٦٣
عجلون	٢٥٦,٠	٢٨,١	٨٤
البلقاء	٧٨,١	٢١,٨	٥٧
عمان	٤١٧,٥	٩٨,٥	٤٣
الكرك	٦٣,١	٢٧,٣	٥١
معان	١٨,٩		٢١
المجموع (الضفة الشرقية)	٨٣٤,٦	٤٢,٧	٥١
الصحراء	٦٦,٢	ـ	ـ
المجموع (الأردن)	١٧٠٦,٢	٢٨,٤	٩٦

المصادر:

(١) دائرة الإحصاءات العامة (١٩٦٤)، تعداد السكان والمساكن الأول لعام ١٩٦١.

(٢) H. Wander (1966) *Analysis of the Population Statistics of Jordan.* Department of Statistics Press.

جدول رقم (٣)

توزيع سكان الضفة الشرقية حسب فئات عمر عريضة وحسب الجنس

للسنوات ١٩٦١، ١٩٧٢، ١٩٧٦

فئة العمر	تعداد (١٩٦١)		مسح الخصوبة (١٩٧٢)		مسح الخصوبة (١٩٧٦)	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
صفر ــ ١٤	٤٧,١	٤٣,٦	٥٥,٢	٥٣,٢	٥٣,٤	٥١,٠
١٥ ــ ٥٩	٤٦,٠	٤٩,٦	٤٠,٧	٤٣,٢	٤١,٧	٤٤,٠
٦٠ وأكثر	٦,٩	٦,٩	٤,٠	٣,٧	٤,٩	٤,١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصادر:

(١) الإحصاءات العامة (١٩٧٦)، المسح القومي للخصوبة في الأردن لعام ١٩٧٢، ص ٢٢، جدول رقم (٢).

(٢) دائرة الإحصاءات العامة، مسح الخصوبة لعام ١٩٧٦ (غير منشور).

جدول رقم (٤)

توزيع سكان الأردن حسب العمر والجنس (الضفة الشرقية والغربية)

في تشرين الثاني ١٩٦١

فئة العمر	العـــدد		النسبة المئوية التجميعية	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
صفر	٣٤٥٥٣	٣١٤٦٩	٤,٠	٣,٨
١ – ٤	١٢٤٥٢٦	١١٥٠٢٣	١٨,٣	١٧,٥
٥ – ٩	١٢٨٩٥٤	١١٧٢٦٨	٣٣,٢	٣١,٥
١٠ – ١٤	١٢٠٧١٠	١٠٢٠١٣	٤٧,١	٤٣,٦
١٥ – ١٩	٩٤٢٢٧	٩٢٨٥٤	٥٨,٠	٥٤,٧
٢٠ – ٢٤	٦٧٥٢٨	٧٢٤٨٣	٦٥,٨	٦٣,٣
٢٥ – ٢٩	٥٧٤٠٤	٦٢٠٩٣	٧٢,٤	٧٠,٧
٣٠ – ٣٤	٤٣٩٥٩	٤٦٥٦٥	٧٧,٤	٧٦,٣
٣٥ – ٣٩	٣٧٧٠١	٤٤٠١٨	٨١,٨	٨١,٥
٤٠ – ٤٤	٢٩٨٠٣	٣١٤٩١	٨٥,٢	٨٥,٣
٤٥ – ٤٩	٢٥٣٠٥	٢٥٢٧١	٨٨,١	٨٨,٣
٥٠ – ٥٤	٢٥٣٦١	٢٥٧٩٢	٩١,١	٩١,٤
٥٥ – ٥٩	١٧٥٠٩	٥١١٧٦	٩٣,٣	٩٣,٢
٦٠ – ٦٤	٢١١٩٤	١٩٩٢٩	٩٥,٥	٩٥,٦
٦٥ – ٦٩	١٢٢٩٠	١٠٦٨٣	٩٦,٩	٩٦,٩
٧٠ – ٧٤	١١٤٣٦	١١٨٣٠	٩٨,٣	٩٨,٣
٧٥ وأكثر	١٥١٣٧	١٤٦٧١	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المجموع	٨٦٧٥٩٧	٨٣٨٦٢٩		

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة (١٩٦٤)، التعداد الأول للسكان: الجداول النهائية، المجلد الأول، الجدول لاقم (١ و ٢).

جدول رقم (٥)
توزيع عينة السكان في مسح الخصوبة لعام ١٩٧٢ حسب العمر والجنس
(الضفة الشرقية في الأردن فقط)

فئة العمر	العـــدد		النسبة المئوية التجميعية	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
صفر ــ ١	٧٢٨	٧٢٧	٤,٠	٤,٢
١ ــ ٤	٣٠٨٨	٢٧٩٠	٢٠,٩	٢٠,٥
٥ ــ ٩	٣٥٣٥	٣٢٣٠	٤٠,٢	٣٩,٣
١٠ ــ ١٤	٢٧٤٠	٢٣٧٢	٥٥,٢	٥٣,٢
١٥ ــ ١٩	١٦٤٩	١٧٤٠	٦٤,٢	٦٣,٣
٢٠ ــ ٢٤	١٠٨١	١٣٠٣	٧٠,١	٧٠,٩
٢٥ ــ ٢٩	١٠١٣	١٢٠٦	٧٥,٧	٧٧,٩
٣٠ ــ ٣٤	٨٦٨	٩٩١	٨٠,٤	٨٣,٧
٣٥ ــ ٣٩	٩٠٦	٨٠٣	٨٥,٤	٨٨,٤
٤٠ ــ ٤٤	٨٢٧	٦٢٧	٨٩,٩	٩٢,١
٤٥ ــ ٤٩	٥١٧	٣٨٨	٩٢,٧	٩٤,٣
٥٠ ــ ٥٩	٦٠٢	٣٣٥	٩٦,٠	٩٦,٣
٦٠ وأكثر	٧٢٥	٦٣٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المجموع	١٨٢٧٩	٧١١٥١		

ملاحظة: لم يشمل هذا المسح السكان المقيمين في مخيمات النازحين لعام ١٩٦٧ أو البدو الرحّل.
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة (١٩٧٦)، مسح الخصوبة القومي في الأردن لعام ١٩٧٢، ص ٢٤، جدول رقم (٣).

جدول رقم (٦)
توزيع سكان الضفة الشرقية للأردن حسب العمر والجنس
في عام ١٩٧٦

فئة العمر	العـــدد		النسبة المئوية التجميعية	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
صفر ــ ٤	٩٠٩١	٨٦٧٨	١٨,٨	١٨,٤
٥ ــ ٩	٨٦٦٥	٨١٨٧	٣٦,٨	٣٥,٨
١٠ ــ ١٤	٨٠٦٠	٧٣٦٧	٥٣,٤	٥١,٥
١٥ ــ ١٩	٥٢٣٦	٥١٢٦	٦٤,٣	٦٢,٤
٢٠ ــ ٢٤	٢٨٤٨	٣٣٥٤	٧٠,٢	٦٩,٥
٢٥ ــ ٢٩	٢٤٣٩	٢٨٧٦	٧٥,٢	٧٥,٦
٣٠ ــ ٣٤	٢١٧٦	٢٣٩٧	٧٩,٧	٨٠,٧
٣٥ ــ ٣٩	٢٠٩٦	٢٤١١	٨٤,١	٨٥,٨
٤٠ ــ ٤٤	١٩٢٤	١٨٤٨	٨٨,١	٨٩,٨
٤٥ ــ ٤٩	١٥٣٣	١٢٦٧	٩١,٢	٩٢,٤
٥٠ ــ ٥٤	١٢٠٢	١٠٥٠	٩٣,٧	٩٤,٧
٥٥ ــ ٥٩	٦٦٥	٥٦٤	٩٥,١	٩٥,٩
٦٠ ــ ٦٤	٧٧٥	٦٤٣	٩٦,٧	٩٧,٢
٦٥ ــ ٦٩	٤٣٦	٣٣٩	٩٧,٦	٩٨,٠
٧٠ ــ ٧٤	٥١٥	٤١٧	٩٨,٧	٩٨,٩
٧٥ ــ ٧٩	٢٥٠	١٨١	٩٩,٢	٩٩,٢
٨٠ وأكثر	٣٧٨	٣٥١	١٠٠,٠	١٠٠,٠
غير مذكور	١١	٩		
المجموع	٤٨٣٠٠	٤٧٠٦٥		

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الخصوبة في الأردن، التقريرالأول للمسح العالمي للخصوبة ــ الأردن (سوف يصدر قريباً).

جدول رقم (٧)
القوى العاملة المدنية غير الزراعية حسب الجنس ومستوى التعليم
في عام ١٩٧٥

مستوى التعليم	النسبة المئوية		
	الذكور	الإناث	كلا النوعين
درجة جامعية أو أعلى	٩,٢	٩,١	٩,٢
أعلى من الدراسة الثانوية وأقل من الجامعة	٧,١	١٧,٥	٨,٦
شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها	١٠,٤	٣٤,١	١٣,٧
شهادة الدراسة الإعدادية	٩,٥	٨,٢	٩,٣
شهادة الدراسة الإبتدائية	٢٥,٩	١٣,٩	٢٤,٢
أقل من الابتدائية	١٥,٣	٥,٨	١٤,٠
أمّي (لا يقرأ ولا يكتب)	٢٢,٦	١١,٤	٢١,٠
مجموع النسب المئوية	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مجموع الأعداد	١١٠٤٥٨	١٧٧٧٤	١٢٨٢٣٢

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة (١٩٧٩)، مسح القوى العاملة، شباط ١٩٧٥.

جدول رقم (٨)

الأردن: بيانات ديموغرافية أساسية لعام ١٩٦١

فئة العمر	متوسط الإنجابية للنساء المتزوجات حالياً أو سابقاً	متوسط الإنجابية لجميع النساء	النسبة المئوية للوفيات بين جميع المواليد من الأطفال
(أ) الأردن			
١٥ ـ ١٩	٠,٦٤١	٠,١٧٩	١٥,٤٥
٢٠ ـ ٢٤	١,٩٥٤	١,٤٣٣	١٩,٧٩
٢٥ ـ ٢٩	٣,٥٦٢	٣,١٦٤	
٣٠ ـ ٣٤	٥,٣٨٩	٥,٠٨٧	٢٣,٩٦
٣٥ ـ ٣٩	٦,٤٤٥	٦,٢٤٤	
٤٠ ـ ٤٤	٧,٣٦٢	٧,١٥٣	٣٢,٣٩
٤٥ ـ ٤٩	٧,٦٠٤	٧,٣٨٩	
ن =	٢٧٥٩٣٦		
(ب) الضفة الغربية			
١٥ ـ ١٩	٠,٦٧٣	٠,١٦٦	١٦,٨٠
٢٠ ـ ٢٤	١,٩٧٢	١,٣٦٢	٢٠,١٨
٢٥ ـ ٢٩	٣,٥٨٣	٣,٠٩٤	
٣٠ ـ ٣٤	٥,٩٩٣	٥,٥٨٥	٢٢,٥٠
٣٥ ـ ٣٩	٦,٣٠٣	٦,٠٥٧	
٤٠ ـ ٤٤	٧,٥٤٦	٧,٢٧٠	ـ
٤٥ ـ ٤٩	٧,٥٩٥	٧,٤٧٣	ـ
ن =	١٢٧٣٣١		
(ج) الضفة الشرقية			
١٥ ـ ١٩	٠,٦١٧	٠,١٩٣	١٤,٣٢
٢٠ ـ ٢٤	١,٩٣٩	١,٤٩٦	١٩,٤٨
٢٥ ـ ٢٩	٣,٥٤٤	٣,٢٢٥	
٣٠ ـ ٣٤	٤,٩١٦	٤,٦٩٨	٢٥,٣٣
٣٥ ـ ٣٩	٦,٥٨١	٦,٤٢٦	
٤٠ ـ ٤٤	٧,١٨٨	٧,٠٤٠	ـ
٤٥ ـ ٤٩	٧,٤٤٦	٧,٣٠٣	ـ
ن =	١٤٨٦٠٥		

ملاحظة: تم تصحيح الإنجابيات بأخذ نسبة النساء ذوات الإنجابية غير المذكورة بالاعتبار حسب طريقة البدري (El-Badry, 1961).

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد الأول للسكان والمساكن في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦١ الجداول النهائية، المجلد الأول (نيسان ١٩٦٤).

جدول رقم (٩)
تقديرات وفيات الأطفال للأردن في عام ١٩٦١

العمر (س) (X)	احتمال البقاءعلى قيد الحياة من الولادة حتى العمر (س) lx	مستوى الوفيات الضمني في جداول الحياة ـ النمط الجنوبي	مستوى وفيات الأطفال الصغار الضمني (في الألف)
(أ) الأردن			
٢	٠,٨٠٤١٤	١٢,٣	١٦٠
٣	٠,٧٨٨٨٧	١٢,٧	١٥٥
٥	٠,٧٦٧٣٧	١٢,٦	١٥٧
(ب) الضفة الغربية			
٢	٠,٧٩٥٥٠	١١,٨	١٦٧
٣	٠,٧٨٨٧٢	١٢,٧	١٥٥
٥	٠,٧٧٤٥٠	١٢,٩	١٥٣
(ج) الضفة الشرقية			
٢	٠,٨١٢٦١	١٢,٨	١٥٤
٣	٠,٧٨٨٨٦	١٢,٧	١٥٥
٥	٠,٧٥٩١٤	١٢,٢	١٦١

ملاحظات:

تم استكمال نسب الوفيات بين جميع المواليد من الأطفال لفئات العمر العادية (٥ سنوات) من بيانات الجدول رقم (٨). استخدم النمط الجنوبي لمعادلات الانحدار للعالم تراسل (Trussell) طوال الوقت، وهي التي نشرت عام ١٩٧٥.

جدول رقم (١٠)

مقاييس مختارة لجدول الحياة للضفة الشرقية من الأردن في عام ١٩٦١

العمر (X)	الذكور		الإنــــاث	
	احتمال الوفاة في فترة العمر (في الألف) $_nm_x$	عدد السنوات التي عاشها الجيل في فترة العمر $_nL_x$	احتمال الوفاة في فترة العمر (في الألف) $_nm_x$	عدد السنوات التي عاشها الجيل في فترة العمر $_nL_x$
صفر	١٥٩,٣	٨٩٣٢٧	١٤٣,٢	٩٦٦٩٢
١ ـ ٤	١٢٤,٧	٣٠٧٣٤٤	١٢٥,١	٣١٣١٢٥
٥ ـ ٩	٢١,٣	٣٦٤٠١٣	٢٠,٩	٣٧٠٨٨٨
١٠ ـ ١٤	١١,٤	٣٥٨٠٤٣	١٥,٩	٣٦٤٠٥٣
١٥ ـ ١٩	١٦,٤	٣٥٣٠٧٠	١٨,٨	٣٥٧٧٤٠
٢٠ ـ ٢٤	٢٢,٧	٣٤٦١٧٥	٢٤,٥	٣٥٠٠٠٥
٢٥ ـ ٢٩	٢٧,٠	٣٣٧٥٨٠	٣١,٠	٣٤٠٣٠٨
٣٠ ـ ٣٤	٢٩,٥	٣٢٨٠٥٠	٣٩,٢	٣٢٥٣٨٥
٣٥ ـ ٣٩	٣٣,٥	٣١٧٧٢٨	٤٤,٠	٣١٤٧٤٠
٤٠ ـ ٤٤	٤٢,٠	٣٠٥٧٥٨	٤٦,٤	٣٠١٥٢٣
٤٥ ـ ٤٩	٥٩,٢	٢٩٠٣٤٣	٥١,٠	٢٨٥٩٠٣
٥٠ ـ ٥٤	٨٠,٥	٢٧٠١٥٥	٦٣,٥	٢٦٩٥٨٠
٥٥ ـ ٥٩	١٠٦,٥	٢٤٥٠٤٤	٨٢,٩	٢٤٩٩٣٣
٦٠ ـ ٦٤	١٥١,١	٢١٣٧٨٨	١٣٣,٥	٢٢٣١٦٣
٦٥ ـ ٦٩	١٩٥,٨	١٧٧٠٩٥	١٧٨,١	١٨٨٧٥٠
٧٠ ـ ٧٤	٢٩٠,٢	١٣٤٩٦٨	١٨٠,٥	١٤٥٩٩٠
٧٥ وأكثر	١٠٠٠,٠	١٣٤٩٤٣	١٠٠٠,٠	١٨٧٤١٣

توقع الحياة عند الولادة = ٤٥,٨ سنة
توقع الحياة عند سن (٥) = ٣٥,٤ سنة

توقع الحياة عند الولادة = ٤٦,٥ سنة
توقع الحياة عند سن (٥) = ٥٣,٢ سنة

جدول رقم (١١)

البيانات الأساسية لتقدير وفيات الطفولة (الضفة الشرقية من الأردن فقط)

على أساس بيانات مسح الخصوبة في الأردن لعام ١٩٧٢

العمـر	متوسط الإنجابية للنساء المتزوجات حالياً أو سابقاً (١)	متوسط عدد الأطفال لكل إمرأة متزوجة حالياً أو سابقاً (٢)	النسبة المئوية لوفيات الأطفال من جميع المواليد (٣)	النسبة المئوية للنساء اللواتي لم يتزوجن (٤)	متوسط الإنجابية لجميع النساء (٥)
١٥ ــ ١٩	٠,٧٦٩٤	٠,٧١٤٦	٧,١٣	٦٩,٥٤	٠,٢٣٤٤
٢٠ ــ ٢٤	٢,٤٠٦٠	٢,٧٢٧٦	٧,٤٢	٢٧,٠١	١,٧٥٦١
٢٥ ــ ٢٩	٤,٣٦٢٣	٣,٨٧٣٢	١١,٢١	٧,١٣	٤,٠٥١٣
٣٠ ــ ٣٤	٦,٠٨٠٨	٥,٣٧٦٧	١١,٥٨	٣,٦٣	٥,٨٦٠١
٣٥ ــ ٣٩	٧,٤٦٠٤	٦,٥٢٢٧	١٢,٥٧	٢,٦٢	٧,٢٦٤٩
٤٠ ــ ٤٤	٨,٢٨٥٥	٦,٩٣٦٠	١٦,٢٩	١,٧٥	٨,١٤٠٥
٤٥ ــ ٤٩	٨,١٦٠٣	غير متوفر	غير متوفر	٤,٦٤	٧,٧٨١٧
ن (حجم العينة)	٥٢١٤	٥٢١٤		٨٠٣٢	

متوسط العمر عند الزواج بالسنوات الفردية = (١٩,٨٥) سنة.

ملاحظات: تم حساب إنجابية النساء المتزوجات حالياً أو سابقاً من بيانات الجدول (١٨) في هذا البحث.

تختلف الإنجابية المحسوبة لفئة العمر الأولى عن الموجودة في الجدول (١٦) في هذا البحث.

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة (١٩٧٦)، مسح الخصوبة القومية في الأردن لعام ١٩٧٢، الجداول (٤ و ١٦ و ١٨).

جدول رقم (١٢)

تقدير وفيات الطفولة للضفة الشرقية من الأردن

في عام ١٩٧٢

فئة العمر (للأم)	عمر الطفل (x)	احتمال البقاء على قيد الحياة I(x)	مستوى الوفيات في جدول الحياة ــ النمط الجنوبي	نسبة الوفيات الضمنية (في الألف) $1000\ m_o$
٢٠ ــ ٢٤	٢	٠,٩٢٠٥٣	٢٠,٣	٧٢,٨
٢٥ ــ ٢٩	٣	٠,٨٨٤٥٦	١٨,٣	٩٤,٣
٣٠ ــ ٣٤	٥	٠,٨٨٠٦٠	١٨,٥	٩٢,٣

ملاحظة: استخدم النمط الجنوبي من معادلات الانحدار للعالم تراسل (Trussell).

جدول رقم (١٣)
جداول الحياة المقدرة للضفة الشرقية في الأردن
في عام ١٩٧٢

العمر (X)	الـذكـور		الإنـــاث	
	احتمال الوفاة في فترة العمر (في الألف) $_nq_x$	عدد السنوات التي عاشها الجيل في فترة العمر $_nL_x$	احتمال الوفاة في فترة العمر (في الألف) $_nq_x$	عدد السنوات التي عاشها الجيل في فترة العمر $_nL_x$
صفر	٩١,٣	٩٣٨٢٧	٨٠,٩	٩٤١٣٦
١ ـ ٤	٤٠,١	٣٥٣٧٨١	٣٦,٧	٣٥٨٧٧٠
٥ ـ ٩	٨,٠	٤٣٤٣٨٥	٨,٥	٤٤٠٨٠٣
١٠ ـ ١٤	٧,٠	٤٣١١٢٥	٦,٥	٤٣٧٤٩٣
١٥ ـ ١٩	١٣,٠	٤٢٦٨١٨	٧,٠	٤٣٤٥٤٠
٢٠ ـ ٢٤	٢٠,٠	٤١٩٧٨٥	١٠,٠	٤٣٠٨٥٠
٢٥ ـ ٢٩	٢٤,٧	٤١٠٤١٣	١٣,٠	٤٢٥٨٩٨
٣٠ ـ ٣٤	٢٥,٨	٤٠٠٠٥٣	١٧,٨	٤١٩٣٤٥
٣٥ ـ ٣٩	٢٧,٠	٣٨٩٤٩٥	٢٠,٠	٤١١٤٢٥
٤٠ ـ ٤٤	٣١,٠	٨١٨٢١٠	٢١,٣	٤٠٢٩٣٣
٤٥ ـ ٤٩	٤٠,٧	٣٦٤٦٣٠	٢٧,١	٣٩٣١٩٥
٥٠ ـ ٥٤	٥٥,٠	٣٤٧٢٨٥	٣٧,٥	٣٨٠٥٢٥
٥٥ ـ ٥٩	٨٠,٠	٣٢٣٩٦٨	٦١,١	٣٦١٨٥٣
٦٠ ـ ٦٤	١٠٧,٠	٢٩٣٨٦٠	٩٥,٧	٣٣٣٦٨٠
٦٥ ـ ٦٩	١٧٤,٠	٢٥٣١٣٠	١٨٣,١	٢٨٧٨٩٠
٧٠ وأكثر	١٠٠٠,٠	٤٢٢٥٢٨	١٠٠٠,٠	١٦٧٩٩٦

توقع الحياة عند الولادة = ٥٧,٤ سنة
توقع الحياة عند سن (٥) = ٦٢,٢ سنة

توقع الحياة عند الولادة = ٥٩,٨ سنة
توقع الحياة عند سن (٥) = ٦٤,٠ سنة

جدول رقم (١٤)

بيانات أساسية لتقدير وفيات الأطفال من مسح الخصوبة في الأردن لعام ١٩٧٦

(الضفة الشرقية فقط)

العمــر	متوسط الإنجابية لكل امرأة متزوجة حالياً أو سابقاً (١)	متوسط عدد المواليد الأحياء لكل امرأة متزوجة حالياً أو سابقاً (٢)	النسبة المئوية للوفيات بين جميع المواليد (٣)	النسبة المئوية للنساء العازبات (٤)	متوسط الإنجاب لجميع النساء (٥)
٥ ـ ١٩	٠,٩٥	٠,٨٧	٨,٤٢	٨٠,٤٩	٠,١٨٥
٢٠ ـ ٢٤	٢,٤٨	٢,٢٥	٩,٢٧	٣٥,٧٩	١,٥٩٢
٢٥ ـ ٢٩	٤,١٦	٣,٧٦	٩,٦٢	١٢,٦٠	٣,٦٣٦
٣٠ ـ ٣٤	٥,٩٨	٥,٣١	١١,٢٠	٤,٧٠	٥,٦٩٩
٣٥ ـ ٣٩	٧,٥٠	٦,٤٣	١٤,٢٧	٢,٧٠	٧,٢٩٧
٤٠ ـ ٤٤	٧,٣٨	٦,٩١	١٧,٥٤	٢,٠٣	٨,٢١٠
٤٥ ـ ٤٩	٨,٦٠	٦,٨٣	٢٠,٥٨	١,٧٢	٨,٤٥٢
ن (حجم العينة)	٣٦١٢	٣٦١٢	٣٦١٢	٤٧٤٤٠	

متوسط العمر عند الزواج بالسنوات الفردية = (٢١,٥١) سنة.

ملاحظة: البيانات امذكورة في أعلاه أولية ومأخوذة من استبيان الأسرة، وقد تخضع للتعديل في التقرير الأول لمسح الخصوبة العالمية ــ الأردن (Country Report number 1) الذي سوف يصدر قريباً.

المصدر: Shuja' el-Asad and Atef M. Khalifa (1977) *Family Structure in Relation to Fertility in Jordan.* Department of Statistics Press, Amman, Table 12 and 13.

جدول رقم (١٥)

تقدير وفيات الطفولة للضفة الشرقية من الأردن في عام ١٩٧٦

فئة العمر (للأم)	عمر الطفل (x)	احتمال البقاء على قيد الحياة l_x	مستوى الوفيات في جدول الحياة ــ النمط الجنوبي	نسبة الوفيات الضمنية $1000m_x$
٢٠ ـ ٢٤	٢	٠,٨٩٩٧٩	١٨,٧	٨٩
٢٥ ـ ٢٩	٣	٠,٩٠١٨٨	١٩,٤	٨٣
٣٠ ـ ٣٤	٥	٠,٨٨٥١٤	١٨,٧	٩٠

ملاحظة: استخدم النمط الجنوبي في معادلات الانحدار للعالم تراسل (Trussell).

جدول رقم (١٦)
توزيع السكان والوفيات التي تم الابلاغ عنها حسب العمر والجنس في عام ١٩٧٦
(الضفة الشرقية في الأردن)

فئة العمر	السكـــان		الوفيـــات	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
صفر – ٤	٩٠٩١	٨٦٧٨	١٣٦٥	١٠٦٨
٥ – ٩	٨٦٦٥	٨١٨٧	١٧٩	١٠٣
١٠ – ١٤	٨٠٦٠	٧٣٣٧	١٢٥	٥٥
١٥ – ١٩	٥٢٣٦	٥١٢٦	١١٨	٦٦
٢٠ – ٢٤	٢٨٤٢	٣٣٥٤	٨١	٦٠
٢٥ – ٢٩	٢٤٣٩	٢٨٧٦	٨٦	٥٧
٣٠ – ٣٤	٢١٧٦	٢٣٩٧	٩٥	٦٤
٣٥ – ٣٩	٢٠٩٦	٢٤١١	١٢٦	٩٥
٤٠ – ٤٤	١٩٢٤	١٨٤٨	١٠٤	٥٩
٤٥ – ٤٩	١٥٣٣	١٢٦٧	١٥٥	٧٠
٥٠ – ٥٤	١٢٠٢	١٠٥٠	١٩٩	٨٩
٥٥ – ٥٩	٦٦٥	٥٦٤	١٨٤	٧٠
٦٠ – ٦٤	٧٧٥	٦٤٣	٢٣٧	١٣١
٦٥ – ٦٩	٤٣٦	٣٣٩		
٧٠ – ٧٤	٥١٥	٤١٧	١٤٠٥	١٥١٠
٧٥ – ٧٩	٢٥٠	١٨١		
٨٠ – ٨٤	٣٧٨	٣٥١		
غير مذكور	١١	٩	–	–
المجموع	٤٨٣٠٠	٤٧٠٦٥	٤٤٥٩	٣٤٩٧

المصادر:

(١) دائرة الإحصاءات العامة (١٩٧٧) النشرة الإحصائية السنوية لعام ١٩٧٦.

(٢) مسح الخصوبة الأردني لعام ١٩٧٦، بيانات الأسر.

جدول رقم (١٧)

نسب الأشخاص الذين لا يزال والداهم على قيد الحياة في مسح الخصوبة الأردني لعام ١٩٧٦
(الضفة الشرقية فقط)

العمــر	النسبة المئوية للذكور الذين لا يزال آباؤهم على قيد الحياة	النسبة المئوية للإناث اللواتي لا تزال أمهاتهن على قيد الحياة
٥ ــ ٩	٩٧,٠٦	٩٩,٢٢
١٠ ــ ١٤	٩٤,٦٠	٩٨,٣٠
١٥ ــ ١٩	٨٩,٩٣	٩٧,٢١
٢٠ ــ ٢٤	٨٣,٧٤	٩٤,٤٠
٢٥ ــ ٢٩	٧١,٧٢	٨٦,٩٩
٣٠ ــ ٣٤	٦١,٤٤	٨٠,١٢
٣٥ ــ ٣٩	٤٧,٣٥	٦٩,٦٣
٤٠ ــ ٤٤	٣٤,٩٧	٥٦,٩٩
٤٥ ــ ٤٩	٢٤,٦٣	٤٤,٥٤
٥٠ ــ ٥٤	١٦,٠٨	٣٢,٩٣
٥٥ ــ ٥٩	٩,٥٨	٢٣,٣٣
٦٠ ــ ٦٤	٦,٣٥	١٢,١٣

المصدر: عاطف خليفة (١٩٧٨) «تقدير الوفيات من مسح الخصوبة الأردني لعام ١٩٧٦»، دائرة الاحصاءات العامة.

جدول رقم (١٨)

حساب احتمالات بقاءالأنثى على قيد الحياة باستخدام طريقة الانحدار وتقدير احتمال البقاء 1(2) مستخرجاً من نسب الوفيات بين جميع المواليد من الأطفال (في مسح ١٩٧٦)

العمر المتوسط (ن)	نسبة الإناث اللواتي لا تزال أمهاتهن على قيد الحياة	احتمال البقاء إلى العمر (ن + ٢٥)	مستويات جدول الحياة النمط الجنوبي
(N)		$l_{25} + N$	
٢٠	٠,٩٧٢١	٠,٨٣٠٧٠	١٨,٩
٢٥	٠,٩٤٤٠	٠,٨٢٣٣٠	١٩,٣
٣٠	٠,٨٦٩٩	٠,٧٧٣١٩	١٨,٥
٣٥	٠,٨٠١٢	٠,٧٣٣١٧	١٨,٣
٤٠	٠,٦٩٦٣	٠,٦٥٨٣٩	١٧,٨
٤٥	٠,٥٦٩٩	٠,٥٥٦٣٣	١٧,٤
٥٠	٠,٤٤٨٤	٠,٤٤٣٩٦	١٧,٨

ملاحظات:

تم حساب متوسط عمر المرأة عند الحمل من إحصاءات المواليد في الإثنى عشر شهراً التي سبقت مسح عام ١٩٧٦ وقد بلغ (٣١,١٥) سنة. أما قيمة $l_{(2)}$ ـ احتمال البقاء على قيد الحياة إلى عمر سنتين ـ المستخدمة فهي (٠,٨٩٩٧٩). القيم الثابتة لمعادلات الانحدار مأخوذة من المصدر التالي:

Coale, Hill and Trussell (1977), Table (15), p. 328.

جدول رقم (١٩)
حساب احتمالات بقاءالأنثى على قيد الحياة من عمر (٢٥) سنة
باستخدام طريقة الانحدار والبيانات المأخوذة
مسح الخصوبة الأردني لعام ١٩٧٦

عمر المستجيبات للمسح من الإناث	نسب المستجيبات اللواتي لا تزال أمهاتهن على قيد الحياة	العمر المتوسط ن (N)	نسبة احتمال البقاء $\frac{l_{25+N}}{l_{25}}$
١٥ ــ ١٩	٠,٩٧٢١	٢٠	٠,٩٨٩٦٧
٢٠ ــ ٢٤	٠,٩٤٤٠	٢٥	٠,٩٧٤٣٥
٢٥ ــ ٢٩	٠,٨٦٩٩	٣٠	٠,٩١٧٩٩
٣٠ ــ ٣٤	٠,٨٠١٢	٣٥	٠,٨٧٢٠٤
٣٥ ــ ٣٩	٠,٦٩٦٣	٤٠	٠,٧٨٩٤٤
٤٠ ــ ٤٤	٠,٥٦٩٩	٤٥	٠,٦٧٥٠٣
٤٥ ــ ٤٩	٠,٤٤٨٤	٥٠	٠,٥٤٥٦٥

ملاحظات:

(١) متوسط عمر المرأة عند الحمل محسوباً باستخدام أعمال مصححة ومواليد الاثنى عشر شهراً التي سبقت المسح هو(١٥، ٣١) سنة.

(٢) القيم الثابتة للانحدار مأخوذة من المصدر التالي: Demographic Estimation الذي سوف تنشره US National Academy of Sciences.

جدول رقم (٢٠)
تقديرات الخصوبة للأردن في عام ١٩٦١

(أ) الأردن

العمر	متوسط الإنجابية	معامل الاستكمال Interpolation Factor	الخصوبة التجميعية	الخصوبة الخاصة بالعمر
١٥ ــ ١٩	٠,١٧٩	٠,٦٦٤	٠,٦٠١	٠,١٢٠
٢٠ ــ ٢٤	١,٤٣٣	٠,٥٢٩	٢,٢٤٩	٠,٣٣٠
٢٥ ــ ٢٩	٣,١٦٤	٠,٤٢٥	٤,٢٧٠	٠,٤٠٤
٣٠ ــ ٣٤	٥,٠٨٧	٠,٤٨٤	٥,٦٨٥	٠,٢٨٣
٣٥ ــ ٣٩	٦,٢٤٤	٠,٣٦٠	٦,٨٢٦	٠,٢٢٨
٤٠ ــ ٤٤	٧,١٥٣	٠,١٨٦	٧,٣٤٥	٠,١٠٤
٤٥ ــ ٤٩	٧,٣٨٩	٠,٠٧٦	٧,٤٠٧	٠,٠١٢

معدل المواليد الأولي = ٨٦٩٤٠ ÷ ١٧٠٦٢٢٦ = ٠,٠٥١

(ب) الضفة الغربية
معدل الخصوبة الكلية = ٧,٤٨
معدل المواليد الأولي = ٠,٠٥٣

(ج) الضفة الشرقية
معدل الخصوبة الكلية = ٧,٣٢
معدل المواليد الأولي = ٠,٠٤٩

ملاحظات:
تم حساب الأرقام الواردة في هذا الجدول من بيانات تعداد ١٩٦١ بواسطة أسلوب تقدير يعتمد على تغيرات الإنجابية بين التعدادات، وقد استخدمت معادلات الانحدار في استخراج الخصوبة التجميعية.

جدول رقم (٢١)

تقدير الخصوبة في الأردن حول عام ١٩٦١ باستخدام الإنجابيات المتوسط من تعداد ١٩٦١ والمواليد المسجلين حسب عمر الأم في الفترة (١٩٦١ ـ ١٩٦٦)

العمـر	متوسط الإنجابية لعام ١٩٦١ P_i	معدلات الخصوبة الخاصة بالعمر (١٩٦١ ـ ١٩٦٦) f_i	نسبة الإنجابية إلى الخصوبة التجميعية P_i/F_i	معدلات الخصوبة الخاصة بالعمر المصححة
١٥ ـ ١٩	٠,١٧٩	١,١٠١	١,٠٧	٠,١٠٨
٢٠ ـ ٢٤	١,٤٣٣	١,٣٠٧	١,١٤	٠,٣٢٨
٢٥ ـ ٢٩	٣,١٦٤	٠,٣٥٧	١,٠٨	٠,٣٨٢
٣٠ ـ ٣٤	٥,٠٨٧	٠,٣٣٧	١,٠٨	٠,٣٦١
٣٥ ـ ٣٩	٦,٢٤٤	٠,١٩٩	١,٠٣	٠,٢١٣
٤٠ ـ ٤٤	٧,١٥٣	٠,٠٧٢	١,٠٧	٠,٠٧٧
٤٥ ـ ٤٩	٧,٣٨٩	٠,٠١٨	١,٠٧	٠,٠١٩

معدل المواليد الأولي = ٦,٩٥ المتوسط ١,٠٧ معدل الخصوبة الكلية = ٠,٤٤

= ٨٦٦١٣ ÷ ١٧٠٦٢٢٦

= ٥٠,٨ في الألف

جدول رقم (٢٢)

التغيرات في الإنجابيات المتوسطة للنساء في الضفة الشرقية من الأردن للفترة (١٩٦١ ـ ١٩٧٦)

العمـر	الإنجابيات المتوسطة		النسب
	١٩٦١	١٩٧٢	١٩٦١/١٩٧٢
١٥ ـ ١٩	٠,١٩٣	٠,٢٣٤	١,٢١
٢٠ ـ ٢٤	١,٤٩٦	١,٧٥٦	١,١٧
٢٥ ـ ٢٩	٣,٢٢٥	٤,٠٥١	١,٢٦
٣٠ ـ ٣٤	٤,٦٨٩	٥,٨٦٠	١,٢٥
٣٥ ـ ٣٩	٦,٤٢٦	٧,٢٦٥	١,١٣
٤٠ ـ ٤٤	٧,٠٤٠	٨,١٤٠	١,١٦
٤٥ ـ ٤٩	٧,٣٠٣	٧,٧٨٢	١,٠٧
ن (عدد النساء)	١٤٨٦٠٥	٨٠٣٢	

متوسط العمر عند الزواج

(بالسنوات الفردية) ٢٠,٠ سنة ١٩,٨ سنة

جدول رقم (٢٣)

الخصوبة في الضفة الشرقية من الأردن مقدرة من جدول الإنجابيات حسب فترةالزواج

فترة الزواج	الإنجابيات المتوسطة P_i	الإنجابيات المتوسطةالمتوقعة P_i^x	النسبة $P_i/P_i^x = R_i$
صفر ــ ٤	١,٠٤٦	١,١١٨	٠,٩٣٦
٥ ــ ٩	٣,٢٨٠	٣,٣٦٢	٠,٩٧٦
١٠ ــ ١٤	٥,٣٧٩	٥,٤٣٥	٠,٩٩٠

العمــر	المعدلات النموذجية للخصوبة الزوجية الخاصة بالعمر	جدول نموذج Model Schedule K. K.	النسبة المئوية للنساء المتزوجات حالياً في عام ١٩٧٢	الخصوبة الخاصة بالعمر لجميع النساء
١٥ ــ ١٩	٠,٤١١	٠,٣٩٨	٢٩,٧	٠,١١٨
٢٠ ــ ٢٤	٠,٤٦٩	٠,٤٥٤	٦٩,٥	٠,٣١٥
٢٥ ــ ٢٩	٠,٤٤٢	٠,٤٢٨	٨٩,٦	٠,٣٨٣
٣٠ ــ ٣٤	٠,٣٩٩	٠,٣٨٦	٩٠,٣	٠,٣٤٨
٣٥ ــ ٣٩	٠,٣٢٣	٠,٣١٢	٩٢,٧	٠,٢٨٩
٤٠ ــ ٤٤	٠,١٦٧	٠,١٦١	٩٠,٦	٠,١٤٦
٤٥ ــ ٤٩	٠,٠٢٥	٠,٠٢٤	٨٠,٢	٠,٠١٩
معدل الخصوبة الكلية =				٨,٠٩
معدل المواليد الأولي =				٤٩,٥ في الألف

ملاحظات:

نظراً لأن المعلومات اللازمة لاختبار الآثار الممكنة الناجمة عن التأخر بين الزواج والمعاشرة غير متوفرة في مسح عام ١٩٧٢ ، فقد استخدم معامل تعديل (K) يساوي متوسط قيم (R_i) الثلاثة .

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة (١٩٧٦)، مسح الخصوبة القومي لعام ١٩٧٢، الجداول (٥) و (١٧).

جدول رقم (٢٤)
بيانات أساسية لتقدير الخصوبة مأخوذة من مسح الخصوبة الأردني لعام ١٩٧٦
(الضفة الشرقية من الأردن فقط)

العمـــر	المواليد قبل (١٢) شهر من المسح لكل المتزوجات حالياً (في الألف) (١)	النسبة المئوية للمتزوجات حالياً بين جميع النساء (٢)	المواليد قبل (١٢) شهر من المسح لكل النساء (في الألف) (٣)	متوسط الإنجابية (عدد المواليد) لجميع النساء (٤)
١٥ ـ ١٩	٣٨٤,٦	١٩,٠	٧٣,١	٠,١٨٥
٢٠ ـ ٢٤	٤٧٦,٦	٦٣,٢	٣٠١,٢	١,٥٩٢
٢٥ ـ ٢٩	٤٤٢,٧	٨٥,٨	٣٧٩,٨	٣,٦٣٦
٣٠ ـ ٣٤	٣٨٢,٣	٩٢,٦	٣٥٤,٠	٥,٦٩٩
٣٥ ـ ٣٩	٣٠٨,٢	٩٣,١	٢٨٦,٩	٧,٢٩٧
٤٠ ـ ٤٤	١٨٩,١	٨٩,٨	١٦٩,٨	٨,٢١٠
٤٥ ـ ٤٩	١١٤,٩	٨٤,٧	٩٧,٣	٨,٤٥٢

٨,٣١ = 30   ١١,٥٤ = 30

المصادر:

(١) el-Asad and Khalifa, op.cit.

(٢) ECWA (1977) Population Bulletin, No. 12, table 2.

جدول رقم (٢٥)
مقارنة الإنجابيات المتوسطة من مسحي الخصوبة للضفة الشرقية من الأردن
في عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٦

العمــر	الإنجابيات المتوسطة لجميع النساء			الإنجابيات المتوسطة للنساء المتزوجات حالياً أو سابقاً		
	١٩٧٢	١٩٧٦	٧٢/٧٦	١٩٧٢	١٩٧٦	٧٢/٧٦
١٥ ــ ١٩	٠,٢٣٤	٠,١٨٥	٠,٧٩	٠,٧٦٩	٠,٩٥	١,٢٤
٢٠ ــ ٢٤	١,٧٥٦	١,٥٩٢	٠,٩١	٢,٤٠٦	٢,٤٨	١,٠٣
٢٥ ــ ٢٩	٤,٠٥١	٣,٦٣٦	٠,٩٠	٤,٣٦٢	٤,١٦	٠,٩٥
٣٠ ــ ٣٤	٥,٨٦٠	٥,٦٩٩	٠,٩٧	٦,٠٨١	٥,٩٨	٠,٩٨
٣٥ ــ ٣٩	٧,٢٦٥	٧,٢٩٧	١,٠٠	٧,٤٦٠	٧,٥٠	١,٠١
٤٠ ــ ٤٤	٨,١٤٠	٨,٢١٠	١,٠١	٨,٢٨٥	٨,٣٨	١,٠١
٤٥ ــ ٤٩	٧,٧٨٢	٨,٤٥٢	١,٠٩	٨,١٦٠	٨,٦٠	١,٠٥

متوسط العمر عند الواج في عام ١٩٧٢ = ١٩,٨٥ سنة
متوسط العمر عند الزواج في عام ١٩٧٦ = ٢١,٥١ سنة

جدول رقم (٢٦)
الخصوبة في الضفة الشرقية من الأردن مقدرة من تغيرات الإنجابية
في الفترة ١٩٧٢ ــ ١٩٧٦

العمــر	الإنجابيات المتوسطة لجميع النساء		الإنجابيات المتوسطة لأجيال نظرية	معدلات الخصوبة الخاصة بالعمر
	١٩٧٢	١٩٧٦		
١٥ ــ ١٩	٠,٢٣٤	٠,١٨٥	٠,١٨٥	٠,١٣٥
٢٠ ــ ٢٤	١,٧٥٦	١,٥٩٢	١,٥٤٣	٠,٣٦٠
٢٥ ــ ٢٩	٤,٠٥١	٣,٦٣٦	٣,٤٢٢	٠,٣٦٥
٣٠ ــ ٣٤	٥,٨٦٠	٥,٦٩٩	٥,٠٧٠	٠,٣٠٧
٣٥ ــ ٣٩	٧,٢٦٥	٧,٢٩٧	٦,٥٠٧	٠,٢٤٩
٤٠ ــ ٤٤	٨,١٤٠	٨,٢١٠	٧,٤٥٢	٠,١٢٢
٤٥ ــ ٤٩	٧,٧٨٢	٨,٤٥٢	٧,٧٦٤	٠,٠٢٥

معدل الخصوبة الكلية = ٧,٨٢
معدل المواليد الأولي = ٤٥٤٣ ÷ ٩٥٣٦٥
= ٤٧,٦ في الألف

جدول رقم (٢٧)
خلاصة بالمعالم الديمغرافية الرئيسية لسكان الضفة الشرقية من الأردن
في الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٧٦

المقياس الديموغرافي	١٩٦١	١٩٧٢	١٩٧٦
معدل المواليد الأولي (في الألف)	٤٩	٤٩	٤٨
معدل الوفيات الأولي (في الألف)	١٩	١٠	٩
معدل الزيادة الطبيعية (في المئة)	٣,٠	٣,٩	٣,٩
معدل الخصوبة الكلية	٧,٣	٧,٦	٧,٨
معدل وفيات الأطفال الصغار (في الألف)	١٥٤	٨٦	٨٩
توقع الحياة عندالولادة للذكور	٤٦	٥٧	٦٥
توقع الحياة عند الولادة للإناث	٣٥	٦٠	٦٢
متوسط العمر عند الزواج بالسنوات الفردية (للإناث)	٢٠,٠	١٩,٨	٢١,٥

مناقشات

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

تصدر عن جامعة الكويت
نصف سنوية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات
الإسلامية

تشتمل على:

- بحوث في مختلف العلوم الإسلامية.
- دراسات قضايا إسلامية معاصرة.
- مراجعات كتب شرعية معاصرة.
- فتاوى شرعية.
- تقارير وتعليقات على قضايا علمية.

الاشتراكات:-

للأفراد ٢ ديناران داخل الكويت، ٧ دولارات أمريكية خارج الكويت.

للمؤسسات والشركات ١٠ دنانير داخل الكويت.
٣٥ دولارًا أمريكيا خارج الكويت.

• جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص. ب: ١٧٤٣٣ الخالدية
الكويت - كيفان - ت: ٨٤٧٢٦٩

العقليّة التآمريّة عند العرب

خلدون حسن النقيب
قسم الاجتماع / جامعة الكويت

(١)

يقول ماكسيم رود نصان في كتابه المعنون «العرب»، بأنه يبدو أن العرب في هذه اللحظة من التاريخ يثيرون أشد الانفعالات عنفاً أكثر من أي شعب آخر[١]. ولكن ما لم يقله رود نصان هو أن العرب يثيرون هذه الانفعالات العنيفة في أوروبا الغربية، لدى الأوروبيين أو الغربيين عامة، وأن لهذه الانفعالات تاريخاً حضارياً طويلاً ليس مقتصراً على هذه اللحظة في التاريخ. وربما يكون ما يثيره العرب من انفعالات عنيفة لدى الشعوب الأخرى أحد الأسباب التي تدفع العرب إلى المبالغة الإدراكية وإلى الاعتقاد بأنهم مستهدفون من دون الأمم الأخرى، وأن الشعوب التي تنافسهم حضارياً وسياسياً واقتصادياً تتآمر ضدهم لإضعافهم والقضاء عليهم في النهاية. هذه الطريقة في التفكير سنسميها «العقلية التآمرية».

ونقصد بالعقلية التآمرية طريقة في التفكير الانفعالي التي تدعو إلى الاعتقاد بأن: (١) العرب أمة متميزة «مختارة» ذات رسالة تاريخية حضارية، ولذلك فهم مستهدفون بمؤامرة تحاك ضدهم بشكل واعٍ مقصود، (٢) ويساهم في هذه المؤامرة جهة معينة «مجهولة» أو غير محددة المعالم، (٣) وأن هذه المؤامرة تحاك في الخفاء ولكن يستدل عليها من كون الفعاليات التآمرية تتخذ شكل الرموز والشواهد والمعميات، ولذلك فلا بد من الكشف عنها وفضح أساليبها، (٤) وأن هذه المؤامرة والنشاطات التآمرية تهدف في النهاية إلى القضاء على العرب كأمة وكحضارة أي على رسالتهم التاريخية الخالدة.

إن أحد أهم شروط العقلية التآمرية هي المقولة الثالثة بأن المؤامرة لا بد أن تكون سرية، ولذلك فلا سبيل إلى إثبات وجودها أو الوصول إلى حقيقتها بشكل علمي ونهائي، لأننا هنا نتعامل مع رموز وشواهد ومعميات، ولذلك فهي تحمل في أحشائها سبب استمرارها ودوامها لمن أراد الاعتقاد بوجودها.

ولو كان هذا النوع من التفكير قاصراً على العرب في العصر الحديث والمعاصر لكان هذا الأمر مفهوماً ومعقولاً. فقد خلقت الامبراطوريات الأمبريالية والاستعمارية الحديثة مصالح عامة تشمل العالم كله، وطورت أساليب البطش وفرض السيطرة الماكرة المبطنة السياسية والثقافية والنفسية في سعيها لاستعباد العالم الثالث.

فالعقلية التآمرية تناسب هذه الأوضاع مناسبة كاملة لأن ظهور الدول الكبرى التي تهيمن على العالم الحديث والمعاصر اقتضى تعطيل تقدم دول العالم الثالث واستباحة مواردها والتآمر عليها في السر والعلن، وكان نصيب العرب من هذا وافراً كبيراً، وخاصة من سلاح فرّق تسد الذي كانت له نتائج مدمرة كثيرة ومعروفة[٢].

ولكن بعض العرب ممن يدينون بالعقلية التآمرية يوسعون الأفق التاريخي لهذه الفعاليات التآمرية لتشمل جميع العصور والمراحل التي رافقت نشأة الدولة (والحضارة) العربية الإسلامية، أي أكثر من ثلاثة عشر قرناً من الزمن. وهم بذلك يخلطون بين الصراع والتنافس الثقافي والاقتصادي (الذي يتخذ أشكالاً سياسية وعسكرية) بين الحضارات والأمم، وهو أمر «طبيعي» أو اعتيادي في التاريخ البشري (له أسباب متباينة واضحة)، وبين الصراع التآمري الذي يهدف إلى غاية محددة مبطنة تسعى إليها جهة محددة بشكل واعٍ مقصود وهي القضاء على العرب.

وليس المقصود هنا القضاء على العرب كقومية أي كأمة فقط، فربما تعتقد بأن مفهوم الأمة هو مفهوم حديث لم يكن له وجود في العصور القديمة أو لم يكن له قوة التوجيه للسلوك التي له الآن، وإنما القضاء على العرب كدعاة دين سماوي أيضاً. فالإسلام كان أساس رفعة العرب ورقيهم الحضاري، فإذا ضعف هذا ضعف العرب وانحطوا. وهكذا فقد استهدفت المؤامرة حسب هذه العقلية العرب كجماعة دينية وكأمة واتسع نطاقها لتشمل جميع العصور والمراحل التاريخية. وهذا الاستهداف منبعه بالذات هذا التفرد التاريخي والتعالي القومي من كون العرب قومية متميزة ارتبط تميزها بالدعوة إلى دين سماوي ذي رسالة خالدة أخلاقية تمدينية.

ما هي إذن ملامح هذه العقلية التآمرية عند العرب؟ وما هي أطوارها التاريخية؟

(٢)

لقد بدأ التآمر على العرب حسب منطق هذه العقلية «بمؤتمر نهاوند» (!) سنة ٦٤١ ميلادية، أي بعد مرور واحد وعشرين سنة للهجرة فقط. ويتوصل كاتب من أمثال عبدالرزاق الحصان إلى تاريخ وكيفية انعقاد هذا المؤتمر من إعادة تفسير رواية الطبري لأحداث فتح إيران. إذ يذكر الطبري بأن جيوش المسلمين كانت تجدّ في طلب يزد جرد، امبراطور فارس، فكان أن دعى هذا «الجبال وغيرهم» أن يوافوه في نهاوند للتشاور في أمر تقدم جند المسلمين. وتعاهد هؤلاء على إخراج من في بلادهم من جند عمر واقتلاع هذين المصرين (البصرة والكوفة)، وتعاهدوا كذلك «على أن يشغلوه (عمره) في بلاده وقراره».

ويرتكز تفسير الحصان لهذه الحادثة على هذه العبارة الغامضة: أن يشغلوه في بلاده وقراره، معتبراً إياها بداية مؤامرة «النهاونديين» لمشاغلة العرب منذ ذلك التاريخ، متخذة هذه المشاغلة أشكالاً عدة، بدءاً بتبني حركة الخوارج إلى التشيع «الزائف» لعلي، وما تبع ذلك من حركات سياسية، من القرمطية إلى الشعوبية، إلى ما يسميه الحصان بالحركة أو الفكرة المهدوية التي هي عنده امتداد تاريخي لمؤتمر نهاوند[٣]. والحصان في استخلاصه لفكرة مؤتمر نهاوند من عبارة الطبري هو استكمال لما طرحه هذا المؤلف في كتابه السابق «العروبة في الميزان» الذي نشره سنة ١٩٣٣، ولما طرحه مؤلف آخر هو أنيس النصولي الذي نشر سنة ١٩٢٦ كتاباً بعنوان: الدولة الأموية في الشام[٤].

هذان الكاتبان يمثلان تياراً فكرياً أصيلاً في العقلية التآمرية عند العرب، هذا التيار الذي يقحم الفكرة القومية أو العروبية في الصراع الثقافي بين العرب والفرس والذي يرى في الصراع المذهبي غطاء لصراع قومي

سياسي ابتداء بمؤتمر نهاوند بقصد طرد العرب من فارس أولاً ثم مشاغلتهم في بلادهم وإضعافهم والتسفيه فيهم ومن ثم القضاء عليهم. أما أن يكون هذا الصراع تنافساً «اعتيادياً» بين قوميات أو جماعات أثنية حول الأدوار التاريخية لكل منها وحول السلطة والملك فهو تفسير غير مقبول لدى حملة العقلية التآمرية. بل هي مؤامرة تتم في الخفاء فالشعوبيون لا يفصحون عن أهدافهم كما لا يعلن الشيعة عن ولاءاتهم الحقيقية عملاً بمبدأ التقية.

ويهمل أصحاب هذه الطريقة التآمرية في التفكير الإجابة عما إذا كان الشيعة قد لجأوا إلى مبدأ التقية مخيَّـرين أو مجبرين إتقاء للبطش والإرهاب. فهي مؤامرة لا بد من الكشف عنها عن طريق الربط بين الرموز والشواهد وإظهار المعنى الحقيقي للمعميات.. إلخ. وعادة ما يهمل هؤلاء الإجابة عن سؤال: من هي هذه الجهة الواحدة المنظمة المنسقة لكل هذه الحركات والفعاليات التآمرية(٥). ولكن الحصّان يجيب بأنها الشيعة أولاً واليهود ثانياً والنصارى ثالثاً(٦). (لاحظ كيف أن الفكرة المهدوية هي القاسم المشترك لهذه الاعتقادات الدينية الثلاثة)، وأخيراً كل الفقراء وعامة الناس الذين كان يؤلبهم أبو ذر الغفاري وأمثاله وكل المتمردين على أهل السنة ليس لكونهم أهل سنة ولكن لكونهم نبلاء قريش وتجارها الذين اكتنزوا الذهب والفضة.

فهذه الحلقة من الفعاليات التآمرية التي ابتدأت بمؤتمر نهاوند وامتدت عدة قرون واقترنت بتغلغل الأعاجم في المجتمع والدولة العباسية وصولاً إلى حكم البويهيين قد أدى إلى ظهور حركة واسعة لمقاومة هذه النشاطات التآمرية بقيادة ابن حنبل (٨٥٥م) حاملاً راية أهل السنة والجماعة. فكانت هذه أول حركة لمقاومة الفعاليات التآمرية التي استهدفت العرب كقومية وكدعاة دين(٧). ولكن هناك أشكالاً كبيراً في هذا مع أصحاب العقلية التآمرية وهي أن العراق العربي هو الذي كان مركز التشيع في ذلك الوقت ولم تكن إيران، بل إن إيران كانت في الغالب سنية شافعية. كيف يستقيم تفسير ارتباط المؤامرة بالفرس الشيعة إذن؟

(٣)

أما الحلقة الثانية فتبدأ بالحملات الصليبية (١٠٩٥ ــ ١٢٩١م) والغزو المغولي (١٢٣٥ ــ ١٢٦٠م)، أي أن العرب قد تعرضوا للغزو من الغرب والشرق في أوقات متقاربة. يقول الحصّان: «يحدثنا التاريخ أن النهاونديين شمروا عن سواعدهم منذ حين كي يهيئوا الأمور لقدوم ملائكة الرحمة (!) من حدود الصين.. ونشطت حركات الشيعة في بغداد تمهيداً لغزو المغول لها.. والأحزاب الشيعية قاطبة أحزاب شعوبية أعجمية وحدتها كراهيتهم للعرب لهذا أخذوا في الانتقام لعرش كسرى من العرب بكل الوسائل..»(٨). ويدّعي كاتب آخر أن الصليبيين جاؤوا لحماية الشيعة من جور السنة.

أما المغول فقد استوعبهم العرب والمسلمون (كما استوعبوا التركمان من قبلهم) بدخولهم في الدين الإسلامي وامتزاجهم بالحضارة العربية ــ الإسلامية، وإن كانت فترة حكمهم قبل دخولهم الإسلام قد اقترنت بظهور حركة أو موجة من حركات المقاومة الجديدة، هذه المرة بقيادة ابن تيمية (١٢٦٣ ــ ١٣٢٨م). وقد تميزت حركة المقاومة الجديدة بآراء أقل ما يمكن وصفها به أنها رجعية، منها: مبدأ تفضيل الخضوع للإمام المسلم الجائر على عدم وجود السلطان ومنها الرأي القائل بضرورة طاعة الحاكم ولو كان جائراً تجنباً للفتنة واتقاء لتفرق كلمة المسلمين.

أما الصليبيون فلهم قصة أخرى مع العرب. فقد استهدفت حملاتهم في الظاهر تحرير الأراضي المسيحية المقدسة من «الكفار» العرب وقد انطوت على استهداف للعرب كجماعة دينية بشكل خاص: أي كمسلمين وكحضارة. ويرى من يحمل العقلية التآمرية بأن الصليبية هي نزعة عقلية وسياسية ثابتة تحكم الفكر الغربي المسيحي لم تنته باحتلال عكا والقضاء على الإمارات الصليبية في الشرق سنة ١٢٩١م، بل امتدت إلى المغرب

العربي بعد ذلك وساهمت في طرد العرب من الأندلس (١٤٩٢م). وقد بقيت هذه النزعة ثابتة مستترة توجه سياسة العرب التآمرية في تعامله الثقافي والعسكري والاقتصادي مع الشرق العربي ـ الإسلامي طيلة هذه الفترة، وتجد مصداقاً لهذا الاعتقاد في كلمة الجنرال الفرنسي المشهورة عندما دخل الفرنسيون دمشق محتلين غزاة سنة ١٩٢٠: لقد عدنا يا صلاح الدين[٩].

ومن هذا المنظور يمكن اعتبار صراع الغرب الاستعماري الرأسمالي مع الدولة العثمانية طيلة فترة حكمها صراعاً بين الصليبية وبين الإسلام، أي صراعاً بين حضارات وبين أساليب في الحياة وفي النظر إلى العالم (Ways of life) يتخذ من الدين ستاراً ولكنه صراع من أجل البقاء وحتى النهاية. وكما ساهمت الدولة العثمانية في البداية بتشجيع البروتستانت ضد الكاثوليك في وسط وشرق آسيا (وأدى في النهاية إلى انشقاق أوروبا) مما دعى البابا إلى توحيد أوروبا الكاثوليكية في حرب مقدسة جديدة ضد المسلمين العثمانيين[١٠]، كذلك ساهمت أوروبا في إذكاء الخلافات المذهبية والنزعات الانفصالية بين شعوب الدولة العثمانية فيما بعد، وخاصة في تحريض الصفويين على جناح العثمانيين الأيمن ـ الشرقي وإشعال جذوة نزاع ستكون له نتائج مدمرة مدوية كما سنرى.

ويهمل من يؤمن بالعقلية التآمرية الإشارة إلى أن هذا الصراع كان صراعاً صريحاً معلناً وعاماً لم تدبره جهة واحدة معينة ولم يكن بمقدورها ذلك لو وجدت له أسباباً أعمق من الأسباب الثقافية ـ الدينية، فقد كان صراعاً بين المركنتالية العربية الإسلامية وبين المركنتالية الأوروبية الصاعدة والذي رافق انتقال مركز الثقل فيها من المدن الإيطالية إلى الامبراطوريات الإسبانية ـ البرتغالية وفيما بعد إلى شمال غربي أوروبا (هولندا وانكلترا). فقد كان إذن صراعاً على السيطرة والهيمنة على طرق التجارة لكسر طوق الاحتكار الذي مارسته المركنتالية العربية الإسلامية الذي بدأ منذ القرن التاسع الميلادي (حوالي ٨٠٠م)[١١]، وانتهى في القرن السادس عشر بخسارة العثمانيين السيطرة على شرق البحر المتوسط واكتشاف رأس الرجاء الصالح.

وهناك من يغلو في الاعتقاد بهذه العقلية التآمرية ويصور جميع علاقات الصراع والتنافس الحضاري والاقتصادي والعسكري بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي على أنها حرب صليبية متصلة يدخل ضمنها العديد من النشاطات من الاستشراق[١٢] إلى إدخال الأفكار القومية «الانفصالية» التي أدت إلى انهيار مؤسسة الخلافة (كما سنرى)، إلى نشر المفاهيم الديمقراطية ـ الدستورية الغريبة عن التراث الإسلامي، إلى تسليط الصهيونية والماسونية وغيرها من الأفكار «المريضة» على العرب. وهكذا فقد وضعت في هذه المرحلة الأسس لحلقة أو حلقات جديدة من التآمر على العرب.

(٤)

ونجد في الحلقة الثالثة من النشاط التآمري ضد العرب عناصر الحقيقة والوهم قد اختلطت وامتزجت بحيث يصعب الفصل بينها وإدراك معمياتها. ونقصد بذلك مجموعة النشاطات التي ترمز لها سلسلة الأحداث المتصلة بتحول الخزر من الوثنية إلى الدين اليهودي وظهورهم كالقبيلة الثالثة عشرة لبني إسرائيل (بين منتصف القرن ١٠م ومنتصف قرن ١٣م)، وتحول إيران بالقوة والإكراه إلى تبني المذهب الشيعي (بين سنة ١٥١١م ـ ١٥٢٤م). ومع أن هذين الحدثين لا صلة منطقية بينها اللهم إلا اتفاقها في النتائج التي تريد العقلية التآمرية التوصل لها للتدليل على وجود مؤامرة تاريخية ضد العرب.

أما في حالة الخزر فقد هيأهم تداعي الأحداث والمصادفات (!) التاريخية للدور التاريخي الذي سيلعبونه

في القرن العشرين منذ سقوط مدينة بغداد على يد المغول. يذكر آرثر كوستلر عن الخزر بأنهم قبائل تركية سكنت جنوبي روسيا بين بحر الخزر وحوض الدون، وقد لعبوا دوراً كبيراً في وقف الفتح العربي في هذه المنطقة، الجغرافية (أو الجيوسياسية). وبالرغم من صلاتهم الوثيقة بالعالمين الإسلامي والمسيحي (بيزنطة، الدويلات الإيطالية) فقد ترددوا لفترة طويلة في اختيار الدين السماوي الذي يناسبهم. وقد دعوا ممثلين من الديانات السماوية الثلاث إلى الحضور والمناظرة حتى يستطيع ملك الخزر أن يغلب ديناً على آخر. وفي النهاية اعتنق الخزر الدين اليهودي على المذهب القرائي(١٣).

وبعد انهيار مملكتهم على أيدي المغول واستمرار الضغط عليهم من القبائل التركية الأخرى يبدأ هؤلاء حوالي سنة ١٢٤٧م بالهجرة إلى بولندا وأواسط أوروبا. حتى يعودوا في القرن العشرين إلى احتلال فلسطين وقد شكلوا النسبة الغالبة من سكان إسرائيل وحكامها الأشكنازي. فالصهاينة الأوروبيون لا علاقة لهم بيهود إسرائيل القدماء وأسباطها الإثني عشر وإنما هم في الغالب من أصول تركية اعتنقوا الديانة اليهودية في غفلة من الزمن وفي ظروف غامضة، ولا يربطهم بالشرق رابط(١٤).

أما الجانب الآخر من هذا النشاط التآمري فيما يتصل بتحول إيران إلى المذهب الشيعي فعنصر الحقيقة فيه واضح إلا أن افتراض وجود نية مبيتة وإدراك تام للنتائج هو أقرب إلى الوهم. فقد فرض إسماعيل شاه الصفوي المذهب الشيعي وكان مذهب الأقلية على إيران بأسرها. وقد ترتب على ذلك انشقاق العالم الإسلامي وإحداث الصدع المذهبي الذي لم يلتئم منذ ذلك الحين. ومع أن الفاطميين قد تسببوا في الانشقاق الأول في العالم الإسلامي إلا أنه كان انشقاقاً دينياً بينما في حالة إسماعيل شاه فقد دخل فيه العنصر الاثني ــ القومي فكان صدعاً رهيباً كاملاً.

بل إن توينبي يذهب إلى تقييم النتائج التي ترتبت على نشاطات إسماعيل شاه المذهبية على أنها ضخمة رهيبة مدوية لا يعادلها في العصر الحديث إلا دور لينين في شق وحدة العالم الأول الأوروبي(١٥). وقد أدى هذا الصدع المذهبي إلى انقسام العالم الإسلامي إلى غير رجعة، وساهم في انهيار «العالم الإيراني» كوحدة حضارية(١٦)، وأخيراً ساهم في اندحار (Debacles) القوى الإسلامية الكبرى الثلاث: الدولة العثمانية، الدولة الصفوية، والدولة التيمورية في شمال الهند في أوقات متقاربة (حوالي بداية القرن الثامن عشر الميلادي).

وعبثاً حاول حاكم مستبد آخر هو نادر شاه بين سنوات ١٧٣٠م ــ ١٧٤٧م أن يعيد للعالم الإسلامي وحدته بإرجاع إيران إلى المذهب السني، فقد كان الأوان قد فات، وأصبح المذهب الشيعي بمثابة الدين القومي فارتبط بالقومية الإيرانية وعاد من المستحيل تغيره أو تغييره بسهولة. فكما انشق العالم المسيحي إلى كاثوليك وبرتستانت كذلك انشق العالم الإسلامي إلى سنة وشيعة وعقد هذا الانشقاق ورسخه عنصر النعرة الأثنية ــ القومية الذي تسرب إلى هذه القضية في أوقات متقاربة زمنياً. ولكن أصحاب العقلية التآمرية يجعلون من هذا الانشقاق تآمراً على العرب في سلسلة متصلة من الجهود التآمرية، وليس صراعاً وتنافساً حضارياً بين «العالم العربي» و«العالم الإيراني» يتخذ شكل الدين والانشقاق المذهبي، ويربطونه بالصليبية المسيحية التي سعت، إلى توسيعه وتضخيمه واستغلاله لمصالحها الاستعمارية ــ الأمبريالية.

(٥)

وتبدأ حلقة جديدة من التآمر على العرب بظهور الامبراطوريات الاستعمارية في الغرب المسيحي في الفترة ما بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر. وقد جسدت الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٩م) هذه الحلقة خير

تجسيد، في وقت وصل فيه شواسول كوفيّة السفير الفرنسي في القسطنطينية سنة ١٧٨٨م إلى الاستنتاج بأن الامبراطورية العثمانية كانت «من أغنى مستعمرات فرنسا» في ذلك الوقت[١٧]. وفي هذه المرحلة بدأ التنافس بين الدول الأوروبية الكبرى (بريطانيا، فرنسا، بروسيا، النمسا، روسيا) في فرض هيمنتها على الدولة العثمانية وفي انتزاع المنافع والامتيازات في وقت ضعفها ودخولها كنطاق هامشي للغرب الرأسمالي الصاعد.

وقد استهدفت الدول الأوروبية الكبرى فرض هيمنتها على الدول العثمانية عن طريق البحث عن عناصر الفرقة والتجزئة في التركيبة الاجتماعية ــ الاقتصادية (التعددية)، سواء كانت عناصر الفرقة هذه دينية (مسلمون ــ مسيحيون) أو مذهبية (سنة ــ شيعة/ أرثوذكس ــ كاثوليك) أو أثنية (أتراك ــ عرب/ عرب ــ أكراد).. إلخ. وهكذا خلقت منذ مطلع القرن التاسع عشر الميلادي مشكلة الأقليات في قلب العالم العربي، والتي ستبقى منذ ذلك الحين إلى الوقت الحاضر الشغل الشاغل للعرب ــ أو بلغة الحصّان، الأسلوب الأمثل لمشاغلتهم في بلادهم وقرارهم.

بل إن البلد الذي تمزقه الآن (سنة ١٩٨٤م) حرب أهلية بين الأقليات الدينية والمذهبية، هي نفس الأقليات التي ساهمت في الحروب الطائفية في الستينات من القرن الماضي (خاصة سنة ١٨٦٠م). وقد وصلت مهزلة تدخل القوى الأوروبية الكبرى في ذلك الحين إلى الحد الذي يقوم فيه الروس بإنزال الجيوش لحماية الروم الأرثوذكس، والفرنسيون لحماية الموارنة، والبريطانيون لحماية الدروز، والنمساويون والبروسيون لحماية مصالح السلطان[١٨].

والآن لاحظ كيف أن العنصر الذي كان عنصر قوة في الدولة العثمانية وهو الصيغة «التعددية» المبنية على التسامح الإسلامي بين الأديان والمذاهب والأثنيات، الذي تبلور في شكل نظام الملل، قد حولته الدول الأوروبية الكبرى إلى أداة تجزئة وإضعاف للدولة العثمانية. إذن فقضية الأقليات هي مشكلة حقيقية قامت الدول الكبرى بتسييسها وتحويلها إلى سلاح تفرقة ولذلك فلم تكن في يوم من الأيام مؤامرة سرية. وقد تنبهت لها الحركات القومية منذ البداية وسارعت إلى تبني الحل العلماني كحل منطقي ومعقول لها.

ولكن حملة العقلية التآمرية لا يرضيهم هذا التفسير ويربطون بين محاولات الدول الكبرى تجزئة البلاد العربية بقضية الأقليات وبين الحملات التبشيرية كامتداد للصليبية المسيحية لإثارة النعرات الطائفية، وبين الحركات القومية الداعية للانفصال عن الدولة العثمانية وإنشاء دولة (أو مملكة) عربية مستقلة. وهكذا تكون الدول الكبرى، والحملات التبشيرية، والقومية، والعلمانية، وفيما بعد الصهيونية والماسونية جميعاً شركاء في سلسلة من النشاطات التآمرية الغربية الغامضة ضد العرب.

(٦)

هذه هي إذن الحلقة الخامسة من الجهود التآمرية على العرب التي تشترك فيها القومية والعلمانية والصهيونية والماسونية في ربط مغرض واضح التناقض. وقد استمرت هذه الجهود منذ منتصف القرن الماضي إلى يومنا الحاضر. وتذهب العقلية التآمرية إلى غايتها في الربط بين هذه العناصر الأربعة بطريقة الرموز والشواهد والمعميات في شخصية رجل واحد هو حاييم ناحوم أفندي. دعونا نقتبس بشكل مطوّل من أسلوب الدكتور السيد فهمي الشناوي في التعريف بهذا الشخص كمثال نموذجي على العقلية التآمرية عند العرب[١٩].

«ولد حاييم عام ١٨٨٤م في تركيا، (وهو) يهودي من سلالة إسبانية هاجر أجداده إلى تركيا عام ١٤٩٢م. (وصل إلى مركز) الحاخام الأكبر للطائفة اليهودية في مصر حتى الستينات من (القرن العشرين).

هذا الشخص المستتر الغامض ألّف حزب الاتحاد والترقي في عام ١٩٠٨م، (وهو) الحزب (الذي) هدم الدولة العثمانية، واشترك مع مدحت باشا في اغتيال السلطان عبدالعزيز. مدحت باشا هذا اسمه الحقيقي الأصلي آماث راينبوذج ــ حفيد الحاخام الأكبر للمجر (لاحظ الربط مع الأصل الخزري). حاييم ناحوم (كان) أحد الثلاثة الذين اقتحموا مخدع السلطان عبدالحميد ليبلغوه قرار عزله.. بعد أن رفض الحميد إعطاء أي امتيازات لليهود في فلسطين.. حاييم ناحوم كان على رأس جواسيس الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الأولى (وعمل لحساب المخابرات البريطانية) وهو الذي رسم دور لورنس الذي نفذه هذا الأخير فيما بعد.

بعد نشوب ثورة مصطفى كمال أتاتورك تعرف على عصمت إينونو وصادقه صداقة شديدة. وفي عام ١٩١٤ جعل إينونو يطالب بأن تكون تركيا دولة علمانية في مؤتمر لوزان (ولم) يكن اقتراح علمنة الدولة من صنع كمال أتاتورك. وبلغت سيطرة (حاييم) على إينونو أن عيّنه إينونو سفيراً لتركيا في أميركا عامي ١٩٢٦ ــ ١٩٢٧.. ثم انتدبته المؤتمرات الصهيونية للذهاب إلى الحبشة بحثاً عن سلالة سبأ..

ثم عاد إلى القاهرة واستقر فيها حاخاماً للطائفة اليهودية.. وفي عام ١٩٤٨ (جمع ٨ ملايين جنيه) كتبرعات لمهاجري اليهود في فلسطين.. حاييم ناحوم هذا كان عضواً في المجمع اللغوي المصري وكان المجمع اللغوي يطلق عليه تعبير «المجمع الحي».. وكان يحمل جواز سفر دبلوماسي إلى آخر لحظة. انتهى.

يبدو من هذا العرض أن الدكتور الشناوي يعتقد بوجود مؤامرة يهودية للسيطرة على العالم وأن حاييم، ما هو إلا واحد من جنودها ومنفذيها ولكن انظر الآن إلى هذه المبالغات الساذجة، والربط المغرض لمتناقضات لا تجتمع، والسطحية التي تفسر بها أحداث التاريخ، وهي السمات الثلاث التي تطبع العقلية التآمرية عند العرب بطابعها الخاص المميز. وإلا فهل يعقل أن يقوم شخص لا يزيد عمره عن أربع وعشرين سنة بمفرده على تأسيس حزب يقضي على الامبراطورية العثمانية؟ وهل يستطيع شخص بمفرده مهما كان أن يؤثر على مسار التاريخ بمجرد صداقته مع إينونو، على فرض علمانية الدولة مثلاً؟ وما هذه السلطة الخارقة التي يملكها هذا الشخص لتتيح له التغلغل في الدولة المصرية ليحرف مسارها ويوجه سياساتها، وثم يصل إلى مجمع الأحياء (أو الخالدين) ويتلاعب بهم وكأنهم مومياءات.

أسئلة كثيرة ليس لها أجوبة شافية. ولكن لاحظ كيف أن حزب الاتحاد والترقي الذي يرمز إلى القومية (وهنا القومية الطورانية) قد ارتبط بشخص حاييم ناحوم أفندي بالصهيونية، والصهيونية باعتبارها أساساً دعوة قومية ــ وثم بالماسونية كربيبة للصهيونية وإن لم يشر لها المؤلف صراحة في هذا السياق[٢٠]. إن العداء للقومية مرتبط في ذهن التيار اليميني المحافظ بجريمة تمزيق الدولة العثمانية وبالتالي انهيار مؤسسة الخلافة الإسلامية.

ومن المفارقات الغريبة أن الدعوة القومية تظهر من منظور التيار اليميني وكأنها دعوة إلى التجزئة في دول ــ قومية بعد أن كان العرب موحدين في مؤسسة الخلافة الإسلامية (العثمانية). ولكن الحقيقة أن التجزئة بشكل الدول ــ القومية قد فرض فرضاً على الحكومات الوطنية من خلال السياسات الاستعمارية الغربية.

(٧)

وبنهاية القرن التاسع عشر، يبدأ التآمر الحقيقي الفعلي على العرب من قبل الدول الاستعمارية الكبرى. وقد انتظمت هذه الجهود في سلسلة متصلة من الفعاليات والأحداث: الانتاظ الثلاثي (١٩٠٧)[٢١]، معاهدة سايكس ــ بيكو لتقسيم البلاد العربية (١٩١٦)، وعد بلفور (١٩١٧)، مشروع الانتداب ــ الاستقلال

للولايات العربية (اعتبارا من ١٩١٩)، الاستيطان اليهودي (١٩١٧ ــ ١٩٤٨)، خلق اسرائيل (١٩٤٨)، هزيمة العرب في حرب ١٩٤٨، العدوان الثلاثي (١٩٥٦)، هزيمة العرب في حرب حزيران (١٩٦٧)، وأخيراً بدء مرحلة الأمن العبراني (١٩٦٧ ــ ١٩٨٤) أو (Pax Hebracca).

وبالرغم من استعمال إدارات الانتداب لسلاح فرق تسد وإثارة النعرات الطائفية والمذهبية والعشائرية، أن ذلك لم يمنع الحركات القومية ــ التحررية والإصلاحية من النمو والازدهار في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، بل أصبح خطرها واضحاً في نهاية هذه الفترة في إمكانية تحقيقها لوحدة العالم العربي، وللغرب كما ترى مصلحة واضحة في منع ذلك.

هنا، في هذا المنعطف التاريخي يبدأ الشك يساورنا من أن الخلافات والعداءات المرة المستمية بين القيادات الوطنية لم تكن شيئاً طبيعياً، بل إنها كانت خارجة عن المألوف من الخلافات والتنافسات السياسية بسبب تنوع الاجتهادات والانتماءات الأيديولوجية. فقد خرجت هذه الخلافات عن المألوف لأنها ضحّت بالمصالح العليا للبلاد وكانت بالفعل على حساب الأهداف القومية العليا. ألم تدرك هذه القيادات الوطنية فداحة هذه الخلافات والعداءات؟

وهل نحتاج إلى قائمة بالصراعات والمتصارعين والتناحرات المرة المستمية بين القادة التي ضحّى من أجلها بالمصالح والأهداف الوطنية[٢٢]: ما بين زغلول ويكن والحزب الوطني، وما بين لطف الله والشاهبندر من جهة وارسلان والقوتلي وحزب الاستقلال من جهة أخرى والعظم من جهة ثالثة، ما بين ياسين الهاشمي وحكمت سليمان ورشيد عالي وجماعة الأهالي، ما بين الناشيشيبي والحسيني. وما بين هؤلاء جميعاً وأحزاب الملوك وأحزاب الطوائف ضاعت الجهود الوحدوية وضاعت إمكانات التنمية المستقلة وضاعت فلسطين، وكادت أن تضيع الأمة.

وطالما أن ظلالاً من الشك قد ألقيت إن لم يكن على نزاهة وإخلاص هذه القيادات الوطنية فعلى حكمة ورجاحة عقل هذه القيادات التي تضحي بالمصالح العليا للبلاد والأهداف القومية للأمة لمنافع شخصية أوحزازات وعداءات ثانوية. ولذلك لم يكن عسيراً أبداً على إدارات الانتداب الاستعماري أن توجس في النفوس من هؤلاء القادة، ونحن حتى هذه اللحظة لا نعلم عن يقين وربما لن نعلم أبداً من كان القائد الوطني الحقيقي ومن كان صنيعة الدول الكبرى، من كان المناضل المخلص ومن كان ربيب المستعمر الزائف[٢٣].

وبالرغم من النجاح الواضح الذي حققته الدول الكبرى في شق وحدة صفوف المعارضة والتشكيك بقياداتها، إلا أن هذه القيادات وجدت مجالاً ولو محدوداً لحرية الحركة بسبب تعدد الجهات الاستعمارية وبسبب التنافس بينها. ولذلك فإن الحرب العالمية الثانية تمثل نقطة تحول تاريخية في الصراع بين العرب والدول الأمبريالية.

(٨)

فقد برزت الولايات المتحدة بعد الحرب كدولة عظمى ورثت مصالح الغرب الأمبريالي في المنطقة ووحّدتها، ودفعت بالقوى السياسية المحلية المتصارعة إلى حالة الاستقطاب الأيديولوجي الذي فرضته على العالم من خلال الحرب الباردة التي أعقبت الحرب العالمية الساخنة بقليل. وهنا لأول مرة يتخذ التآمر على العرب (وغيرهم من شعوب العالم الثالث (كل أبعاده الحقيقية ومواصفاته الفعلية. فهناك جهة واحدة تقوم بالتآمر بشكل واع مقصود، ويتخذ هذا التآمر أشكالاً مختلفة ماكرة مبطنة خادعة أحياناً وعلنية سافرة تباع وتشتري فيها

الذمم أحياناً أخرى. وعندما يكون النشاط التآمري سرياً فمن الصعب إثباته بشكل نهائي وقاطع لافتقاد من يريد ذلك إلى الدليل القطعي.

ولكن واحداً من أشكال المكر في هذه السياسة الخبيثة هو ليس التشكيك بإخلاص القادة السياسيين فقط وإنما تسريب المعلومات بشكل واعٍ مدروس عن ضخامة هذه الفعاليات التآمرية وشموليتها، وفداحة محاولة مقاومتها والويل والثبور الذي سيصيب العرب إن هم فكروا في ذلك. وهكذا يصور للعرب أن خلف كل زاوية جاسوساً لأميركا، وبين أصلب المناضلين وأخلص القادة من يعمل لحسابها، وأن هناك دائماً «طبخة» تعد في المطبخ الأميركي وأن خيوط مسرح العرائس تحرك من الدمى حسبما تشتهي السياسة الأميركية. بل إن هذه الدولة العظمى تعلم كل شيء وتعد العدة لكل طارىء قبل وقوعه بزمان، وهي قادرة على إنزال العقاب بمن لا ترضى عنه وعلى تغيير أو تصفية من تشاء من الحكام، ولا تحد قدرتها حدود.

ومن منّا لم تهزه قراءة كتاب مايلز كوبلاند: لعبة الأمم (١٩٦٩)، وهل هناك أروع من تصوير أمم الأرض ما بين ضعيفها وسمينها على أنها بيادق يجري تحريكها في وزارة الخارجية الأميركية حسب سيناريوهات لعبة الأمم. ثم يأتي فيليب أكي ليفضح وكالة الاستخبارات الأميركية ويكشف قوائم بأسماء وعناوين عملائها[٢٤].

ثم تنشر في وقت متقارب قوائم بأسماء الأشخاص الذين تلقوا مساعدات من وكالات التجسس الأميركية، وكل هذا مقصود ومدروس خاصة لأن هذه القوائم لم تتضمن أسماء القادة السياسيين فحسب بل تضمنت كذلك أسماء طلاب جامعيين ونقابيين بارزين وصحفيين وأدباء وكتاباً لم يكن يرقى لإخلاصهم ونزاهتهم شك. والعبرة في كل هذا واضحة طبعاً وهي أن وكالات التجسس الأميركية تستطيع الوصول إلى كل مكان ولمن تشاء.

وحتى نفصل ـ قدر المستطاع ـ الحقيقة عن الخيال فلا بد لنا أن نعترف بأن التآمر الأمبريالي الأميركي على العرب (كما على العالم الثالث) حقيقة واقعة تستخدم فيه كل ما توصلت إليه الأساليب المتطورة في جمع المعلومات والإدارة الحديثة والتنسيق الراقي والاستخدام الواعي لنتائج العلوم والتكنولوجيا. كل هذا صحيح ولا بد أن نعترف به.

ولكن لا بد لنا أن نعترف أيضاً بأن هناك كثيراً من المبالغة في قدرة أميركا، وقدرا غير يسير من التهويل بإمكانية أميركا على التحكم بمسار الأمور على نطاق عالمي. ففي كثير من الأحيان تعكس السياسات الأميركية قصر النظر والتخبط (وحتى الغباء في بعض الحالات)، وهناك أيضاً العديد من الهفوات وثم الأخطاء الفادحة في التقدير أو في تنفيذ هذه السياسات، فمنفذوها في النهاية بشر تنقصهم بشكل واضح الخبرة في رسم السياسات الأمبريالية على نطاق عالمي.

خذ على سبيل المثال ما كشفه ستيفن كرين في كتابه الذي صدر مؤخراً بعنوان «الانحياز». فمن خلال العديد من الوثائق التي حصل عليها هذا الكاتب توصل إلى الاستنتاج بأن الولايات المتحدة تتآمر على العرب حسب ما ورد بالنص في مذكرة الجنرال أرسكين مساعد وزير الدفاع إلى الجماعة المشتركة للتجسس التابعة إلى مجلس الدفاع القومي الأميركي بتاريخ ١٩٥٦/٧/١٧، أي بعد ثلاثة أسابيع من تأميم قناة السويس:

«.. إذا خرج (عبد) الناصر بمكانة عالية (من أزمة السويس) فإن هذا سيعطي تيار الوحدة العربية

(Pan-Arabism) دفعة قوية مما قد يشكل خطراً داهماً على استمرار بقاء اسرائيل. (لا بد أن) بن غوريون، والحالة كما ذكرنا أعلاه، يقدر إمكانية حرب وقائية تهدف إلى إبطاء معدل التماسك العربي»[٢٥].

ومع أن بن غوريون قد شن حربه الوقائية على عبدالناصر إلا أن عبدالناصر قد خرج فعلاً بمكانة عالية بين العرب والعالم الثالث عامة. ولذلك، وتحقيقاً لهدف «إبطاء معدل التماسك العربي»، اقتضى حرباً أخرى بعد إحدى عشرة سنة في حزيران ١٩٦٧. ولكن بدلاً من أن تستغل أميركا إسرائيل كما حصل في سنة ١٩٥٦ فإن إسرائيل هذه المرة هي التي تلاعبت بأميركا تحقيقاً لأغراضها الخاصة كما أوضح كرين في كتابه السالف الذكر[٢٦].

فالمسألة حسب تعبير والت رستاو مستشار الرئيس جونصون في ٣ حزيران سنة ١٩٦٧ هي «إطلاق العنان» (Unleash) للإسرائيليين في شن الهجوم (الذي أطلق عليه اسم: صيد الديك الرومي) لتحقيق أربعة أهداف: (١) إخراج الروس، (٢) تدمير التجهيزات العسكرية السوفييتية، (٣) الإطاحة بعبدالناصر، (٤) احتلال الأراضي التي ستجبر الدول العربية المحيطة بإسرائيل على الجلوس حول مائدة المفاوضات[٢٦].

وهذا كله يعكس إلى أي حد وصل ضلوع الولايات المتحدة في التآمر على العرب، ويعكس كذلك إلى حد نجاح الولايات المتحدة في إبطاء معدل التماسك العربي. إن سر نجاح السياسة الأميركية هو قدرتها على تحمل الخسائر المادية، وإمكاناتها التمويلية الفائقة، ووفرة من يتعاونون معها من الحكام والجلاوزة ما بين مثقف وجاهل، عن وعي أو عن تعامي.

ولكن هناك أمثلة ناصعة على كيفية دحر هذه السياسات وهزيمتها من كوبا إلى فيتنام وإلى لبنان. ولذلك فليس هناك أي مبرر لليأس والقنوط المصاحب للعقلية التآمرية التي تسود بين العرب هذه الأيام، والتي تصور الوضع وكأنه «طبخة» تطبخها الولايات المتحدة دون أن يكون فيه للعرب حول ولا قوة. فالولايات المتحدة ـ حسب التعبير الشائع هذه الأيام ـ تمتلك كل أوراق اللعبة، وهو هراء المستسلم العاجز.

(٩)

أما بعد فإن العقلية التآمرية هي طريقة في التفكير الانفعالي تنبني على الاعتقاد بأن العرب قومية متميزة قد اختيروا لأداء رسالة حضارية، ولذلك فهم ضحايا لمؤامرة تاريخية تستهدف رسالتهم الحضارية والقضاء عليهم كأمة وكجماعة دينية. وقد حاولنا أن نبين أعلاه أهم أطوار هذه المؤامرة التاريخية حسب هذه الطريقة في النظر إلى الأمور.

وتستمد العقلية التآمرية فاعليتها من مصدرين: (أ) التعصب القومي الذي يجعل من العرب قومية متميزة بشكل استثنائي؛ و(ب) من التعصب الديني الذي يجعل من العرب أصحاب رسالة أخلاقية ـ تمدينية يجسدها الإسلام. وفي كلا الحالتين تتضمن هذه العقلية دعوة ضمنية للانكفاء على الذات وللانغلاق الحضاري. وبالرغم من العداء المستميت بين القوميين المتعصبين والمتدينين المتعصبين فإن تفسيراتها تصب في مجرى واحد، كما في شعار: عز الإسلام بعز العرب فإذا ذل العرب ذل الإسلام. ومع أن التآمر على العرب وشعوب العالم الثالث بصورة واعية منظمة قد ارتبط بظهور الدول الاستعمارية ـ الامبريالية الحديثة في القرن التاسع عشر، إلا أن العقلية التآمرية توسع النطاق التاريخي للنشاطات التآمرية كثيراً كما رأينا، وبشكل يفتقر إلى الأدلة المقنعة.

وتعزو العقلية التآمرية عادة وقوع الأحداث إلى جهة واحدة مدبرة وفي أحيان كثيرة لا توجد هذه في الواقع. وتفترض هذه العقلية ترابطاً وتنسيقاً واعياً بين هذه الأحداث وهذا ما لا يتحصل في الواقع دائماً. وفي أحيان كثيرة تخلط العقلية التآمرية الحقيقة بالوهم فتضيع الأولى بسبب الثاني.

وترفض العقلية التامرية التفسيرات المنطقية البسيطة حتى وإن كانت أقرب إلى الحقيقة، وتفضل عليها التفسيرات الغامضة المعقدة التي يستدل عليها بالرموز والشواهد والمعميات وإن كانت تستند إلى متناقضات لا تجتمع. وتصور العقلية التآمرية استهداف العرب كأمة وكجماعة دينية على أنه صراع حياة وموت، أي صراع من أجل البقاء. وبذلك تخلط هذه الطريقة في التفكير بين التنافس «الطبيعي» والصراع الاعتيادي بين الحضارات والجماعات الأثنية، وبين الصراع الذي يكون مجموعه صفراً. فليست كل أنواع الصراع صراعات إبادة، بحيث أن ما يكسبه خصم هو بالضبط ما خسره الخصم الآخر.

ولذلك، وحتى لا نصاب بهذه العقدة التآمرية المولدة للشلل، لا بد من تمحيص القضايا والمعلومات، وتوخي الموضوعية والواقعية في التحليل والتعليل، وتجنب المبالغة في تصوير تفردنا وفي تعالي رسالتنا الخالدة. فما نحن في النهاية إلا أمة كبقية الأمم تسعى إلى الحرية والرقي. وإذا أردنا التميز والتفرد فما ذلك إلا لأننا لا بد نريد المساهمة أكثر من غيرها أو أفضل من غيرنا في إغناء الحضارة الإنسانية لخير البشر جميعاً.

الحـــواشي

(١) Maxime Rodinson. The Arabs. The University of Chicago Press, 1981, P.X.

(٢) لتقييم حديث لهذه السياسة، انظر:

Richard Morrock, «Heritage of Strife: The Effects of Colonialist» Divide and Rule» Strategy Upon the Colonized Peoples», Science and Society, Vol. xxxv11, No. 2, 1973, PP. 129-151.

(٣) عبدالرزاق الحصّان: المهدي والمهدوية. نظرة في تاريخ العرب السياسي. بغداد، مطبعة العاني، ١٩٥٧، ص ١٦ ـ ١٧.

(٤) لأخذ فكرة عن الضجة التي أحدثها كل من هذين الكتابين وردود الأفعال المختلفة لها، انظر:

عبدالرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية. ١٠ أجزاء، ط ٦، بيروت: مركز الأبجدية، ١٩٨٢. ج ٢، ص ٨٨ ـ ٨٩؛ ج ٣، ص ٢٤١ ـ ٢٤٣.

(٥) هناك مؤلفان حاولا التوصل إلى الإجابة عن هوية هذه الجهة التآمرية ولكنهما انتهيا إلى نتيجتين متناقضتين كلياً، وهما محمد عبدالله الغريب في كتابه المعنون (وجاء دور المجوس، ١٩٨١) ومحسن الأمين في كتابه (تجديد كشف الارتياب في اتباع محمد بن عبدالوهاب، ١٩٥٢).

(٦) العقلية التآمرية تربط بين الشيعة واليهود والنصارى بشكل دائم، ويتجلى هذا الربط في شخص عبدالله بن سبأ مثلاً الداعية الشيعي الذي كان يهودياً فأسلم. أو في كون أن هولاكو الغازي المغولي كان له وزير شيعي وزوجة نسطورية.

(٧) انظر: مقدمة رضوان السيد الجيدة لكتاب الماوردي قوانين الوزارة لاستخلاص فكرة عامة عن المناخ الفكري والسياسي لهذه الفترة. أبو الحسن الماوردي: قوانين الوزارة وسياسة الملك. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩، خاصة ص ٢٠ ـ ٨٨.

(٨) عبدالرزاق الحصّان: المهدي والمهدوية. م. س. ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٩) الإشارة إلى صلاح الدين الأيوبي السلطان المسلم الذي حرر بيت المقدس من حكم الصليبيين (١١٨٧م ـ ١١٩٠م).

(١٠) خاصة في الفترة بين ١٥٢٥م ـ ١٥٧١م. انظر:

Norman Itzkowitz. Ottoman Empire and Islamic Tradition-The University of chicago press, 1980, pp. 34-35.

(١١) لاحظ أن هذا هو نفس تاريخ تتويج شارلمان الذي يعتبره بعض الكتاب البداية الرسمية للإقطاع والعصور الوسطى في أوروبا. أي أن بداية الازدهار العربي تزامنت مع بداية الانحطاط الأوروبي، انظر: خلدون حسن النقيب: تساؤلات حول بعض الملامح الخاصة بالمجتمع وتاريخه. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد ١، العدد ٢، ربيع ١٩٨١، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

(١٢) عنصر العقلية التآمرية واضح كل الوضوح في كتاب إدوارد سعيد عن الاستشراق، انظر:

S.J.Al-Azm, «Orientalism and Orientalism in Reverse», Khamsin, No. 8, 1981, pp. 5-26.

(١٣) آرثر كوستلر: امبراطورية الخزر وميراثها. القبيلة الثالثة عشرة. منشورات: فلسطين المحتلة، لجنة الدراسات الفلسطينية، بدون تاريخ.

Arthur Koestler. The Khazar and its Heritage. London: Hutchinson, 1976, part. II.

(١٤) آرثر كوستلر: الترجمة العربية. ص ٢٢٤ ـ ٢٢٦.

(١٥) Arnold Toynbee. A Study of History. London: Oxford Univ. Press, Vol. 1, p. 399.

(١٦) من المهم أن يدرك القارىء بأن الدولة العثمانية حتى مجيء إسماعيل شاه الصفوي كانت امتداداً حضارياً للعالم الإيراني، ولذلك فإن فرض إسماعيل شاه المذهب الشيعي على إيران قد وجه ضربة قاصمة لثقافة العثمانيين الإيرانية بأن قطع جذورها. وعاش العثمانيون بعد هذا التاريخ، حسب تعبير توينبي، حياة ثقافية ميتة (Cultural life-in-death) حتى مجيء كمال أتاتورك وفرضه الثقافة الغربية على تركيا.

Toynbee, ibid, p. 395.

(١٧) حسب رواية ستافريانوس.

L.S. Stavrianos. Global Rift: The Third World Comes of Age. New York: William Morrow, 1981, p. 139, and chap. 6.

(١٨) لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث. موسكو: دار التقدم، ١٩٧١، ص ١٥٣ ـ ١٦٦.

(١٩) السيد فهمي الشناوي: «شخصيات في التاريخ المعاصر. مجلة الهلال، مارس ١٩٨٣، ص ٧١ ـ ٧٢.

(٢٠) تتضح الصلة بين الصهيونية والماسونية في «بروتوكولات حكماء صهيون»، وهو كتاب مجهول المؤلف وجهة النشر الأصلية.

(٢١) حول تاريخ (Entente Cordiale) (بين فرنسا، روسيا، وانكلترا)، انظر:

David Thomson. Europe since Napoleon. London: Longman, 1983, 2nd. ed. pp. 490-500.

(٢٢) خدوري يوفر قائمة مختصرة لهذه الصراعات تفي بالغرض.

Elie Kedourie. Arabic Political Memoirs, and other Studies, London: Frank Cass, 1974, pp. 28-58.

(٢٣) فقد وصل التشكيك بالقيادات الوطنية والسياسيين البارزين عند كاتب مثل موفق بن المرجة إلى حد الإسفاف والابتذال. فهذا الكاتب يوزع التهم يميناً ويساراً لكل من سوَّلت له نفسه معارضة «الخلافة العثمانية» أو اعتناق المبادىء القومية ـ العلمانية. والمحزن في الأمر أن كتابه هذا هو رسالة ماجستير نالها في إحدى الجامعات العربية المحترمة، انظر:

ـ موفق بن المرجة: صحوة الرجل المريض، أو السلطان عبدالحميد الثاني والخلافة الإسلامية، الكويت: مؤسسة صقر الخليج، ١٩٨٤.

(٢٤) Philip Agee. Inside the Company: C.I.A. Diary. London: Allen Lane, 1974.

(٢٥) العبارة كما وردت بالنص:

«Preventive war aimed at stalling the rate of Arab cohesion». Stephen Green. Taking Sides: Americas Secret Relations with a Militant Israel. New York: William Morrow, 1984, Document No. 9, p. 329.

(٢٦) Stephen Green, ibid, pp. 180-242.

(٢٧) ibid, p. 199.

من أبحاث الأعداد السابقة

العدد الثاني / صيف ١٩٨٤

- التحليل العلمي للدعاية — نادية سالم
- وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر — تركي رابح

العدد الرابع / ديسمبر ١٩٨٣

- التكوين الاقتصادي الاجتماعي وأنماط الشخصية العربية — سمير نعيم
- العامل النووي في الصراع العربي الاسرائيلي في ضوء العدوان الاسرائيلي ضد المفاعل النووي العراقي — عمر ابراهيم الخطيب

العدد الثالث / خريف ١٩٨٤

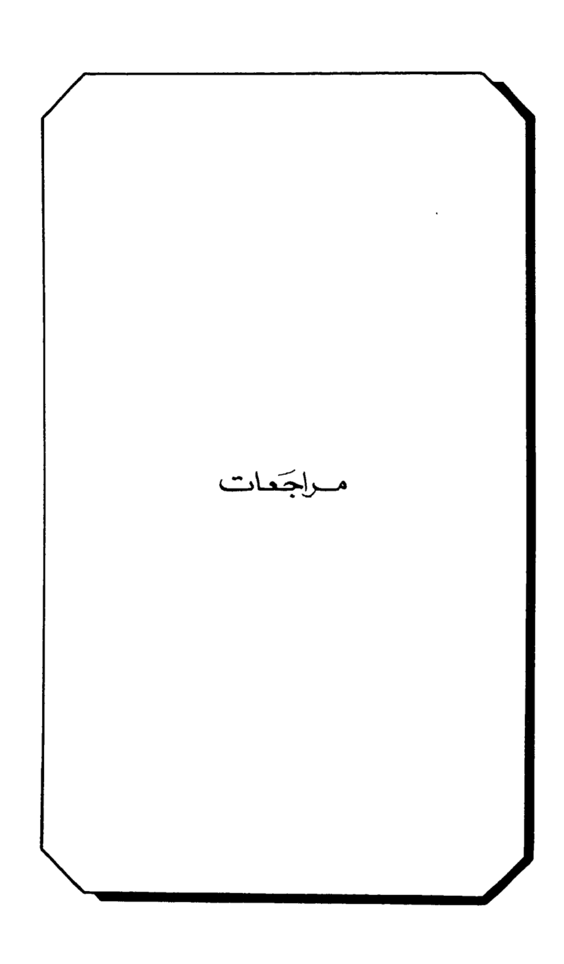
- الإدمان الكحولي: المشكلة المراوغة — عزت اسماعيل
- السلطة والشرعية في الدول النامية — عبدالله هدية
- تعيين وترقية أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت — مبارك العبيدي

من أبحاث الأعداد القادمة

ـ الأمن الغذائي في الكويت	محمد رشيد الفيل
ـ أثر العوامل النفسية في التنمية	السيد حامد
ـ التواصل في المؤسسات الإعلامية	صالح أبو اصبع
ـ علاقة التعليم العالي بمستوى الحكم الأخلاقي	محمد رفقي عيسى
ـ علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية	إبراهيم رجب
ـ دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال	فيولا البيلاوي



الفهرست
كشّاف الدوريّات العربية
أول مشروع توثيقي لأهم الدوريات العربية
كشاف شامل بأسماء المؤلفين وآخر بالموضوعات
أداة ضرورية لكل باحث وصاحب قرار



مراجَعات

إبراهيم شحاتة، الوجه الآخر للأوبك: المساعدات المالية للعالم الثالث، لونجمان، لندن (١٩٨٢)، ٢٨٠ صفحة ـ ٥,٩٥ جنيهاً استرلينياً.

I. Shihata, ***The Other Face of OPEC: Financial Assistance to the Third World,*** *Longman, London (1982), pp. 280, $ 5.95.*

مراجعة: محمد إبراهيم الحلوة
قسم العلوم السياسية/ جامعة الملك سعود

منذ أن بدأ التغير الجذري لأسعار البترول عام ١٩٧٣م ودول الأوبك تواجه حملة إعلامية مصدرها الدول المستوردة للبترول وبالذات الصناعية منها ومضمونها اتهام الدول المصدرة للبترول بالانتهازية ومحاولة إعادة توزيع الثورة الدولية لصالحها وعلى حساب الدول الصناعية والنامية، مما سبب أزمة اقتصادية في الدول المتقدمة وأعاق نمو الدول المتخلفة. ونظراً لغياب الاستراتيجية الإعلامية وضعف الأداء الإعلامي للدول المصدرة للبترول وجدت هذه الحملة الإعلامية طريقاً سهلاً لبلوغ الرأي العام العالمي.وتوجيهه لصالح الدول المستوردة للبترول.

في الآونة الأخيرة صدر كتاب يبشر بمرحلة جديدة من العمل الإعلامي للدول المصدرة للبترول. الكتاب حمل عنوان «الوجه الآخر للأوبك: المساعدات المالية للعالم الثالث» ومؤلفه الدكتور إبراهيم شحاته. لقد استمد الكتاب أهميته من تميزه بقوة المنطق وعمق التحليل ووفرة المعلومات. بالإضافة إلى ذلك فإن الخلفية العلمية والعملية التي يتمتع بها المؤلف ساهمت في إعطاء الكتاب أهمية خاصة. فالدكتور شحاته جمع بين المعرفة الأكاديمية والخبرة العملية. فلقد حصل على عدد من الدرجات العلمية آخرها شهادة الدكتوراه من جامعة هارفارد الأميركية، ونشر عدداً من الكتب والمقالات ويعتبر حجة في القانون الاقتصادي الدولي. بالإضافة إلى هذه الخلفية العلمية فإن الدكتور شحاته قد عمل مستشاراً قانونياً لدى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ومديراً عاماً لصندوق الأوبك للتنمية الدولية.

يتكون الكتاب من مجموعة مقالات نشرت في مجلات متخصصة أو ألقيت في مؤتمرات دولية. ويضم الكتاب في طياته مائتين وستين صفحة من الحجم المتوسط مقسمة إلى ستة عشر فصلاً موزعة على ثلاثة أجزاء رئيسية. في هذه الأجزاء يتطرق المؤلف للجوانب المختلفة للمساعدات التي تقدمها دول الأوبك للدول النامية. وفي مناقشته لتلك الجوانب المختلفة ينطلق المؤلف من حقيقة أساسية وهي أن دول الأوبك كأقطار نامية بدأت مساعدتها بأهداف مختلفة عن أهداف الدول المانحة التقليدية. فبينما استخدمت هذه الدول مساعداتها المالية لإيجاد أسواق لمنتوجاتها أو لتحافظ على مناطق نفوذها السياسي، فإن دول الأوبك في تقديمها

للمساعدات المالية للدول النامية لم تسع لمثل تلك الأهداف. لقد بدأت بعض دول الأوبك مساعداتها في أوائل الستينات وانطلقت من مفهومها لتلك المساعدات من التزامات أخلاقية نحو الدول المتخلفة. إن إحساس دول الأوبك تجاه المجموعة التي تنتمي إليها وإدراكها للمتطلبات الاجتماعية للاستقرار دفعها للعطاء حالما توفرت لها الثروة.

يتضمن الجزء الأول من الكتاب تسعة فصول ويركز على مساعدات الأوبك للدول النامية. وفي بداية هذا الجزء يشير المؤلف إلى الانطباع عن دول الأوبك وهي أنها مجموعة دول غنية ويصفه بأنه انطباع خاطىء. فدول الأوبك لا تزال في المراحل الأولى من التطور إذا ما قيس التطور بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية وليس بمؤشرات الثروة النقدية. إن كل أقطار الأوبك تواجه عجزاً في المواد الغذائية وبعضها يعتمد كلية على الاستيراد. كما أن كل أقطار الأوبك ليس لها قاعدة صناعية وباستثناء أندونيسيا فإن كل أقطار الأوبك ليست لديها صادرات أساسية بجانب البترول. مضاف إلى ما سبق خمس من أقطار الأوبك مدينة في السوق المالية الدولية.

لقد بني الانطباع الخاطىء عن غنى دول الأوبك وقوتها الاقتصادية على اعتبارين: الأول، ارتفاع معدل الدخل الفردي لأربعة من أقطار الأوبك نتيجة لقلة عدد سكان هذه الدول. الثاني، السيولة التي تراكمت لدى خمس من دول الأوبك نتيجة لإنتاجها البترول بكميات أكثر من حاجتها الحالية. الاعتبار الأول يعني أن الأفراد في الدول الأربع الغنية أصبحوا أغنى من حيث الثروة في الوقت الحاضر من الماضي. لكن ليس بالضرورة وضع الأقطار التي ينتمي إليها الأفراد في مستوى الدول الغنية حقاً والتي تستمد ثروتها من الإنتاج من قاعدة صناعية أو زراعية صلبة. أما الاعتبار الثاني فيجب أن لا يقودنا لخطأ اعتبار السيولة ثروة. إن تحويل مورد طبيعي ناضب إلى سيولة ليس بالمقدور استيعابها في الحال في استثمارات وطنية مفيدة قد يجعل البلاد أفقر وليست أغنى في المدى الطويل.

إن ما يميز مساعدات دول الأوبك عن مساعدة «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» هي أنها ليست مربوطة بشراء سلع أو خدمات من دول الأوبك. بل إنها تذهب لشراء سلع من دول أخرى من بينها الدول الصناعية الغربية. لذا فهي تفيد كلاً من الدول المتقدمة والدول النامية. كما أنها تقدم بدون التفكير في الحصول على عائد مالي. وهذه الميزة هامة جداً حينما ندرك أن كل دولار تقدمه الدول الغربية على شكل مساعدة مشروطة (مربوطة) لدولة أخرى يؤدي إلى زيادة دولارين أو ثلاثة في الدخل القومي الإجمالي للدولة التي قدمت المساعدة.

إن اتهام الغرب لدول الأوبك بأن مساعداتها تذهب لأقطار محدودة تربطها بدول الأوبك علاقات قوية وخاصة هو اتهام لا أساس له من الصحة لا شك أن جزء كبير من مساعدات دول الأوبك الثنائية تذهب للأقطار المجاورة لدول الأوبك والتي تربطها بدول الأوبك علاقات قوية. ولكن هذا الاتجاه هو الاتجاه السائد في المساعدات الثنائية. فمثل هذه المساعدات عادة تذهب إلى دول تربطها بالدولة المانحة علاقات سياسية، اقتصادية، وثقافية خاصة. فمعظم المساعدات الفرنسية الثنائية تذهب إلى الدول التي تتكلم الفرنسية. ومعظم المساعدات الثنائية البريطانية تذهب لدول «الكومون ولث». رغم هذه السمة الدولية في المساعدات الثنائية، فإن ما يميز مساعدات الأوبك عن غيرها هو أنها لم تنحصر في المساعدة الثنائية. فهي بالإضافة إلى هذا النوع من المساعدة وسعت دعمها لمؤسسات التمويل الدولية حيث بلغ هذا الدعم ٣٠٪ من إجمالي مساعدات الأوبك في الفترة ١٩٧٧م ــ ١٩٧٩م. أما بالنسبة لصندوق الأوبك للتنمية الدولية فإن أكثر من ٧٩ دولة في آسيا وأفريقيا

وأميركا اللاتينية استفادت من قروضه المباشرة. لذا فمساعدات الأوبك تجاوزت في نطاقها السمة الإقليمية وغلبت عليها السمة الدولية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه منذ عام ١٩٧٤م وسع كل من الصندوق الكويتي، والصندوق السعودي، وصندوق أبو ظبي، والصندوق العراقي للتنمية من نطاق مساعداتها وأعطتها بعداً عالمياً حيث جعلت أي قطر نامي مؤهل لطلب المساعدة والتسهيلات حتى وإن لم يكن دولة عربية.

اخيراً، كثيراً ما يرد في الاتهامات الموجهة للأوبك قلة أو عدم كفاية مساعداتها المالية مقارنة بمدخولاتها القومية. وهذا الاتهام يحتاج إلى توضيح وتعليق. لقد أوصت كل من الأمم المتحدة ولجنة «برانت» الدول المانحة بأن ترفع مساعداتها الخارجية لتصل عام ١٩٨٥م ٠,٧ ٪ من دخلها القومي. وإذ ما قبلنا هذه النسبة كمقياس لاهتمام الدول الغنية بالدول الفقيرة فإن دول الأوبك تجاوزتها عدة مرات. ففي عام ١٩٧٥م تجاوزت مساعدات قطر الخارجية هذه النسبة بأكثر من إحدى وعشرين مرة، والسعودية بأكثر من أربع مرات. حينها ندرك هذه الحقائق لا يمكن القول بأن مساعدات دول الأوبك غير كافية. والأهم من ذلك هو الإدراك بأن مساعدات الأوبك لم تقدم للدول النامية كتعويض عن الارتفاع بالأسعار، كما يعتقد البعض. والدليل على ذلك أن بعض دول الأوبيك ـ الكويت مثلاً ـ بدأت برنامج مساعداتها الخارجية في أوائل الستينات قبل الارتفاع الكبير في الأسعار وحينها كان البترول سلعة رخيصة جداً.

إذا كان ما سبق يتحدث عن ماضي وحاضر التعاون بين دول الأوبك وبقية الدول النامية فإن مستقبل هذا التعاون يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار. وقبل تحديد مجالات التعاون في المستقبل بين دول الأوبك وبقية الدول النامية يلزم الإدراك بأن السيولة المتاحة لدول الأوبك والتي مكنتها من تقديم المساعدات المالية المباشرة سوف لن تستمر في مستواها الحالي وهذا يعني أن دول الأوبك قادمة على إعادة النظر في استراتيجيتها للمساعدات الخارجية على ضوء التطورات التي تحدث لمدخولاتها النقدية. ولتطوير بديل أقوى للتعاون لا يعتمد على توفر السيولة النقدية لدول الأوبك بقدر ما يعتمد على الرغبة في التعاون والمصالح المتبادلة. يطرح الدكتور شحاته عدة مجالات للتعاون يرى أنها متى طورت فإنها ستضع أسساً قوية للتعاون بين دول الأوبك وبقية الدول النامية.

إن أول هذه المجالات هو استفادة الأوبك من مكانتها ومقدرتها على التحكم في تصدير البترول لإرغام الدول الصناعية على المساهمة في تنمية الدول المتخلفة وذلك بفرض ثمن إضافي على سعر كل برميل زيت يتم تصديره ومن ثم تحويل عائد الثمن الإضافي إلى الدول النامية حسب خطة معينة تضمن عدالة التوزيع بين الدول النامية. مثل هذه الخطوة ستجد اهتمام الأوبك في تنمية الدول المتخلفة إذ أنها ستحول مساهمة الدول الصناعية في تنمية الدول النامية في مسألة اختيارية إلى مسألة إجبارية.

ثاني هذه المجالات هو التوظيف التجاري من قبل دول الأوبك في بقية الدول النامية. لا شك أنه توجد فرص كبيرة للاستثمارات في الدول النامية غير المصدرة للبترول، لكن هذه الفرص لم تستغل واستغلال هذه الفرص عن طريق التوظيف من قبل دول الأوبك سيضع قاعدة قوية ومستمرة للتعاون بين دول الأوبك وبقية الأقطار النامية. إلا أن ما يجب إدراكه هو أن فرص التوظيف التي ستحقق لدول الأوبك قيم أصولها وعائد مقبول وفي نفس الوقت تفيد الدول النامية عليها بعض القيود. فالمؤسسات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية يجب أن تقوى وتزداد فعاليتها. كما أن إجراءات أخرى يجب أن تتخذ للحد من المخاطر غير التجارية وبالذات ذات الصلة بالاستقرار السياسي.

ثالث هذه المحاولات هو التعاون التجاري بين دول الأوبك والدول النامية. لقد شهد هذا التعاون نمواً

ملحوظاً منذ عام ١٩٧٣م إذ ارتفع معدل التبادل التجاري إلى ٤٠ ٪ سنوياً سواء في التصدير أو الاستيراد. ورغم هذا التطور الملحوظ لا يزال هناك فرصة لتطويره أكثر، وذلك عن طريق تطوير ميكانيكية العلاقات التجارية بين دول الأوبك وبقية الأقطار النامية.

ثم إن هناك العمالة وما لها من دور في تنمية الدول التي استوردتها والدول التي صدرتها. فمن المعروف ان عدداً من دول الأوبك وبالذات الغنية منها تستخدم عمالة من عدد من الدول النامية وبالذات من الدول المجاورة. وفي عام ١٩٧٧م بلغ إجمالي تحويلات العمالة من دول الأوبك إلى دول نامية أخرى عشرة آلاف مليون دولار أميركي. لا شك أن هناك تكلفة ومشاكل اجتماعية لهذه العمالة في الدول المصدرة والمستوردة لها. لكن تخطيط هذه العمالة سيحد من هذه المشاكل وسيجعل تحرك القوى العاملة عنصر بناء في علاقات دول الأوبك مع بقية الدول النامية.

أخيراً هناك مجال للتعاون الفني بين دول الأوبك وبقية الدول النامية. فدول الأوبك يمكنها توظيف خبرتها في مجال البترول لتنمية مصادر الطاقة الأخرى في الدول النامية. كما أن بعض الأقطار النامية قد تفيد دول الأوبك في مساعدات فنية في مجالات أخرى.

لقد ولد التعاون في مجال التنمية بين دول الأوبك وبقية الدول النامية بميلاد الصندوق الكويتي للتنمية العربية عام ١٩٦١م. ولقد جسد هذا التعاون وحدة العالم الثالث وأوجد فكرة جديدة في مجال المساعدات الخارجية تتمثل في أن كلاً من المانح للمساعدة والمستفيد منها من مجموعة الدول النامية. وبعد عام ١٩٧٣م شهدت استراتيجية المساعدات الخارجية لدول الأوبك تطوراً ملحوظاً حيث توسع المدى الجغرافي للمساعدات سواء من حيث عدد الدول التي ساهمت في المساعدة أو من حيث الدول المستفيدة منها. فقبل عام ١٩٧٣م كان عدد الدول المانحة للمساعدات من مجموعة الأوبك لم يتجاوز ثلاث دول. أما اليوم فإن عشرة من أعضاء الأوبك يقدمون المساعدات الدولية بشكل ملموس ومنتظم، في حين أن كل أعضاء الأوبك الثلاثة عشر يساهمون في صندوق الأوبك للتنمية الدولية رغم أن متوسط الدخل الفردي في بعضها منخفض، وعانى عدة مرات من عجز في ميزان مدفوعاته، ويعتبر مقترض منتظم في سوق المال الدولية.

إن مستقبل مساعدات الأوبك سوف يتأثر بعاملين: الطريقة التي تقدم بها المساعدات، والتطورات في عائدات البترول. فالجزء من مساعدات الأوبك الذي يقدم من خلال صناديق التنمية الوطنية سوف يستمر لفترة، لأن هذه الصناديق لها رأس مال خاص بها وسوف تديره بطريقة تضمن لها البقاء. أما الجزء الآخر من المساعدات والذي يقدم عن طريق الحكومات مباشرة فسوف يعتمد استمراره على أسعار البترول وعائداته. بالإضافة إلى ذلك فإن التنمية في دول الأوبك يجب أن تعتبر. إن مقدرة الاقتصاد الوطني لدول الأوبك على امتصاص السيولة سوف تزداد بمرور الوقت. وبما أن البترول أصل ناضب فإن هذا سيزيد من الأولوية التي تعطى للاقتصاد الوطني. إن الأقطار المصدرة للبترول تدرك أن السيولة الفائضة التي تحت تصرفها في الوقت الحاضر لا تعتبر دخلاً وإنما أصولاً ورقية حصل عليها مقابل أصول طبيعية ضمن شروط واتفاقيات غير عادلة. إن دول الأوبك تعتمد كلية على هذه الأصول سواء الورقية أو الطبيعية لمستقبلها الاقتصادية وعليها مسؤوليات تجاه الأجيال القادمة خصوصاً وإن معظم دول الأوبك ليس لها مصادر طبيعية أخرى بجانب البترول.

* * *

الجزء الثاني من الكتاب يتضمن خمسة فصول يتطرق إلى المساعدات الخارجية العربية. لقد أصبحت المساعدات الخارجية العربية عاملاً هاماً في العلاقات الاقتصادية الدولية ومظهراً مهمًا في الدور المالي والسياسي الذي

تلعبه الدول العربية في السياسة الدولية. تتصف المساعدات العربية بمظاهر أساسية تميزها عن غيرها من المساعدات الدولية، وهذه المظاهر هي:

١ ــ المساعدات المالية العربية تتميز بكبر حجمها سواء قورنت بالناتج القومي الإجمالي أو بالثروة القومية للدول العربية المانحة للمساعدات. وكبر حجم المساعدات العربية يدركه الملاحظ حينما يقارنها بالمساعدات المقدمة من دول أخرى. فالولايات المتحدة الأميركية ــ أغنى دولة في العالم ــ تقدم ٢٢, ٠ ٪ من إنتاجها القومي كمساعدات خارجية. هذه النسبة تجاوزتها الدول الخليجية أكثر من عشر مرات. والجدول التالي يوضح ذلك:

المساعدات العربية للأعوام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٦م
كنسبة من الناتج الإجمالي القومي (الإنفاق الفعلي)

القطر	١٩٧٣م	١٩٧٤م	١٩٧٥م	
الإمارات المتحدة	٣,٧٦	٩,٩٩	١٥,٤٩	١٢,٢٢
السعودية	٤,٢١	١٠,٥١	١١,٦٥	٩,٠٤
قطر	١٥,٦٤	١٢,٦٧	١٦,٨٨	١٨,٨١
الكويت	٩,٦٢	١٢,٥٢	١٤,١٥	١١,٨٥

٢ ــ تتميز المساعدات العربية عن غيرها من المساعدات التقليدية في كونها تأتي في أقطار نامية تعتمد على مصادر ناضبة. فمقدرة الدول العربية على العطاء مستمدة من حالة مؤقتة وليس من ثروة حقيقية ناتجة من قدرة إنتاج متجددة. لذا تمثل المساعدات العربية تضحية كبيرة. يضاف إلى هذا الدول العربية التي لم تقدم مساعداتها تذهب لشراء سلع وخدمات من طرف ثالث وهو الدول الصناعية.

٣ ــ بالرغم من التنوع الكبير لأشكال المساعدات العربية فإن معظمها قدم كدعم عام لخطط التنمية ولميزان المدفوعات. هذا لا يعني أن الدول العربية تفضل هذا النوع من المساعدة لكن مساعداتها كانت استجابة للطلبات الملحة والمتكررة من الدول المتخلفة للحصول على مساعدات مرنة ليست مرتبطة بمشروع معين يحتاج تنفيذه وقتاً طويلاً. فهدف أكثر في التصرف في المساعدة وتوجيهها بما يتلائم ومصالحها.

٤ ــ المساعدات العربية تتميز أيضاً بانتشارها الجغرافي حيث شملت ٧٥ دولة بعد أن كانت محصورة قبل عام ١٩٧٤م في الدول العربية فقط. والأهم من هذا أن المساعدات العربية بلغت أقطاراً في الباسفيكي والكاريبي ليست لها علاقات اقتصادية أو سياسية مع الدول العربية مما يعكس البعد الأخلاقي والإنساني للمساعدات العربية.

٥ ــ إن جزءاً كبيراً من المساعدات العربية يصل إلى الدول المستفيدة منها عن طريق مؤسسات تنموية دولية ليس للعرب عليها سلطة مطلقة ولا حتى لهم فيها دور أساسي مثل البنك الدول والصندوق الدولي.

٦ ــ إن أهم ما يميز المساعدات العربية هو خضوع فلسفتها وتأثيرها لتغيرات جذرية منذ عام ١٩٧٤م. إن هذه التغيرات سريعة لدرجة أن أبعادها ونتائجها لا تزال تحتاج لمزيد من التحليل، فقد بدأت المساعدات العربية كاستجابة للتغيرات في الأوضاع الدولية وللضغوط الخارجية على الدول العربية. فهي لم تكن نتيجة لنمو طبيعي لخطة معينة تحدد وجهة المساعدات. إن الهيكل العام لمؤسسات التنمية العربية بدأ بتأسيس الصندوق الكويتي عام ١٩٦١م. ثم توسع حينما تحولت وظيفة الصندوق الكويتي عام ١٩٧٤م من مؤسسة لتنمية الدول العربية إلى مؤسسة لتنمية الأقطار المتخلفة في العالم مع مضاعفة رأسماله خمس مرات. نفس الشيء يمكن أن

يقال عن صندوق أبو ظبي الذي خضع لتغيرات تمثلت في توسيع الإطار الجغرافي لمساعداته وكذلك زيادة رأسماله. أما الصندوق السعودي للتنمية والصندوق العراقي للمساعدات الخارجية فمنذ البداية كان هدفهم دعم مشاريع التنمية في كل الدول النامية وليس الدول العربية فقط.

* * *

ويتضمن الجزء الثالث من الكتاب فصلاً يتطرق إلى مشكلة المجاعة العالمية ونقص المواد الغذائية في البلدان المتخلفة ودور الأوبك في حلها. وفي البداية يحدد المؤلف حجم المشكلة حينما يشير إلى أن أكثر من ألف وثلاثمائة مليون إنسان أو ثلث سكان العالم دخلهم السنوي أقل من مائتي دولار أميركي. وفي هذه المجموعة على الأقل سبعمائة وخمسون مليون يعيشون حالة فقر مدقع حيث ليس لديهم متطلبات الحد الأدنى من الملبس والمأكل والمسكن. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية فإن أكثر من أربعمائة وخمسين مليون نسمة، نصفهم أطفال، يعانون من نقص التغذية. ومنظمة الصحة العالمية تقدر أن هناك ثلاثين مليون نسمة يموتون سنوياً من أمراض ذات صلة بنقص التغذية.

هذه المشكلة في التغذية احتلت اهتمام دول الأوبك مما دفعها لإعطاء دعم كبير لإنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حيث ساهمت دول الأوبك بـ ٤٣ ٪ من رأسماله. إن معظم دول الأوبك لا تتوقع أن تستلم مساعدة من هذا الصندوق لكن اهتمامها بهذه المشكلة الإنسانية دفعها للمساهمة والمساعدة. بالإضافة إلى المساهمة في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية فإن الدول العربية ساهمت في دفع عملية التنمية الزراعية في كثير من الأقطار النامية عن طريق صناديقها القومية وعن طريق مجهوداتها الجماعية. مثال على ذلك تأسيس الدول العربية الغنية عام ١٩٧٦م الوكالة العربية للتنمية الزراعية برأسمال أولي مقداره خمسمائة وخمس وعشرون مليون دولار، على أن يزداد رأس ماله بعد ست سنوات ليصل إلى ألفين وثمانمائة مليون دولار. إن هدف هذه الوكالة تشجيع التنمية الريفية وإنتاج الأغذية مع تركيز خاص على تنمية الموارد الزراعية في السودان.

إلا أن ما يجب الإشارة إليه هو أن توفير الموارد المالية ليس كافياً بحد ذاته لحل مشكلة الغذاء العالمية. فبالإضافة إلى توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية الزراعية لحل مشكلة التغذية في المدى الطويل يلزم اتخاذ خطوات عاجلة لحل المشكلة في المدى القصير. وهنا لا بد من توفير نظام جيد لتخزين وتوزيع احتياطي قمح يكفي لتحقيق الأمن والاستقرار في المواد الغذائية وبالإضافة إلى ذلك لا بد من رفع مدخول الأسرة لتتمكن من شراء القمح المنتج أو المخزون وتحقق الهدف المرجو من التنمية الزراعية وهو القضاء على المجاعة ونقص المواد الغذائية.

* * *

وفي ختام هذا الاستعراض لكتاب «الوجه الآخر للأوبك: المساعدات المالية للعالم الثالث» يمكن القول أنه قدم مساهمة جيدة لخدمة الإعلام العربي في العالم الغربي. كما أنه قدم تحليلاً شاملاً وعميقاً لإبعاد فلسفة المساعدات العربية وجوانبها المختلفة. لا شك أن كون الكتاب يتكون من مقالات نشرت في أوقات ومناسبات مختلفة أدى إلى التكرار في بعض الفصول وعدم الترابط الكامل بين أجزاء الكتاب. لكن هذا لم يقلل من قيمة الكتاب وأهميته. وإذا كان هناك من ملاحظة على الكتاب فهي تركيزه على الصندوق الكويتي كمثال على إهماله للصناديق الأخرى رغم أن بعضها قد تجاوز في نشاطاته الصندوق الكويتي وتميز من البداية بأهداف تختلف عن أهداف الصندوق الكويتي عند تأسيسه.

□ □ □

إريك كام، وفلاديمير كلودفيشيرا، الاشتراكية والقومية، ترجمة د. وميض نظمي، بديع نظمي، الطبعة الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية ــ بيروت ــ ١٩٨٣ ــ ١٥١ صفحة.

مراجعة: محمد محمود ربيع
قسم العلوم السياسية/ جامعة الكويت

قام بهذه الدراسة الجماعية «فريق الباحثين البريطانيين في الاشتراكية والقومية» برعاية كلية البوليتكنيك في بورتسموث وذلك انطلاقاً من أن دراسة تكون الوعي لدى الاشتراكيين الأوروبيين حول القومية ومشاكلها ينبغي أن يعتمد على: الكتابات النظرية حول الاشتراكية والقومية، والمواقف العملية التي اتخذتها مختلف فروع الحركة إزاء المسألة القومية.

ويسلم الباحثون بأن الأسلوب الذي اتبعوه كان انتقائياً، ويميل إلى النزعة العملية دون النظرية وخاصة فيما يتعلق بما يلي:

ــ الأخذ بمفهوم واسع للاشتراكية يشمل الاشتراكية الماركسية وما قبلها، والاشتراكية الديمقراطية، والفوضوية.

ــ تحديد حركة الطبقة العاملة بصورة عملية كما وجدوها في أقطار مختلفة.

ــ اعتبار القومية شاملة لنظرية وممارسة الدولة، والأمة الحديثة، والحركات القومية «يسارية أو يمينية».

□ الموضوع الأول: «ماركس وانغلز والمسألة القومية» (ص ١٥)

لاحظ المؤلف أن مسألة القومية لم تحظ في كتاباتهما إلا باهتمام ضئيل جداً، ثم قفز هذا الاهتمام إلى عشرة أضعافه لدى لينين، ثم بلغ الذروة في كتابات ستالين الذي دارت نصف كتاباته حول هذه المسألة.

إن الأقطار المتحضرة في رأي ماركس وانجلز هي تلك التي تم أو يتم التغلب فيها على المرحلة الإقطاعية، ولديها تقاليد قوية في بناء الدولة، ولديها بورجوازية وبروليتاريا صاعدتان اقتصادياً وسياسياً على السواء. كان اهتمامها منصباً على أوروبا الغربية مع إضافة بولندا فقط رغم تخلفها الاجتماعي الاقتصادي وذلك لأنه ــ خلافاً لروسيا القيصرية ــ كان بها تيار راديكالي قوي يسعى إلى «ثورة زراعية تمثل الشرط اللازم للتحرر القومي». إن العنصر المحدد في رأيها لظهور الأمة هو دائماً ذو طبيعة سياسية. إنه وجود الدولة التي تسيطر عليها

الطبقة الرأسمالية ومن بعدها البروليتاريا التي ستقرن نفسها بالتالي بالأمة وتجددها بالاندماج في مجموعة عالمية من الدول الأمم عن طريق تحرير القوى المنتجة. فالمشروع الماركسي هومشروع أممي، وليس مشروعاً كوزموبوليتياً ينفي وجود الأمة لأن قيام أمة كبيرة متضامنة هو أفضل إطار للتطور التاريخي للرأسمالية الصناعية ومنها إلى الاشتراكية. والقومية «في رأيها تعبير عن جماعة إقليمية ولغوية بدون مشروع تاريخي خاص بها، أي مجموعة إثنية» حتى وإن كانت متخلفة اقتصادياً، يمكن أن تتجاوز نفسها لتصبح أمة:

(أ) إذا كانت لديها حركة شعبية قوية مستقلة ذاتياً.

(ب) إذا كانت مرتبطة بالحركة الأوروبية التي توشك على الاستيلاء على السلطة، أي إذا كانت الحركتان تسيران في نفس التسلسل التاريخي.

(ج) إذا كانت تضعف العدو الرئيسي للثورة الأوروبية الغربية أي روسيا.

لقد أنكر ماركس وانغلز بحزم كل قيمة للمبدأ الرومانسي للقوميات كما تصوره باكونين من حيث تضمنه مفاهيم جوهرية مثل الحرية والعدالة، أو التصور الآخر لمازيني الذي افترض وجود أمم ذات رسالة تخليصية كقاعدة أو كضرورة خارجة عن نطاق الحقائق الاجتماعية/الاقتصادية وعلاقة القوى على المسرح الدولي. إن الأمة لا تعتمد على التجانس الإثني والحدود الطبيعية، بل على وجود أو قابلية وجود للدولة بوصفها كياناً اقتصادياً وسياسياً. وطالما بقي النضال محلياً وأضعف امبراطورية رجعية ما فإن له ما يبرره (كما حدث مثلاً بالنسبة للتشكيين في بداية أحداث ١٨٤٨). أما إذا أضعف نضالاً وطنياً ثورياً (كما في حالتي ألمانيا والمجر)، أو أضاف قوة موضوعية إلى العدو الرئيسي للديمقراطية والاشتراكية (روسيا) فإنه يصبح مضاداً للثورة.

□ الموضوع الثاني: «حق الأمم في تقرير المصير» (ص٣٣)

أصبحت كتابات ماركس وانغلز في جانب منها متخلفة زمنياً كمرشد للعمل السياسي لأنها لم تأخذ في الاعتبار تحول رأسمالية القرن التاسع عشر إلى الأمبريالية. لقد فقدت معادلة ماركس (التي كانت تفترض أن يقدم كل بلد متقدم إلى البلد الأقل تقدماً صورة لمستقبله الخاص) الحيوية التي كانت تتمتع بها خلال مرحلة الرأسمالية التنافسية الحرة، ومن ثم لم تعد المعايير التي وضعاها كافية لمواجهة الوضع الجديد وتحديد موقفهما من الصراعات بين الأمم كحركات التحرر الوطني (القومي)، والحروب الدولية. واستجابة لتلك التحولات أيد اشتراكيو الأممية الثانية المقاومة الهندية للاستعمار البريطاني وتخلوا عن تصنيفات انغلز للأمم التاريخية واللاتاريخية.

لقد تبنى مؤتمر الأممية في لندن عام ١٨٩٦ لأول مرة شعار حق كافة الأمم في تقرير المصير، ومع ذلك استمرت المواقف داخل الحركة متباينة تبايناً كبيراً نظرياً وممارسة إزاء مسائل القومية والأمة وهو ما يعزوه البعض إلى تراث ماركس وانغلز. يقول البيان الشيوعي مثلاً: إن الرأسمالية «قد سحبت من تحت قدمي الصناعة الأرض القومية التي تقف عليها»، وأن «الأحادية القومية وضيق الأفق القومي يصبحان مستحيلين بصورة متزايدة»، وأنه «ليس للعمال وطن». انعكس ذلك التوتر بين هذين المفهومين للقومية والأممية على محاولات الاختيار بين الانفصال أو الدفاع عن الحدود السياسية القائمة بالنسبة للأقليات المضطهدة قومياً.

فمثلاً، يمثل موقف أوتو باور التدرجي إزاء المسألة القومية وتشككه في «القرارات الخطيرة والأعمال الجريئة» نموذجاً للتيارات الوسيطة والتحريفية في الأممية الثانية، وذلك عند التطبيق على المسألة القومية في

امبراطورية هابسبورغ المتعددة القوميات. بينما يعتبر مؤلف ستالين «الماركسية والمسألة القومية» الأكثر قرباً من الموقف اللينيني من القومية رغم اختلاف مدخل كل منهما للمسألة القومية في نقطة هامة. فستالين مثل روزا لوكسمبورغ وأوتو باور انطلق من تعريف حصري للأمة والقومية. فمعظم الاشتراكيين في تلك الفترة بما فيهم لوكسمبورغ وباور اعتبروا القومية ظاهرة ثقافية في جوهرها. أما تعريف ستالين فكان أكثر دوغماتية إذ يقول «إن الأمة هي رابطة مستقرة، متطورة تاريخياً، في اللغة والأرض والحياة الاقتصادية والتركيب النفسي وتتمثل في ثقافة مشتركة.. وغياب أي عنصر منها يلغي وجود الأمة كأمة». أما لينين فقد ربط مفهومه للديمقراطية بالصراع الطبقي بمعنى أن الديمقراطية الاشتراكية هي وحدها ستكون الديمقراطية الصحيحة. «إن عمال الأمم التي كانت أمماً ظالمة في ظل الرأسمالية يجب أن يحرصوا بشكل استثنائي على عدم جرح المشاعر القومية للأمم المظلومة، ويجب أن لا يعملوا من أجل المساواة الحقيقية فقط، بل كذلك من أجل تطوير لغة وآداب الشغيلة في الأمم المظلومة سابقاً لإزالة آثار سوء الظن والاغتراب الموروثة من عهد الرأسمالية»، «إننا نطالب بحرية تقرير المصير، أي الاستقلال، أي حرية الانفصال للأمم المظلومة.. لأننا نريد دولاً أكبر حجماً ومزيداً من الوحدة وحتى الاندماج بين الأمم، وذلك على أساس ديمقراطي وأممي حقيقي، وهو الأمر الذي لا يمكن تصوره بدون حرية الانفصال». بذلك أوجد لينين مدخلاً جديداً للمسألة القومية باعتبارها مسألة سياسية تماماً، وميز بدقة بين الحق غير المشروط للأمم المظلومة في الانفصال عن ظالميها وبين موقف الماركسيين من تشكيل دول جديدة.

□ الموضوع الثالث: «مساهمة غرامشي في الجدل» (ص ٤١)

عبر الفيلسوف الماركسي أنطونيو غرامشي في «دفاتر السجن» التي كتبها فيما بين ١٩٢٩ ــ ١٩٣٧ عن آراء متعددة حول الهيمنة، ودور المثقفين، والأمير الحديث (أي الحزب) اشتملت على آرائه في طبيعة الشعور القومي الإيطالي في الفترة التي أعقبت توحيد إيطاليا، وتأملاته حول الدور البنيوي الفوقي للهمينة الثقافية في السيطرة الطبقية، مع التركيز على عوامل التمايز بين التجربة الثورية البلشفية في عام ١٩١٧ وبين الظروف الموضوعية والذاتية في أماكن أخرى وخاصة في إيطاليا. «إن خط التطور هو بالتأكيد في اتجاه الأممية، إلا أن نقطة الانطلاق قومية.. بالنتيجة من الضروري أن ندرس بدقة تركيب القوى القومية التي يتوجب على الطبقة الأممية قيادتها وتطويرها.. إن الطبقة ذات الطابع الأممي يتوجب عليها أن تكتسب طابعاً قومياً بمعنى معين».

وفي عام ١٩١٩، قال غرامشي: «إن الطبقة «القومية» اليوم هي البروليتاريا، هي جموع العمال والفلاحين.. الذين لا يمكن أن يسمحوا بتجزئة الأمة لأن وحدة الدولة هي تراث الثروة الاجتماعية الذي يرغب العمال الإيطاليون في نقله إلى الأممية الشيوعية. إن دولة العمال أي دكتاتورية البروليتاريا هي وحدها القادرة اليوم على وقف انحلال الوحدة القومية». من ثم يمكن الاستنتاج أن تكون وعي قومي هو شرط مسبق لخلق دولة قومية حديثة (في إيطاليا) وهو ما اعتبره غرامشي عملاً ثورياً ينطوي على تحول ثوري لكافة العلاقات الاقتصادية القائمة.

□ الموضوع الرابع: «باكونين» (ص ٤٧)

تأثر موقف باكونين من المسألة القومية بقناعته بأن الحرية لا يمكن أن تتحق لأحد ما لم يكن الكل أحراراً، وهو ما عبر عنه بما أسماه «المبدأ الأعلى للحرية» أي تحرر كل إنسان من القهر السياسي الاقتصادي، وحرية الارتباط بالآخرين في تنظيم المجتمع على أساس فيدرالي. رغم ذلك فقد بدأ يدرك مدى ضيق مفهوم الحرية في الحركات القومية وطور أفكاراً معادية للدولة (Anti Statist) مع استمرار تعاطفه مع حركات الاستقلال القومي

مما سبب ازدواجية في موقفه أشار إليها المؤلف مراراً. لكن هزائم ثورات ١٨٤٨ جعلته يعبر في كتاباته في الستينات من القرن الماضي بعد هروبه من روسيا عن عدم إيمانه بأن الحركات القومية تجسد بالضرورة حرصاً حقيقياً على حرية الشعب داخل الأمة، أو على الحرية المتساوية لكافة الأمم ويرى أنه من الخطأ الخلط بين كلمتي الوطنية والثورية لأن الوطني المخلص جداً قد يكون رجعياً في نفس الوقت. لهذا نظر إلى الأهداف الرئيسية للحركات القومية كالوحدة السياسية والاستقلال باعتبارها دولتية (Statist) أساساً وبالتالي ذات طابع رجعي كامن بسبب اتجاه أية حكومة إلى تركيز السلطة في أيدي أقلية على حساب الأغلبية. أي أن الأهداف لم تكن تجسد سوى مطلب الحرية للطبقة الحاكمة ويعطي مثالاً على ذلك الحركة البولندية في عام ١٨٦٩ لإعادة إنشاء دولتهم التاريخية، وكذلك امبراطورية روسيا القيصرية التي تمثل الخطر الأكبر على الشعوب الروسية وغير الروسية.

ثم يستشهد المؤلف على ازدواجية باكونين إزاء الحركات القومية بمقالاته ضد مازيني وحركة التوحيد الإيطالية. فرغم ازدياد اقتناعه بعد ١٨٤٨ بأهمية الترابط بين النضالات القومية، أصبح يشخص الدولة باعتبارها القوة الرجعية الكبرى ويخشى أن تؤدي الروح القومية الدولتية الضيقة للحركات القومية إلى انقسامها فيما بينها وبالتالي إضعاف مجمل حركة التحرر في أوروبا، ذلك لأن تأسيس الدولة الوحدوية المستقلة التي ناضلت من أجلها الحركات القومية لم تستعبد الأمة فحسب بل كانت بطبيعتها خطراً على حرية واستقلال الأمم الأخرى وهو ما أعلنه في خطابه عام ١٨٦٧ أمام عصبة السلم والحرية. لذلك فقد عارض بعنف الحركات القومية مثل تلك الرامية إلى الوحدة الألمانية والوحدة السلافية لأنهما توحدان الشعب تحت راية المثل الدولتية وحتى الأمبريالية وبذلك تهددان حرية كافة الأمم، وتصبحان بوصفهما الجامعة السلافية والجامعة الألمانية حليفين قويين للرجعية على النطاق الدولي.

□ الموضوع الخامس: «كروبوتكين والحركة الفوضوية» (ص ٦٨)

علق كروبوتكين ــ مثل باكونين ــ أهمية كبيرة على المسألة القومية وكان يقول أن الفوضويين «لا يعالجون مسائل القومية باستخفاف»، بل كان يعتبر تأييد حقوق القوميات في الاستقلال وتقرير المصير أحد المبادىء الأساسية للاشتراكية الثورية الأممية الحقيقية. وقد حدد مفهومه للقومية عام ١٨٨٥ من خلال قبولة برأي رينان بأن الأمة تتولد من التراث المشترك للتقاليد، للآمال والحسرات، وللتطلعات والتصورات مضيفاً إلى ذلك أن العالم الطبيعي يؤكد على التمايز الضروري عن الكيانات الأخرى والعامل الجغرافي يؤكد هو الآخر على الاتحاد بين الشعب والأرض التي يتلقى فيها شخصيته القومية ويطبعها بطابعه الخاص لكي يصنع من البشر والأرض معاً كياناً واحداً غير قابل للتجزئة.

ورغم إصراره على أهمية العلاقة بين الشعب والأرض، فإنه كفوضوي كان يؤمن مثل باكونين بأن الأمة يجب أن تنظم نفسها في نظام من الكوميونات المتحدة بشكل حر، ويناهض دائماً توحيد الأمة تحت حكومة مركزية قوية مما جعله يدين حركة الوحدة الألمانية بتأسيس دولة مركزية قوية دون اكتراث بحقوق المقاطعات المكونة لها.

وحول استغلال الدول البرجوازية الأوروبية للأمم البدائية في آسيا وأفريقيا، أبدى الفوضويون عموماً تعاطفاً مع ضحايا الاستعمار الذي لم يجلب في رأيهم مناقع الحضارة للأقطار المتخلفة، وإنما جلب لهم الرذائل والأمراض فقط. وقد استنكر كروبوتكين أسلوب تلقين الأوروبيين مفاهيم الاستعلاء والنظر إلى الشعوب البدائية باعتبارها «أعراقاً دنيا».

وحول العلاقة بين القومية والدول الكبيرة المتطورة في أوروبا حيث كان الصراع الاجتماعي قد بدأ فعلاً، كان كروبوتكين يؤكد دائمًا أن مشكلة الحروب بين الأمم الأوروبية لا تُحل إلا بتدمير الدول البرجوازية. يوضح ذلك موقفه الفوضوي المثالي المبكر في مسألة غزو أمة ما من قبل دول برجوازية أخرى، إذ قال أن الأمة لا تستطيع مقاومة الغزو بنجاح إلا عن طريق الوحدة الشعبية التي تخلقها ثورة اجتماعية. لكن مع انحسار الآمال في الثورة الاجتماعية واحتمال نشوب الحرب بين فرنسا وألمانيا، دعا إلى مقاومة العدوان الألماني حتى في حالة عدم قيام الثورة. بالمثل، ففي عام ١٩١٤ دعا كافة الاشتراكيين الثوريين إلى محاربة الامبراطورية الألمانية حتى لا تسيطر على أوروبا وتقضي على احتمالات الثورة لعدة أجيال. ومن نظراته الثاقبة ما ذهب إليه من أنه في حالة غياب حركة ثورية قوية، يكون هناك نزوع لدى الشعب للسماح بأن يساق إلى الحرب ضد أمم أخرى لمصلحة الدولة البرجوازية.

□ الموضوع السادس: «الشعبوية الثورية في روسيا الامبراطورية والمسألة القومية في سبعينات وثمانينات القرن التاسع عشر» (ص ٩١)

كانت الشعبوية تياراً في الفكر الاشتراكي وحركة سياسية تضم في معناها الواسع جميع الأيديولوجيات الثورية وغير الثورية في روسيا التي تعبر عن موقف الفلاحين في مجتمع ما بعد الاقطاع المتطلع إلى طرق لتخطي الرأسمالية. وفي معناها المحدود، برزت تلك الحركة أثناء الانتقال من الستينات إلى السبعينات، وأهم سماتها التحامل الراديكالي على الدستورية الليبرالية التي قد تضيف قوة إلى الرأسمالية وتعوق التحول الاشتراكي.

عاصرت هذه الحركة المسألة القومية الأكثر التهاباً خلال السبعينات والثمانينات وهي مشكلة بولندا وبصورة أقل حدة مستقبل أوكرانيا وبيلوروسيا وليتوانيا التي كانت طيلة قرون جزءاً من «بولندا التاريخية». بالنسبة لليهود، يقول الاشتراكي الديمقراطي الألماني برنشتاين «إن أية نظرة إلى اليهود كقومية منفصلة كانت تبدو لي إما أمراً مستحيلاً أو أسوأ أشكال الرجعية». وقد شاطر برنشتاين في هذا الموقف الشعبويون اليهود في روسيا وإن كانت المشكلة اليهودية قد برزت بصورة جادة في الثمانينات بعد مذابح ١٨٨١ ــ ١٨٨٢ في روسيا الجنوبية وخاصة أوكرانيا.

تراوح الحل لدى معظم الشعبويين الروس بين المركزية الصارمة وبين الانفصال التام للقوميات غير الروسية (ما عدا اليهود حيث يستعاض عن الانفصال إما بالهجرة أو بالصهيونية). وذهب بعضهم مثل لافروف إلى أن المسألة القومية خاضعة للمشكلة الاجتماعية إلى حد كبير. بينما تبنى بعض الراديكاليين الروس مثل هرزن وباكونين ودراهومانيف طريقاً ثالثاً هو النزوع الفيدرالي بدلاً من المركزية والانفصالية القومية على حد سواء. بل أن دراهومانيف تطرف أكثر بالنسبة للمفاهيم السائدة في ذلك الوقت وطالب بضرورة التسيير الذاتي الفاعل لكل منطقة ولكل كوميونة.

□ الموضوع السابع: «الشيوعية، والسلافية، والفيدرالية ١٩١٧ ــ ١٩٤٥» (ص ١٢٦)

بعد الثورة الروسية عام ١٩١٧، واتفاقية صلح فرساي، ثم اتفاقية صلح ريجا عام ١٩٢٠، ظهرت المنطقة الأوروبية الشرقية (الدانوبية والسلافية والبلقانية) بصورة جديدة تماماً. فقد كانت الدول الجديدة التي قامت على أنقاض الامبراطوريات السابقة سلافية بالدرجة الأولى وتنتمي إلى معسكر المنتصرين. بينما كانت الدول الأقدم عهداً غير سلافية أساساً ومهزومة. وكانت روسيا السوفياتية تشترك في أمور كثيرة مع الدول

الأخيرة نظراً لتقلص حجمها بسبب تقسيم القوميات الحدودية بما فيها أوكرانيا وبيلوروسيا السلافيتين ولتضاؤل قوتها لاستبعادها عن الميدان الدولي.

لهذا فإن النزعات السلافية القومية الغالبة في المنطقة بأسرها كانت تمثل ظواهر جيدة نسبياً وربطت نفسها بالدولة الحديثة ذات الطراز الغربي حتى ولو لم تكن متجانسة إثنياً. وكانت الحدود جديدة وتتناسب مع نظريات الحق التاريخي أكثر منها مع مبدأ القوميات. لقد خلقت الحرب أزمة اقتصادية وتمخضت عن قيام الثورة الروسية، وبعد الحرب غطت الثورة والحماسة القومية في الأمم الحاكمة على الأزمة الاجتماعية لدى الأمم السلافية الحاكمة والأزمة القومية لدى قومياتها المظلومة. وكانت النزعة القومية للأمم الحاكمة أكثر رسوخاً من النزعة القومية للأمم السلافية وغير السلافية التي كانت تسيطر عليها في دولها المتعددة القوميات.

ومن الملاحظ أن المؤلف قد أفاض في الجوانب التاريخية للمنطقة والعلاقات السياسية والفكرية للقوى السياسية المختلفة وخاصة القوى القومية والتيارات الشيوعية الجديدة. لهذا فقد تناول بالتفصيل الاتجاهات التي سيطرت على الأممية الشيوعية والأحزاب الشيوعية في وسط وشرق أوروبا، ومنظمة الاتحاد الشيوعي البلقاني التي غلب عليها الطابع السري، وتفاصيل حول نظامه الداخلي والأهداف التي كان يتطلع إلى تحقيقها لحل الأزمة الاقتصادية التي خلقتها الطبيعة الأمبريالية للتحالف الغربي وضيق الحدود والأسواق القومية، وحل الخلافات بين الأحزاب الشيوعية في المنطقة.

ثم تأسس في لينتغراد فيما بين ١٩٣٢ ـ ١٩٤٣ معهد للدراسات السلافية كرس جهوده لرفض الأفكار القومية والفيدرالية السلافية باعتبارها تعكس المصالح الطبقية للطبقات الحاكمة القديمة والجديدة والمناوئة للشعب دائماً والمعادية للسوفيات. من الأمثلة على ذلك رفض المنظمات القومية المقدونية والنزعة المازاريكية باعتبارها بورجوازية مع التأكيد على أن تصفية الأمبريالية العالمية هي وحدها ستضع نهاية للاضطهاد والنزاعات القومية.

وكنتيجة للسياسة العدائية لألمانيا ضد الاتحاد السوفييتي في الفترة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩ اتجهت الدبلوماسية السوفياتية نحو أعداء ألمانيا بما فيهم السلاف كتشيكوسلوفاكيا مثلاً حيث بدأ التأكيد على «الروابط الاثنية واللغوية»، «والمشاعر» «والتقاليد» المشتركة. وجرى التشديد على الدفاع عن الدولة، وعن كل الدول، وعن الشعب والوطن، أي أعطيت الأولوية للموضوعات القومية على الموضوعات الإقليمية.

لكن بعد عام ١٩٤٥، نشأ بسرعة وضع جديد في أوروبا الوسطى والشرقية إذ يرى المؤلف أن المصالح العالمية للاتحاد السوفييتي أدت به إلى التخلي عن المطالب الإقليمية للدول السلافية وعن الاتحاد البلقاني. ولم يتبق سوى كتلة دبلوماسية من «الديمقراطيات السلافية» مؤلفة من قطر واحد كبير وعدة أقطار صغيرة. وهكذا أصبحت النزعتين البلقانية والسلافية غير ضوريتين بعد تحقيق التحرر القومي واندماج الأقطار غير السلافية في الكتلة المذكورة.

□ □ □

محمد سلامة غباري، الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة والشباب، (الطبعة الأولى)، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، السعودية، ١٩٨٣ ـ ٣٠٧ صفحات.

مراجعة: عبدالفتاح عثمان
قسم الاجتماع/ جامعة الكويت

إن أمانة العرض تقضي بالتنويه إلى أن مؤلف هذا الكتاب كان من بين تلاميذي بالدراسات العليا والذي كان وقتئذٍ موضع تقديري كنموذج لدارس متزن، وأملت فيه خيراً لمستقبل الخدمة الاجتماعية رغم هدوئه واستغراقاته التأملية. لذا استبشرت خيراً بصدور هذا الكتاب خاصة وهو يتعلق بمجالات حيوية للخدمة الاجتماعية النوعية تفتقدها مكتباتنا في الوطن العربي.

من هذا المنطلق تحمست لعرضه وتلخيصه رغم ما تنازعني من عواطف متباينة من الشعور بالزهو والخوف معاً. زهو معلم يفخر بتلميذه وخوف إحباط مخيب للآمال. وقد تزايد حماسي لتقديمه للقارىء العربي عقب قراءته مرات ومرات حيث أنه فجر في نفسي قضية أكثر شمولية ألا وهي قضية الكتاب العربي في جامعتنا العربية.

فالكتاب هو لأحد أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية يقع في حوالي ثلاثمائة صفحة، وكما يتضح من عنوانه أنه يعنى بالدور الذي يمكن أن تقدمه الخدمة الاجتماعية في مجالات ثلاث هي الأسرة والطفولة والشباب، ومن ثم فهو يقدم صورة وصفية لخدمات الأخصائي الاجتماعي في هذه المجالات علاجياً ووقائياً وإنشائياً، مستنداً في ذلك على بعض المراجع العلمية العربية والأجنبية، ومن خلال السرد الأفقي لهذه الخدمات متجنباً الغوص في مناقشة فلسفتها أو تحليلاً نقدياً لمقولاتها.

لذلك فهو كتاب تعليمي يعني بمقررات جامعية (Text) لطلاب الخدمة الاجتماعية على مستوى الليسانس أو البكالوريوس حيث اتسم بالجانب الحيادي في عرض موضوعاته بعيداً عن الديالكتيكية النقدية التي قد تهم طلاب الدراسات العليا أو المعنيين بقضايا الفكر الاجتماعي وفلسفته.

وقبل عرض محتويات الكتاب أود أن أوضح للقارىء حقيقة أساسية عن الخدمة الاجتماعية وفلسفتها تجنباً لأي بلبلة قد يثيرها عنوان هذا الكتاب وخاصة لغير المشتغلين بالخدمة الاجتماعية. فللخدمة الاجتماعية جانبين رئيسيين، أحدهما عام (Generic) يعنى بالفلسفة العامة للمهنة ومناهجها وأهدافها وخصائصها وأساليبها وقيمها بصورة عامة (Holistic) لا يعنيها الجزئيات والمحليات. والثاني خاص (Specific) ويعنى بمنهج الخدمة

الاجتماعية بطرقها وخصائصها وأساليبها في مجال معين من مجالات الحياة الاجتماعية كالشباب والجناح ومرضى العقل . . إلخ.

والكتاب الذي نعرضه مقسم إلى ثلاثة أبواب رئيسية، يختص الباب الأول بالخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والثاني بدورها في مجال الطفولة والثالث بدورها مع الشباب. واستكمالاً لأهدافه فقد قسم كل باب إلى عدة فصول اختلف عددها في كل باب حسب العناصر التي شاء المؤلف أن يتضمنها كل مجال.

إلا أن الإطار العام الذي اشتمله كل باب من أبواب الكتاب كان في حرص المؤلف على التعريف بكل مجال ثم سرد للمشكلات الاجتماعية التي تواجهه وصولاً إلى تحديد دور الخدمة الاجتماعية للتصدي لهذه امشكلات، من خلال طرق خدمة الفرد وخدمة الجماعة وتنظيم المجتمع، وهي الطرق التي تبنتها الخدمة الاجتماعية أساليباً لها خلال النصف قرن الماضي. كما تضمن كل باب فقرات مختارة عن الرعاية الاجتماعية في الإسلام ليختتم في النهاية بنماذج تطبيقية لمؤسسات الرعاية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية.

على هذا النحو يكون الكتاب قد قدم إطاراً وصفياً متكاملاً من حيث البناء المنهجي بداية ونهاية مزوداً بمظلة إسلامية تضفي عليه السمة الأخلاقية بل والصفة الشرعية لمحتواه.

ولمزيد من التفاصيل فقد قسم المؤلف الباب الأول إلى أربعة فصول اختص الفصل الأول بمدخل عام عن الأسرة والمجتمع ووظائفها من خلال مقولات بعض أساتذة علم الاجتماع وعلم النفس العرب. كما تضمن بعض من آيات القرآن الكريم التي حددت البناء الأسري ووظائفه وواجباته. أما وظائف الأسرة فقد حددها الكتاب في خمس وظائف هي الوظيفة الاجتماعية والنفسية والتربوية والدينية والاقتصادية. ويبدو أن المؤلف قد ارتبط بمقولات من معارف مختلفة لتحديد وظائف الأسرة وتصنيفها حيث لم يوضح المؤلف المقصود بالوظيفة الاجتماعية بصورة علمية دقيقة فضلاً عن التداخل الشديد بين الوظيفتين التربوية والنفسية إلى جانب تقلص بعض هذه الوظائف وتطورات أخرى مع التغيرات الاجتماعية المتوالية.

بل إن التصنيف هو محل انتقادات شديدة من أنصار البنائية الوظيفية وأنصار نظرية النسق ونظرية الدور والمكانة، الذين اتجهوا إلى التحديد الشامل لوظيفة المجتمع من خلال بناءاته وأنساقه اتفاقاً مع قاعدة التوازن (Equilibrium) من ثم فالأسرة هي نسق متفاعل مع أنساق أخرى يؤدي كل وظيفة جزئية متساندة مع النسق العام للمجتمع. كما أن هذا الجزء من الكتاب كان يمكن إثراؤه لو عنى بتحديد المداخل العلمية المختلفة لوظائف الأسرة ثم يناقش كل منها ليخرج بتصور تكاملي يأخذ به ويتبناه. لذلك فقد غابت عن الوظائف الوظيفة البيولوجية التي ارتبط بالمدخل الفسيولوجي ووظيفتها في حفظ النوع الذي ارتبط بالمدخل الأنتولوجي ووظيفتها الثقافية لنقل الذات كمدخل أنتربولوجي وهكذا.

* * *

وفي الفصل الثاني أوضح المؤلف ما أسماه بالعوامل المسببة للمشكلات الأسرية وقسمها إلى قسمين: عوامل ذاتية مرتبطة بالسمات الشخصية لأفرادها وعوامل بيئية مرتبطة بضغوط الواقع الخارجي اقتصادية كانت أو ثقافية . . إلخ، ورغم أن المؤلف قد استرشد بما نشره كاتب هذه الصفحات في بعض مؤلفاته، ورغم الصيغ العامة والمنطقية في تحديد العوامل، إلا أنه كان من المفيد أولاً: أن يستهل المؤلف هذا الجزء بعرض للمشكلات نفسها التي سيتصدى لتحديد أسبابها وخاصة مشكلات المجتمع العربي والمجتمع الخليجي خاصة وهو الجهة التي يعنيها هذا الكتاب.

* * *

أما الفصل الثالث فقد شمل دور الخدمة الاجتماعية الأسرية من خلال ثلاثة مداخل خدمة الفرد وخدمة الجماعة وتنظيم المجتمع. وقد استعان المؤلف في هذا الفصل بما هو منشور عنها في المكتبة العربية لأساتذة هذه الطرق في كلية الخدمة الاجتماعية بالقاهرة. ورغم سلامة التوثيق في هذا الجزء من الكتاب وأمانة المؤلف في ذكر المصادر التي أخذ عنها مفاهيم الطرق وأساليبها، إلا أنه كان من الممكن أن يثري مادته العلمية لو استعان بالمراجع العلمية المحدثة في الخدمة الاجتماعية خاصة في المجال الأسري. فقضية الطرق الثلاث هي اليوم موضع انتقادات شديدة من العلماء المحدثين، بل إن اتجاه المدارس الأميركية اليوم هو في إلغاء الطرق نفسها وتحويلها إلى ميادين في الخدمة الاجتماعية بل إن دوريات العلاج الأسري حافلة بمداخل متعددة كمدخل النسق ومدخل الأدوار ومدخل الوحدة الثقافية (Cultural Entity). وبعيداً عن الجانب العلمي لمداخل الخدمة الاجتماعية، ألم يكن يستحق هذا الجزء من الكتاب أن يتضمن كيفية تطويع هذه الطرق لتناسب الأسرة العربية عامة والسعودية بصفة خاصة، بل إن العديد من مفاهيم هذه الطرق ترفضها رفضاً قاطعاً بعض التقاليد العربية لطبيعتها العرقية والقبلية والبدوية.

وأخيراً يختم المؤلف هذا الباب بعرض لنماذج من مؤسسات في المجتمع السعودي سواء أكانت أهلية أو حكومية أولية وذلك من واقع النشرات الحكومية.

وعلى نفس الوتيرة عالج الباب الثاني دور الخدمة الاجتماعية لرعاية الطفولة مضيفاً فقرات لتعريف رعاية الطفولة من مختلف المصادر العلمية مع تعريف خاص بالمؤلف هذا. وكنت آمل أن يشير المؤلف إلى الاتجاه المعاصر لعدم الفصل بين رعاية الأسرة ورعاية الطفولة باعتبار هذا الالتحام العضوي بين مشكلات كل منهما.

وإذا كان الباب السابق قد استقى المؤلف غالبية مواده العلمية من مؤلفات الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع، فإن العنصر الغالب لهذا الباب كان اعتماده على مراجع علوم النفس والتربية دون تحديد مدخل علمي معين لهذه العلوم تحليلياً كان أو سلوكياً أو وظيفياً. . إلخ.

وعن دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة مشكلات الطفولة أورد المؤلف نفس الطرق الثلاث للخدمة الاجتماعية بأساليبها التقليدية وإن أضاف ما أطلق عليه «السمات العامة للرعاية الاجتماعية للطفولة» والتي قسمها إلى رعاية تدعيمية ورعاية مكملة ورعاية بديلة. ويعني بالأولى الجهود المبذولة لرعاية الطفولة في بيئاتها الطبيعية كالأندية ودور الحضانة وما أشبه، والثانية تعني بالرعاية التي تقوم بها الأم الحاضنة أو الراضعة والأقارب، والثالثة تعني بها الرعاية المؤسسية كالملاجىء ومؤسسات الإيداع وما إلى ذلك.

وهنا يبدو اختلاط الأمر على المؤلف في عدم التفرقة بين الخدمة الاجتماعية كمهنة فنية ودورها وهو موضوع الكتاب الأصلي، وبين الرعاية الاجتماعية (Social Welfare) وهي جهود مؤسسات الدولة جميعها وأنشطتها الشاملة للنهوض بأفراد المجتمع عامة.

وقد أسهب الباب الثاني في عرض المشكلات التي تواجه الطفولة سواء أكانت مشكلات ذاتية كالعجز والمرض والانحراف أو بيئية كالفقر وسوء المسكن والتفكك الأسري كما أسهب في عرض نماذج للخدمات الواجب تقديمها للعلاج الذاتي والبيئي مع التركيز على أهمية ترشيد عمليات النمو الاجتماعي والعقلي والنفسي للطفل. وكنت آمل لو أن المؤلف استرشد بالمراجع العلمية الأصلية لأصحاب النظريات بدلاً من الاستعانة بمراجع ثانوية ومترجمة بل كان يتعين تجنب صيغة الوجوب والإلزام في عرضها لطبيعتها الاحتمالية. فمن المعروف أن اللياقة العلمية لأي مؤلف تتطلب دقة في التوثيق ووضع احتمالات الخطأ والصواب خاصة في مجال

العلوم الإنسانية التي لم ترتقي نظرياتها بعد إلى مستوى الحتمية والقوانين الثابتة. لذلك كان يتعين على المؤلف عرض مقولات الكتاب في الصيغ الجوازية والاحتمالية ومشيراً إلى أصحابها وهي ظاهرة افتقدها الكتاب في جميع أجزائه.

وفي الباب الثالث عرض الكتاب دور الخدمة الاجتماعية مع الشباب والتزم المؤلف كذلك بالإطار العام لعناصر كل باب، وإن أضاف إلى محتوياته نبذة عن تطور رعاية الشباب منذ بدء الخليقة حتى اليوم مع تقسيم جديد لدور الخدمة الاجتماعية لرعاية الشباب من خلال الجهود العلاجية والوقائية والإنشائية. ولست بحاجة إلى تكرار ما سبق ذكره عن الخلط بين الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية كسمة سائدة في الكتاب. وقد اعتمد المؤلف في سرده لتطور رعاية الشباب على ما كتبه زميلنا د. عبدالخالق علام في كتابه عن الشباب ومشكلاته كما اعتمد في تقسيمه لجهود الرعاية على مراجع ثانوية للخدمة الاجتماعية.

وعن مشكلات الشباب التزم المؤلف بالصيغ السابق عرضها عن مشكلات الأسرة والطفولة كمشكلات ذاتية وبيئية وإن ربطها بمشكلات المراهقة من وجهة نظر علماء النفس وخاصة علماء النفس التربوي ومراحل النمو. ورغم تعدد الصيغ التي قدمت هذه المشكلات من المراجع العربية، فهي جميعها انطلقت من كتابات الأستاذ سبيرمان (Spearman) في الثلاثينات وثيرمان وسكينر في الأربعينات وغيرهم من أنصار مذهب التحليل العاملي للصفات النفسية.

غير إني كنت أتوقع ــ ومؤلف الكتاب يعمل في المجتمع السعودي ــ أن يحاول الإطلاع على البحوث العلمية المعاصرة عن الشباب العربي عامة والخليجي خاصة وما يتردد في المراجع المعاصرة عن شكوك حول السمات المرتبطة بالمراهقة وعن اعتبار المراهقة صفة للسلوك أكثر منها أزمة مرحلة. فواقع الحال قد يشير إلى أن التمرد والحيرة والتناقض الوجداني والنزعة إلى التطرق كسمات ارتبطت عند علماء النفس التقليديين بالمراهقة لم تعد سمات جامدة أو شائعة بالقدر الذي قدره علماء الأمس. فشباب الخليج اليوم يواجه مشكلات مستحدثة كصراع القيم وتعدد الأدوار ورفض لكثير من التقاليد فضلاً عن آثار التغيرات الاجتماعية المتلاحقة على سلوك الشباب ومشكلاته.

وبصفة عامة، ألخص ملاحظاتي على هذا الكتاب، بأنه رغم جهد المؤلف الذي بذله لجمع مواده وتعدد الموضوعات التي طرقها الكتاب فإنه احتوى على بعض المآخذ أذكر منها:

١ ــ غياب التنظير العلمي للكتاب وموضوعاته.

٢ ــ تناثر الأفكار والمداخل العلمية.

٣ ــ افتقار الكتاب للإنسيابية العلمية وتداخل الأفكار الواردة.

٤ ــ صفة الوجوب والتسليم المطلق بمقولات الآخرين دون تحليل أو مناقشة أو إشارة إلى احتماليتها.

٥ ــ غياب الفكر المعاصر في معظم أجزاء الكتاب وخاصة بما يتعلق بالخدمة الاجتماعية المعاصرة.

٦ ــ عدم ارتباط الكتاب بنموذج مثالي له اللياقة العلمية لترشيد أبواب الكتاب وترشيد جزئياته فكانت مادته حائرة بين علم الاجتماع تارة وعلم النفس تارة أخرى والنفس الاجتماعي تارة ثالثة والتربية تارة رابعة.. إلخ، بل إذا ما سلمنا بأن الكتاب قد انتهج ما يطلق عليه المدخل المتعدد (Multidisciplinary) دون وحدة تركيبية كما يجب أن يكون فقد عاد المؤلف وأضاف منهجاً مثالياً ألا وهو العقيدة الإسلامية في ختام كل باب من أبوابه.

□ الخاتمة في قضية:

إن ملاحظاتي المتواضعة عن هذا الكتاب تفجر قضية علمية حيوية في وطننا العربي ألا وهي قضية: «الكتاب العربي». إن أي مؤلف علمي أكاديمي ـ كما هو معروف ـ لا بد وأن يتضمن نتاجاً فكرياً خاصاً لصاحبه، أفرزته قريحة المؤلف ليضيف به إبداعاً جديداً وانطلق من تفاعل معطيات الماضي مع فكر الحاضر لتواصل المسيرة العلمية تقدمها في المستقبل.

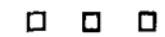
ومن ثم فإن قيمة أي مؤلف تقاس بالقدر الذي يثيره هذا المؤلف من قضايا فكرية ترتفع بفكر القارىء لتثير شهيته للتأمل والمناقشة.

إلا أن وطننا العربي ـ بكل أسف ـ لا يبدو دائمًا ملتزماً بهذه المسلمات لينطلق من منابرها الأكاديمية طوفان من المؤلفات منقولة أو مترجمة أو مقتبسة ورغم ذلك نطلق عليها مؤلفات تنسب لأصحابها.

ولنتساءل: إذا كانت المادة العلمية الواردة في مؤلفات البعض واردة في مصادرها الأساسية أو ترجماتها المتاحة فلماذا نعيد نشرها من جديد في صياغة جديدة ولكن باسم مؤلف آخر؟؟

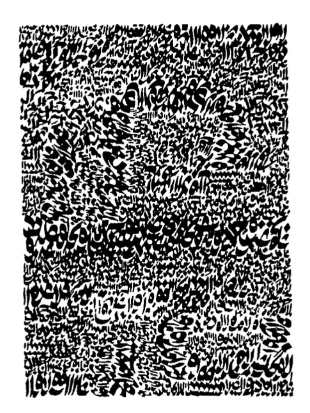
هكذا كانت صرخاتي لطلابي ومنهم مؤلف هذا الكتاب إذا ما أردنا لمهنتنا الأصالة العلمية الواجبة، موصياً إياهم بالمناقشة العلمية للقضايا المطروحة للخروج بفكر خلاق ولكن عادة ما تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن.

هي همسة لزميلي المؤلف، بل ولكافة الزملاء بالجامعات العربية أن يقودوا حملة لترشيد الكتاب العربي، وتفجير طاقاتهم الخلاقة لفكر جديد نترجمه إلى كافة لغات العالم. كفانا أننا قد وقفنا عند أمجاد ابن سيناء نخلده، وابن حيان نمجده وابن رشد نعظم من أجره وبعد ذلك.. لا شيء يذكر إلا.. الستر.



المجلة العربية للعلوم الانسانية

تصدر عن جامعة الكويت ، فصلية محكمة . تقدم البحوث الأصيلة والدراسات الميدانية والتطبيقية في شتى فروع العلوم الانسانية والاجتماعية باللغتين العربية والانجليزية



رئيس التحرير

د. عبد الله العتيبي

مديرة التحرير

آمال بدر الغربللي

جميع المراسلات توجه الى رئيس التحرير ص . ب ٢٦٥٨٥ الصفاة - الكويت

هاتف ٨٢١٦٣٩ - ٨١٥٤٥٣ (الشويخ) - تلكس KUNIVER ٢٢٦١٦

يوسف مصطفى القاضي، «العلوم الاجتماعية وتدريسها»، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع للعام ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، ٤٥٤ صفحة.

مراجعة: حسين الطوبجي
كلية التربية / جامعة الكويت

قدم الكاتب لكتابه بملاحظات في تدريس المواد الإجتماعية أشار فيها إلى طبيعة المواد الإجتماعية وأهدافها بشكلٍ عام وأكد على أهميتها في توجيه سلوك الطلاب الوجهة الإسلامية الصحيحة وغرس الإتجاهات السليمة لإعداد جيل مسلم، مؤمن، يدعو إلى الله. وأوضح أهمية تدعيم التصور الإسلامي عن الكون والإنسان والحياة وتعميق المفاهيم التي يقررها الدين الإسلامي.

وتناول الفصل الأول الأهداف العامة لتدريس التاريخ وأوضح ضرورة مسايرتها للأغراض العامة للتربية بوجه عام والتربية الإسلامية بوجه خاص، وأشار إلى أن المعلومات التاريخية وحفظ الحقائق ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسائل تساهم في تحقيق أهداف السياسة التعليمية من حيث تثبيت العقيدة الإسلامية وترسيخها وتنمية مهارات اتفكير العلمي والقدرة على تفسير وفهم القضايا المعاصرة والتغيرات التي يمر فيها العالم اليوم وتنمية الانتماء والولاء للوطن.

ويوضح الفصل الثاني الصفات الرئيسية التي ينبغي أن تتوفر في مدرس المواد الإجتماعية، والطرق والأساليب التي يمكن أن تتبع في إعداده الإعداد الأكاديمي والمهني للقيام بوظائفه وواجباته.

وقد أشار المؤلف في هذا الفصل إلى أربعة أمثلة للأساليب الحديثة في إعداد معلمين وهي أولاً: طريقة التمثل أوالقيام بأدوار غير حقيقية ولكنها قريبة النسبة من الحقيقة، ثانياً: طريقة التعليم المصغر، ثالثاً: طريقة التحليل الذاتي، رابعاً: طريقة الاتصال بواسطة التعابير والملامح. وأسهب المؤلف في شرح طريقة مشروع الحلقات الدراسية التي نظمت ونفذت في مركز العلوم والرياضيات بالرياض في التربية العملية التي قسمت إلى قسمين رئيسين أحدهما التدريب داخل المركز والثاني التدريب خارج المركز.

ويتناول الفصل الثالث مناهج التاريخ والمعايير التي ينبغي مراعاتها عند اختيار محتويات المنهج وتنظيم الأنشطة والمحتويات التي يتضمنها. وأشار إلى ثلاثة أسس يتأثر بها منهج التاريخ وهي:

أولاً: مفهوم علم التاريخ وطريقته وطبيعة مادته وتطوره.

ثانياً: فلسفة المجتمع وظروفه وأوضاعه.

ثالثاً: ميول الطلاب واهتماماتهم ومستوى نصحهم.

ثم تحدث عن معايير تنظيم محتوى المنهج داخلياً وبعض التوجيهات التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في هذا الصدد. وفي لمحات موجزة عن أنواع المناهج أشار المؤلف إلى منهج المادة، ومنهج النشاط والمنهج المحوري ومشكلة تدرج تدريس التاريخ وطريقة الدوائر المشتركة.

وكان موضوع الفصل الرابع التقويم في العملية التربوية وفيه تناول المؤلف الاختبارات أو الامتحانات المدرسية كأحد أنواع القياس وأوضح أهمية التقويم للطالب، والمدرّس وإدارة المدرسة، وأولياء الأمور والقائمين على أمر التربية وتصميم المناهج. وأوضح الصفات التي ينبغي أن تتوفر في الامتحان الجيد من حيث الصدق والأمانة والحساسية لتقدير الفروق لفردية. وتناول بالشرح واقع الامتحانات في مدارسنا وقارن بين الاختبارات التقليدية والاختبارات الحديثة وذكر القواعد الصامتة الواجب مراعاتها عند إعداد الأسئلة. وخلص من ذلك بطريقة تجمع مما بين الإثنين وأسماها الطريقة «الجامعة».

وفي الفصل الخامس يتناول المؤلف وسائل التعلم ويقوم بتعريف مفهوم الوسائل التعليمية ويشرح المقصود به والتطور التاريخي لهذا المفهوم ويبين اهتمام المربين والفلاسفة بأهمية التعلم عن طريق الحواس في تكوين مفاهيم صحيحة للموضوعات المجردة. وتتحدث عن مخروط الخبرة لادجارديل ويتناول بالشرح الموجز محتويات المخروط وأهميتها في التعليم.

ويستعرض الكاتب الأدوات والوسائل التعليمية التي تستخدم في تدريس مادة التاريخ ويتسم وسائل التعليم ــ أو ــ وسائل الإيضاح كما يشير إليها ــ إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي:

(أ) الوسائل التعليمية العامة التي يقصد بها الكاتب ــ الوسائل السمعية البصرية.

(ب) المطبوعات.

(ج) مصادر البيئة والآثار والمتاحف.

وأشار إلى أهمية الوسائل التعليمية في تدريس التاريخ في توضيح مفهومي المكان والزمان. وأوضح أهمية الخرائط والكرة الأرضية في توضيح مفهوم المكان وأعطي بعض الأمثلة على ذلك من الخرائط الجدارية وخرائط الأطلس والخرائط الصماء والخرائط المصورة. أما مفهوم الزمان فتساعد على توضيحه الخطوط والخرائط الزمنية ومن أمثلتها التي قدمها الخط الزمني والملف الزمني والساعة واللوحة أو الخارطة الزمنية. وعدد الكاتب في هذا المجال فوائد التمشل الزمني وقدم بعض الإرشادات للاستفادة منه في المرحلتين المتوسطة والثانوية.

ومن الوسائل التي عرضها المؤلف لتوضيح أهميتها في تدريس التاريخ الصور الساكنة والأشرطة المتحركة والأفلام العلمية والنماذج والرسوم والسبورة ولوحة النشر والأسطوانات والمسجلات الشريطية.

وقد أفرد الكاتب الفصل السادس للكتاب المدرسي ومصادر الاطلاع باعتبارها أحد أنواع الوسائل التي يستعان بها في تدريس التاريخ وأوضح أهمية الكتاب المدرسي وقواعد استخدامه في التدريس ثمتطرق إلى وسائل الاطلاع الأخرى كالقصص والصحف والمجلات والتراجم والمطبوعات ويبن أهميتها للطالب وقدم بعض التوجيهات لحسن استخدامها واعتبارها جزءاً متكاملاً من العمل المدرسي.

وتناول الكاتب التفصيل طرق تدريس التاريخ في الفصل السابع وأوضح العوامل التي تؤثر في اختيار

طريقة التدريس ومزايا الطريقة الجيدة وناقش طرق تدريس التاريخ في إطار مجموعتين رئيسيتين هما: الطرق التقليدية والطرق الحديثة.

أما عن الطرق التقليدية في تدريس التاريخ فتناول الطرق التالية وشرح مميزات كل منها وعيوبها وأفضل الأساليب للاستفادة منها.

وشملت الطرق التقليدية:

١ ــ طريقة المحاضرة (الشفهية).
٢ ــ أسلوب القصية.
٣ ــ أسلوب المناقشة (الحوار).
٤ ــ أسلوب الدرس الشفهي (الطريقة الإلقائية).
٥ ــ طريقة الكتاب المدرسي.

أما الطرق الحديثة في تدريس التاريخ فهي تهدف ــ حسب رأي الكاتب ــ إلى إطلاق حرية العمل الذاتي للطالب مع تحمل مسؤولية عمله. ويكون المدرس فيها مرشداً وموجهاً بينما يقوم الطالب بالبحث عن الحقائق واكتشافها ومن هذه الطرق التي تناولها الكاتب بالشرح:

(أ) طريقة دالتون أو طريقة التعينات،
(ب) طريقة المشكلات،
(ج) طريقة المشروع،
(د) طريقة الوحدة،
(هـ) طريقة المصدر مثل دراسة الآثار أو الوثائق أو المخطوطات،
(و) طريقة التمثيل،
(ز) طريقة المناظرة.

وقد أفرد الكاتب عدداً من الصفحات لبعض الطرق الحديثة ذكرها تحت عنوان «التدريس ينتهج أساليب حديثة» وذكر تحتها طريقتين الأولى طريقة التمثل والثانية طريقة التعليم المصغر وشرح أهمية كل طريقة ثم قدم مثالاً لاستخدام التعليم المصغر في اكتساب مهارة تحديد المواقع الجغرافية بدقة (تحديد مواقع البلدان العربية).

وفي الفصل الثامن تناول الكاتب الأهداف العامة لتدريس الجغرافيا وذكر بعض البيانات المؤلفة عن أهداف تدريس الجغرافيا في المملكة العربية السعودية والبحرين، جمهورية السودان، جمهورية مصر العربية.

وكان منهج الجغرافيا هوعنوان الفصل التاسع. وقد أشار الكاتب إلى ضرورة مناسبة المنهج لأعمار الدراسين ــ بحيث يساعد في نفس الوقت على فهم البيئة والمنطقة الجغرافية والحياة الاقتصادية التي تناسب كل مرحلة من مراح الدراسة ونظام التعليم في كل دولة. ومثل على ذلك بالمرحلة الابتدائية حيث لا يستطيع الطفل فهم الحقائق الجغرافية أو فصلها عن غيرها من الحقائق ولذلك يحتمل عدم تدريس الجغرافيا في دروس مستقلة ولذلك يدور منهج الجغرافيا حول مفاهيم تناسب مستوى النضج العقلي للطفل وترتبط مع الموضوعات المختلفة التي يقوم بدراستها وذكر الكاتب أمثلة على المفاهيم الجغرافية والحقائق الطبيعية والاقتصادية والجغرافية التي تناسب كل مرحلة.

واقتصر الفصل العاشر على أهمية الكتاب المدرسي في تدريس الجغرافيا وفوائده وكيفية تدريب الطلاب على استخدامه سواء قبل أو أثناء الدرس وكذلك استخدامه لمرجع للتعينات أو كمرجع لوحدة من الوحدات.

ويقتصر الباب الحادي عشر على الوسائل التعليمية التي يرى الكاتب أنها ضرورية لتدريس الجغرافيا ويتناولها على النحو التالي لتشمل:

الصور، الخرائط، والرسوم والخطوط البيانية ولوحات والقراءة، وجهاز التسجيل والراديو والأشرطة المتحركة على أنواعها. واهتم المؤلف بإبراز دور الكرات الأرضية والأطلس في تدريس الجغرافيا وكذلك الكتب المقررة والإذاعة.

ويتناول الباب الثاني عشر الإدارة المدرسية ويقدم تعريفاً لها ويشرح أهدافها ويذكر أنماط الإدارة المختلفة وخصائصها ومجالات العمل الهامة التي تقوم بها ويقارن بين الإدارة المركزية واللامركزية في التعليم ويذكر نواحي القوة والضعف في كل نظام ويستخلص بعض القواعد التي ينبغي أن تتوفر في النظام الإداري المتبع وذلك في محاولة من الكاتب إلى الإشارة إلى ضرورة الأخذ بمزايا النظامين بما يتفق وظروف المجتمع. ويذكر أيضاً مراحل التنظيم المدرسي. وطرق تصنيف الطلبة وما يراعى في الجدول المدرسي والنشاط المدرسي وعمل الجمعيات المختلفة وتقييم المدرسة والتقييم التربوي.

وفي نهاية هذا الباب يشرح المؤلف الهيكل التنظيمي لوزارة المعارف بالمملكة العربية السعودية وواجبات كل مسؤول في هذاالنظام والأنشطة التي يقوم بها كل مسؤول قبله.

□ التعليق والتقييم:

تناول المؤلف مجالات عديدة شملت مناهج التاريخ والجغرافيا وطرق التدريس والتربية العملية والوسائل التعليمية والإدارة المدرسية. ولهذه المعالجة الشاملة للموضوع ميزة إعطاء صورة متكاملة للموضوع الرئيسي للكتاب وما يتص به من موضوعات أخرى. ولكنها في نفس الوقت أدت إلى معالجة بعض الأبواب على حساب أبواب أخرى مثل باب الإدارة المدرسية.

ولذلك يبدو أن رغبة المؤلف في تغطية العديد من المجالات جعلته يتجه إلى عرض كثير من الموضوعات عن طريق المسرد في خطوات أو نقط متوالية لم تعط مجالاً أكبر تلقديم الشرح اللازم لبعض الموضوعات وإعطاء أمثلة من الواقع توضح بعض طرق التدريس أو أساليب التقويم.

ومع أن عنوان الكتاب هو العلوم الإجتماعية وتدريسها إلا أن الكاتب حدد مجال الكتاب بالمواد الاجتماعية عرف الأخيرة لتشمل التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية واهتم بتدريس التاريخ والجغرافيا فقط ولم يفرق بين المفهومين. وحبذا لو أشار إلى مجالات العلوم الإجتماعية في المناهج الدراسية حتى يتم للقارىء تصور المواد الإجتماعية كما حددها داخل إطار أعم وأشمل.

وربما يكون من الأفضل لتسلسل العرض أن يأتي الفصل الثاني الخاص بإعداد المعلم في مكان متأخر من الكتاب بعد مناقشة أهداف كل مادة وطرق تدريسها لتظهر أهميته بوضوح فيأتي الفصل الخاص بمناهج التاريخ وتعقبه طرق تدريس التاريخ ثم وسائل التعليم والتقويم وبعدها يأتي إعداد المعلم.

يمتاز هذا الكتاب بعرض وتوضيح العديد من الوسائل التعليمية التي تتصل بتدريس مادتي التاريخ

والجغرافيا فكان شاملاً في هذا المجال وغطي جوانب الموضوع. ولكي يؤخذ على الكتاب وهو يتصل بطرق التدريس أنه لم يأت بصورة أورسم تخطيطي واحد للوسائل التعليمية التي تحدث عنها فغلب عليه أسلوب الشرح النظري لموضوعات ومفاهيم يحتاج الأمر إلى توضيحها مرئياً حتى يسهل على القارىء تصورها وبذلك يمارس في كتاباته ما يدعو إليه.

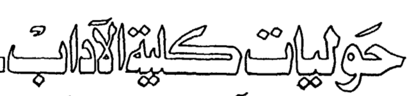
كما يحتاج الأمر مراجعة ترجمة بعض المصطلحات التي استقر الأمر عليها. فترجمة (Cone of Experience) لادجارديل مثلاً هي «مخروط الخبرة» وليس «مخروط التجربة». كما أن مصطلح «الأفلام الثابتة» هو السائد ولا يأتي تحت عنوان الأشرطة المتحركة التي شملت أفلام قياس ١٦ مم، ٨ مم.

وقد صدرت الطبعة الأولى للكتاب عام ١٩٨١ ومع ذلك اقتصرت المراجع الأجنبية على عدد قليل منها، صدرت بين عام ١٩٣٤، ١٩٦٣م. وحبذا لو استطلع الكاتب المصادر الجديدة وأشار إلى بعض الاتجاهات الحديثة في طرق الاستفادة من التكنولوجيا في التعليم.

يمتاز اتجاه الكاتب بإبراز جانب هام وهو عرض المواد الإجتماعية داخل إطار العقيدة الإسلامية وهي محاولة طيبة لتطويع الأفكار والمفاهيم وطرق التدريس المستمدة من التربية الغربية لواقع المجتمع العربي وفلسفته وإن احتاج الأمر إلى كثير من الأمثلة وشرح نماذج من حالات توضح كيفية تحقيق هذه الأهداف عملياً في طرق التدريس المشروحة حتى تزيد الفائدة من هذا الكتاب.

وبعد فهذه إضافة طيبة للمكتبة العربية وإثراء لأحد المجالات الهامة في التربية.

□ □ □



حوليات كلية الآداب

تصدر عن كلية الآداب - جامعة الكويت

رئيسة هيئة التحرير

د. نجاة عبد القادر الفناعي

دورية علمية محكمة، تتضمن مجموعة من الرسائل التي تعالج بأصالة موضوعات وقضايا، ومشكلات علمية في مجالات الأدب والفلسفة والتاريخ والجغرافيا والاجتماع وعلم النفس.

- تقبل الأبحاث باللغتين العربية والانجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الأخرى.
- يرفق بكل بحث ملخصاً له باللغة العربية وآخر بالانجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف (٥٠) نسخة مجاناً.

الإشتراكات:

داخل الكويت	خارج الكويت
للأفراد: ٢ د.ك - للأساتذة والطلاب: ١ د.ك	١٥ دولاراً أمريكياً - ١٠ دولاراً امريكياً
للمؤسسات: ١٠ د.ك	٤٠ دولاراً أمريكياً.

ثمن الرسالة: للأفراد: ٤٠٠ فلس — للأساتذة والطلاب: ٢٠٠ فلس

ثمن المجلد السنوي: للأفراد: ٣ د.ك — للأساتذة والطلاب: ١,٥٠٠ د.ك

توجه المراسلات الى:

رئيسة هيئة تحرير حوليات كلية الآداب

ص.ب ٢٦٥٨٥ الصفاة - الكويت

روجيه غارودي، في سبيل ارتقاء المرأة، ترجمة جلال مطرجي، دار الآداب ـ بيروت، ١٩٨٢، ١٦٥ صفحة.

مراجعة: تركي علي الربيعو
كاتب وباحث/ دمشق

الكتاب مساهمة مميزة وجادة من المفكر الفرنسي المسلم والذي تحول في الفترة الأخيرة وخاصة في وطننا العربي إلى ظاهرة تسعى بكل جهدها لإقامة حوار حضاري بين الشرق والغرب. بين ذئاب الشمال وحملان الجنوب يكون الجسر الذي تعبر منه الإنسانية إلى مستقبل مشرق يعم فيه الخير وينتفي منه الاستغلال. خاصة وأن كتابات الأستاذ غارودي قد ترجمت معظمها إلى العربية. من ماركسية القرن العشرين ومنعطف الاشتراكية الكبير إلى حوار الحضارات الكتاب المميز في أعمال غارودي وصولاً إلى ما يعد به الإسلام والإسلام دين المستقبل. وهذا ما يجعل الظاهرة الغارودية ــ إن صح التعبير ــ ظاهرة تستحق الكثير من المناقشة والحوار خاصة وأنها وصلت نقطة الانعطاف عندما أعلن هذا المفكر اعتناقه للإسلام ديناً وفكراً وثقافة.

الكتاب الذي بين أيدينا ينحو بعيداً عن التصورات وردود الأفعال أحادية الجانب والتي نظّرت لحركة التحرر النسائي من خلال جعجعات ثورية قادت المرأة من عبودية سافرة إلى عبودية مقنعة فقد انتقلت المرأة ــ كما يقوّل غارودي «من الخياطة المنزلية أو السرد إلى النسيج وصنع الملابس، ومن المطبخ العائلي إلى دور الخادمة في المقاهي أو إلى الأعمال اليدوية المتعلقة بالمنتوجات الغذائية. وأصبحت خادمة مياومة، كما انتقلت من السهر على عائلتها إلى مهام الممرضة ثم المعلمة والمساعدة الاجتماعية قبل أن تتسنم الوظائف المكتبية وأن تعمل بكثافة في المصانع» (ص ١٠٤).

وإذا كان الفارق بين المرأة والرجل ليس فارقاً بيولوجياً، بل فارقاً يستند إلى ثقافة وتاريخ ذكوريين. ثقافة عالمية منحازة. أي عالم نظمه الرجال للرجال «فمن المقتضيات المنطقية لهذا النظام الذكوري الذي أوجده الرجال لصالح الرجال وطوروه بلا تبصر. أن يصبح كل شيء في مثل هذا العالم موضوعاً للتلاعب والمناورة» (ص ٣٠). هذا التلاعب الذي يخدم تطلعات الذكر في ملكية الأرض والمواشي والنساء والعبيد والثروة والقيادة والذي كرّسه من خلال قوانين ومؤسسات راسخة وسائدة إلى يومنا هذا. ولعل المؤسسة العسكرية ــ أكثر المؤسسات تميزاً في النظام الذكوري ــ تبقى الشاهد العياني على تصميم الصلة العسكرية بين السيطرة وخنق الاستقلال الشخصي للإنسان وانتزاع بعده الإنساني ذلك البعد المتسم بالاستقلال الواعي والمبادرة المسؤولة. وهنا تكمن أهمية الحركة النسوية في تصحيح الانحراف التاريخي لثقافة ذكورية عمرها ستة

آلاف عام وجدت نفسها من خلال مؤسسات وطبائع بررت الاضطهاد ودافعت عنه. لذلك فإن النضال النسوي يشكل كما يقول غارودي «جزءاً من المقدمات الضرورية للتبديل الأكبر وذلك باستبدال بنية وثقافة أعدهما منذ آلاف السنين نصف الإنسانية الذكوري ببنية وثقافة ستكون من صنع الإنسانية جمعاء في عنصرها النسائي كما في عنصرها الذكوري» (ص ٧٤).

ثمة ارتباط قوي وجوهري بين تحرير المرأة وتحرير الرجل فإذا كانت الحركة النسائية تهدف إلى تحرير نفسها من الاضطهاد فإنها تبقى مرتبطة تمام الارتباط بتحرير الرجل من ثقافته هو. من خرافات وأوهام يسخر منها الواقع في كل دقيقة. لكن هذا لا يعني كما يقول غارودي إنكاراً للإسهامات التي قدمها الرجل على مسار التاريخ. بل رفض اعتبارها قاصرة على الرجل وممثلة وحدها للإنسانية جمعاء.

ولذلك فالحركة النسائية تتسم ببعدها الإنساني فهي حركة صراع شاملة ضد كافة أشكال الاستغلال. استغلال الرجل للمرأة واستغلال الرجل للرجل ومن ثم استغلال شعب لشعب كما يحدث في فلسطين تحت راية ارتباط أسطوري بين إله وشعب وأرض وكذلك في بقاع أخرى من العالم.

* * *

الكتاب مقسم إلى أربعة فصول. الفصل الأول عنوانه النظام الذكوري وهو استعراض تاريخي لعلاقة المرأة بالرجل. تلك العلاقة القائمة على الاضطهاد. اضطهاد الرجل للمرأة ومحاولته لخلق عالمين يتجهان نحو التلاحق «عالم خارجي عام وذكوري حيث تسود القوة وعالم داخلي منزلي وأنثوي حيث تسود الخادمية» (ص ٢٥).

في الفصل الثاني يستعرض غارودي الحركة النسائية في فرنسا وكيف هوجمت من قبل مؤسسات النظام الذكوري ومن قبل أحزاب تتبنى التقدمية ــ الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان ينتمي إليه غارودي ــ هذه الحركة التي كانت تهدف لأن تجعل من الحب بعداً إنسانياً يجمع المرأة بالرجل.

الفصل الثالث ــ تحرير النساء والتحرير الإنساني ــ يعتبر غارودي أن الحركة النسائي هي حركة عالمية تسعى لتحرير البشرية من كل أشكال الاضطهاد «إنها بمحاربتها كل أشكال السيطرة تهدف إلى التحرير بأسمى معانيه الذي يشكل أفق جميع المتطلبات الأخرى للتحرير ويبشر بنهاية السيطرة» (ص ٨٨). فبذلك تتفتح آلاف الأزهار والتي تبشر بولادة فن جديد للعيش يقوم على الحب. ذلك البعد الإنساني الذي لم يكتسبه المرء أبداً بصورة تامة ويؤكد غارودي على «حب صوفي وحر بلا تجزئة وبدون تزمت ولا تفلت، في سبيل كائنات إنسانية تصالحت مع نفسها ومع العالم الذي تعيش فيه» (ص ١١٢).

الفصل الرابع عنوانه ــ نحو تأنيث المجتمع ــ يرى غارودي أنه بدون تأنيث المجتمع لن يكون بوسع الإنسانية جمعاء أن تعول على أي مستقبل. وهذا التأنيث يقوم على أن يكون للمرأة نصيب الرجل نفسه في المبادرة في اختيار ورفض شريكها وفي قبول أو رفض أمومتها وغارودي يرى أن هذا لن يكون دليل المساواة الحقيقية للمرأة بل يعني تغييراً إجمالياً في العلاقات الإنسانية تقوم به جميع الأجهزة «من النقابات إلى الكنائس والجمعيات السياسية وسلطات المراقبة والاقتراع والهيئات المحلية والجمعيات» (ص ١٦٣).

في سبيل ارتقاء المرأة كتاب جديرة بالقراءة والحوار، فهو لا يبحث عن أنصاف حلول إنه دعوة لتحرر المرأة في بعدها الإنساني لا في بعدها الإباحي. فالإباحية من صنع نظام ذكوري اقتصرت باستمرار على قرب فظ وأناني وحيواني كما يرى غارودي ولذلك فإن تحرر المرأة يشكل دعوة إلى تبديل جذري للعلاقات

الاجتماعية. ومن هنا تأتي أهمية الكتاب في كونه ساحة للحوار من أجل الاعتراف بالآخر ومن أجل مستقبل البشرية جمعاء. مستقبل يساهم في إعداده الجميع رجالاً ونسـاء خاصة وأن النساء هن أكثرية الأمة.

لا شك أن الكثيرين يرون في الكتاب خروجاً على التقليد المتوارث في عدم مراعاته للخصوصية بل وقد يذهب البعض للقول أن الكتاب يعكس هموم المرأة الأوروبية وهذا صحيح. إلا أننا نرى أن التقليد والخصوصية دعوة للامتياز وتبرير للاضطهاد وبذلك تسقط كل الأقنعة أمام نزوع الإنسان نحو حريته ونحو غده المشرق. وبذلك تكون الحركة النسوية العربية ـ خارج أطر الاستهلاك السائدة الآن ـ إطاراً واسعاً للعمل ضد كافة أشكال الاستغلال المعادية للتحرر الإنسـاني.

□ □ □

عواطف عبدالرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٨٤، ٢٨٣ صفحة.

مراجعة: توفيق أبو بكر
باحث وكاتب سياسي / الكويت

قبل بضعة شهور، صدر في الكويت، عن سلسلة «عالم المعرفة» كتاب هام للدكتورة عواطف عبدالرحمن: أستاذة الصحافة بكلية الإعلام بجامعة القاهرة، والباحثة الإعلامية التي أصدرت العديد من المؤلفات والأبحاث الجادة في قضايا الإعلام والصحافة.

يتحدث الكتاب بإسهاب شديد عن قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، في كافة الأصعدة والمجالات، للغرب وأفكاره وسياساته الإعلامية.

تقول الباحثة: «إنه لا يكفي أن نذكر مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية للتدليل على وجود التبعية وتغلغلها في شتى دروب الحياة الإجتماعية والثقافية في مجتمعات العالم الثالث. فمن الواضح أن ملكية الأجانب للصحف في الدول النامية، وتدفق الإعلانات التي تسيطر عليها الشركات الأجنبية والاعتماد على التكنولوجيا المستوردة، وتدريب الإعلاميين وخصوصاً الصحفيين، كل ذلك يتم في سياق الثقافة الأجنبية بحيث يبدو الأمر وكأنهم يتوجهون بأعمالهم وكتاباتهم إلى جمهور أجنبي. وحتى المواد ذات المضامين الوطنية تقدم في إطار وسياق أجنبي. وقد ركزت الباحثة على ثلاثة محاور رئيسية ترى أنها تدخل في إطار التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث. وهذه المحاور الثلاثة هي:

١ ــ محور التبعية الثقافية والإعلامية من جانب العالم الثالث للعالم الرأسمالي الصناعي.

٢ ــ التركيز على محور الصحافة دون تجاهل وسائل الإعلام الأخرى: المسموعة والمرئية على حد سواء.

٣ ــ محور الاستقلال الإعلامي وتحدثت فيه الباحثة عن محاولات الخروج من نطاق التبعية عبر مشاريع طموحة مشتركة لدول العالم الثالث.، مثل محاولات دول عدم الإنحياز التي نجحت في إقامة مجمع وكالات أنباء عدم الانحياز، وكذلك بروز ملامح مشروع نظام إعلامي عالمي جديد يقلل من إطار التبعية الإعلامية والثقافية القائم الآن في العالم الثالث، للعالم الرأسمالي المتقدم.

ويتحدث البحث ــ بلغة الأرقام ــ عن حقائق مرعبة. فالعالم الثالث يضم ثلاثة أرباع سكان العالم،

ولكنه لا يملك سوى نصف مجموع الصحف وربع مجموع التوزيع في العالم. ويبلغ متوسط التوزيع نسخة واحدة لكل ٩٠ شخصاً في إفريقيا، ولكل ١٥ شخصاً في آسيا. وهناك ٧ دول أفريقية لا توجد بها صحف يومية، و١٣ دولة أفريقية بها صحيفة واحدة غير يومية لكل دولة. ويصل التلفزيون في العالم الثالث إلى أقل من ١٠٪ من الأسر وفي المدن فقط. وتحتكر أربع وكالات أنباء عالمية الأخبار وتتحكم في تدفقها الأحادي من الشمال إلى الجنوب وهي: رويتر والفرنسية واليونايتدبرس والأسوشيتد برس، فيما تكتفي وكالات الأنباء المحلية بتوزيع الأنباء المحلية وبممارسة نوع من الحراسة على الأنباء الوافدة من الخارج.

وتضرب الباحثة أمثلة إحصائية أكثر تفصيلاً فتقول أن ٧٠٪ من أخبار اليونايتد برس عن شمال العالم المتقدم، و١,٨٪ عن أخبار افريقيا وأحداثها فقط، و٣,٢ ٪ لأميركا اللاتينية.

وترى الباحثة أنه لا بديل لتقليل التعلق الجنوبي بمنتجات الحضارة الحديثة في الدول النامية، خصوصاً في مجال الإعلام. «إذ بمجرد أن تبدأ دولة نامية في اقتناء منتجات التكنولوجيا الإعلامية الحديثة سرعان ما يؤدي ذلك إلى خلق أنماط سلوكية تؤثر على إطار الحياة الإجتماعية بأكملها داخل المجتمعات النامية (ص ٢). فمثلاً اقتناء التلفزيون يترتب عليه المطالبة الدائمة ببرامج لا تستطيع الدول النامية إنتاجها، مما يضطرها لاستيراد البرامج التلفزيونية من الخارج. ففي آسيا ــ تقول الباحثة ــ ستنتابنا الدهشة عندما نجد أن ماليزيا تخطط لاستخدام التلفزيون الملون قبل استخدام الأبيض والأسود ــ بناء على اختيار النخبة، وللتنافس مع جارتها سنغافورة. على أن تكاليف ذلك يمكن استخدامها في مصانع تحتاجها البلد وغالباً ما يتم اقتراض هذه التكاليف من الحكومات والشركات والبنوك الغربية. وهذا التوسع في استخدام أحدث الأجهزة، لم يصاحبه تطور في المضمون يماثل التطور في الشكل. فالسرعة الجنونية في نقل الأخبار واستخدام الصور الملونة، قابلتها مضامين لا تعكس مشاكل المجتمع وأوجه التغيير والتناقض بين المصالح والقيم التقليدية والقيم الجديدة التي يزخر بها هذا المجتمع (ص ٣٢).

وتوافق الدكتورة عواطف عبدالرحمن على الاستنتاجات التي توصل إليها د. جلال أمين، الكاتب الاقتصادي العربي الذي تعرض بإفاضة للآثار الثقافية المترتبة على التبعية الاقتصادية للغرب الرأسمالي. إذ يرى أن الانفتاح تقترن به حملة نفسية لتغيير أنماط الاستهلاك في البلدان الفقيرة بما يحقق مصالح الدول الصناعية (ص ٤٢). ويوضح د. أمين ما تؤدي إليه حملات ترويج هذه الأنماط الاستهلاكية من خلق حالة من التغريب الثقافي بسبب اختلاف هذه القيم الاستهلاكية عن التراث الثقافي السائد. فالتقدم ليس زيادة الإنتاج وليس النمو مع إعادة التوزيع، بل هو التحقيق المتزايد لقيم المجتمع وثقافته الخاصة.

والتبعية، كما يرى د. إبراهيم سعدالدين، هي نتاج عمليات تاريخية تمت في الدول النامية وأنتجت مجموعة من السمات التي تميز ظاهرة التخلف، وغرس قيم حضارية أجنبية وأسلوب حياة أجنبي وخصوصاً بين الصفوة من أبناء العالم الثالث.

وفي مجال الباحثين الإعلاميين في العالم الثالث، ترى المؤلفة أن معظمهم يرتبطون، سواء عن وعي أو بدون وعي بشبكة الاهتمامات والأولويات التي تحددها السوق الدولية وبخاصة الأميركية، ولذلك فهم لا يزيدون عن كونهم جامعي بيانات لمشروعات البحوث الكبرى التي تجري لصالح مراكز البحوث الأجنبية. ولا شك أن هذه الأوضاع تضاعف من أخطار التبعية الثقافية والأكاديمية وتساعد أيضاً على تعميق التبعية التكنولوجية. إذ أن التكنولوجيا التي يتم تصديرها للعالم الثالث، طبقاً لتوصيات هذه البحوث أو كنتاج لها، تكون في الأغلب غير ملائمة وغير متوافقة مع احتياجات معظم شعوب العالم الثالث.

وكذلك تمثل الإعلانات، المحتكَرة من الشركات الغربية، إحدى قنوات التبعية الإعلامية المرتبطة بخدمة السوق في المجتمعات الرأسمالية. تشير الأرقام التي نشرتها الباحثة، إلى أن هناك ٢٢ وكالة إعلان أميركية من مجمل وكالات الإعلان الدولية الخمس والعشرين. و ٦١٪ من سوق الإعلانات في العالم، في الولايات المتحدة الأميركية. وغالبية هذه الوكالات لها فروع في بعض الدول العربية. و ٨٠٪ من إيرادات الصحف في العالم الثالث تعتمد على الإعلانات مما يضع في أيدي المعلنين وشركات الإعلان سلطة خطيرة تصل إلى حد إمكانية إفلاس هذه الصحف وتقول الباحثة أن ٨٠ ٪ من إعلانات الصحف والراديو والتلفزيون في بيروت خلال الفترة من ١٩٦٧ ــ ١٩٧٠م كانت تأتي من شركات الإعلان الأميركية. وفي أميركا اللاتينية فإن ٥٠ ــ ٨٠ ٪ من برامج التلفزيون هي مواد إعلانية تكرس الاغتراب الثقافي والايديولوجي والدعاية المضادة لقيم الشعوب وتراثها الثقافي الأصيل.

إن هذا الوضع الراهن من التبعية الإعلامية والثقافية العارضة في العالم الثالث للعالم الصناعي المتقدم، يتطلب توسيع إطار الأعمال الجماعية والفردية لكل دولة من دول العالم الثالث، على طريق فرض نظام عالمي جديد للاتصال، أكثر عدالة. وهو نضال لا ينفصل عن مقاومة أشكال التبعية الاقتصادية التي تعاني من قيودها دول العالم الثالث في علاقاتها غير المتكافئة، مع الشمال المتقدم.

□ □ □



مدحت عزمي الديب، المنهج للبحث العلمي، كلية علوم القطن بالاسكندرية، الاسكندرية (١٩٨٣).

عرض: محمود قاسم
المعهد الفني التجاري/ الاسكندرية

عندما تنظر إلى أرفف الكتب العربية الجديدة يراعيك لأول وهلة أن هناك موضوعات وعناوين جديدة تغزو هذه الأرفف. من أبرز هذه العناوين كتب الحاسبات الالكترونية وعلوم المكتبات والميكروفيلم وعلم الاجتماع الديني ومناهج البحث.

ولعل مناهج البحث هي أكثر هذه الكتب انتشاراً وجاذبية خاصة لهؤلاء الدارسين في مجالات العلوم النظرية والتطبيقية بالجامعات والأكاديميات العلمية ومراكز البحوث وبؤرات العلم. وأصبحت لكتب مناهج البحث أهمية لا يمكن إغفالها.. وبدأت المدارس المختلفة في هذا العلم الذي يطلق عليه العلوم في تقديم نظرياته المتلاحقة الجديدة لتؤكد أهميته وحداثته ومتابعته أولاً بأول للجديد في العلوم الأخرى النظرية والتطبيقية.. وقد شهدت المكتبة العربية في السنوات القليلة الماضية مجموعة كبيرة وهامة من هذه الكتب كانت موجهة أساساً إلى رجال العلم في صوامعهم ومعاملهم. وقليلة هي الكتب التي وجهها مؤلفوها إلى القارىء العادي أو الذي في حاجة إلى أن يعرف عن هذا العلم ومناهجه بأسلوب مبسط يلتهمه القارىء العادي. ولعل من أبرز الكتب في هذا المجال الكتاب الذي قدمه الدكتور أحمد بدر وطبع في الكويت بعنوان «أصول البحث العلمي». وكتاب البحث العلمي للدكتورة سهير بدير. الطريف أن الذين قدموا هذه الكتب هم من أساتذة العلوم الاجتماعية كالمنطق وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلوم الإدارة.

واليوم نقدم أحدث كتاب انضم إلى هذه المكتبة هو «المنهج للبحث العلمي». لمدحت الديب الذي ينهج المنهج الدراسي للباحث المعروف (Kerlinger) أبرز من كتبوا في مناهج البحث.. وسوف نلمس مدى التقارب بين التلميذ والأستاذ في هذا الكتاب.

يقول في حديثه عن الإطار الفلسفي لمناهج البحث أن المنهج (Method) هو مجموعة الإجراءات الذهنية التي يتمثلها الباحث مقدماً لعملية المعرفة التي سيقبل عليها من أجل التوصل إلى حقيقة مادة البحث. أما البحث (Research) فيعني الإجراءات الذهنية التي توضع موضع العمل متجهة إلى المادة المستهدفة وهذا يعني أن الإجراءات المنهجية البحتة تقع بأسرها في عالم الذهن بينما تتدلى إجراءات البحث إلى عالم الحس.

أما عن قضايا مناهج البحث فهي عامة بصرف النظر عن التباين في طبيعة مواده. لذلك كانت العناية بهذه القضايا هي من شأن فلسفة العلوم سواء كانت طبيعية أم اجتماعية بمثابة الجذع المشترك أو علم العلوم.

وعن الملامح العامة لعملية المعرفة يقول الكاتب أن عملية المعرفة تتمثل بصفة أصيلة في قضايا طبيعة العلاقة بين طرفي هذه العملية أي بين الكائن المتفكر والمادة المستهدفة.. فهناك سؤال هل تبدأ المعرفة من «الفكرة» أم من «المادة». وهناك تياران رئيسيان في هذا الصدد: التيار «المثالي» والتيار «المادي» والخلاف بينهما يتركز حول منطلق التحرك في عملية المعرفة. فهل هو في المادة تبدأ منها هذه العملية متجهة إلى العقل أم هو في العقل تبدأ منه متجهة نحو المادة. وانطلاقاً من هذين الموقفين يتقرر شكل الإصرار المنهجي حيث أن أصحاب الاتجاه العقلي يؤكدون أن معيار الحقيقة لا يعتمد على حواسنا وإنما هو من شأن العمل الذهني أي استنباط (Deduction) أما أصحاب الاتجاه المادي فيرون أن معيار المعرفة هو اختيار مادة التقسيم واتبعه أيضاً الدكتور أحمد بدر في كتابه الذي سبق وأشرنا إليه.. فعلى الباحث أن يقدم وصفاً دقيقاً للحالة التي عليها الموضوع. كما أن عليه أن يقدم تصنيفاً أكثر عمقاً. ففي ظل التصنيف يتم تجميع أحداث الواقع المستهدف في مجموعات متجانسة في داخل كل منها. وعملية التصنيف تصاحب عملية الوصف غالباً. ولأن العلم يستهدف فهم واقعه والوقوف على مغزى أحداثه فيجب التعرف على خواص ظواهر ذلك الواقع وعلى الانتظام الذي يحكمها في علاقاتها فيما بينها. وهذا هو موضوع التفسير العلمي.

فالعلم يبغي معرفة سبب حدوث الظاهرات ويمكن النظر إليه باعتباره استراتيجية للتفسير (Strategy for Explanation) وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاث مراحل يقوم بها الباحث حين يستهدف التوصل إلى تفسير الأحداث وهي: الاستبصار (Insight) والتحليل المنطقي أو الاستدلال (Reasoning) ثم توفير أحكام تعتمد على مشاهد الظواهر موضوع التفسير (Observation of Evidences).

ويطلق اصطلاح الاستبصار على العملية التي يتم بمقتضاها تحقيق تكامل عناصر أو خواص ظاهرة معينة في وحدة جديدة ذات معنى بعد أن كانت متمايزة أو متناثرة ومتفردة. وهو يمثل المرحلة الأولى في تفسير الظواهر.

ولا يهم التحليل المنطقي ـ الاستدلال ـ بمدى صحة ما يتم حصره وتصنيفه من وقائع ومقدمات حول الظاهرة موضوع البحث وإنما يختص باستنتاج صدق أو كذب قضية معينة عن عدة قضايا أخرى معروفة. وعادة ما نسمي القضايا التي يبدأ منها الاستدلال بالمسلمات أو المقدمات. كما أن القضية التي تلزم عن هذه المسلمات اصطلاح النتيجة. والمعنى العام للاستدلال هو النشاط العقلي الموجه الذي يقوم به الفرد مستهدفاً التوصل إلى تفسير لظاهرة أو حل لقضية تواجهه. فالاستدلال عملية تفكير تتضمن الوصول إلى نتيجة المسلمات. وهو نوعان: مباشر يتكون من مسلمة واحدة ونتيجة. وغير مباشر يتكون من أكثر من مسلمة. وعليه فإن هناك معيارين للحكم على مدى صحة التحليل المنطقي أو الاستدلال، هي: معيار صدق الاستنباط، ومعيار قوة الاستقرار أو الاستقراء (Induction) عملية المعرفة الأولى تدور في العقل. وبالتدليل العقلي يستطيع الباحث أن يتوصل إلى الحقيقة الكاملة لكل ما يحيط به. أما الاعتماد على الاستقرار وحده فمعناه إدارة هذه العملية في داخل عقل الباحث بعيداً عن الدافع المستهدف.

ويتحدث الكاتب عن العلم التجريبي ويرى أنه يتمثل في الاعتماد بصفة أصيلة على الملاحظة والتجريب مع تدخل العقل بسلسلة من عمليات الاستنباط المنطقي تنتهي بالارتقاء بنتائج اختبار عدد محدود من حالات الواقع المختبر إلى تفسير عام لشتى حالات الواقع.

وهناك عدة مسلمات للمنهج العلمي. الأولى تتعلق بالظاهرات. أما الثانية فتتعلق بالباحث. تنقسم الأولى بدورها إلى ثلاثة أقسام: مسلمة الوحدة التي تنكر القول بانعزال الظواهر وتفردها أو تحيزها المطلق. أما الثانية فتعني الظاهرات تحتفظ بخصائصها الأساسية تحت ظروف معينة لفترة محددة من الزمن. فهناك دوام وانتظام مسببين في الظواهر. وهي مسلمة ضرورية لتقدم المعرفة أما الثالثة المسماة بالحتمية النسبية فتعني أن الظاهرات (اجتماعية وطبيعية) ليست عشوائية وتتغير وتختلف وتتشابه انطلاقاً من الصدفة المجردة.

وعن المسلمات المتعلقة بالباحث فتنقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول خاص بصحة الإدراك. فالباحث قد يقوم برصد الظواهر إما شارداً أو متحيزاً أو منفصلاً أو في حالة عدم تمييز دقيق. ولذا عليه تكرار ملاحظاته. ووضع النتائج مقارنة مع نتائج الباحثين الأخرين. والمسلمة الثانية فهي صحة التفكير والاستدلال التي على البحاث أن يعترف بها كأداة للبحث رغم علمه بحدودهما وتتعلق الثالثة بصحة التذكر التي يتمتع بها الباحث.

وفي الفصل الثاني من كتابه يقدم المفاهيم العامة للمنهج العلمي. فهناك ثلاثة مستويات للبحث العلمي، هي: مستوى الوصف ومستوى التصنيف ومستوى التفسير. وهذا ومعيار صدق الاستنباط (Deductive Validity) يعني التوصل إلى نتيجة معينة من مسلمة أو عدة مسلمات وأن ما يصدق على الكل يصدق على الجزء. ولذا فهم يحاولون البرهنة على أن ذلك الجزء يقع منطقياً في إطار الكل. وعندما تكون المسلمات صحيحة تضمن هذه النتيجة.

وعن معيار قوة الاستقرار (Inductive Strength) فيشير إلى مدى احتمال صحة النتيجة. طالما أن المسلمات صحيحة. وتختلف النتيجة لأنها قضية كلية. ولكن كلما أضفنا حالات أخرى كلما ازداد احتمال تغير النتيجة أو تأكيدها وبالتالي تزداد إمكانية تعميم النتائج والدفع بعدم اختصارها على عدد محدود من الحالات.

ويرى الكاتب أن الدلائل المستخدمة في النظريات يجب أن تدرك من خلال الحواس. كما يجب أن يكون ممكناً لكل فرد يختلف هذه الحواس أن يكرر ذات المشاهدات التي قام بها المنظرون وعدم إمكانية إعادتها يفتح الباب على مصراعيه لعديد من التساؤلات حول مدى صدق هذه البراهين.

وصياغة النظريات (Theorizing) هي عملية بناء وتكوين النظريات وتتضمن العلاقات بين المفاهيم والنتائج التي يمكن استخلاصها منطقياً من العلاقات المقترحة في النظرية. وإذا كانت المفاهيم (Concepts) هي الخصائص والملامح الرئيسية للظواهر والمواقف والأفراد موضوع الدراسة فإن الفروض (Hypotheses) تمثل النتائج المنطقية لادعاءات النظرية حين تخضع للاختبار بفرض التعرف على مدى صحتها. وعليه فإن التفسير يحتوي على مجموعة من التعميمات والمشاهدات والنتائج والاستخلاصات. وتجيء المشاهدات لتعنى الخصائص المتميزة التي تتصف بها الظواهر والأحداث.

أما عن اختبار الفروض فهناك أربع مراحل يتعين إنجازها بغرض اختبار الفروض:

١ ــ **القياس الذي يتعلق بعملية ارتباط مفاهيم النظرية بالمؤشرات والمتغيرات المستخدمة في قياس هذه المفاهيم.**

٢ ــ **بناء وحدات التحليل:** حيث أن الباحث يقوم ببلورة وحدات التحليل مثل عينة الدراسة والمرحلة الزمنية.

٣ ــ **أحكام العلاقة بين المتغيرات:** وتقوم على تحديد طبيعة المتغيرات والدور الذي تمارسه في البحث.

فهناك متغيرات تتوسط العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل. وعادة ما تتفاعل هذه وتسمى بالمتغيرات المستقلة مع المتغيرات التابعة في تحديد النمط الذي تأخذه المتغيرات التابعة.

٤ ـ **التكرار وتوسيع النطاق والحدود**: للتعرف على مدى انطباق فروض النموذج الأصل في ظل ظروف مغايرة عن تلك التي أجري في ظلها.

وفي الفصل الثالث من كتابه يتحدث المؤلف عن قضايا تصميم الدراسة، وهما اثنتان:

١ ـ **بلورة وتشكيل موضوع الدراسة**: من الثابت أن تراكم المعرفة عملية تدريجية بطيئة ويقوم في ظلها الباحثون باستكمال ما بدأه غيرهم. وعليه يجب تحديد إمكانية إقامة البحث واستعراض النظريات والدراسات السابقةالمرتبطة بميدان البحث وارتباط نتائج الدراسة بتراث المعرفة.

٢ ـ **أغراض تصميم الدراسة**: ويتمثل في نقطتين: توفير إجابة للقضايا والمشكلات المطروحة في البحث والتحكم في تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع. ويتضمن التصميم نقطتين هامتين أيضاً، هما:

(أ) تعظيم التباين التجريبي: **(Maximization of Experimental Variance)**

حيث يحاول الباحث أن يعظم أثر المتغير المستقل (التجريبي) على المتغير التابع بحيث يمكن إرجاع معظم التغيرات التي تطرأ على متغير النتيجة (التابع).

(ب) التحكم في المتغيرات الخارجية وتحييد أثرها: **(Control of Extraneous Variables)**

وهناك ثلاثة أساليب لتحقيق هذا الغرض: استبعاد كافة المتغيرات الخارجية على المتغير التابع. والاختيار العشوائي لأفراد العينة من عزل أثر جميع العوامل الخارجية الممكنة على المتغير التابع. واستخدام المتغيرات الوسيطة.

(ج) تدنية تباين خطأ القياس العشوائي: **(Minimization of Error Variance)**

والغرض من هذا محاولة جعل التغير الذي يحدث في المتغير التابع متعمد ومقصود. ويعود فقط لتطويع المتغير المستقل. ويعود معظم الخطأ العشوائي لإدارة البحث ومن أمثلة هذا الخطأ عمد من بعض ألفاظ قائمة الأسئلة وضعف المبحوثين على التقدير وضعف ذاكرتهم. بعض هذه الأخطار يمكن التحكم فيه تجريبياً والبعض الآخر لا يخضع.

ويقول المؤلف أن تصنيف البحوث يرجع إلى عدة أقسام: منها التجارب المعملية التي لا تخلو من نقائص ونقاط ضعف ومع ذلك فهي تتميز بصدق داخلي مرتفع نسبياً. ومن ثم فإنها تعاني من انخفاض درجة الصدق الخارجي. أما التجارب الميدانية فيتم فيها معالجة متغير مستقل أو أكثر في ظل أقصى ما يمكن أن تسمح به ظروف الحياة الواقعية من تحكم وسيطرة وهما ذات نفع عظيم لدراسات علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع. لما بها من مفردات تتوافق مع خصائص المشكلات الاجتماعية بوجه عام. والدراسات الميدانية تنقسم إلى عدة دراسات منها استطلاعية لاكتشاف المتغيرات الجوهرية في ميدان الدراسة وبحوث اختبار الفروض التي تستهدف تجميع الحقائق التي قد تؤيد الفروض أو تدحضها والدراسات المسحية التي تتعرف على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسود في مجتمع معين.

وفي الفصل الرابع يتكلم المؤلف عن القياس الذي يعني مجموعة أساليب يتم عن طريقها تحويل المفهوم إلى بيانات وهي تنقسم إلى أربعة مستويات: المقاييس الإسمية أو الكيفية (Nominal) وفيها يقوم الباحث بالتفريق بين وحدات القياس على أساس انتمائها لمجموعات يتم تمييزها بإعطاء أسماء أو رموز أو أرقام تعكس الفروق في الكيف أو النوع. والمقاييس الترتيبية (Ordinal) التي يقوم فيها الباحث بترتيب المقررات وصفة ما تحتويه من الخاصية محل القياس والمقاييس المتصلة (Interval) التي تحدد القدر الذي تتصف به المفردات المقاسة تحديداً كمياً. والمقاييس النسبية (Ratio) التي تتميز باتصافه بكل صفات المقاييس المتصلة لإضافة إلى نقطة صفر حقيقية يبدأ منها القياس.

أما في حديثه عن الثبات فهو يقسمه إلى: الثبات الزمني (Stability) والثبات التكافؤي (Equivalance) والثبات الداخلي (Homogeneity) يعني الأول الارتباط بين قيمة المقياس المأخوذ في زمنين متفاوتين لنفس المجموعة من الأفراد وهي الحالة الأكثر شيوعاً أما الثاني فهو درجة التكافؤ الناتجة بين نماذج مختلفة لنفس القياس أو الاختيار. أما الثالث فهو درجة التوافق الداخلي بين البنود المختلفة التي يحتويها المقياس.

وعن الصدق فإن له عدة أنواع منها مستوى الصدق المنهجي ومستوى الصدق التجريبي ويتمثل الفرق بينهما في أن الأول يعتبر أسلوباً تقديرياً للتعرف على صلاحية مقياس معين ويسمى بمتغيرات التنبؤ. أما الثاني فيهدف إلى تقدير العلاقة بين نوعين من المتغيرات ويسمى بمتغيرات الفعالية.

وقد قدم الكاتب الجانب النظري بكتابه في الجزء الثالث منه ليتحدث فيما بعد عن كيفية إعداد البحث فيتحدث عن أساليب جمع البيانات المتعارف عليها كالملاحظة المباشرة والاستقصاء والمقابلة الشخصية. أما عن كتابة تقرير البحث فيقول أن أسلوب كتابة التقرير للباحث قد يضطره إلى إجراء التعديلات العديدة وتستهلك منه الكثير من الوقت. لذا فعلى الباحث ـ قبل أن يكتب كلمة واحدة ـ أن يدرس شكل التقرير ودليل الأسلوب الذي يوصي به المحرر. وإذا كان للباحث الحق في اختيار الأسلوب الذي يراه فإنه يستطيع أن يجد عدة كتب متوافرة توجهه. من المهم إتقان طرق كتابة تقرير البحث. فالباحث لا يحاول تسلية القارىء إنما يقدم فرضاً ويشرح الطرق التي استخدمت لاختبار صدقه ويثبت البيانات الواقعية التي جمعت ثم يقرر مدى صدق البيانات أو التقرير عادة ما يتعرض لتشكك المراجعين في أي تأكيدات ما لم تقدم الأدلة التي توضحها وعلى الباحث تنظيم معلوماته وتنسيقها. وعليه فقبل أن يكتب الباحث كلمة واحدة في رسالة أن يراجع مطالب شكل التقرير التي يحددها المعهد الذي يقدم له البحث. وعليه التأكد من وجود علاقة مباشرة بين عناصر تخطيطية وبين فروض البحث والتحقق من ترتيبها. أما اللغة التي يكتب بها البحث فهي اللغة الرسمية الخالية من الحذلقة والرطانة. والمقتبسات أو المصطلحات الغير مألوفة. ويجب أن تكون حية واضحة وعلى الباحث أن يؤكد في تقريره التناسب والتأكيد على وضع الموضوعات المتساوية في أهميتها في مستوى واحد. وعى الباحث إبراز الأفكار الهامة عن طريق استخدام أساليب خاصة حث عليه أن يحقق الوحدة والوضوح في التقرير وانتقاء العناصر المتجانسة واستبعاد المواد التي لا لزوم لها.

أما بالنسبة لإعداد الجداول والأشكال فعليه اختيار العناوين المناسبة وأن يدرس النتائج المستنبطة من فرضه. وعليه أن يساعد القرار لاكتشاف التفاصيل الهامة وفهم مغزى البيانات. وإعداد الجداول جيداً يشرح نفسه بنفسه. كما يجب ترقيم الجداول وأن ترقم الأعمدة تحت عنواناتها لتسيير تحديد البنود التي يشار إليها في الجدول، ويجب ألا يكون الجدول أكبر من صفحة التقرير.

أما الأشكال الشائعة الاستخدام في التقرير فهي الأشكال الخطية والأعمدة وخرائط النسب والحجم والمساحة والخرائط المصورة ورسوم الأجهزة والشكل الجيد ينسج عدداً قصيراً من الحقائق المناسبة والمترابطة ليقدم فكرة رئيسية واحدة وهو بسيط لا تزحمه التفصيلات المشوشة التي لا لزوم لها.

كما يجب الاعتراف بإثبات حق الآخرين التي يرجع إليها في الهوامش وقائمة المراجع. واستخدام النصوص المقتبسة. وفي حالة طول النصوص فيجب أن توضع في ملحق وإذا ورد نص في الهامش، فإنه يكتب على مسافة واحدة داخل علامة التنصيص ويكتب في صورة فقرة عادية.

□ □ □

محمد بن عزوز حكيم، معارك الثورة الريفية، مطبعة الساحل، الرباط، ١٩٨٣، ٣٠٨ صفحات.

مراجعة: محمد علي داهش
قسم التاريخ / جامعة الموصل

يعد الأستاذ ابن عزوز واحداً من أبرز المختصين في تاريخ المقاومة المسلحة في الشمال المغربي ضد الحماية الأجنبية المعلنة عام ١٩١٢، فبعد تقديمه لكتاب «المقاومة المسلحة والحركة الوطنية في شمال المغرب» للأستاذ التهامي الوزاني (١٩٨٠)، أصدر العديد من الدراسات القيمة عن نضالات المغاربة ضد النفوذ الأجنبي، فقد أرّخ لمعركة أنوال الخالدة التي جرت يوم ٢١ تموز ١٩٢١ بقيادة الأمير محمد بن عبدالكريم الخطابي مع الغزاة الاسبان، بكتاب قيّم استند فيه على الوثائق الاستعمارية المكتشفة حديثاً، وكان ذلك عام ١٩٨١، وأصدر كذلك كتاب «موقف الشريف الريسوني من الاستعمار الفرنسي» (١٩٨١) أرّخ فيه لموقف زعيم إقليم جبالة في الشمال المغربي ضد النفوذ الأجنبي، كما أصدر كتاب «الشريف الريسوني والمقاومة المسلحة في شمال المغرب» (١٩٨١) تابع فيه نضال إقليم جبالة بقيادة الشريف أحمد الريسوني ضد الحماية الأجنبية، إضافة إلى غير هذه الكتب.

أصدر في نهاية العام الماضي كتابه الجديد «معارك الثورة الريفية» أرّخ فيه لجميع المعارك الحربية التي جرت بين المغاربة في إقليم الريف بقيادة الأمير محمد بن عبدالكريم الخطابي وبين المحتلين الاسبان ثم الفرنسيين بعد ذلك، ويقع الكتاب في (٣٠٨) صفحات، صدر عن مطبعة الساحل في الرباط عام ١٩٨٣ ومزود بالكثير من الصور التوضيحيةي المهمة.

ومن المعروف أن الثورة الريفية قامت بقيادة الأمير محمد بن عبدالكريم الخطابي بعد سلسلة طويلة من عمليات التعبئة الجماهيرية امتدت من خريف عام ١٩٢٠ وحتى منتصف عام ١٩٢١، واستطاع الأمير الخطابي أن يحقق أول انتصار كبير له في معركة أبران في ١ حزيران (يونيو) ١٩٢١، ثم حقق انتصاراً ساحقاً على الاسبان في معركة أنوال في ٢١ تموز (يوليو) ١٩٢١، وكبدهم الكثير من الخسائر في الأفراد والمعدات والمؤن، ثم تابع نضاله المسلح حتى عام ١٩٢٥ ضد الاسبان إلى أن دخل الفرنسيون الصراع ضده، وبدأ يقاتل على جبهتين حتى استسلم في ٢٥ أيار (مايو) عام ١٩٢٦.

إن كتاب معارك الثورة الريفية قد رصد بدقة جميع معارك الثورة منذ بدايتها في ١ حزيران (يونيو) عام ١٩٢١ وحتى ٢٣ أيار (مايو) من عام ١٩٢٦ وهو عبارة عن ببليوغرافيا للمعارك الحربية للثورة الريفية،

وأهمية هذا العمل الرصين تكمن في التعريف بالجانب العسكري الذي يعتبر من أهم الجوانب لنضال المغاربة في الريف.

يرصد هذا الكتاب (٥٧٥) معركة جرت أثناء الكفاح الريفي، وقد قسم الكاتب هذه المعارك على مرحلتين:

□ المرحلة الأولى جرت من يوم ١ حزيران (يونيو) ١٩٢١ إلى يوم ١٧ آب (اغسطس) ١٩٢٤، وقد وقعت فيها ٢٧٢ معركة كلها ضد الأسبان، منها ٢٦٨ معركة في الجبهة الشرقية، و ٤ معارك في الجبهة الغربية.

□ المرحلة الثانية جرت من يوم ١٣ نيسان (أبريل) ١٩٢٥، إلى يوم ٢٣ أيار (مايو) ١٩٢٦، وقد وعقت فيها ٣٠٣ معارك، منها ٢٤٤ معركة ضد الجيش الفرنسي وكلها في الجبهة الجنوبية، و ٥٩ معركة ضد الجيش الإسباني منها (١٠) معارك في الجبهة الشرقية و١٣ معركة في الجبهة الغربية و ٣٦ معركة في الجبهة الوسطى، أي أن مجموع المعارك بلغ ٥٧٥ معركة، منها ٣٣١ معركة ضد الجيش الاسباني، و٢٤٤ معركة ضد الجيش الفرنسي.

أما السنوات التي جرت فيها هذه المعارك فكانت كما يلي:

- ٢٣٧ معركة جرت عام ١٩٢١
- ٢٧ معركة جرت عام ١٩٢٢
- ٤ معارك جرت عام ١٩٢٣
- ٤ معارك جرت عام ١٩٢٤
- ٢٥٠ معركة جرت عام ١٩٢٥
- ٥٣ معركة جرت عام ١٩٢٦.

والجدير بالذكر أن جميع الاحصائيات التي أوردها الأستاذ ابن عزوز في هذا الكتاب مأخوذة من أوثق المصادر وخاصة الوثائق الاستعمارية السرية الاسبانية والفرنسية والتي كشفت حديثاً.

قدم لنا الأستاذ المؤلف عملاً جيداً في هذا الكتاب الذي سيكون خير معين للباحثين في هذا الجانب، ومنذ بداية أول معركة قامت بها الثورة الريفية (معركة أبران) وحتى آخر معركة (معركة تركيست) التي كانت بمثابة «بارود الشرف» كما تقول عنها المصادر الاستعمارية، أثبت المقاتل العربي في المغرب قدرة عالية في الدفاع عن أرضه وحريته.

انتهت معارك الثورة الريفية في ٢٣ أيار (مايو) ١٩٢٦ واتسلم بعدها الأمير الخطابي في ٢٥ أيار (مايو) من العام نفسه إلى قيادة الجيش الفرنسي، بعد أن حارب في جميع الجبهات ١٨١٨ يوماً.

لقد ضم هذا الكتاب مقدمة وتسعة فصول، طرح خلالها المؤلف كافة المعارك الحربية التي جرت بين ثوار الريف والمحتلين الاسبان والفرنسيين للمغرب الأقصى، وعلى الرغم من القيمة الكبيرة لهذا العمل الضخم، إلا أن الكثير من المعارك التي وردت في الكتاب تنقصها المعلومات التاريخية على مستوى خسائر الطرفين في الأسلحة والمعدات. إلا أن ذلك لا يقلل من القيمة الكبيرة لهذا العمل الجبار الذي يعتبر إضافة نوعية جديدة إلى المكتبة المغربية خاصة والعربية عامة، لأنه بدون شك يدلل بوضوح عن قدرة الإنسان العربي على مواجهة التحديات المصيرية التي استهدفت وجوده وحريته، فهذا الكتاب علامة مضيئة في النضال العربي في بداية القرن العشرين.

د. عبدالقادر القادري، القانون الدولي العام، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ــ الرياض (١٩٨٤)، ٣٨٨ صفحة.

مراجعة: محمد الصوفي
كليةالحقوق / الرباط

□ مقدمــة:

يأتي هذا الكتاب في مرحلة تشهد فيها كواليس المؤتمرات الدولية وأروقة المنظمات الدولية ورحاب المؤسسات الجامعية، نقاشاً عميقاً حول قواعد القانون الدولي ومدى إلزاميتها، وحول المطلب الذي تحمل لواءه دول العالم الثالث قاطبة ألا وهو تعديل وتطوير قواعد القانون الدولي بما يُلائم مصالحها، ويُعيد تصحيح الاختلال الذي تعاني منه الأمم الفقيرة في جنوب الكرة الأرضية.

لقد أراد المؤلف أن يشارك ــ عن طريق الكتابة ــ في هذا النقاش المفتوح محاولاً الإحاطة بجُلّ مواضيع القانون الدولي التقليدية منها والمستحدثة على متداد ٣٩٠ صفحة من الصفحات التي يتشكل منها الكتاب.

□ مضمون الكتاب:

يستهل المؤلف كتابه بقوله: «إن كل قانون ــ باعتباره نتاج مجتمعي ومرشد للفكر وأداة للفعل ــ هو مصدر قراءة، ومثار سؤال...». وشروعاً في هذه القراءة وجواباً على هذا السؤال، يقسم المؤلف كتابه إلى مقدمة عامة وخمسة أقسام، وذلك على الشكل التالي:

□ مقدمة عامة: (ص ٣ ــ ٢٦)

تنقسم هذه المقدمة إلى أربعة مباحث يعرف فيها المؤلف القانون الدولي العام، إنطلاقاً من الاتجاه التقليدي، ثم الاتجاه الاشتراكي، ويعرض لتاريخ القانون الدولي مسافراً بنا إلى الحضارات الشرقية القديمة، عائداً إلى مشارف القرن السادس عشر الذي شهد بزوغ عصر الدولة القومية ثم يبحث خصائص القانون الدولي التي يجملها في كونه قانون تنسيق ينحو نحو قانون إخضاع ويجسد قيمًا مشتركة بين أعضاء الجماعة الدوية وبعد ذلك يبحث المؤلف وظائف القانون الدولي المتجسدة في إضفاء المشروعية القانونية على المواقف المترتبة على انتصر القوة المسلحة، وذلك قبل ممارسة دور التنسيق والتعاون والتعايش.

ويختم المؤلف مقدمته بالحديث عن منهج البحث، ويُسْتَشَفُّ من هذا الحديث، مَيْلُ المؤلف إلى الاستعانة بتعدُّد المداخل المنهجية لشرح وتحليل الظواهر القانونية الدولية، مع الاعتماد الأساسي على المنهج القانوني.

□ القسم الأول: مصادر القانون الدولي العام (ص ٢٧ ــ ١٣٥)

إن بحث مصادر القانون الدولي العام يحيلنا مباشرة إلى المادة (٣٨) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، التي تتضمن تعداداً لهذه المصادر. ويلاحِظُ المؤلفُ في تحليله لهذه المادة القصور الذي تعاني منه، وعلى الخصوص فيما يتعلق بعدم الإشارة إلى قرارات المنظمات الدولية التي أضحت تساهم بدرجة كبيرة في إغناء القانون الدولي وإثراء قواعده، وكذلك فيما يخصُّ غياب كل توقُّعٍ لمفهوم القواعد الآمرة.

ويعالج المؤلفُ هذه المصادر تباعاً، فيخصص للمعاهدات الدولية باباً كاملاً (ص ٣١ ــ ١٠١) مُبرزاً الأهمية التي أصبح يحظى بها هذا المصدر في النظامالقانوني الدولي، إذ لا شك أن المعاهدات أضحت تحتل موقع الصدارة كمصدر من مصادر القانون الدولي، خاصة بعد أن تم تدوين الكثير من القواعد العرفية.

أما المصادر الأخرى ويسميها المؤلف المصادر فوق التعاقدية فيعالجها في الباب الثاني بادئاً بالعرف فالمبادىء العامة للقانون، فالعدالة ثم الأعمال القانونية الصادرة من جانب واحد، وأخيراً الفقه وأحكام المحاكم.

□ القسم الثاني: أشخاص القانون الدولي العام (ص ١٣٧ ــ ٢٥٠)

لا زال المشتغلون بالقانون الدولي والعلاقات الدولية يجمعون على اعتبار الدول أهم أشخاص القانون الدولي العام، وأكبرها أثراً في العلاقات الدولية، لذلك يخصص المؤلف الباب الأول منهذا القسم لدراسة الدولة مركزاً على عناصرها واختصاصها وحياتها منذ نشأتها حتى فنائها وخلافتها. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المؤلف اعتمد في دراسته لخلافة الدول في ممتلكات الدولة ومحفوظاتها وديونها على مشاركته الفعلية ضمن الوفد المغربي في أشغال اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٣ الخاصة بخلافة الدول في ممتلكاتها ومحفوظاتها وديونها، مما أضفى على تحليله لهذه الموضوعات دقة وعمق المشاركة التي تنقل القارىء إلى القاعات المقفلة، وتنقل إليه في ذات الوقت أصداء المناقشات وحيويتها ولو بصورة غير مباشرة، ويعالج المؤلف في آخر هذا الباب موضوع المسؤولية الدولية.

وبما أن الدول لم تعد بمفردها الشخص الوحيد للقانون الدولي، فقد خصص المؤلف الباب الثاني لبحث أشخاص آخرين من غير الدول، كالمنظمات الدولية والفرد والشركات والمنظمات غير الحكومية.

□ القسم الثالث: النطاق الدولي (ص ٢٥١ ــ ٣٠١)

كتب أحد المهتمين بالقانون الدولي ذات مرة يقول: « . . إن الأمم البرولتارية تسعى اليوم إلى قانون جديد «قانون القارات الخمس» أو قانون «القارات الست» إذا أضفنا إلى القارات الخمس المعروفة امبراطورية البحار. . .» (انظر محمد البجاوي: من أجل نظام اقتصادي دولي جديد، اليونسكو، باريس ٧٩ ص ٩).

وبالفعل فقد أصبحت القواعد المنظمة لهذه «القارة السادسة» تحظى بالأهمية الفائقة سواء على مستوى الفقه أو على مستوى المنظمات والمؤتمرات الدولية الخاصة بتدوين قواعد القانون الدولي. ويعالج المؤلف هذه القواعد في الباب الأول تحت عنوان قانون المناطق البحرية، وهي تشمل المناطق البحرية الخاضعة للولاية الخالصة للدولة الساحلية، والمناطق البحرية الخاضعة لحقوق استئثارية ذات أهداف إقتصادية الجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة. كما تشمل المناطق المائية الخاضعة لحقوق غير استئثارية كأعالي البحار وقاع البحر. ويناقش المؤلف هذه المواضيع انطلاقاً من الاتفاقية الجديدة لقانون البحار التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دجنبر ١٩٨٢ مما يجعل الكتاب مسايراً لآخر المستجدات في هذا الميدان.

وغنيٌّ عن البيان أن تطور القانون الدولي لم يقف عند حدود «امبراطورية البحار» بل أن النطاق الدولي يمتد إلى آفاق شاسعة، إن قواعد امبراطورية جديدة هي اليوم في طور التكوين، أنها «امبراطورية الجو والفضاء الكوني» انطلاقاً من هذه التطورات يميز المؤلف في دراسته لقانون الجو والفضاء الكوني (الباب الثاني) بين المجال الجوي الخاضع لسيادة الدولة، وبين مجال الفضاء الكوني الذي لا تطاله سيادة الدول، حيث يظل خاضعاً لمبدأ حرية الاستعمال ومبدأ التعاون والمساعدة المتبادلة.

□ القسم الرابع: القانون الدولي الاقتصادي (ص ٣٠٣ ــ ٣٢٦)

مرة أخرى يعود المؤلف إلى أشخاص القانون الدولي أو أشخاص العلاقات الدولية بصفة أدق، ولكن كفاعلين اقتصاديين هذه المرة، فيدرس المنظمات الدولية والشركات غير الوطنية، وذلك قبل الانتقال إلى الإطار المعياري للقانون الدولي الاقتصادي الذي يعالج فيه وضع القواعد وتنوع مصادر القانون الدولي الاقتصادي، ثم يقوم بتحليل أبرز قواعد هذا القانون، وعلى رأسها قاعدة السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية والنشاطات الاقتصادية، ثم القواعد المنظمة للعلاقات التجارية الدولية، سواء منها التقليدية أو الناشئة في إطار حوار الشمال والجنوب.

□ القسم الخامس والأخير: المنازعات الدولية (ص ٣٢٧ ــ ٣٥٦)

«... لما كانت ظاهرة الحرب قديمة قدم التاريخ فإن القواعد القانونية التي تحكمها، كانت محل اهتمام القانون الدولي، وموضوعاً لاتفاقياته...». بهذه الكلمات يستهل المؤلف بحثه للمنازعات الدولية، محللاً في الفصل الأول من الباب الأول تحريماللجوء إلى القوة المسلحة ومسألة المحافظة على السلم بينما يدرس في الفصل الثاني قانون الحرب الحياد. ثم ينتقل إلى بحث الحل السلمي للمنازعات الدولية في الباب الثاني انطلاقاً من المادة (٣٣) من ميثاق الأمم المتحدة التي تلزم الدول باللجوء إلى الوسائل السلمية لحل منازعاتها الدولية، سواء في ذلك الوسائل الديبلوماسية أو الوسائل القضائية.

□ خاتمة:

يطرح هذا الكتاب على امتداد صفحاته التي تقارب الأربعمائة، إشكاليات لا يكاد يحصيها عدّ، سواءتلك المتعلقة بتطور القانون الدولي، أو تطور المجتمع الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية، والإشكاليات

القانونية التي يطرحها ارتياد أعالي البحار، واستكشاف أعماقها. وارتياد آفاق الفضاء الخارجي. وهو ــ أي الكتاب ــ يبقى بذلك وفيا لطموحه في محاولة «الإحاطة بجل موضوعات القانون الدولي العام». وقد عزز المؤلف هذه الإحاطة بالاستشهاد المتواصل بالعديد من القضايا التي طرحت على محكمة العدل الدولية، مما جعله يُزاوج بين الإطار النظري المرتبط بتحليل المفاهيم القانونية ومناقشتها، والإطار العملي المساير لما تطرحه العلاقات الدولية من قضايا ومنازعات نابعة من صميم الممارسة الدولية، مع ملاحظة أن إيراد هذه القضايا كان يتم ــ في كثير من الأحيان ــ بالإشارة العابرة مما يترك القارىء في شوق لمعرفة المزيد.

كما يلاحظ من خلال مادة الكتاب، التزام المؤلف بقضايا العالم الثالث، وتسليط الأضواء الكافية على مواقف دوله. ولا غرو في ذلك فدول العالم الثالث هي التي يقع على عاتقها تجديد شباب القانون الدولي وتحويله من قانون أوروبي امبريالي ذي مسحة دينية مسيحية، إلى قانون رحب فسيح، قانون يعبر عن مصالح الإنسانية في قاراتها الخمس، وفي امبراطوريتي البحار والفضاء الكوني.

ولا شك في أن هذا الكتاب سوف يسد نقصاً كبيراً كان يشعر به الباحثون في هذا الميدان لا سيما في مغرب الوطن العربي حيث الصدارة في هذا المجال لا تزال للكتب الفرنسية. بيد أن الكتاب رغم الجهد المبذول فيه يظل غير متكمل إذا لم يتم تلقيحه وتخصيبه من خلال ملاحظات القراء وعطاء الباحثين.

□ □ □

الكسندر ايغناتينكو، ابن خلدون، دار الفكر ـ موسكو (١٩٨٠) ـ ١٦٠ صفحة.

مراجعة: عبداللطيف جبور
دمشق/ سوريا

يدور الكتاب حول حياة وأعمال المفكر العربي الكبير ابن خلدون، الذي حاول أن يفسر تطور المجتمع بناء على شروط حياة الناس المادية. فيحلل هذا الكتاب نظرات ابن خلدون الفلسفية والاقتصادية والاجتماعية ـ السياسية. وقد أعار المؤلف اهتماماً خاصاً لنظرية الدولة. والكتاب أعد لكل من يهتم بتاريخ الفلسفة وتاريخ الفكر الاجتماعي ـ السياسي.

يضم الكتاب بين دفتيه مقدمة دار النشر وخمسة فصول يتناول كل منها موضوعاً معيناً ويختتم المؤلف كتابه بموضوع «التراث الفكري لابن خلدون ومصيره» وهذا الموضوع وضعه المؤلف بمثابة الخاتمة. وفي نهاية الكتاب يوجد ملحقاً يتضمن مقتطفات من مقدمة ابن خلدون لكتاب «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر».

جاء في مقدمة دار النشر بأن ابن خلدون يعتبر واحداً من أكبر مفكري العرب والإسلام في العصور الوسطى ويتفق جميع الذين درسوا تراث ابن خلدون على أنه قدم مساهمة كبيرة في الفكر الاجتماعي والعالمي. ومن وجهة نظر باتسيفا ـ وهي مؤرخة سوفييتية ـ أن ابن خلدون «لأول مرة في تاريخ العلم.. عرض نظرية سنة تطور المجتمع التصاعدية، من مرحلة أدنى إلى مرحلة أعلى عبر تطور شكل نشاط الناس الإنتاجي.. وربط تطور شكل نشاط الناس الاجتماعي بتطور الإنتاج». وبشهادة الاثنوغرافي السوفييتي الشهير ف. ي. أنوشين بأن فلاديمير اليتش لينين قد أعار اهتمامه إلى أعمال ابن خلدون وتساءل قائلاً «ألا يوجد بعد في الشرق فلاسفة كهذا الفيلسوف؟».

الفصل الأول من الكتاب تحت عنوان «العصر». ويصور لنا المؤلف فيه العصر الذي عاش فيه ابن خلدون ويربط حياته ونشاطه بالمغرب العربي الذي كان يسمى شمال أفريقيا. ويقول بأن ابن خلدون قد عاش في فترة تشكل العلاقات الرأسمالية الباكرة ضمن إطار الوحدة الاقتصادية والتاريخية والثقافية لإقليم البحر المتوسط والشرق الأوسط والتي كانت المغرب تؤلف جزءاً لا يتجزأ. منه، مع العلم بأن الإنتاج في شمال أفريقيا لم يصل إلى مستوى عال من التطور لكي يصبح رأسمالياً. وفي القرن الرابع عشر تميزت شمال أفريقيا بعدم

الاستقرار السياسي حيث تبدلت السلالات الملكية وتغيرت حدود الدول وجرت الحروب بين القبائل من أجل التحكم بالطرق التجارية ومن أجل المزايا الإقطاعية. هذه الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية هي بالذات التي أثرت على تصورات ابن خلدون عن المجتمع والدولة.

الفصل الثاني تحت عنوان «إنسان، سياسي، عالم»: في هذا الفصل يتحدث المؤلف عن حياة ابن خلدون فيقول بأنه قد ولد في تونس في ٢٧ أيار (مايس) من عام ١٣٣٢ ميلادية. وفي المصادر القديمة يضاف إلى إسم ابن خلدون أربعة ألقاب هي الحضرمي والأندلسي والمغربي والمالكي. الأول لأن قبيلته تنحدر بجذورها من حضرموت وهي منطقة تقع في الجزيرة العربية من حيث بدأت الفتوحات العربية الإسلامية والثاني لأن أجداده القريبين منه نسبياً عاشوا في الأندلس والثالث لأنه عاش معظم حياته في المغرب العربي، أما الرابع فلأنه كان قاضياً في محكمة مالكية.

حياة ابن خلدون معروفة بشكل كامل من خلال مذكراته في كتاب «التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً» توفي والدا ابن خلدون بالطاعون الذي شمل شمال أفريقيا وذلك عام ١٣٤٨ ميلادية. واضطر لأن يتدبر أمره بنفسه فعمل ناسخاً وكان هذا العمل مملاً له فكانت وظيفته أن ينسخ عبارة «الحمد لله والشكر له» ويتذكر ابن خلدون بمرارة بأن أجداده قد اشتغلوا بجميع الأعمال. ومن خلال مذكراته التي تحولت إلى يوميات نعرف بأن زوجته وأولاده قد ماتوا أثناء رحلته بالبحر ولم يذكرهم قبل ذلك. ويقول المؤلف بأن مذكرات ابن خلدون هي مذكرات سياسية ودبلوماسية تتحدث عن اللقاءات مع الحكام وعن الانقلابات والصراع الدموي من أجل السلطة. ولقد مارس ابن خلدون كتابة مذكراته حتى وفاته التي صادفت ١٦ آذار (مارس) عام ١٤٠٦ ميلادية. كتب عن ابن خلدون أصدقاؤه مثل الوزير ابن الخطيب وكذلك كتب عنه أعداؤه مثل ابن الحجار وكتب عنه تلاميذه مثل المؤرخ المقريزي.

بدأ ابن خلدون حياته ناسخاً بسيطاً ثم أصبح فيما بعد سكرتيراً عند سلطان فاس أبي عنان وبعد ذلك مبعوثاً شخصياً عند سلطان فاس الجديد أبي سليم وحاجباً عند سلطان بجاية أبي عبدالله. في أواخر سنوات حياته عمل قاضياً ومعلماً في فقه الشريعة في القاهرة وحاول أن ينتقل لخدمة تيمورلنك ولكن هناك أسباب غامضة قد أعاقته في انتقاله إلى سمرقند عاصمة تيمورلنك المنتصر واضطرته للرجوع إلى القاهرة حيث مات ودفن هناك.

انتقل ابن خلدون من معسكر إلى آخر وتقاسم النصر مع المنتصرين وقد عانى من الهزائم أيضاً. وحدث أن سجن ابن خلدون وعاش في المنفى كذلك. ويذكر المؤلف بأن ابن خلدون قد أعطى تيمورلنك كتاباً في وصف وطنه المغرب (جغرافية المغرب) مع أنه لم يكن قاصراً عن معرفة أسباب حب الفاتح الكبير إلى الجغرافيا. وتذكر المؤرخة السوفييتية باتسيفا في كتابها الموثق والمفصل بشكل جيد عن ابن خلدون على أنه في ذلك الوقت «لم يكن هناك رجل حكومة لم يحاول البحث عن سند أكثر اعتماد وثقة، وذلك بظهور العلامات الأولى لضعف سيده». ومن العدل أن نتوقع بأن تصرفات ابن خلدون كانت تنطلق من تصوراته عن الحكومة حيث كان ينظر إلى الخلافة والاضطرابات في الدولة على أنها أشياء حقيقية طبيعية لا يمكن تغيرها.

السلطة السياسية في نظر ابن خلدون يمثلها ناس غرباء عن رعيتهم، ولهذا فعند الرعية لا يختلف الحكام بعضهم عن بعض مبدئياً فهم جميعاً جيدون (وبشكل أصح كلهم سيئون).

هذه التصورات عامة. ولا يمكن بالاعتماد عليها ولا على الحقائق العديدة، أن نكتشف العالم الداخلي

لابن خلدون. فالعالم الذي عاش فيه ابن خلدون والناس الذين التقى بهم ــ كلهم وراء ستار الزمن. والقارىء الذي يهوى المعرفة لن يرتوي بهذه التصورات العامة فهو يريد أن يعرف أي إنسان كان ابن خلدون وأن يرى العالم الذي يحيط به.

وإذا قرأنا مقتطفات من لقاءاته الثلاثة مع تيمورلنك لوجدنا في ابن خلدون رجل سياسة رائع. كان عند ابن خلدون ثقة زائدة بمعرفته للعمليات التاريخية، وقد جلب له هذا أعداء كثيرون من وسط المؤرخين المعاصرين له.

لم يكن ابن خلدون رجل سياسة رائع فحسب، بل كان عالماً عظيماً. فمعارفه السياسية كان يزاوجها بمعارفه العلمية. يكتب ابن خلدون في مذكراته بأنه استخدم كل الإمكانات لأن يتعلم بجد.

كان ابن خلدون على معرفة بعلوم عصره، فكان على اطلاع على أفكار وتصورات أفلاطون ولا يمكن استثناء تأثير الأفكار الاجتماعية والسلالية لأرسطو مع العلم بأن المقدمة تدل على أن ابن خلدون وصل إلى استنتاجاته بدون قراءة أرسطو ولكن هذا يتسم بعدم الصحة.

تتحدث المقدمة والمذكرات ومعاصروه عن أن ابن خلدون كان على اطلاع على معارف رجال الثقافة العربية ــ الإسلامية. فكان مطلعاً على نظرية الفارابي الاجتماعية ــ العرقية وعلى نظريات الطب لابن سينا وعلى فلسفة ابن رشد وكان على اطلاع جيد على مؤلفات كبار مؤرخي العصور الوسطى.

إن ثقافة ابن خلدون العالية ومشاركته العملية في الحياة السياسية والعلمية لعصره سمحت له بأن يقدم مساهمة هامة في خزانة الفكر العربي في القرون الوسطى.

كتب ابن خلدون إلى جانب المذكرات (١٢) منشوراً عن المغرب وسلسلة مؤلفات أخرى مكرسة لمختلف المواضيع.

إن الذي أعطى ابن خلدون هذه الشهرة الواسعة هو كتابه «العبر، وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر». ومقدمة هذا الكتاب كتبها في منفاه في جزيرة بني سلامة، ولكنه استمر في العمل عليها أثناء حياته في القاهرة. وتعتبر المقدمة موسوعة معرفة، حيث تنعكس حياة العرب في القرون الوسطى فيها ويجد القارىء فيها معلومات عن الأرض ومناطق المناخ وسكانها من الشعوب وعن تاريخهم وكذلك عن تاريخ الحكومات وانهيارها وعن الاقتصاد وعن المهن.. إلخ.

الفصل الثالث في الكتاب تحت عنوان «التاريخ والحقيقة»: يحاول المؤلف في هذا الفصل أن يشرح الأسباب التي دفعت ابن خلدون إلى نقد معاصريه من المؤرخين محاولاً فهم جوهر البرنامج الذي وضعه لشرح هذا الباب من المعرفة والمادة التي اعتمد عليها فأعطته الحياة الفكرية لعصره لكي يجمعها في هذا البرنامج، وإلى أي مدى استطاع ابن خلدون أن ينفذ مهمته.

يذكر المؤلف بأن الأسباب التي دفعت ابن خلدون إلى نقد معاصريه من المؤرخين هي كونهم يذكرون حوادث دون نقدها وتحليلها من جهة ومن جهة أخرى هناك حوادث كثيرة ذكرت ولكنها غير موثوقة هل استطاع ابن خلدون أن ينفذ مهمته في كتابه تاريخ جديد يقوم على العلم والحقائق؟ يجيب المؤلف على هذا السؤال بنعم ولا.. نعم إن كتابة يعتمد على حقائق موثوقة ويفسر بأن كتابه مكرس للحوادث التي عرفها ابن خلدون مباشرة، وتفسيره للحوادث يطابق الحقيقة على الأغلب ولكن ليس في كل الأحيان. ويصل المؤلف إلى نتيجة

مفادها ابن خلدون قد أشار إلى الطريق التي يمكن للتاريخ بالاعتماد عليها أن يصبح علمياً، هذا أولاً، وثانياً لقد خطى خطوات جبارة على هذا الطريق ووصل إلى إنشاء نظرية نشوء وتطور الدولة والمجتمع، ويضيف المؤلف بأن فضل ابن خلدون ينحصر في هاتين النقطتين.

في الفصل الرابع الذي جاء تحت عنوان «الإنسان الإجتماعي في عالم الطبيعة» يتحدث المؤلف عن رفع ابن خلدون شعار إنشاء علم عن طبيعة المجتمع البشري واستخدامه في ذلك العلوم المعاصرة مطوراً أفكاره وتصورات أرسطو. هذا لا يعني أن ابن خلدون قد نقل ببساطة التصورات عن علم الطبيعة وطبقها على المجتمع الإنساني مع أن هناك بعض الأفكار قد طبّقها مباشرة وبشكل حرفي تقريباً مثل:

١ ــ قارن بين حياة الدولة بجميع مراحلها بحياة الإنسان (طفولة، شباب، كهولة).
٢ ــ شبه مشاكل المجتمع بالأمراض المزمنة.

ويعرض المؤلف في هذا الفصل تصورات ابن خلدون التي تسمح بفهم مكان الإنسان والمجتمع في عالم الطبيعة وأسباب التبدل والتغير في الطبيعة والمجتمع والتصورات التي يعرضها المؤلف هي:

١ ــ العالم كما يراه ابن خلدون عالم نظامي ومتكامل وتام تتعلق فيه الأسباب مع النتائج. وكل المواد مؤلفة من عناصر أربعة وهي (التراب والماء والهواء والنار). والعامل الحاسم في اتحاد العناصر الأربعة هو الحرارة المتولدة.

٢ ــ إن نشوء وتغير المواد المؤلفة من العناصر الأربعة يتعلق بمجموعة من العوامل المتبادلة التأثير.

٣ ــ الناس يتوحدون في جماعات من أجل تلبية وتأمين حاجاتهم.

٤ ــ الإنسان جزء لا يتجزأ من عالم الطبيعة المتغير.

٥ ــ الإنسان تكون من المواد الخام (المواد الخام ــ النبات ــ الحيوان).

٦ ــ أكبر تأثير على المجتمع الإناني تقوم به الحرارة.

٧ ــ يقف ابن خلدون ضد ماكان يعتقد عند المسلمين في القرنين السابع والثامن عن اختلاف العروق البشرية.

فحسب وجهة نظر ابن خلدون أن طبيعة الحرارة والبرد هما السبب في لون البشرة عند الناس. ويلخص المؤلف تصورات ابن خلدون حول الإنسان الاجتماعي في عالم الطبيعة بثلاث نقاط:

١ ــ الإنسان جزء لا يتجزأ من الطبيعة.
٢ ــ الإنسان الاجتماعي يعتبر نفياً للطبيعة.
٣ ــ يؤلف المجتمع الإنسان والطبيعة وحدة ديالكتيكية.

الفصل الخامس جاء تحت عنوان «نظرية التبدل الإجتماعي». وفي هذا الفصل يعرض المؤلف تصورات ابن خلدون التالية:

ــ قابلية التحضر.
ــ الانتقال من المساواة النسبية إلى المساواة المطلقة.

ـ الدولة: نشوؤها وانهيارها.

ـ الدولة والاقتصاد.

ـ الدولة حضارة مائتة.

يستنتج المؤلف في نهاية الفصل الخامس بأن ابن خلدون عبر عن اتجاه تطور المجتمع التقدمي ذلك الاتجاه الذي عبر عنه بنفي العلاقات الإجتماعية والسياسية في عصره وتطور المجتمع من مرحلة أدنى إلى مرحلة أعلى عبر تطور شكل نشاط الناس الإنتاجي.

يختتم المؤلف كتابه بموضوع «مصير التراث الفكري لابن خلدون»: في هذا الموضوع يشير المؤلف إلى أن بعض الباحثين العرب يعتبرونه من السابقين إلى المادية التاريخية ويسمونه «ماركس العرب» ويوجد هناك في الفلسفة العربية المعاصرة تيار فكري يضع «روحانية الشرق» ضد «مادية الغرب». فممثلي هذا الاتجاه ينفون النزعة المادية في مؤلفات ابن خلدون.

تعتبر أعمال ابن خلدون في الوقت الحاضر مادة للجدل الفكري والنظري الحاد. وأثناء الجدل في المسائل النظرية تدور مناقشات فكرية وايدلوجية، طبيعة هذه المناقشات لا تحددها مؤلفات ابن خلدون بقدر ما تحددها الانتماءات الطبقية والإجتماعية للمشاركين في النقاش وكذلك الظروف الإجتماعية والسياسية الحالية في البلدان العربية حيث اتخذ الجدل حول تراث ابن خلدون طابعاً حاداً ومميزاً.

في تقييم الباحثين والمفكرين (عرب وغير عرب) لمؤلفات ابن خلدون يمكن أن نميز نزعة حديثة تعبر عن أن ابن خلدون اشتهر كمفكر ومبادر لتصوراتاجتماعية وسياسية وتاريخية وفلسفية سبق فيها نوعاً ما تصورات المفكرين الذين أتوا بعده (وكقاعدة المفكرين الأوروبيين) مثل: بوكليا وفيكو وهيغل وكانت وداروين وماكيافلي وسميث... الخ.

ويشير المؤلف إلى الأسباب التي تؤدي إلى فهم خاطىء لأفكار ابن خلدون ومنها:

ـ أسباب تعود بدرجة إلى خواص تكوين المصطلحات الفلسفية والإجتماعية في اللغة العربية.

ـ إعطاء محتوى جديد إلى الكلمات القديمة وبالتالي الخروج بمعنى وأفكار جديدة.

ـ محاولات تعريب الماركسية بناءعلى مؤلفات ابن خلدون وعلى قاعدة أسبقيته لماركس.

يحاول المؤلف تحديد المكان الحقيقي لابن خلدون في تاريخ الفلسفة العالمية والفكر الإجتماعي والسياسي. ولتوضيح هذا المكان يطرح ثلاثة أسئلة ثم يجيب عليها. أما الأسئلة فهي:

١ ـ هل أثر ابن خلدون على معاصريه وهل وجدت «مدرسة ابن خلدون» كمدرسة تعبر عن تيار فكري عند العرب في القرونالوسطى؟

٢ ـ هل أثر ابن خلدون بشكل مباشر على الفكر الأوروبي في المرحلة التالية؟

٣ ـ ما هو التقييم العام لنزعات ابن خلدون الفكرية؟

ويختتم المؤلف موضوعه بالقول: إننا نحن أمام جرأة مذهب ابن خلدون في السعي لتفسير الواقع من النواحي (الطبيعية والإجتماعية والسياسية والثقافية... الخ) وذلك بالاعتماد على الروابط الداخلية فيه والحركة

المستمرة والتغير الدائم وكذلك على التناقض الداخلي وتعدد المعاني. ففي هذا واقعية أعطى ابن خلدون فيها المجتمع والدولة تحليلاً علمياً، ونتائج هذا التحليل اعتبرت نزعة علمية حول الدولة والمجتمع.

وهكذا تفصل بين المفكرين القرون وآلاف الكيلومترات وكذلك الحاجز اللغوي ومع ذلك فهم في الجوهر يتكملون بلغة واحدة ـ لغة العلم والتقدم والإنانية. ولهذا بالذات فإن المفكر العربي ابن خلدون الذي ولد في شمال افريقيا يمكن أن نضعه في صف واحد مع ماكيافللي وفيكو ومونتيسكو.

□ □ □

Stephen Green; *Taking Sides: America's Secret Relations with a Militant Israel*, Wilson Morrow Co., Inc., New York, 1984, 370 pages.

ستيفن جرين، الانحياز لإسرائيل، علاقات أميركا السرية مع إسرائيل المحاربة، ويلسون مورو ـ نيويورك، ١٩٨٤ ـ ٣٧٠ صفحة

مراجعة: د. جورج طعمة

قسم الفلسفة / جامعة الكويت

فلسطين وتعاقب الأجيال:

تميزت المجابهة العربية الإسرائيلية ـ بين أمور أخرى كثيرة ـ بموقفين متعارضين من حيث المعرفة والعلم. فتاريخ فلسطين، البعيد والقريب والمعاصر حي في ذهن كل إسرائيلي وصهيوني. لكنك لا تجد مثل هذه الذاكرة الحية في الأجيال العربية المتعاقبة. فالاستيطان الصهيوني الذ بدأ غزوة تدريجية لفلسطين وإرهاباً سرياً منظمًا منذ أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن تعرفه الأجيال الصهيونية ثم الإسرائيلية المتعاقبة وتجهله أجيالنا، رغم استمراره حتى اليوم تحت سمعنا وأبصارنا. وتقسيم فلسطين وما رافقه من تآمر دولي أصبح حادثاً في بطون التاريخ العميقة. والأجيال التي عاشت حروب ٤٨ و٥٦ وحتى ٦٧ دخلت بدورها التاريخ كأنها لم تكن. والأساطير التي روّج لها الإعلام الصهيوني على المستويين العالمي والعربي وفي طليعتها ـ ما يسميه كاتب هذا الكتاب ـ النصر الصهيوني الخارق على الجيوش العربية مجتمعة عام ١٩٤٨ هي القائمة في الأذهان دون التحري عن حقيقتها لمعرفتها. وقل مثل ذلك عن الجذور الإرهابية التي قامت عليها الصهيونية وإسرائيل والتي هي جزء لا يتجزأ من العقيدة والعمل الصهيونيين. وحقيقة العلاقات الخفية بين أميركا وإسرائيل، كيف تطورت قبل وبعد قيام إسرائيل؟ ما هي مختلف المراحل التي مرت بها وأين نقف منها اليوم؟ من الذي تآمر ويتآمر حقاً على السلام؟ العرب أم إسرائيل؟ ما هي حقيقة السلام الإسرائيلي؟ ما هي أسرار وخفايا الحروب الإسرائيلية ـ العربية إلى جانب العديد من الأسئلة المثيرة ما زلنا نجهل الحقيقة التاريخية الموضوعية المختفية وراءها والعديد من القضايا المتفرعة عنها.

وبالرغم من أننا عشنا القسم الأكبر من هذه الأحداث، فالقضية الفلسطينية تبتدىء في ذهن أكبر قسم من الجيل العربي بحرب عام ١٩٧٣ وربما ذهبت إلى حرب ١٩٦٧. أما ما قبلها فهو تاريخ منسي. وقد يلمس هذه الحقيقة المرة من درّس «قضية فلسطين» على المستوى الجامعي وعرف عن قرب جهل الأجيال العربية الجديدة بها. وفي حين ظلت الأهداف الصهيونية في إخراج الشعب العربي من مناطق المياه الخصبة والقذف به إلى الصحراء القاحلة هدفاً يسعى له كل صهيوني دون تفريق بين متطرف ومعتدل فإن الأجيال العربية المتعاقبة ـ حتى في دول المجابهة ـ تنازلت شيئاً فشيئاً وبفعل ضغط الدول الكبرى المهيمنة والإعلام المضلل حتى عن

التمسك بحقها الطبيعي في أرضها وتربتها ومائها. وأصبح «السلام الإسرائيلي» هو الذي يلتهم العقل العربي، ناهيك عن الأرض العربية، دون خوف، بل وبترحيب ظاهر أحياناً وباطني أحياناً أخرى في الصفوف العربية ذاتها.

الكتاب الوثيقة:

بحث الكتاب في فصوله العشرة مقدمات قيام إسرائيل ثم نشوب حرب ١٩٤٨ والحروب التي شنتها فيما بعد على العرب من حرب السويس وحتى نهاية حرب ١٩٦٧ والتي ما زلنا نعيش في نتائجها من الاحتلال الإسرائيلي مع التركيز على العلاقات الأميركية ــ الإسرائيلية. أما مصادر الكتاب فهي الوثائق السرية لوزارتي الخارجية والدفاع الأميركيتين والتي يفرج عنها بعد مرور عشرين عاماً وفقاً للقانون الأميركي ثم الأوراق الخاصة والرسمية لأربعة رؤساء أميركيين: ترومن وأيزنهاور وكنيدي وجونسون. والأخيرة موزعة في أربعة أنحاء متباعدة من أميركا. والبحث بينها كلها حول ما يتعلق بالصراع العربي ــ الإسرائيلي والتغلب على الصعوبات في طريقه هو جهد جبار بحد ذاته تظهر نتائجه واضحة في هذا الكتاب. ومن هنا ضرورة التوقف على الفصل الأول منه وعنوانه «البحث في الزوايا المظلمة» لأهميته في تعريف مؤلف الكتاب بكتابه: «قال: «عندما يتعامل الكاتب مع وثائق أصلية سرية فإن ذلك بحد ذاته تجربة فكرية عميقة لا يمكن معرفتها إلا بالخبرة». ويضرب مثالاً على ذلك «ملف القدس القنصلي لعام ١٩٤٨ والعائد لوزارة الخارجية الأميركية ــ فهو في الواقع مجموعة ملفات ــ إذ اكتشف الكاتب بدهشة أن أحداً من الباحثين أو القراء لم يطلبه من قبل لا سيما بعد أن أفرج عنه بموجب «القانون الفدرالي الأميركي حول حرية المعلومات» FOIA.

ثم إن العام ١٩٤٨ بذاته عام تاريخي لأنه شهد قيام دولة جديدة في قلب الشرق الأوسط هي دولة إسرائيل. ولعب كل من الحكومة والشعب الأميركيين دوراً أساسياً حاسمًا في قيام هذه الدولة. وبعض الذين كانت لهم أدوارهم الفعالة في هذا الحدث التاريخي أصبحوا أساطير حتى في الزمن الذي عاشوا فيه. وأما الأحداث التي وقعت فلم تخف أهميتها قط أو تقل بالرغم من مرور السنوات الطوال عليها، «لأن الحرب التي بدأت عام ١٩٤٨ ــ كما يقول المؤلف ــ ما زالت حية قائمة بيننا اليوم عام ١٩٨٤».

ومرت بضعة أيام قبل أن يصدر الإذن بالسماح للكاتب للاطلاع على مجموعة «ملفات القدس» فإذا الغبار يعلوها ورائحة الرطوبة تنبعث منها. وأما تقارير القنصلية الأميركية من القدس ورسائلها وبرقياتها لعام ١٩٤٨ ضمن الملف فقد اصفر أكثرها. وأخذ في دراستها والدهشة تعتريه. فما كان يقرأه لم يكن خرافة أو أسطورة بل سير أناس حاولوا المستحيل وهم يكافحون وسط حدة الأزمات والأحقاد المريرة لمنع الحرب والعودة إلى السلام. وكانت هناك مآسي حقيقية كقصة مصرع القنصل الأميركي في أحد شوارع القدس وعلى مقربة من دار «المفوضية الأميركية». وقد تم ذلك بعد رفعه مذكرة لوزارة الخارجية في واشنطن عن الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل ضمان سلامة السلك القنصلي.

وإذ أخذ في تدقيق هذه الملفات وما تضمنته عن الفرقاء المتقاتلين والانفجارات اليومية التي كانت تقع وحياة الدمار والقتل التي كانت تشكل بمجموعها الحياة اليومية في القدس فالكاتب يعلق: «إن ما كان يقرأه مما لم يطلع عليه أحد من قبل لم يكن أخباراً أسطورية ملفقة شبيه ما تضمنه كتاب «الخروج» (EXODCUS) للروائي الصهيوني يوري ديفيس، بل لم يكن أيضاً نوعاً من الكتابات «اللاخيالية» الحديثة حول ولادة إسرائيل. فالحقيقة التاريخية كانت مختلفة عن الأسطورة لدرجة يصعب معها تصديق الحقيقة».

ومن هنا النموذج للكتابة عن إسرائيل الذي يمكن وضع اليد عليه حول ما هو معروف ومنتشر شعبياً أو غير معروف إطلاقاً عن حقيقة قيام إسرائيل وخلفيتها «فنحن ــ والكاتب يتحدث هنا كمواطن أميركي ــ

نعرف عن الاعتراف الفوري المباشر الذي منحه الرئيس ترومن لدولة إسرائيل بعد إعلان قادتها عن قيامها عام ١٩٤٨ متسابقين بذلك مع الدولة الأعظم الأخرى أي الاتحاد السوفياتي. ولكننا لا نعرف شيئاً عن نموذج الرادار المتقدم الذي سرقه الإسرائيليون من إحدى القواعد الأميركية وقدموه لتشيكوسلوفاكيا ــ أي للاتحاد السوفياتي ــ في تلك السنة ذاتها مقابل ضمان تدفق الأسلحة والجنود المدربين والخبراء العسكريين من تشيكوسلوفاكيا لإسرائيل بواسطة الصهيونية الدولية ومنظماتها الإرهابية الواسعة الانتشار لمتابعة ما سمي بحرب الاستقلال الإسرائيلية. ونعرف كثيراً عن البطولات التي قام بها موشي دايان في حرب السويس عام ١٩٥٦ ولكننا لا نعرف شيئاً عن الجهود المحمومة والمؤامرات التي حاكها قبل سنتين ١٩٥٤ ــ ١٩٥٦ لإخفاق الجهود التي كان يبذلها رئيس الوزراء الإسرائيلي حينذاك موشي شاريت من أجل عقد سلم مع مصر. ولقد قرأنا الكثير عن الاندفاعات البطولية التي قام بها الجيش الإسرائيلي على جميع جبهات القتال خلال ما عُرف بحرب ــ الأيام الست ــ ١٩٦٧ ــ لكننا لا نعرف شيئاً عن أسرار وخفايا تلك الحرب حول ما يتعلق بالعلاقات الأميركية ــ الإسرائيلية والدعم الأميركي تحت رئاسة جونسون لإسرائيل أثناءها». والكتاب بالتالي موجه للجمهور الأميركي أولاً بسبب الجهل الفاضح لدى ساستهم أحياناً والتضليل المتعمد أحياناً أخرى. ويتشدد الكاتب أن غرضه من تأليف الكتاب هو إثبات الحقائق العلمية الموضوعية وتنبيه الرأي العام الأميركي إلى الفرص الثمينة التي أضاعتها أميركا في المنطقة العربية وطرح السؤال الهام: ترى هل ربحت إسرائيل معركة الأمن بالرغم من تعاظم قوتها والحروب التي خاضتها ضد العرب وربحتها؟ سؤال يجيب الكاتب عليه في نهاية الكتاب. وإذا وجه نقد للكاتب بأنه كان «إنتقائياً» في ما تناوله من الأحداث فهو يجيب: أليس كل ما كتب ونشر عن إسرائيل في أميركا والعالم إنتقائياً تناول الأحداث التي أرادتها الصهيونية لتصويرها وفقاً لوجهة النظر الإسرائيلية وبالتالي لتضليل الرأي العام الأميركي؟

وتناول الكاتب في الفصول التسع الباقية الأحداث الجسيمة من ١٩٤٩ حتى نهاية ١٩٦٧ والتي ما زلنا نعيش في نتائج حربها. وعلى التسلسل ولادة الصداقة الأميركية الإسرائيلية التي تحولت إلى تحالف استراتيجي وكيف أن أميركا راهنت على الحصان الإسرائيلي منذ سنة قيامها. وكشف بالأرقام عدد الفرق الشرقية والغربية على السواء التي حاربت في صفوف الجيش الإسرائيلي عام ١٩٤٨ وتعد بالآلاف. والجيش الإرهابي الذي كان قوامه ستون ألف جندي محارب مارسوا القتال بينما لم تكن في الحقيقة الجيوش العربية تصل إلى ثلث هذا العدد مما يجعل ظفر الجيش الإسرائيلي على الجيوش العربية مجتمعة كما روج له أسطورة لا حقيقية في وقت كانت الأسلحة تتدفق عليها من الشرق والغرب. وحين أصبح هدفها الواضح احتلال فلسطين بكاملها والقذف بسكانها العرب إلى الصحراء. ولم يكن ليردعهم أي رادع. فدير ياسين لم تكن المذبحة الوحيدة التي ارتكبها الإرهاب الصهيوني إذ وقع مثلها وفقاً للتقارير الأميركية المرسلة لوزارة الخارجية في «الدوامنة». واقتحم الصهاينة في طبريا ديراً مسيحياً فنهبوه وشردوا رهبانه. أما الأخطاء التي وقعت فيها بعد فمردها إلى الرئيس ترومن الذي لم يميز ــ كما يؤكد الكاتب ــ بين المصالح الأميركية والمصالح الإسرائيلية. هكذا تمكن الإرهاب الصهيوني من سرقة أسلحة أميركية ضمن أميركا بالذات، بل وطائرات حربية ضخمة قذفوا بها المدن العربية المجاورة كما سرقوا أسلحة من أوروبا. وأما أول سفير أميركي أرسل لإسرائيل فقد كان واضح الانحياز لها وتقاريره ــ كما تثبت الحقائق الموضوعية اليوم ــ كانت مضللة.

تناول الكاتب أيضاً بالتفصيل كيف احتلت إسرائيل على التدريج المناطق المجردة من السلاح بينها وبين الدول العربية المجاورة: مصر والأردن وسوريا، والمذابح التي اقترفتها على الحدود في قبية وطبريا وغزة إلى أن أحكمت سيطرتها عليها وتآمرها ضد السلام الذي سعى العرب لإحلاله تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة، وكيف أنه منذ ذلك الوقت كان الاقتصاد الإسرائيلي منهاراً لولا المساعدات الأميركية التي أخذت تنهال عليها لدعم

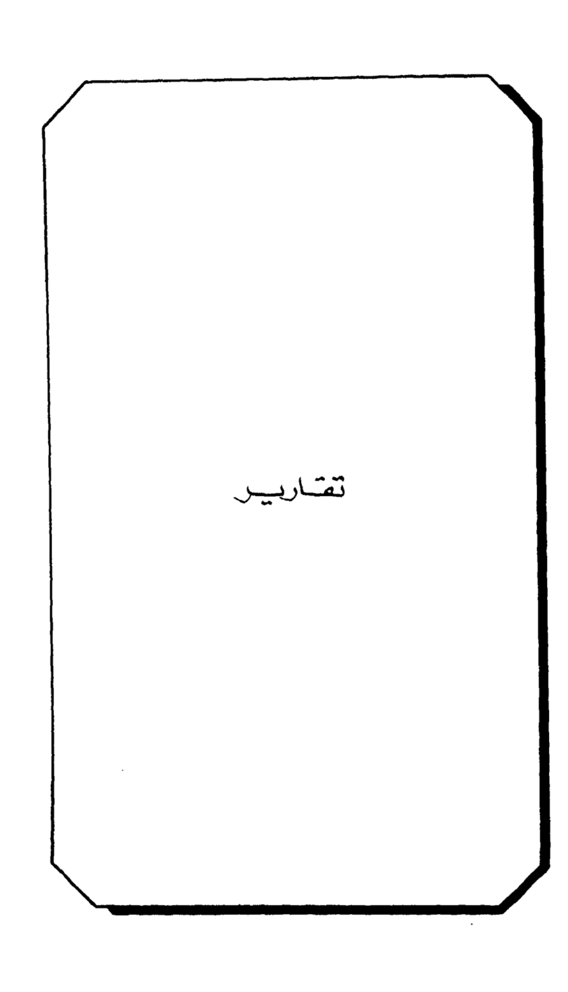
اقتصادها وجيشها. ثم يتناول حرب السويس عام ١٩٥٦ والمقدمات التي هيأت له والخداع والتضليل الثلاثي للعرب وللعالم بكامله. وأين وقفت أميركا بالنتيجة. ولعل أكبر خطيئة ارتكبتها الحكومات الأميركية المتعاقبة أنها لم تستطع التمييز بين المصلحة الأميركية الوطنية والمصلحة الإسرائيلية. وعندما جاء الرئيس كندي فقد حاول بحزم أن يجري توازناً في التعاون مع العرب من جهة وإسرائيل من جهة أخرى. لكنه لم يتقدم كثيراً ثم اغتيل وخلفه نائبه جونسون في الرئاسة عام ١٩٦٣ وهي العام التي بدأت إسرائيل أثناءها للتحضير لحرب عام ١٩٦٧ وبدء فصل جديد مريع.

ويثير الكاتب في الفصل السابع من الكتاب التساؤل عن إسرائيل والقنبلة الذرية وحقيقتها وهل تملكها إسرائيل أم لا فيعود إلى بدء التعاون لتحقيق هذا الهدف بين إسرائيل وفرنسا. ولئن يكن صنع وإنتاج القنبلة الذرية في إسرائيل قد أصبح أمراً ثابتاً ومعروفاً لكن الخطوات التي أدت إليه ما زال الكثير منها من الأسرار التي يكشف عنها مع مر السنين. ومع أن من المعروف أن فرنسا لعبت دوراً أساسياً في إقامة المصنع الذي مكن إسرائيل من إنتاج القنبلة الذرية، لكن شركة أسسها صهيوني أميركي اسمها «شركة المواد والتجهيزات الذرية» تمكنت من الاستيلاء على كمية وافرة من اليورانيوم والماء الثقيل في أميركا وهربتها لإسرائيل. وبحث الكاتب قصة الباخرة «ليبرتي» الأميركية التي كانت في المياه الدولية في المتوسط حين هاجمتها الطائرات الإسرائيلية وقتلت ٣٤ بحاراً أميركياً وجرحت ١٧١ من بحاريها وكان ذلك صباح ٩ يونيو/حزيران ١٩٦٧ حين انتهت إسرائيل من القتال على الجبهتين المصرية والأردنية ونقلت كامل ثقلها إلى الجبهة السورية وتمكنت من احتلال الجولان. ويتناول الفصل الأخير التعاون في المجال الجوي الذي قام بين إسرائيل وأميركا عام ١٩٦٧ إلى جانب المجالات الأخرى. وأما من ١٩٦٧ حتى اليوم فالكاتب منصرف الآن إلى تأليف جزء ثان لكتابه يتناول هذه الفترة.

وفي الفصل الأخير يثبت الكاتب بالأرقام أن المساعدة الأميركية لإسرائيل فاقت بكثير أية مساعدة لأي بلد بالعالم. ومع أن لأميركا سياسة تهدف إلى وقف انتشار الأسلحة الذرية في العالم لكن السياسة تجاه إسرائيل كانت مختلفة وخفية غير ظاهرة وفي نهاية ١٩٦٧ أصبحت أميركا المورد الرئيسي للأسلحة لإسرائيل، مما أعطاها القوة لأن تغزو أية منطقة عربية أو جميع الأقطار العربية متى شاءت وحيثما شاءت. ولقد أثبتت التطورات التي وقعت منذ حرب ١٩٦٧ أن إسرائيل لا تريد السلام ولكنها تريد الأرض. أما من حيث المساعدات الأميركية لإسرائيل فهي تشكل ٥٩٪ من مجموع النفقات الإسرائيلية على التنمية الزراعية، ٣٥٪ لتحسين خدمات الهاتف، ٥٨٪ لتطوير السكك الحديدية و٦٤٪ من مجموع الإنفاق على تحسين المدارس وبناء مدارس جديدة. وأما الرئيس جونسون الذي عمل على وضع سياسة الشرق الأوسط فلقد فقد أي تمييز بين المصالح القومية لكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية.

أما الصراع العربي - الإسرائيلي وما يوصف أحياناً بأنه تزمت عربي رافض للواقع الصهيوني فالكاتب يدحضه بعد أن غاص على الوثائق السرية وأثبت أن العكس هو الصحيح. والكتاب ضروري لأن تتطلع عليه الأجيال العربية الجديدة لأنه يذكر بالتاريخ المأساوي والتراث الدموي الذي خلفه لهذه الأجيال العربية قيام إسرائيل بالدم والنار في بقعة غالية من الأرض العربية هي الأرض المقدسة بالنسبة لكل عربي مهما كانت عقيدته أو مذهبه أو ولاؤه.

والكتاب فضلاً عن أنه جدير بالترجمة للغة العربية فهو يجب أن يقرأ بإمعان. إنه يعكس عمق البحث ودقته وأمانة المؤلف وشرف الكلمة الصادقة وما ينتج عن هذه العوامل الثلاث مع بعضها من نظرة مستقبلية. فالتاريخ لم ينته بعد ولم يشهد جيلنا نهاية هذا الصراع الذي ستشهده أجيال كثيرة مقبلة وتكون شاهداً عليه. لقد صنع هذا التاريخ الكثير من المآسي التي عاشتها أجيالنا العربية وستعيشها أجيال مقبلة.



تقارير

مؤتمر الديمقراطية والتعليم في مصر

بقلم: شبل بدران
كلية التربية/ جامعة طنطا

لقد آن الأوان أن يصبح تحرير الإنسان المصري الواعي الحر هو الهدف الرئيسي والعاجل الذي يجب أن تنجزه التربية في مصر. والذي يهتم به ويدور حول محوره الفكر والممارسة التربوية في مجتمعنا. إن أشكال الفكر والممارسات التربوية القديمة تعجز ـ كما عجزت بالفعل عن إنجاز هذا الهدف. ومن ثم كان لا بد لمرحلة نقدية جديدة أن تأخذ مكانها في مجال التربية، كما يجب أن تأخذ مكانها في كل مجال من مجالات المجتمع.

لقد أوضحت أبحاث مؤتمر «الديمقراطية والتعليم في مصر» الذي انعقد في الفترة ما بين الثاني والخامس من أبريل عام ١٩٨٤، بمبنى جريدة الأهرام، والذي والذي نظمته رابطة التربية الحديثة ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. والمناقشات التي دارت به أن الفكر القديم الذي يحكم حركة التربية في مصر لن يستطيع إنجاز هذا الهدف العاجل والملح. فالاهتمام الحقيقي للفكر القديم ـ المعلن والمستتر ـ هو ربط التعليم في مصر ليس بقضية تحرير الإنسان المصري وإطلاق طاقاته الإنسانية الخلاقة والمبدعة ـ بل بربط التعليم بالإنتاج من خلال مفهوم اقتصادي ضيق يحقق فقط مصلحة القلة المسيطرة في المجتمع.

وباتت القضايا المحورية في هذا الفكر تدور حول مسائل فنية في وسائل التعليم وطرائق التدريس وبدت المعرفة التي تقدمها المناهج في هذا الإطار الفكري وكأنها شيئاً طبيعياً ومحايداً لا يناقش بنيتها ولا أسس توزيعها. وكل ما يسمح به الفكر القديم هو تقديم تعديلات جزئية في المناهج الدراسية القائمة بالفعل في إطار الفكر القديم وغدت المسألة في التعليم وبصرف النظر عن فشل الممارسة التربوية الحالية في مدارسنا من تحقيق ذلك وكأنها تكمن في حزق وبراعة المعلم وفاعلية الطرائق التربوية الحالية في مدارسنا من تحقيق ذلك وكأنها تكمن في حزق وبراعة المعلم وفاعلية الطرائقالتربوية داخل الفصل الدراسي. مما أدى إلى ظهور أعراض مرضية متعددة، منها: الدروس الخصوصية، والاقتصار على التعليم اللفظي والامتحانات وقياسها لبعد واحد هو الذاكرة الصماء، وليست الذاكرة المبدعة، وتفاقم مشكلة الأمية والتي تعد في مجملها نتاجاً للقوى الاجتماعية المسيطرة والتي تحجم عن التصدي لهذه المشكلة باعتبار ذلك يهدد مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولقد أغفل الفكر القديم دراسة البنية الاجتماعية للمدرسة التي تتم من خلالها العملية التربوية. وأضحت لديه هذه البنية وكأنها ـ أيضاً ـ شيئاً طبيعياً معطى، ومعزولة عن بنية المجتمع السياسية.

إن الفكر القديم على سبيل المثال لم يتطرق من قريب أو بعيد إلى دراسة نمط العلاقات الاجتماعية في المدرسة المصرية وتأثير هذه العلاقات في تكوين وتشكيل شخصية المواطن المصري من جهة ودورها في تعزيز بنية المجتمع القديم الذي نتطلع نحو تغييره إلى مجتمع إنساني أرحب ومن جهة أخرى.

إن أبحاث هذا المؤتمر والإسهامات الفكرية التي قدمها لفيف من الدارسين والأساتذة في مصر تعلن عن مولد مرحلة نقدية جديدة في الفكر التربوي المصري. وتقدم للمؤتمر ثلاثون بحثاً اختير ستة عشر منها لتكون ممثلة للاتجاه العام للمؤتمر.. وسوف نعرض لخمسة أبحاث نعبر عن اتجاه المؤتمر العام من خلالها ومن خلال المناقشات والحوار الذي دار على مدى أربعة أيام وهذه الأبحاث هي:

١ ـ تحرير الإنسان في الفكر التربوي:

دراسة في تطور وتصنيف الاتجاهات المعاصرة في علم اجتماع التربية، للدكتور حسن حسين البلاوي مدرس أصول التربية بكلية التربية جامعة الزقازيق.

وتركز هذه الدراسة على الإجابة على الأسئلة التالية: كيف تطور علم اجتماع التربية؟.. ولماذا؟ وما تأثير أزمة الستينات على حركة تطوره؟ وما هي مكانة الاتجاهات التحريرية وتأثيرها في مجرى هذا التطور؟ ثم كيف نفهم هذا التطور، وقام باتجاهاته ونظرياته المتباينة؟ أو بعبارة أخرى كيف نفهم الصورة الكلية التي آل إليها هذا العلم في تطوره حتى الآن؟ وإلى أي حد يمكننا ذلك من تبين الصورة الكلية لحركة علم اجتماع التربية في مصر حتى الآن؟ وإلى أي حد يمكننا ذلك من تبين الصورة الكلية لحركة علم اجتماع التربية في مصر.

ولقد قسم البحث في محاولته الإجابة على الأسئلة السابقة إلى ثلاثة أقسام:

في القسم الأول، يقدم محاولة لتفسير تطور علم اجتماع التربية. يبرز فيه مفهوم تحرير الإنسان والمجتمع كمحور ودافع لهذا التطور. وفي القسم الثاني، يقترح مخططاً نظرياً لتصنيف اتجاهات ونظريات هذا العلم. أما القسم الثالث، فيعرض فيه لمحاولة أولية لوصف الحالة الراهنة لعلم اجتماع التربية في مصر. ولقد خلص البحث إلى توصيف ملامح المرحلة الفقدية من تطور علم اجتماع التربية إلى ما يلي:

ـ إن الاتجاهات التقليدية التي كانت مسيطرة داخل هذا العلم أصبحت تعاني أزمة في شرعيتها العلمية.

ـ إن هناك اتجاهات ناشئة تأخذ في النمو. وقد تقدمت هذه الاتجاهات خطوات كبيرة نحو ترسيخ وجودها كعلم معترف به عن طريق اتساع الجماعات العلمية المؤيدة لهذه النظريات واتساع دوائر النشر لهذه الجماعات. وهذه الاتجاهات الجديدة هي التي هيأت الفرصة أمام علم اجتماع التربية لمجاوزة أزمة العلم القديم والتقدم نحو دخول مرحلة جديدة من التطور.

إن الاتجاهات التحريرية النقدية هي التي تمثل الخط العام في تطور هذا العلم في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية. وبذلك تخلص علم اجتماع التربية من المأزق الذي وضعه فيه العلم القديم ــ الذي ربط التربية من خلال منظور ضيق ــ بالتنمية والمجتمع. وأصبح علم اجتماع التربية، في وجهته الأساسية دراسة لبنية الثقافة والعلاقات الاجتماعية داخل المدرسة وخارجها بغية اكتشاف عوامل القهر والتسلط التي تكبل قدرات الإنسان وطاقاته.

ـ إن علم اجتماع التربية في مصر ما زال رغم تعدد اتجاهاته وعمق الجهد المبذول فيه يقف عند المرحلة التقليدية في تطور هذا العلم، وهي المرحلة التي تقابل الخمسينات في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية.

٢ ـ الديموقراطية والمنهج:

دراسة للاتجاهات التربوية المعاصرة، للدكتور كمال نجيب مدرس المناهج وطرق التدريس بكلية التربية جامعة الاسكندرية، وتهدف هذه الدراسة إلى عرض ثلاثة اتجاهات رئيسية معاصرة في ديموقراطية المنهج وتشترك هذه الاتجاهات جميعاً في تفسير دور التربية بوجه عام والمعرفة المدرسية المتضمنة في المناهج بوجه خاص تفسيراً جديداً قائماً على الربط بين التربية والقوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويعرض الجزء الأول في الدراسة للنظرية التربوية المؤسسة على علم اجتماع المعرفة (Sociology of Knowledge) ثم يتناول الجزء الثاني نظرية رأس المال الثقافي (Cultural Capital Theory) وأخيراً يركز الجزء الثالث على النظرية النقدية (Critical Theory).

ويوضح الدكتور كمال نجيب أن النماذج الأكاديمية الثلاثة المعروضة في هذه الدراسة تعكس في مجملها أحد التوجهات الفكرية الحديثة ي دراسة طبيعة التعليم ودوره والمعروف بالنظرية الراديكالية أو المعارضة في التربية (Radical Theory of Education).

ويشير الدكتور كمال نجيب إلى أنه برغم ظهور تلك النظريات في المجتمعات الصناعية المتقدمة إلا إنها مع ذلك قد تنتج لنا بدائل للتفكير تتجاوز الأنماط النظرية التكنوقراطية في تحليل المعرفة المدرسية وبنائها وتقويمها. ويتناول من خلال استعراض الأفكار الأساسية لهذه النظريات الثلاث مقولة الحياد الأيديولوجي والطبقي للمناهج أي ديموقراطية المعرفة المتضمنة فيها وتكافؤ فرص وتوزيعها بالتحليل والتفسير خلاف لما هو شائع عن برهنة هذا الحياد ووضوح صدقة وعدم الحاجة إلى التدليل عليه.

ومن هنا توجه الدراسة الحالية أنظار القوى الاجتماعية والسياسية المهتمة بشؤون التعليم إلى حقيقة الدور الأيديولوجي الذي تمارسه المناهج المدرسية في الصراع الاجتماعي حتى يضطلع كل منها بممارسة الدور التربوي المنوط بها من حيث المشاركة في تحديد أسس عمليتي اختيار المعرفة المدرسية وتوزيعها والإسهام في متابعة التحليل الأيديولوجي لهذه المعرفة ضمناً وتأكيداً لتمثيلها لكافة القوى الاجتماعية.

وتستخلص الدراسة ثلاثة مبادىء أساسية تصلح كمحاور للتفكير والبحث التربوي في مجال المناهج، هذه المبادىء هي:

١ ـ إن محتوى المواد الدراسية ليس محايداً كما يعتقد رجال التربية التقليديون بل مثقل بالمعاني الاجتماعية والسياسية. فلا مغزى البتة للتمييز بين المعرفة المدرسية والمحتوى الأيديولوجي لها. وعلى ذلك فليس من المنطقي تقويم هذه المعرفة بالاعتماد على مجرد المعايير المحايدة.

٢ ـ يشير التحليل الاجتماعي والسياسي للمعاني المتضمنة في المعرفة المدرسية إلى قيام الفئات الاجتماعية صاحبة الثروة والسلطة بإخفاء الشرعية على وجهات نظرها ومبادئها ويعني ذلك تعرض التلاميذ لأفكار تخدم في إضفاء الشرعية على النظام الاجتماعي الحالي.

٣ ـ تعمل المناهج على دعم التقسيم الاجتماعي للعمل وتعزيزه وتؤدي بذلك دوراً تربوياً هاماً في توليد الظروف المواتمة لاستمرار عدم التكافؤ الاجتماعي. وأكثر من ذلك، فهي تلعب دوراً هاماً في حرمان الفئات المقهورة من أنواع الوعي اللازمة للكشف عن طبيعة النظام الاجتماعي الطبقي.

٣ ـ الأمية وفاعلية النظام السياسي:

دراسة الدكتور شبل بدران مدرس أصول التربية بكلية التربية في جامعة طنطا. تمثل رؤية منهجية لمشكلة الأمية وتعليم الكبار في مصر وعلاقتها بفاعلية النظام السياسي، وذلك انطلاقاً من أن الأمية مشكلة اجتماعية قومية. تشكل في مصر وفي غيرها من البلدان المختلفة ـ المسماة بالنامية أو المتنامية ـ أحد مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدرجة أن بعض الباحثين والدارسين يقيسون درجة تجاوز المجتمعات لتخلفها بنسبة الأمية المتفشية فيها، مما يترتب عليه، النظر للأمية باعتبارها قضية قومية مجتمعية، وليست ظاهرة فردية. بل إن الأمية تتجاوز ذلك كله. حيث تعبر بشكل أو بآخر عن مدى تطور البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وانحيازه لصالح الجماهير الشعبية. وعن درجة المشاركة السياسية في صناعة القرار الوطني المتعلق بسياسة المجتمع.

ومن هنا فإن الدكتور شبل بدران ينتقد النظرية التقليدية للأمية التي انتشرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وتبنتها الهيئات الدولية كاليونسكو والبنك الدولي واليونسيف وغيرها والتي اعتبرت الأمية تتمحور حول القراءة والكتابة إلى الأمية الأبجدية. ونمت هذه النظرية في الستينات حول مقولة الأمية الوظيفية «والتي تعني إكساب الأمي مهارات وقدرات تعينه على أداء عمله بأكبر درجة من الكفاية والإنجاز وهذا المفهوم هو السائد الآن. وخطورته إنه لا يمكن إكساب مهارات إنتاجية في ظل غياب عدالة لتوزيع فائض القيمة على المنتجين أنفسهم ويؤكد البحث أنه تبنى هذا المفهوم في ظل غياب العدالة الاجتماعية يخدم ويحقق مصالح الصفوة الحاكة في المجتمع.

ويؤكد د. شبل بدران على أن النظرية الثورية في الأمية والتي تعتبر الإنجاز الأول للأمية هو «الأمية السياسية» وهذه النظرية ظهرت مع بوادر الثورة الروسية عام ١٩١٧، حيث اعتبر النظام السياسي محو أمية المواطنين جزءاً أساسياً من فاعليته وانحيازه نحوهم. وظل هذا الفهم في بلدان كثيرة مثل كوبا ونكاراغوا وفيتنام وهي البلدان التي شهدت ثورات اجتماعية غيرت في بنية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكانت محو الأمية وتعليم الكبار ومشاركتهم وفاعليتهم في النظام السياسي أحد أركان هذا التغيير.

كما أن الدراسة تعرض للتجديدات والتطويرات التي مرت بها النظرية الثورية وخاصة الفهم الثوري الجديد عند المربي البرازيلي وفيلسوف التربية «باولوفيريري» حيث ينطلق من فكرة عن الثقافة مؤداها:

إن الإنسان هو الذي يبدع الثقافة بعمله، غير أن الإنسان الأمي إنسان مقهور ـ مضطهد ـ ولكي تغدو التربية تحريراً وليس استعباداً ينبغي أن تكفل له القدرة على الرؤية النقدية الواعية لظروف وجوده الاجتماعي وحياته، وأن تتيح له بالتالي أن يكتشف باتباع منهج قائم على الحوار إنه إنسان وليس أداة أو كمًّا مهملاً، وإنه يلعب دوراً إيجابياً في البيئة المحيطة به. ومن هنا فإن فلسفة «باولوفيريري» تنتقد أسلوب التربية الحالي باعتباره أسلوب يدعم الذاكرة الصماء ويتعامل مع المتعلمين باعتبارهم بنوك تخزن فيها ودائعنا لحين الاحتياج إليها، ويطرح أسلوب آخر هو الأسلوب الحواري القائم على الحوار مع المتعلم وفق برنامج يضع مع الأمي وليس للأمي. . مفهوم محو الأمية بهذا الشكل يعني تحرير الإنسان من كل سلطات القهر والتسلط التي تمارس عليه من قبل الصفوة.

وينتهي د. شبل بدران دراسته بانتقاد الجهود التي تمت في مصر على مدى الخمسين عاماً الماضية حيث أنها قصرت نفسها في المفهوم التقليدي «الأمية الأبجدية» والمفهوم الوظيفي وأن أية جهود ستكون بهذا الفهم لن

تؤدي إلى محو الأمية.. ويجب أن ننتبه إلى المفهوم الثوري الذي مارسه باولوفيريري في أميركا اللاتينية وغيرها.. وهو المفهوم التحريري والذي يدعم المشاركة السياسية من قبل الأميين في إدارة شؤون المجتمع والتعامل معهم باعتبارهم مواطنين ذو أهلية تستوجب مشاركتهم سياسياً.

٤ ـ نحو مفهوم شامل لتكافؤ الفرصة التعليمية:

دراسة الدكتور عصام الدين هلال مدرس أصول التربية كلية التربية جامعة طنطا. وتقيم هذه الدراسة ربطاً بين حياة الإنسان من ناحية وبين ثلاث مقولات رئيسية هي التربية والديمقراطية والتنمية الشاملة.

١ ـ فإذا ما نظرنا إلى التربية من وجهة نظر إتصالية (Communicational) فإنها تعني عملية نقل للخبرة بين امرىء وآخر أو بين نسق وآخر. وتجري هذه العملية بشكل جدلي (Dialectial) فيجعلها نسقاً من الحركة يتصف بالتقدمية والترقي، وتلك العملية تنتج في النهاية نسقاً رمزياً من الأفكار والمعاني والخبرة يتسم بالحراكية (Mobile) وتداول هذه الخبرة يؤدي إلى تكوين أشكال نسقية (Systematized) كالبنى، والأنساق والأنظمة والمنظمات والأفعال الاجتماعية.

٢ ـ وتعرف الدراسة الديموقراطية باعتبارها عملية مشاركة من الفرد في إدارة دفة الأمور في بلده. وهي تأخذ مجالات إيكولوجية واقتصادية وترويحية وصحية وجمالية وقرابية وسياسية وتربوية وعقدية. عندئذٍ يمكن اعتبار الديموقراطية ممارسة للحياة وفق نمط منفرد ومتميز.

٣ ـ وتعرف الدراسة التنمية الشاملة باعتبارها تلك العملية والتي يمارس خلالها مجتمع ما حياته بطريقة منظمة وجماعية لاستثمار موارده الطبيعية والاجتماعية استثماراً أمثل يوزع عائده وفق عمل الفرد.

والتنمية الشاملة هنا لا توجد إلا في دول اشتراكية أودول متخلفة تنتهج الطريق اللارأسمالي، وتنفرد المجتمعات الرأسمالية بما يسمى المجتمعات المحلية (Community of Development) وهي تغطي كافة مستويات التفاعل الاجتماعي وتوجيهه على ضوء أهداف عظيمة في انحياز للطبقات المستغلة، لذلك فهي تمثل نمطاً مضبوطاً من الحياة.

ويساعد مفهوم التنمية الشاملة في تحديد معنى لتكافؤ الفرصة التعليمية باعتباره مكافئاً لتكافؤ الفرصة في الحياة، ويحقق الإنسان عندئذٍ ذاته على ضوء خصائصه المميزة باعتباره كائناً اجتماعياً. ينتج ويبدع ويكون أنساقه الرمزية. ويعيش تاريخياً عاملاً.

كما يساعد مفهوم التنمية الشاملة على الوقوف على مغزى تعبير مانهايم إذ يقول:

«كما نجد الجوع وسط وفرة اقتصادية نجد البربرية وسط وفرة تربوية».

٥ ـ الديمقراطية والبحث التربوي بين الانحياز والموضوعية:

دراسة الدكتور محمد أبو زيد مدرس المناهج وطرق التدريس بكلية التربية جامعة عين شمس. وتحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة المحورية التالية:

(أ) ما العلاقة بين الديموقراطية وأهداف البحث التربوي.

(ب) ما حصيلة البحث التربوي.
(ج) ما العلاقة بين الالتزام الأيديولوجي للباحث وبين موضوعية البحث التربوي؟.

وتؤكد الدراسة أن الديمقراطية هي أسلوب للحياة تحياه الجماعة البشرية وفق تصورات واقعية تحقق فاعلية الجماعة وتعزز مشاركة الغالبية العظمى من الجماهير في إدارة أمور مجتمعهم. أما عن أهداف البحث التربوي فهي المساهمة في تطوير الفكر التربوي من أجل تحقيق مزيد من تطوير حياة الإنسان. وحل المشكلات التربوية التي تواجهنا أثناء تنظيم العملية التعليمية. وكذلك تنمية الكفاية في المواقف التعليمية وتوفير المعرفة التي تسمح بتحقيق الأهداف التربوية بأكثر الطرق والأساليب فاعلية. وأخيراً التجديد وفقاً لتطوير الحياة دائمة التغيير. ولا شك أن هذه الأهداف مجتمعة تظل بدون فاعلية في غياب حياة علمية تتيح للباحث قدراً كبيراً من الحرية في البحث ونقد المسلمات.

كما تؤكد الدراسة أيضاً على أن حصيلة البحث التربوي في مصر لا تتجاوز المهمة الوظيفية أو التوازنية والتي تشتق أساساً من الفلسفة الوضعية التي سيطرت على العالم الغربي في أوائل هذا القرن. وهذا المنظور يركز على الموضوعية في مقابل الذاتية والحياد في مقابل الانحياز أو الموقف القيمي. وهذا النهج يعتقد أن واقع الأشياء هو الإجماع، وأن المجتمع هو نظام يهدف إلى إبقاء التوازن أو الدعم الذاتي من خلال قوى داخلية في هذا النظام ولا يهدف إلى أي تغييرات في المجتمع.

ويقرر د. محمود أبو زيد أنه ليس هناك خلاف بين الالتزام الأيديولوجي للباحث وبين موضوعية البحث. وذلك من حيث أن الموضوعية تعني في المقام الأول الموضوعية بصدد موضوع الدراسة المحدد سلفاً ولا يمكن أن نتصور حياد للباحث في مجال العلوم الإنسانية أو الطبيعية حتى ولو لم يعلن انحيازه الأيديولوجي ذلك أن مسألة الانحياز الأيديولوجي والموضوعية يتوقف حلها على نوع الأيديولوجية التي ينحاز إليها الباحث. وبالتالي لا يوجد تعارض بين الانحياز الأيديولوجي والموضوعية. فمن الممكن أن يكون الباحث مُنحازاً ايديولوجياً وموضوعياً في ذات الوقت.

وهكذا فإن التذرع بالحياد الأكاديمي وموضوعية المعرفة التربوية يعني الاستسلام للأوضاع الراهنة في حين أن التربية لا تستطيع أن تؤدي مهامها بنجاح دون التزام إيديولوجي محدد وواضح. إن مثل هذا الالتزام هو القادر على تحديد أولوية المشكلات التي تساعد على الانطلاق. وهنا تطرح قضية الديمقراطية ـ مرة أخرى ـ باعتبارها ضرورة لوجود الدافع إليالعمل ووضوح الأهداف لدى الباحثين. ومن ثم تتاح لهم فرصة النمو الحر بعيداً عن أساليب الضغط والإجبار. فالديمقراطية بالنسبة للجميع هي الوسيلة الوحيدة التي تحفظ للإنسان كرامته، حتى يكون قادراً على الإنتاج الفكري والتي تجعله قادراً على النهوض بالمستويات ومن ناحية أخرى، فإن الديمقراطية بدون تربية سليمة تفقد مضمونها، ومن هنا تأتي أهمية التعليم من حيث أنه الوسيلة الأساسية لتزويد الفرد بالقدرة على المشاركة في تسيير أمور مجتمعه.

□ □ □

المؤتمر السنوي الثاني والتسعون لجمعيّة علم النفس الأمريكيّة

(تورنتو، كندا ٢٤ ــ ٢٨/٨/١٩٨٤)

بقلم: علي عسكر
قسم التربية وعلم النفس/ معهد المعلمين

ــ الحضور: حوالي ١٤ ألف عضو.
ــ المشاركون في التقديم: ٦٦٨٠ عضواً.
ــ دور النشر والمؤسسات: ٩٩.
ــ عدد الجلسات في اليوم الواحد: ٢٣٠ ــ ٢٨٠.

بدعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي شاركت بالحضور في المؤتمر المذكور الذي يعقد كل عام في النصف الثاني من الشهر الثامن الميلادي والذي يعتبر من أكبر التجمعات العلمية نظراً للعدد الكبير من العاملين في مجالات علم النفس المختلفة الذين يحرصون على حضوره. وقد عقد المؤتمر الأخير في تورنتو بمقاطعة أونتاريو بكندا في الفترة المذكورة أعلاه حيث انحصرت اللقاءات بأنواعها المختلفة ما بين الساعة الثامنة صباحاً والساعة السادسة مساء. وقد كان معدل الوقت للجلسة الواحدة ٩٠ دقيقة وزعت بين كلمة رئيس الجلسة، وتقديم البحوث أو تقديم المحاضرة والتعقيب من أحد المتخصصين في موضوع الجلسة، والحوار مع الحاضرين. وقد عقدت اللقاءات في ٦ أماكن أو مراكز (٦ فنادق رئيسية ضمن الفنادق المخصصة لإقامة الحاضرين) حيث ربط هذه المراكز كجزء من خدمات المؤتمر نظام مواصلات على مدار الساعات المخصصة للجلسات.

وقد تنوعت الجلسات ما بين محاضرات، ومناظرات، ومناقشات جماعية، وتقديم بحوث ميدانية، وورش، ولقاءات غير رسمية شملت الاثنين والأربعين فرعاً من فروع جمعية علم النفس الأميركية. بالإضافة إلى هذه الجلسات كانت هناك برامج مميزة ذات طابع خاص من حيث التقديم والمشاركين فيها على مدار الأيام الخمسة للمؤتمر، وهي:

* عرض مجموعة مختارة من الأفلام النفسية التي تناولت موضوعات تناسبت مع الموضوعات المطروحة في التجمع مثل «الذاكرة»، «أساليب زيادة الوعي الاجتماعي للتعامل مع المرضى النفسانيين»، «ولادة مخ» «علماء النفس كصانعي السلام». وكانت تعقب العرض مناقشة حول الفيلم من قبل اختصاصيين في القضية المطروحة وردود من قبل الحاضرين للفيلم من حيث المضمون العلمي وطريقة عرض الموضوع.

* محاضرات خاصة تعرف باسم «حلقة محاضرات جمعية علم النفس الأميركية المميزة» يدعى إليها أساتذة مرموقون في الفروع المختلفة لإلقاء محاضرات تلقى الضوء على آخر التطورات في مجال تخصصهم. ومن المحاضرات التي ألقيت ضمن هذا الإطار: «التعلم من الناحية النفسية يدخل قرنه الثاني» لجنة جريجوري كمبل و«تطبيقات نظرية التعلم في البيئة» لليونارد كراستر و«تحليل السلوك» لجاك مايكل.

* محاضرات تعرف باسم (سلسلة محاضرات ستانلي هول) يقوم بها أساتذة اختصاصيون تهدف إلى توفير أحدث المعلومات العلمية لمعلمي المقررات التمهيدية في علم النفس والتطرق للموضوعات الأكثر تداولاً بين الاختصاصيين. شملت السلسلة على سبيل المثال «الاختبارات النفسية: المفاهيم الأساسية والاعتقادات الخاطئة العامة» لآن أناستاسي، و«علم نفس الطفل: النمو العام ومصادر الاختلاف» لجيروم كاكان.

* موضوعات خاصة شارك في تقديمها أكثر من فرع وأكثر من لقاء. وقد كان التركيز هذا العام على الموضوعات التالية: العنف، والتغيرات السنية للشيخوخة، والأسس العلمية للسلوك، والصحة.

* حلقات دراسية متنوعة للأعضاء الذين يرغبون في مواصلة تعليمهم في مجال علم النفس حيث يقوم الراغب بمتابعة مجموعة من اللقاءات والورش مقابل رسم مالي تحسب له في نهايتها عدد من الوحدات الدراسية يمكن الاستفادة منها في المعاهد العلمية.

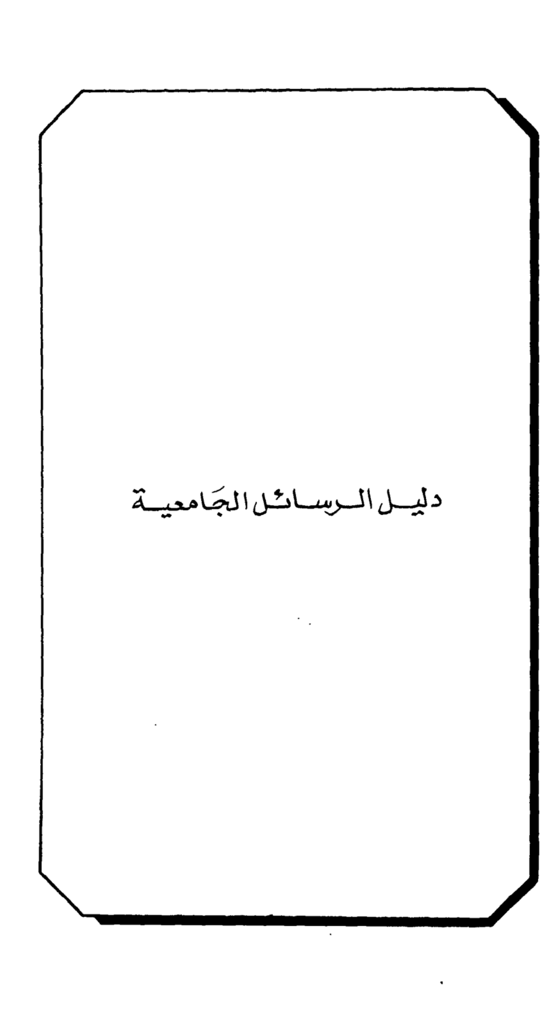
* عرض نتائج بعض البحوث والدراسات عن طريق ملصقات تشمل الخطوط العريضة للدراسة متضمنة الأشكال والرسوم التوضيحية. ويقوم الباحث بالرد على الأسئلة وتوضيح النقاط التي تثار من جانب المشاهدين. وقد كان عدد الموضوعات التي تطرح بهذه الطريقة أكثر من ١٥٠ موضوعاً في اليوم الواحد.

* عرض لأحدث المؤلفات والأجهزة العلمية المستخدمة في الاختبارات النفسية والحقائب الإحصائية التي يمكن استخدامها في تحليل وتفسير البحوث النفسية.

ونظراً للعدد الهائل من اللقاءات وتشعبها (حوالي ٣٠٠ جلسة في اليوم الواحد) فإنه من الطبيعي التركيز على الموضوعات التي تدخل ضمن تخصصي واهتمام الفرد.

والجدير بالذكر أن هذا المؤتمر ليس الوحيد الذي يعقد كل عام في مجال علم النفس. ففي الولايات المتحدة الأميركية هناك جمعيات إقليمية لها تجمعاتها الدورية. كما أن الفروع المختلفة في الجمعية لها لقاءاتها سواء لمناقشة القضايا التي تخص الفرع أو لتبادل الآراء والوقوف على آخر البحوث والدراسات في المجال. وما يلفت النظر في التجمع السنوي العام هو التظاهرة العلمية من حيث عدد المشاركين، والدراسات المطروحة، وما يعرض من أحدث الأجهزة الألكترونية المستخدمة في القياس والتحليل الإحصائي، والأسلوب التنظيمي من حيث التجهيز وترتيب الإقامة وتنفيذ البرامج، والفرص التي تتاح لكل عضو للقاء زملاء له في نفس التخصص. وكأن التجمع يحقن المجالات المختلفة المعبرة عن نشاط الجمعية بدماء جديدة تمكنها من مواصلة طريقها بخطوات ثابتة وبقدرات أكثر دينامية للتعامل مع ظروف الحياة المتغيرة وما يترتب عليها. وهذا من شأنه إيجاد بعد حيوي سيساهم بلا شك في تحديد معالم علم النفس بطريقة أكثر وضوحاً وعلمية.

□ □ □



دليل الرسائل الجامعية

نظرية الجهاد في الإسلام (حول تأصيل المفاهيم والمقومات الأساسية في التقاليد الأولى).

رسالة مقدمة لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد (جامعة القاهرة)
لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية

عرض: عبدالعزيز صقر
كلية الاقتصاد / جامعة القاهرة

في هذا الجو الذي تعرَّض فيه مفهوم الجهاد لكثير من محاولات الإغراق والتشويه والتسميم والتجهيل أُعدَّت هذه الدراسة التي تمثل في الواقع محاولة غير مسبوقة لتقديم إطار متكامل عن «نظرية الجهاد في الإسلام» حاول الباحث من خلالها تقديم صياغة شاملة ومتكاملة لعناصر ومقومات مفهوم الجهاد في الإسلام بعد إزالة الشوائب التي علقت به والتي لا تنتمي إليه.

وقد سلك الباحث في سبيل تحقيق هذا الهدف مسلكاً منهاجياً حدده منذ البداية ولم يحد عنه:

أولاً ــ الأصالة، بمعنى الاعتماد في تأصيل ظاهرة الجهاد في الإسلام على الأصول والمصادر الإسلامية الأولى، والعودة إلى الذات القومية لبحث وتحليل التراث السياسي الإسلامي المتعلق بفكرة الجهاد في نقائها وصفائها، والاعتماد على الذات الإسلامية في البحث والتفكير والصياغة، ورفض الانطلاق في التحليل سواء من العاطفة والتعصب أو من التبعية والتقليد.

ثانياً ــ الوضعية العلمية، بمعنى استخدام أدوات البحث العلمية المنهجية من منطلق التقاليد المعاصرة.

وتقع الرسالة في أربعمائة وأربع وخمسين صفحة من الحجم الكبير، وقد قسمها الباحث إلى قسمين أساسيين قدم لهما بمقدمة وفصل تمهيدي، ثم اختتم رسالته بخاتمة ألحقها بقائمة المصادر والمراجع.

١ ــ في المقدمة العامة للدراسة ــ والتي استغرقت من الباحث قرابة ثلاثين صفحة ــ تقدم بمحاولة لتأصيل مدخل علمي لبناء نظرية الجهاد في الإسلام. وقد بدأ بطرح مجموعة المشكلات المنهجية التي يواجهها كل من يتعامل مع المفاهيم الإسلامية بصفة عامة ومفهوم الجهاد بصفة خاصة. ثم حدد مجموعة المصادر الأصولية التي لا موضع لفهم حقيقة المفاهيم والمدركات الإسلامية أو التعرف على أحد عناصر ذاتنا القومية دون الرجوع إليها. ثم تحدث بعد ذلك عن الأصول الفكرية لنظرية الجهاد حيث تناول بالدراسة نظرية وظائف الدولة في الفقه السياسي التقليدي والمعاصر لينتهي بتقديم تنظير لمفهوم الجهاد كأحد وظائف الدولة الإسلامية في تعاملها الخارجي.

٢ ـ الفصل التمهيدي ـ والذي يكوِّن قسمًا كاملاً في الرسالة ويبلغ قرابة مائة صفحة ـ هدفه بناء الإطار الفكري للتحليل، أو بعبارة أخرى التعريف بظاهرة الجهاد وتحديد مقوماتها الأساسية، وتقديم صورة متكاملة لمبدأ الجهاد كما أرست دعائمه الأصول الفكرية وكما فهمه المسلمون خلال القرن الأول الهجري على وجه الخصوص. ومن ثم فهو يعالج الظاهرة من منطلقاتها الأساسية: التعريف بالظاهرة، التمييز بين مختلف تطبيقات الظاهرة، التحديد بوظائف الظاهرة، وهو يفرد لكل من هذه النواحي مبحثاً مستقلاً.

٣ ـ وينتقل الباحث عقب ذلك في القسم الأول من الرسالة ليقدم تنظيراً متكاملاً لظاهرة الجهاد كنظام قانوني يحدد إطار التعامل من جانب الدولة، وكمبدأ سياسي يرتبط بوظيفة الدولة. هذا القسم ـ الذي استغرق قرابة مائة وثلاثين صفحة ـ يقدم فيه الباحث محاولة لبناء هيكل نظامي لمفهوم الجهاد. هذه المحاولة في الواقع غير مسبوقة، بل ولعل هذا النقص ـ كما ذكر الباحث ـ يمثل أحد أهم أسباب عدم تكامل نظرية الجهاد والتي لا تزال ـ من هذا الجانب ـ موضع خلاف حاد بين العلماء والفقهاء لم تتقرر نتائجه بعد. ولذا فقد بذل الباحث في هذا القسم جهداً ملحوظاً في محاولته لتقديم نظام قانوني لظاهرة الجهاد، من جانب في بعدها التشريعي، ومن جانب آخر في بعدها المالي، من منطلق النصوص القرآنية، والأحاديث النبوية، والتحليلات الفقهية، والممارسات والنماذج التاريخية.

٤ ـ وعقب تحليل ظاهرة الجهاد في الإسلام كوظيفة للدولة، وكنظام قانوني، يركز الباحث في القسم الثاني حول ظاهرة الجهاد كسلوك سياسي، ويحدد مجموعة القيم والأخلاقيات التي تُغلِّف مبدأ الجهاد وتحكم استراتيجية التعامل العضوي بين الدولة الإسلامية والدول غير الإسلامية.

٥ ـ وفي الخاتمة يقدم الباحث تصنيفاً للكتابات المعاصرة في موضوع الجهاد، وخلاصة موجزة يحدد فيها نتائج دراسته وأهمية هذه الدراسة من حيث علاقتها بالإطار الفكري العام لتطور الأوضاع السياسية المعاصرة.

٦ ـ وأخيراً، تأتي قائمة المصادر والمراجع والتي أثبتها الباحث مصنِّفه تصنيفاً تفصيلياً.

وهكذا فإن هذه الدراسة تمثل في الواقع مرجعاً أساسياً لكل من يريد فهم حقيقة مفهوم الجهاد في الإسلام، إذ أنها تقدم الإدراك الإسلامي الأصيل في صورة موجزة ومبسطة، بل وتضع الركائز الأساسية لإمكانية فهم تطور مفهوم الجهاد في العالم المعاصر.

وعقب المناقشة قررت اللجنة منح الباحث درجة الماجيستير في العلوم السياسية بتقدير «ممتاز».

□ □ □

فهرس المجلد الثاني عشر ١٩٨٤

أولاً ـ الأبحاث:

اسم المؤلف	عنوان البحث	ع	ص
عبدالباسط عبدالمعطي	التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي، «دراسة في استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية».	٤	٥٥ ـ ٧٦
عبدالله سيد هدية	السلطة والشرعية في الدول النامية.	٣	١٠٧ ـ ١٣٢
عبدالفتاح الشربيني	مشاكل القطاع التعاوني الاستهلاكي في مصر.	٢	١٠٣ ـ ١٤٩
عبدالمالك خلف التميمي	بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني، دراسة في التاريخ الاجتماعي.	١	٢٩ ـ ٥١
عزت سيد إسماعيل	الإدمان الكحولي: المشكلة المراوغة.	٣	٣٧ ـ ٦٤
عمر إبراهيم الخطيب	الجوانب الايديولوجية والسياسية والاجتماعية في الفكر العربي.	٤	٩ ـ ٢٨
فهد ثاقب الثاقب	الاتجاه الراديكالي في علم الإجرام: مثالية الفكر أم واقعيته.	٢	٦٩ ـ ١٠٢
فوزي سهاونة كامل أبو جابر	مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في الأردن، ١٩٦١، ١٩٧٦.	٤	١٣٥ ـ ١٦٨
مبارك سعود العبيدي	تعيين وترقية أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت.	٣	١٦٩ ـ ١٩٤
محمدالعوض جلال الدين	التمييز بين الذكور والإناث وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع: مثال الأردن والسودان.	٣	٧ ـ ٣٦
محمد عطية مطر	تحسين أساليب دمج بنود التقارير المالية المنشورة.	١	١٣٩ ـ ١٧٥
محمد يوسف جميل	الإطار النظري للمفاضلة بين نظم المعلومات البديلة.	١	٥٣ ـ ٧٦
مصطفى تركي	الشخصية ونظرية التنظيم.	٤	
نادية حسن سالم	التحليل العلمي للدعاية.	٢	٤٣ ـ ٦٧

ثانياً ـ المراجعات:

اسم المؤلف	عنوان المراجعة	ع	ص
إبراهيم سعدالدين اسماعيل صبري عبدالله علي نصار محمود عبدالفضيل	صور المستقبل العربي. مراجعة: انطونيوس كرم	٣	٢٩٥ ـ ٣٠٦
إبراهيم شحاته	الوجه الآخر للأويك: المساعدات المالية للعالم الثالث. مراجعة: محمد إبراهيم الحلوة	٤	١٩٥ ـ ٢٠٠
أحمد الفنيش	التربية بين المجتمع والجامعة. مراجعة: بدر العمر	٣	٢٨٩ ـ ٢٩٤
أريك كام فلاديمير فيشيرا	الاشتراكية والقومية. مراجعة: محمد محمود ربيع	٤	٢٠١ ـ ٢٠٦
الكسندر ايفناتينكو	ابن خلدون. مراجعة: عبداللطيف جبور	٤	٢٣٩ ـ ٢٤٤
أمين هويدي	الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي. مراجعة: يوسف محمود	٣	٢٨٣ ـ ٢٨٨
أوزولا شوي	أصول الفروق بين الجنسين. مراجعة: خالد الفيشاوي	٢	٢٦٣ ـ ٢٦٧
بدوي خليل إبراهيم	الإحصاءات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. مراجعة: أبو بكر حسين	١	٢٦٩ ـ ٢٧٢
بيوتر كاربوش	التغيرات الهيكلية والتنمية الاقتصادية. مراجعة: صالح ياسر حسن	١	٢٦٤ ـ ٢٦٨

اسم المؤلف	عنوان المراجعة	ع	ص
جاكلين إسماعيل	الكويت ــ التغير التاريخي من منظور تاريخي. مراجعة: سليمان خلف	٣	٢٥٧ ــ ٢٦٨
جان دريفيون	التوجيه التربوي والمهني. مراجعة: قاسم علي الصراف	٢	٣٠٣ ــ ٣١٢
حسن الإبراهيم	الدول الصغيرة والنظام الدولي، الكويت والخليج. مراجعة: عبدالرضا أسيري	٢	٢٦٩ ــ ٢٧٨
ديفيد البرايت	أفريقيا والشيوعية الدولية. مراجعة: أحمد ثابت	١	٢٥٦ ــ ٢٦٣
راضي الوقفي ذوقان عبيدات كايد عبدالحق محمد إبراهيم	التخطيط الدراسي. مراجعة: عيسى الجراجرة	١	٢٥٠ ــ ٢٥٥
روجيه جارودي	في سبيل ارتقاء المرأة. مراجعة: تركي علي الربيعو	٤	٢١٩ ــ ٢٢٣
ستيفن جرين	الانحياز لاسرائيل: علاقات امريكا السرية مع اسرائيل المحاربة	٤	٢٤٥ ــ ٢٤٨
عبدالقادر القادري	القانون الدولي العام. مراجعة: محمد الصوفي	٤	٢٣٥ ــ ٢٣٨
عبدالمالك التميمي	التبشير في منطقة الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي. مراجعة: محمد محمود ربيع	٢	٣١٣ ــ ٣٢٦
عبدالمالك مرتاض حسن	الثقافة العربية في الجزائر بين التأثير والتأثر. مراجعة: عبدالمالك التميمي	٣	٢٧٩ ــ ٢٨٢
عثمان الكعاك	التقاليد والعادات التونسية. مراجعة: محمد رجب النجار	٣	٢٤٨ ــ ٢٥٦

اسم المؤلف	عنوان المراجعة	ع	ص
عماد الجواهري	الأوضاع الإقطاعية في فلسطين في العصر الحديث: تقويم لآثارها الاجتماعية والسياسية ــ فلسطين من الفتح العثماني حتى الغزو الصهيوني. مراجعة: طاهر التميمي	٢	٢٩٣ ــ ٣٠٢
عواطف عبدالرحمن	قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث. مراجعة: توفيق أبو بكر	٤	٢٢٣ ــ ٢٢٥
فرج الله ديب	القرية وسوسيولوجيا الانتقال إلى السوق. مراجعة: سمراء أحمد عنبر	٢	٣٢٧ ــ ٣٣٢
فلاح جبر	التكنولوجيا بين من يملك ومن يحتاج. مراجعة: سليمان شعبان القدسي	٢	٢٣١ ــ ٢٤٠
كلود شتراوس	مقالات في الإناسة. مراجعة: يوسف أبو ليلى	٣	٢٧٣ ــ ٢٧٨
محمد أزهر السماك	البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية. مراجعة: محمد علي داهش	١	٢٧٣ ــ ٢٧٦
محمد العويني	الإعلام الخليجي: دراسة في إعلام دول مجلس التعاون الخليجي. مراجعة: إسماعيل عبدالفتاح	٣	٢٣٣ ــ ٢٤٠
محمد المنجي الصيادي	التعريب وتنسيقه في الوطن العربي. مراجعة: أحمد مختار عمر	٢	٢٤١ ــ ٢٦٢
محمد بن عزوز حكيم	معارك الثورة الريفية. مراجعة: محمد علي داهش	٤	٢٣٣ ــ ٢٣٤

اسم المؤلف	عنوان المراجعة	ع	ص
محمد غباري	الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة والشباب. مراجعة: عبدالفتاح عثمان	٤	٢٠٧ ــ ٢١١
مذحت الديب	المنهج للبحث العلمي. مراجعة: محمد قاسم	٤	٢٢٧ ــ ٢٣٢
منير محمد نجيب	الحركات القومية الحديثة في ميزان الإسلام. مراجعة: أحمد البغدادي	٣	٢٤٠ ــ ٢٤٨
م.هـ. دور	التخطيط الديناميكي للاستثمار. مراجعة: أحمد حمدالله السمان	١	٢٧٧ ــ ٢٨٠
ناصر ثابت	المرأة والتنمية والتغيرات الاجتماعية المرافقة: دراسة إجتماعية ميدانية على عينة من العاملات بدولة الإمارات العربية المتحدة. مراجعة: كافية رمضان	٢	٢٧٩ ــ ٢٩٢
نانسي سلامة، ماري غالي	أوليات الاختيار بين الانجليزية الأمريكية والانجليزية البريطانية. مراجعة: مادلين هجان	٣	٢٦٩ ــ ٢٧٢
يوسف القاضي	العلوم الاجتماعية وتدريسها. مراجعة: حسين حمدي الطوبجي	٤	٢١٣ ــ ٢١٧

ثالثاً ــ المناقشات:

اسم المؤلف	عنوان المراجعة	ع	ص
خلدون حسن النقيب	التاريخ الجديد والحقائق الخطرة	٣	
فؤاد حسن زكريا	العرب والثقافة والتاريخ، حوار مع فكر عبدالله العروي في ضوء كتابه الأخير	٢	٢١٩ ــ ٢٢٨

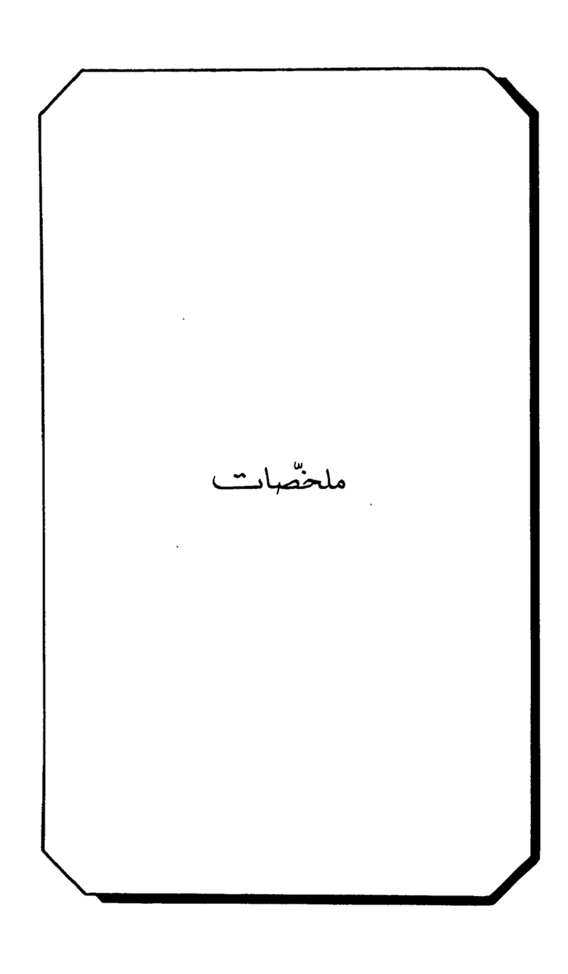
استــدراك

وردت في العـدد السابق من مجلة العلوم الاجتماعية (خريف ١٩٨٤) مجموعة من الأخطاء الطباعية نثبتها فيما يلي:

رقم الصفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٥٣	٥	التناقص	التناقض
٥٥	٤	الغرص	الغرض
١٠٥	٨	لإداري	الإداري
٢٣٤	٨	والأف	والأف.م
٢٥٨	٢٠	التراكم الصعيد	التراكم على الصعيد
٢٥٩	١٠	الصفو	الصفوة
٢٦٠	١٣	سائدا	السائدة
٢٦٢	٤	انفط	النفط
٢٦٢	٤ من تحت	ال معارضة	المعارضة
٢٦٢	٣ من تحت	كنقط ة	كنقطة
٢٦٣	١٦	وابناء	والبناء
٢٦٦	١٠	on to relationship	one-to-one relationship
٢٦٧	١٧	المزاج	المزاح
٣٢٦	٤	As an Introduction	To introduce this topic
٣٢٦	٥	it's	their
٣٢٦	١٠	is disabled	disabled
٣٢٦	١٠	hte	the
٣٢٦	١٠	breading	breeding
٣٢٦	١١	crooked	underhand

رقم الصفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٣٢٦	١٣	political	any political
٣٢٦	١٦	humper	hamper
٣٢٦	١٧	anrrowly	narrowly
٣٢٧	١	identical	equivalent
٣٢٧	٣	few amount	little
٣٢٧	٥	acid then	acid and then
٣٢٧	١١	view point	point of view
٣٢٧	١٢	not to be fully	not fully
٣٢٧	١٣	varied	vary
٣٢٧	١٤	efforts	effort
٣٢٧	١٦	therap	therapy
٣٢٧	١٧	the	his
٣٢٨	٢	ELURSIVE	ELLUSIVE
٣٢٨	٥	at present	and at present
٣٢٨	٨	WHO	the WHO
٣٢٨	٨	and so forth	etc.
٣٢٨	١٠	of	to
٣٢٨	١١	found	find
٣٢٨	١٤	Ethyl	ethyl
٣٢٨	١٥	denominator	ingredient
٣٢٨	١٧	damages	harmful effects
٣٢٨	١٨	On	After
٣٢٨	١٩	relief	and relief
٣٢٨	١٩	of	from
٣٢٨	٢٣	Alcohol demages	Damages due to
٣٢٨	٢٣	are many	alcohol are many
٣٢٨	٢٣	Liver	liver
٣٢٨	٢٧	disturbances	disturbances
٣٣٣	١	Literature	literature
٣٣٣	٢	gaterd	gathered
٣٣٣	٣	litercy	literacy
٣٣٣	٥	attain	obtain
٣٣٣	٥	Key	key

رقم الصفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٣٣٣	٦	pravied	provide
٣٣٣	٧	demands	demands
٣٣٣	٧	demanads	demands
٣٣٤	٧	for	about
٣٣٤	٩	would be ueseful	will bc useful
٣٣٤	٩	higer	higher
٣٣٤	٩	perpose	purpose
٣٣٤	١٥	prexptions	perceptions
٣٣٤	١٨	meets	meet
٣٣٤	٢١	acceisble	accesible


ملخّصات

THE POLITICAL CONSEQUENCES OF PUBLIC OPINION

Abdul Ghaffar Rashad

This paper discusses the most important factors affecting public opinion and its political concequences. These factors can be divided in two categories. The first category constitutes «the climate of public opinion». It includes: events and the perception of these events as portrayed in the mass media, the socio-economic structure, and the characteristics of political system. The second category refers to the types of political action which reflect the preferences of citizens. These may be direct, or indirect. Direct actions include elections, demonstrations, revolutionary movements, and violence. Indirect actions take place through organized channels, such as, parties, interest groups, parliaments, etc...

The essential prerequisite for the political consequences of public opinion is to establish effective organized channels, participate political culture, and an informed, educated and active citizen.

THE PHILOSOPHY OF JAPANESE MANAGEMENT REGARDING HUMAN RESOURCES

Rafie M. Fefaie

Japan, a nation without any significant mineral or energy resources, clearly understand that , in most Japanese companies, human assets are considered to the firm's most important and profitable assets in the long run. This management orientation is supported by a well-integrated system of strategies and techniques that translate the abstract concept into reality.

The evidence strongly suggest, however, that the key elements of Japanese management practices are not unique to Japan and can be successfully transplanted to other cultures. We can learn from the Japanese lesson that it is not enough to build a system. Those selected to run the system must also have the ability to understand how the system works and must be willing to take the steps necessary to keep it working, even if that requires some personal sacrifice.

EDUCATION AND FALSIFICATION OF CONSCIOUSNESS
A CONTENT ANALYSIS OF PRIMARY SCHOOL COURSES IN EGYPT

Abdel Basset A. El-Muty

Introduction:

No Society can persist without its own system of education. Education has two main functions: the production of skills necessary for running the economy, and the formation of values, methods of thinking and social consciousness of individuals.

Consequently one of the crucial issues for any established system of power is the successful reproduction of such individuals whose consciousness do not negate the potentialities of the prevailing system of social power. The aim of the study is to investigate the second function, to show how an educational system can control the process of consciousness formation.

Framework:

Consciousness is a social product. It is a perception and conception of social reality, in particular, the social relations of production and the distribution of wealth and political power. The following methods were used:

(a) A content analysis of some books and courses at the primary level.

(b) A historical analysis of the roots of the educational system.

Findings:

Analysis of data showed that the changes in books and courses introduced during the period of the open door economy policy (ELINFITAH) assert a positive orientation towards: consumption rather than production, individual values and interests rather than collective values and interests, economic dependence rather than independence, capital rather than labour, the USA rather than socialist societies and finally, towards class differences rather than social equality.

PERSONALITY AND ORGANIZATION THEORY

Mostafa A. Torki

This study tries to clarify the relationship between the human personality and formal organization. The main inquiry has been into range of differences between a particular set of needs and the requirements of the job itself, as well as the overall organizational climate.

The classical, neoclassical, modern and integrative models are discussed. The classical and neoclassical theories have in common the use of global theory of personality as a premise upqn which an organizational structure is designed. Modern theory follow quite the same logic, although they are based on a different initial redundant premise. The various integrative approaches attempt to synthesize the various one-sided views in a single framework or single integrative approach which is considered to be a more accurate model of functional organization.

THE IDEOLOGICAL, POLITICAL AND SOCIAL ASPECTS OF THE ARAB TECHNOLOGICAL THOUGHT

Omar El-Khatib

One can observe that most of Arab technological thought in the last decade has been focused on the economic aspect of technology and especially on the question of the so-called «transfer» of technology, and development based on technology. Other aspects of the issue such as the ideological, political, social, pedagogical... etc were marginally and partially treated, or even neglected.

Despite the unquestionable importance of the economic aspect of technology, there can be no justification for the neglect of the other issues for technology, it is well known, is not a pure economic-technical concept, isolated from the ideological and social environment. Furthermore, the economics, as one of the social sciences, is closely related to the other social sciences, such as politics and sociology.

This article reviews the available Arab writings on the above-mentioned aspects of technology, analysing, discussing and criticising some of these writings, with the hope of paving the way for more extensive, deep and serious treatment of the subject.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

English Edition

No. 1 (1982)

Basha, The Optimal Size of An Industrial Establishment for a Developing Country.

Al-Qudsi, Income Distribution in Kuwait. *Harris & Harik,* Export Subsidies, Countervailing Duties and the Terms of Trade. *Karam,* Major Characteristics of the Iraqi Economy from the Middle of the Nineteenth Century to 1958. *Salah,* Financial Intermediation and Economic Development in Jordan. *Wahba,* Foreign Investment Policies and Technology Acquisition Strategies in Comparative Perspective: the Case of Canada. *El-Sheikh,* An Econometric Analysis of the Demand For Money in Egypt (1940/50-1967/68). *Sen,* Women, Employment and Development: Two Case Studies.

No. 2 (1982)

Khader, The Social Impact of the Transfer of Technology in the Arab World *Saleh,* The Relationship Between Self Concept and School Achievement of Paralytics. *Powell,* The Expanding Role of Social World in Kuwait. *Barakat,* The International Broadcasting Audiences in Kuwait. *Ghazzawy,* The Role of Science and Technology in the Field of Social Service. *Sakri,* The American Presidency and International Crisis. *Dhaher,* Bureacracy and Alienation: the case of the Students in the Arabian Gulf States.

To be published soon, English Edition No. 3, 1983

Contents

VOL. 12 No. 4 FALL 1984

NOTE TO THE READER

Journal of the Social Sciences is a bilingual (Arabic - English) quarterly. Both edition used to be published in one volume until (1981). When the English Edition of the Journal began to be published seperately.

The English Edition was meant to be an Occassional edition, but begining with No.3, (1983) it will be published annually on a regular basis at the end of each year. Subscription rates will be simillar to those of the Arabic. Edition.

The Editor

Sale price in Kuwait and the Arab World KD (0.350) or equivalent.

☆ Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

Subscriptions:

☆ For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait, KD. 2.500 or equivalent in the Arab World (Air Mail): S.U.$ 15 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.

☆ For public and private institutions - S.U $ (40) (Air Mail).

☆ Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly publishes research papers in the various fields of the social sciences.

Address all correspondence to the Editor
Journal of The Social Sciences

Kuwait University, P.O.Box 5486 - Safat, Tel. 2549421 / 549387
TELEX 22616 KUNIVER, KUWAIT

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

No. 4 — Vol. 12 — Winter 1984 / 1404 H

Published by KUWAIT UNIVERSITY

طبع وتصميم ذات السلاسل
للطباعة والنشر - الكويت